وزارة التعلم العالي و البحث العلمي

جامعة : محمد خيضر بسكرة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : العلوم الاجتماعية

-عنوان المذكرة:

التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية

- مدينة بسكرة نموذجا-

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تخصص : علم الاجتماع البيئة

من إعداد الطالبة:

صبرينة معاوية .

تحت إشراف الدكتورة:

- مليكة عرعور

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
أ.د. دبلة عبد العالي	رئيدًا	بسكرة.
أ.د. مليكة عرعور	مشرفا وقررًا	بسكرة.
أ.د. ليندة شنافي	عضوا مناقشا	ام البواقي
أ.د. خواني عماد	عضوا مناقشا	سطيف
أ.د. بن ساهل لخضر	عضوا مناقشا	باتنة.أ.
أ.د.حليلو نبيل	عضوا مناقشا	بسكرة

السنة الجامعية : 2016/2015

شكـر وعـرفـان

الشكر لله عزوجل على توفيقه لي في انجاز هذا العمل القيم و المتواضع.

كما اتقدم باسمى عبارات التقدير و الشكر لكل من مد لي يد العون و المساعدة ،واخص بالذكر الأستاذة الدكتوره المشرفة عرعور مليكة التي تتبعت العمل طيلة مراحل البحث ،شاكرا لها النصائح و التوجيهات القيمة التي لم تبخل بها حتى اتمام هذا البحث .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم الاجتماعية و الانسانية على المعلومات الهادفة التي ساعدتني على انجاز هذا العمل.

كما اشكر كل المسؤولين سواء على الهيئات الرسمية (مديرية البيئة–الجماعات المحلية–مديرية التهيئة و التعمير)او رؤساء الجمعيات البيئية و المكاتب على كرم الاستقبال و الإجابة على انشغالتنا.

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساهم من قريب او بعيد من زملاءي و اصدقائي الاعزاء.

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الصور	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة	
1- الإشكالية	5
2- أسباب اختيار الموضوع	8
3-أهمية وأهداف البحث	9
4- الدراسات السابقة	10
5- الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة (مجالات الدراسة)	21
6- المجال البشري (عينة الدراسة)	22
7- منهج الدراسة	23
8- ادوات جمع البيانات	23
الفصل الثاني :المدينة في التراث السوسيولوجي	
1 -مفهوم المدينة	29
2 -مراحل نمو المدينة	32
3 -مكونات المدينة	33
4 -وظائف المدينة	51
5 -مشكلات المدينة	53
6 -المشكلات البيئية	71
الفصل الثالث:التطوير الحضري في الجزائر	
1 -مفهوم التطوير الحضري	87
2 -اسباب التطوير الحضري	92
3 -السياسات النظرية للتطوير الحضري في الجزائر	96
4 -مجالات التطوير الحضري	102
5 -عوامل التطوير الحضري	104
6 -اهداف التطوير الحضري	106

7 -ميكانيزمات التخطيط و التطوير الحضري في الجزائر	108
8 -سياسات التطوير الحضري المستدام في الجزائر	127
الفصل الرابع : التنمية المستدامة في الجزائر	
1 -مفهوم التنمية المستدامة نظريا	135
2 -ابعاد التنمية المستدامة نظريا	143
3 -مبادئ التنمية المستدامة نظريا	153
4 -مؤشرات التنمية المستدامة	157
5 -اهداف التنمية المستدامة	158
6 -تحديات و معوقات التنمية المستدامة	165
7 -العمارة المستدامة	166
الفصل الخامس: دراسة تحليلية ميدانية لمفاهيم نظرية لتطوير الحضري بالجزائر- مدينة بسكرة نموذجا-	
1 -معطيات حول مدينة بسكرة	177
2 -تركيب مدينة بسكرة	198
3 -مراحل التطور العمراني للمدينة	201
4 -المخططات الكبرى لمدينة بسكرة	211
5 -عمليات التطوير الحضري المستدام	235
6- نتائج الدراسة	273
6-1 النتائج الخاصة بالتساؤل الأول	273
6-2 النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني	284
6-3 النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث	286
7 – النتيجة العامة	289
خاتمة	295
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	متغيرات لقياس درجة التحضر حسب ردفليد .	48
02	المراحل التاريخية لفكرة التنمية المستدامة	137
03	الرمز الجغرافي والمساحة للولاية بسكرة.	180
04	درجات الحرارة المسجلة خلال سنة 2010	183
05	كمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2010.	183
06	درجات الحرارة و كمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2010.	184
07	توزيع السكان حسب الجنس و البلديات الى غاية 2010.	188
08	توزيع الأسر حسب البلديات .	189
09	تطور الحركة العادية الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 المعدل بالألف.	190
10	يمثل المشكلات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة .	197
11	الانجازات العمرانية في المدينة فترة الاستعمار .	207
12	المواقع المبرمجة و المهيأة لتعمير مدينة بسكرة .	222
13	المناطق الحضرية الجديدة	222
14	معدل شغل المساكن لبلديات بسكرة .	224
15	يمثل المناطق المقننة للولاية .	225
16	الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج .	225
17	وضعية السكنات الاجتماعية حسب البلديات	227

18	وضعية السكنات الاجتماعية التساهمية .	227
19	وضعية السكنات التطورية .	227
20	يمثل المشاريع المقترحة للتسجيل ضمن برامج المخططات البلدية للتنمية شريحة 2014	229
21	يمثل السكنات مصنفة .	246
22	ات للمياه الصالحة للشرب للمرافق الموجود في حي لمسيد	269
23	يمثل التجهيزات المقترحة للتهيئة حي لمسيد	270
24	يمثل الاستهلاك المتوسطي	271
25	يمثل المياه الصالحة للشرب .	271

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تمثيل شبكي اطار الاستدامة .	142
02	خريطة ولاية بسكرة .	179
03	يبين درجات الحرارة و كمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2010	184
04	رسم بياني يوضح تطور سكان الولاية منذ 1960الى 2008	187
05	توزيع السكان حسب التشتت	188
06	تطور نسب الزيادة الطبعية ووفيات الأطفال (1999-2010)	191
07	يمثل توزيع الحضيرة السكنية لبلديات للولاية .	223
08	يمثل الوضعية المادية للسكن حسب نوعيةالبرامج	226

فهرس الصور:

رقم الصورة	عنوان الصورة	رقم الصفحة
01	صورة لموقع حي لمسيد .	241
02	مساكن تقليدية قديمة (بناء قديم).	246
03	مساكن عصرية حديثة (بناء حديث)	247

مقدمـــــــــة

مقدمة :

تعرف المدن تحولات جذرية و سريعة ، على مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية و البيئية...، وهو ما عبر عنه علماء الاجتماع بطرح تساؤل وهو كالتالي : كيف يمكن للمجتمعات أن تشكل صيغة التغير الاجتماعي ؟ و كيف يمكن أن يتم ذلك مع مراعاة العلاقات القائمة بين الانسان والبيئة أو بين المجتمع و الموارد ، و التي تشكلت بشكل جمعي على مدار الزمن ؟

وقد عبر عليه بعض علماء اجتماع بما أطلقوا عليه " إدارة إعادة إنتاج المجتمع لنفسه مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي و السياسي والثقافي من أجل التوزيع العادل للموارد البيئية ".

وفي كل الأحوال وان بدت هذه العبارات معقدة إلا أن معناها بسيط للغاية وهو التحكم في التغير و تكييفه مع كافة الظروف الداخلية – و المحلية – و الخارجية – و العالمية .

و يعتبر التغيير الذي مس الجانب العمراني من بين الافرازات هذا التحول ، الا أن مشروع التطوير الحضري في ظل مبادئ التنمية المستدامة يتطلع لتحقيق نوعا من التوازن بين احتياجات السكان و الموارد المتاحة و هذا بفضل سياساته التي تدخل ضمن المحافظة على الجانب المادي و الجانب اللامادي للمجتمع . أو ما يسمى بالمدن الصديقة للبيئة ،المدن المستدامة ..الخ.

وتسعى الجزائر جاهدة الى تطوير المجال العمراني مع المحافظة على البيئة في اطار معايير التنمية المستدامة و مشاركة الفاعلين الاجتماعين للحفاظ على الهوية الحضرية ، لما تتميز به الجزائر من خصائص ثقافية و اجتماعية ...الخ.

و تعمل الدولة الجزائرية بشكل دؤوب في إطار سياسة تهيئة الاقليم إلى إعادة الاعتبار بشكل خاص إلى المدن الصحراوية ، و مدينة بسكرة من بين هذه المدن التي تعاني من ضغط على هياكل الخدمات و النقص في التجهيزات انعكس سلبا على النسيج العمراني للمدينة الشيء الذي خلق بيئة عمرانية غير متوزانة تدعو لضرورة تطويرها .

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا البحث أن نعالج هذا الموضوع من خلال إتباع مجموعة من الفصول ذات الأبعاد نظرية وأخرى ميدانية موزعة على الشكل التالي:

– **الفصل الأول:** موضوع الدراسة ، والتي توضح فيها الإشكالية وأسباب اختيار الموضوع أهداف وأهمية الموضوع ، الدراسات السابقة ، ثم الاجراءات المنهجية للدراسة .

– **الفصل الثاني:** المدينة في التراث السوسيولوجي، والذي عالج مفهوم المدينة، مراحل نموها، مكونات المدينة ووظائفها وصولا الى تحديد مشكلات المدينة و على الأخص المشكلات البيئية.

– **الفصل الثالث:** التطوير الحضري في الجزائر ، وطرقنا من خلاله التطوير الحضري (المفاهيم و السياسات) في الأخير ميكانزيمات التخطيط و التطوير الحضري في الجزائر وسياسات التطوير المستدام في الجزائر .

– **الفصل الرابع:**التنمية المستدامة في الجزائر باعطاء مفهوم التنمية المستدامة و و أبعادها مبادئها، مؤشراتها ، أهدافها التنمية المستدامة، تحديات ومعوقات التنمية المستدامة نلخص في الأخير الى العمارة المستدامة .

– **الفصل الخامس:** و هو عبارة دراسة تحليلية ميدانية لتطوير الحضري بالجزائر – مدينة بسكرة نموذجا – و تطرقنا الى نشأة المدينة ، مراحل النمو العمراني للمدينة بسكرة المخططات العمرانية للمدينة بسكرة، نموذج من عمليات التطوير الحضري (تهيئة حي لمسيد– بسكرة) وصولا الى نتائج الدراسة.

و يبقى في الأخير موضوع التطوير الحضري المستدام موضوعا خصبا ومجالا مفتوحا لكل الدراسات الأكاديمية المهتمة بهذا الشأن. وعلى كل حال، فان هذا العمل المتواضع يبقى عملا بشريا لا يخلو من النقائص، رغم ما تبذله الطالبة في سبيل تقديم عمل مرضي منهجيا ومعرفيا. وفي هذا الإطار ترحب الباحثة بكل نقد علمي من شانه أن يصوب ويثري أكثر مسار هذا العمل البحثي.

الفصـــــــــل الأول

1-إشكالية الدراسة .

2-أسباب اختيار الموضوع .

3- أهمية و أهداف البحث .

4- الدراسات السابقة .

5- الاجراءات المنهجية للدراسة (مجالات الدراسة) .

6 -عينة الدراسة

7 -منهج الدراسة .

8 -أداوت جمع البيانات .

1 إشكاليـــــــــة الدراســـــــة :

تعد المدينة أرقى تجمع بشري بما يحتويه من مضامين اجتماعية وثقافية وعمرانية توصل إليه الإنسان الحديث عبر مسيرته التاريخية التي ارتبطت بالأرض، وبدراسة المدينة يمكن تحليل وتفسير الكثير من الظواهر المختلفة، التي تنتج عن تطور المدينة واتساع رقعتها وزيادة متطلباتها وزيادة مرافقها بسبب الزيادة السكانية الطبيعية أو غير الطبيعية (الهجرة)، والتي تخضع في بلورته وتوجيهها الكثير من العوامل المؤثرة في نشأتها، تكوين و تشكيلها المدينة في حد ذاتها إلى أن أخذت طابعها الحالي المعاصر، ولذلك فإن مسألة دراسة المدينة في السياق السوسيولوجي من المجالات الحديثة، باعتبار المدينة نموذجا للحياة الاجتماعية والإنسانية المعاصرة بمتطلبات نوعية وكمية خاصة، وهذا ما أكده **هنري لوفيفر**، حيث يرى **أن** المدينة ليست مباني بل مجتمع مسقط على بقعة ارض "وعليه فهي تقوم على أساس وظائف محددة ودقيقة تتصل أساسا بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت، وبما أن المدن تنمو وتزدهر وتتقدم مع الزمن وتطوراته في مختلف المجالات فإن المدينة بذلك تتحضر وتصبح أكثر تعقد وتشابك، مما ترتب عنه تدهور في المجال العمراني لأن الدولة تصبح في هذه الحالة غير مواكبة لتزايد متطلبات الحياة الاجتماعية المدنية، الأمر الذي دفع التفكير العلمي في إيجاد أساليب وطرق متعددة لتفعيل تطوير المدن.

من هنا برزت الإشكاليات المتعلقة بإعادة تنظيم المدن وهيكلتها والحفاظ على هويتها وتنظيم وتوجيه متطلباتها وفق استراتيجية تضمن الاستمرارية، وهذا ما تسعى اليه مختلف الدول سواء الدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو، حيث تلجئ هذه الأخيرة إلى تبني إستراتيجية التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة وتحقيق العدالة بين الأجيال والمحافظة على التراث (الطبيعي والثقافي) للإنسانية، وضرورة المشاركة في القرارات وضرورة تحمل مسؤولية حماية البيئة التي تمثل التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي تشير إلى عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته، كما أنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال

المقبلة من استيفاء حاجياتهم، ومن خلال تجسيد عدد من المبادئ المرتبطة بتفعيل التنمية المستدامة الحضرية، تتمثل تلك المبادئ في أهمها أن الإنسان هو مركز إهتمام التنمية المستدامة كذلك إنّ خدمة الفقراء والمهمّشين في المجتمع هما أساس التنمية المستدامة، إضافة إلى إنّ المشاركة الكاملة للمرأة ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي على السياسات التطوير حضري تبني تلك المبادئ.

إن السياسات الحضرية المتبعة في دول العالم اعتمدت على تعمير مدنها بوظائف ونظريات وتجارب ونظم كان أغلبها مستورد، إذ لم تنسجم وتتطور كما أراد الإنسان نتيجة التغيرات والتقلبات التي أفرزتها هذه التجارب على المجتمع، حيث تغير وجه المدن وتعمق شعور الإنسان بتناقضات لم يعدها، بعد أن عمت الحياة الحضرية مشاكل اجتماعية حضرية مست المجتمع في العمق، أما فيما يخص الجزائر باعتبارها تندرج ضمن العالم الثالث، فإنها شهدت بعد الاستقلال نزوحا ريفيا كبيرا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان الأمر الذي انعكس على النمو الديمغرافي، ازدادت متطلبات المدينة الجزائرية (زيادة الطلب على السكنات، المرافق الخدماتية الاجتماعية ....الخ وأصبحت المدن الجزائرية أكثر ديناميكية وحركة نشطة في مختلف الانجازات والمشاريع، نتجت عنها توسعات ميدانية، ما يعطي للمدن وجها مغارا عن سابقه ومسارا مختلفا من حيث الحركة والبناء، تاركة وراءها بصمات برزت بجلاء ووضوح في المجال الترابي للوطن عاكسة بذلك معالم وملامح الهوية من خلال إفرازات المظاهر الثقافية و الاجتماعية وحتى السيكولوجية على تخطيك ومورفولوجية المدينة. وغلبت على هذه المشاريع و الانجازات كفة الجانب الكمي على الجانب النوعي.

أن أغلب المدن الجزائرية تظم وجهين منهارين الوجه الأول يمثل الأصل و هو البناء العتيق والوجه الثاني يتمثل في النمط الغربي نتيجة استيراد المخططات والتصميمات، التي لا تنطبق مع نظام الثقافي لمجتمع الجزائري وهويته، وكإنعاس للسياسة الحضرية الجزائرية نتيجة تبنيها التجارب التنموية التي ارتكزت على إستراتيجية التصنيع المحرك الأساسي لتنمية البلاد خاصة مدن الشمال مهملة بذلك باقي القطاعات ورقع من الإقليم كمدن الجنوب، لتختنق مدنها فيما بعد بمشاكل شوهت البيئة الحضرية كالأحياء المتخلفة والتدهور البيئي، لذا فتطوير هذه المناطق الحضرية يعد من

مقومات التنمية الحضرية المستدامة وللرفع من كفاءة وسلوك سكان هذه المناطق وتحسين حالتهم الاجتماعية، عملت الدولة على إعادة التوازن بين القطاعات من الشمال والجنوب التي طبقت عليها نفس السياسة الحضرية دون مراعاة خصوصية المدن الصحراوية ، حيث آخذت منحى لا يتلائم مع احتياجات السكان والموارد الطبيعية المتاحة.

ومن هنا جاءت الحاجة إلى ضرورة تكييف المجال العمراني و تحسينه و ضرورة إدراج البعد البيئي في السياسات الحضرية و ذلك بوضع صيغ مناسبة للمستقبل الإنسان و ضرورة المحافظة على البيئة و سلامتها. حسب ما أقرته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها الذي ينص على تلبية احتياجات الحاضر دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، حيث أنه وفقا لسياسة حضرية ذات رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، جاءت سياسة التطوير الحضري التي تعمل على تحسين وتجديد المجال العمراني وتحسين نوعية الحياة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، ومع تنامي الصيحات والنداءات العالمية من خلال المؤتمرات والندوات والملتقيات (مؤتمر استكهولم 1972 ، مؤتمر ري دي جانيرو 1992 ، قمة جوهانسبورغ 2002) تعنى الجزائر كغيرها من دول العالم مراعاة كافة أبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) في عملية التطوير الحضري باعتبار هذا الأخير يقدم تنمية متوازنة مع البيئة ، تنمية تأخذ في اعتبارها ضرورة التخطيط البيئي الذي يساهم في تقليل الخسائر البيئية (الموارد الطبيعية) دون كبح الطموحات البشرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ...الخ وضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية، ومن هنا فإن الجزائر تعمل جاهدة على تطوير المجال الحضري في إطار طرق مستدامة من خلال ادراج سياسة عمرانية تستجيب للتطور العمراني خاصة في المناطق الصحراوية والتي تتمتع بخصائص طبيعية واجتماعية وثقافية ذات طابع قيمي مميز.

تعد مدينة بسكرة من بين المناطق الصحراوية في الجزائر التي عرفت تعميرا عشوائيا لا يتطابق مع طبيعتها المورفولوجية والاجتماعية والثقافية منذ التقسيم الإداري سنة 1974، حيث ازداد توسع المدينة، وازدادت معه احتياجات السكان، مما ساهم في خلق عدة مشاكل في البيئة العمرانية دفعت الهيئات الرسمية الى ضرورة التفطن ومحاولة ترقية النسيج العمراني عن طريق

برامج وعمليات للتطوير الحضري في ضوء التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق جاء طرح التساؤل الرئيسي المتمثل في مايلي :

كيف تُجسَد سياسة التطوير الحضري مبادئ التنمية المستدامة في مدينة بسكرة ؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي :

1. ماهي الميكانيزمات التي تعتمدها الهيئات التطوير الحضري (مديرية البناء والتعمير والجماعات المحلية ومديرية البيئة) لأجل تجسيد عملية التطوير الحضري في ظل مبادئ التنمية المستدامة **في مدينة بسكرة ؟**

2. ما هي إسهامات الفاعلين الاجتماعين لأجل تجسيد التطوير الحضري المستدام **في مدينة بسكرة ؟**

3. ما هي المعوقات التي تعترض سبيل تجسيد عمليات التطوير الحضري المستدام **في مدينة بسكرة ؟**

2: أسبـــاب اختيـــار الموضـــوع :

يعود سبب اختيار هذا الموضوع لمجموعة من الدوافع و الأسباب يمكن توضيحها في النقاط التالية :

- رغبتنا في طرق موضوع جديد على المستوى الأكاديمي العلمي يعبر عن الوضع الراهن للمدننا.
- إن اختيارنا لموضوع " التطوير الحضري و التنمية المستدامة في المدن الصحراوية" كمجال حيوى للدراسات الأكاديمية و البحوث المختلفة التي تهتم بالمدينة والحياة الحضرية ما دفعنا الى محاولة ابراز البعد السوسيولوجي في السياسة المنتهجة للمشاريع التنموية الذي كان غائبا في معظم الأطر النظرية و الدراسات السابقة له ، من الأجل تقصي و دراسة الحقائق المرتبطة بالايكولوجية البشرية و المجتمع الحضري و المشاكل البيئة الحضرية والسياسات المختلفة للتخطيط و التحضر.
- ان النمو السكاني المتسارع (النمو الطبيعي لسكان المدينة والوافد من الأرياف و البلديات المجاورة)، وفي ظل سوء التسيير ضبط المجال الحضري و تجديده بطرق مستدامة يأتي بحثنا ليكشف كمحاولة للتعرف على آليات و الميكنزيمات المختلفة التي تساهم في تطوير

البيئة الحضرية و لفت انتباه المسؤولين المحليين بخطورة الوضع و المتمثل في تشوه البيئة العمرانية وعلى امكانية تنميته وفق آليات مستدامة .

- التماس غياب سياسة حضرية تنطلق من واقع المناطق الصحراوية و محاولة ابراز المشاكل العمرانية البيئية .
- غياب البعد السوسولوجي البيئي في السياسة الحضرية التي تنتهجها الهيئات الرسمية في ظل المشاريع التنموية .
- موضوع الدراسة يتلائم مع التخصص(علم اجتماع البيئة).
- ان كل دولة و انطلاقا من استراتيجياتها الوطنية و امكانياتها تعمل جاهدة على وضع سياسات حضرية تعتمد بالأساس على انجاز تخطيط على المدى البعيد يضمن على معالجة مختلف المشاكل الحضرية البيئية الآنية و المستقبلية .

3: أهميـــة وأهـداف البحـث:

أصبحت مشكلات المدينة والعمران و البيئة ذات أهمية بحثية ، بعد أن أخذ الاطار المبني يتسارع في النمو مخلفا في كل مرحلة يجتازها العديد من الأزمات التي تؤثر في حياة المجتمع، خاصة و العالم يشهد تحولات اقتصادية و اجتماعية متسارعة لا تستثني اي دولة، هذه التحولات في مجملها تهدف الى خلق تنمية متوازنة و فتح استثمارات و مشاريع تتكيف مع مبادئ التنمية المستدامة .

و تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن واقع التطوير الحضري في ضوء التنمية المستدامة و ابراز اهم سياسات التدخل في ترقية النسيج العمراني.ولفت انظار المسؤولين على مستوى البلدية لضرورة تطبيق ماتم انجازه نظريا من دراسات تخص هذا المجال ، مع التأكيد على ضرورة مراعاة البعد البيئي .

كما أننا نسعى من خلال تطرقنا لهذا الموضوع إلى فتح آفاق جديدة ، قد تثير قضايا لتكون محل دراسة وبحوث أخرى تعود بالنفع على العلم والمجتمع، لاسيما وأن موضوع التنمية المستديمة مازال موضوع الساعة ،وأحد أهم القضايا الهامة التي تناقش وستناقش على الأمد

القريب في أغلب المؤتمرات واللقاءات الدولية، أي أن موضوع التنمية المستديمة سيبقى ولمدة زمنية طويلة بابا مفتوحا للعديد من البحوث العلمية.

4: الدراســـــات السابقـــــــــــة:

الـــدراسة الأولـــــى :

من اعداد الطالبة بوزغاية باية **بعنوان** " **توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا** ". جامعة محمد خيضر بسكرة – تخصص علم اجتماع الحضري، اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم لسنة 2016/2015.

حاولت الباحثة في هذه الدراسة طرح اشكالية تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

هل توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة يساهم في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة ؟

و تندرج تساؤلات ثانوية تحت التساؤل الرئيسي وهي:

1 -هل ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يضمن استدامة للمشروعات بالمدينة ؟

2 -هل تأخذ الأدوات العمرانية الأبعاد البيئية التي تحقق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة ؟

3 -هل ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

قسمت الباحثة الدراسة الى ستة فصول :

أولها تناولت فيه مشكلة البحث و الفصل الثاني المدينة كمجال للدراسة و الفصل الثالث استراتيجية التنمية المستدامة و الفصل الرابع التعمير و السياسات الحضرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، والفصل الخامس الاطار المنهجي للدراسة، أما الفصل السابع والأخير فقد تناول نتائج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتبار هذا الأخير منهج مناسب لوصف الواقع وباعتبار الدراسات الاستطلاعية والوصفية تنطلق من الواقع و ليس من فروض. كما استعانت الباحثة ببعض النصوص والوثائق للكشف عن المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة التنموية في الجزائر. وخاصة المتعلقة باعداد المخططات العمرانية والتنمية المستدامة . أما عينة البحث التي

اعتمدت عليها الطالبة الباحثة اختارت عينة قصدية (عمدية) باعتبارها تفي بالغرض (تمثلت في عينة من الخبراء و عينة من المسؤولين في مجال التهيئة و التخطيط بمدينة بسكرة). وعينة من افراد في المصالح و الهيأت غير الرسمية.

واستخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات ساهمت في اثراء البحث : الملاحظة و استمارة مقابلة حيث تضمنت هذه الأخيرة ثلاثة و اربعون سؤالا (43) تم تقسيمها الى الى اربعة محاور وهي :

أولا : يتمحور حول بيانات شخصية للأفراد العينة من 01 الى 3 .

ثانيا : يتمحور حول ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يلائم استدامة للمشروعات بمدينة بسكرة من 04 الى 22 .

ثالثا : حول هل تأخذ الأدوات العمرانية بعين الاعتبار الأبعاد البيئية لضمان استدامة مشروعات التنمية بمدينة بسكرة .23-34.

رابعا : حول ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية بتحقيق مشروعات التنمية المستدامة من 34-43.

و من النتائج التي توصلت الباحثة إليها و هي كالتالي :

- أن العوامل المرتبطة بالتوسع في المجال الحضري عديدة ولها صلة بمختلف الجوانب ، الا ان العوامل الأساسية تتصل بالمخططات العمرانية من خلال عمليات التخطيط و السياسات المهيكلة في إطار أدوات التهيئة و التعمير PDAU-POS باعتبارها عوامل شائعة في نمو المجتمعات الحضرية و توسعها ووسيلة لتسيير و تنظيم المجال الحضري والعمراني و ذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم استغلال النسيج الحضري بالمدن وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مهام دور هذه العوامل وفق اجراءات ادارية و تنظيمية من خلال اجراء دراسة ميدانية للهيئات و المؤسسات المسؤولة على عمليات التخطيط .
- و من خلال ما توصلت اليه الدراسة ان الاجراءات و دراسات التخطيط تأخذ يعين الاعتبار التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان و مختلف النشاطات الصناعية وكذا تصميم وتخطيط التوسعات داخل المجال الحضري ، وذلك بخلق توازن بين التخطيط الحضري والعمراني لضمان الاستدامة للمشروعات .

الدراســـــة الثانية : دراسة حول "واقــع سياســة التهيئــة العمرانيــة في ضــوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا – " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة للباحث " **ميدني شايب ذراع** " ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية لسنة 2014/2013.

حاول الباحث إبراز وضعية وواقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة و بلورة أهم الأفكار والتصورات المستحدثة لتطوير المجال الحضري وتهيئته ، و ذلك عن طرح تساؤل رئيسي و هو :

ما هو واقع سياسة التهيئة العمرانية في مدينة بسكرة ، وما مدى مسايرتها لمبادئ التنمية المستدامة ؟

- وتحت هذه الإشكالية تم إدراج التساؤلات الثانوية التالية :

أولا: ماهي الآليات و الميكانيزمات التي تعتمدها الهيئات الرسمية (مديرية البناء و التعمير والجماعات المحلية ومديرية البيئة) في عملية التهيئة العمرانية .

ثانيا: هل احترمت هذه الهيئات الرسمية في ذلك مبادئ التنمية المستدامة؟

ثالثا: ما هي أهم العراقيل و الصعوبات التي تعترض سبيل هذه الإسهامات و المجهودات ؟

رابعا– ماهي إسهامات الفاعلين الاجتماعين–العاملين في مجال التهيئة العمرانية– في تجسيد السياسة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة ؟

خامسا– ماهي العراقيل التي تعترض دور الفاعلين الاجتماعين وإسهاماتهم في مجال التهيئة العمرانية المستدامة ؟

سادسا : ما هي آ فاق توسع المدينة في ظل التنمية المستدامة ؟

أما أهداف البحث فقد تجلت في:

- محاولة الباحث تبيان نوعية العلاقة التي تربط بين المتغيرين (التهيئة العمرانية ، التنمية المستديمة) أي بين متغير التهيئة العمرانية التي لها ماض وتاريخ طويل، كان كافيا لأن يجعل لها مكانا ووجودا على أرضية الواقع ، وبين متغير التنمية المستديمة الذي لازال حديث هذه الساعة وإحدى أهم قضايا العصر الحالي الذي نعيش فيه .
- ابراز انعكاسات و آثار سياسة التهيئة العمرانية على المستوى الاجتماعي البيئي.

أما الاطار النظري فقد تلخص في :

- الفصل الأول : مقدمة عامة (موضوع الدراسة)
- الفصل الثاني : التهيئة لعمرانية في الجزائر .
- الفصل الثالث : التنمية المستدامة في الجزائر .
- الفصل الرابع: المقاربة المنهجية المتبعة في الدراسة .
- الفصل الخامس : واقع التهيئة لعمرانية في ضوء التنمية المستدامة .
- الفصل السادس : الفاعلين الاجتماعين و التهيئة لعمرانية المستدامة.
- الفصل السابع : تحليل نتائج الدراسة و الاقتراحات .

* أما الدراسة الميدانية : فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأن أساس الدراسة تنطلق من محاولة الكشف عن عمل المؤسسات الرسمية منها (مديرية التهيئة العمرانية– مديرية البيئة– والجماعات المحلية) ومنظمات المجتمع المدني(الجمعيات البيئية) والتطرق الى مختلف الاليات المطبقة في مجال السياسة العمرانية ومدى احترامها لمبادئ التنمية المستدامة . بينما عينة الدراسة فقد اختار الباحث في دراسته عينتين : عينة الأولى عينة قصدية (عمدية) و العينة الثانية عينة كرة الثلج .

فيما يخص أدوات جمع البيانات ، فقد تملت في:

- السجلات و الوثائق .
- الملاحظة .
- المقابلة الحرة .
- استمارة المقابلة .

و حددت نتائج الدراسة في :

- توصل الباحث من خلال دراسته الى ان الجهات الرسمية المتمثلة في (مديرية التهيئة العمرانية– مديرية البيئة– والجماعات المحلية) و منظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) تسعى جاهدة الى انجاز المشاريع و تجسدها على ارض الواقع واستراتيجيات طموحة تحاول الدولة تحقيقها ، رغم اعتراض الكثير من العراقيل والمثبطات،والتي شكلت غياب قنوات الاتصال بين هذه المؤسسات الرسمية من جهة

وضعف التواصل بينها وبين الجمعيات البيئية من جهة أخرى ابرز هذه العراقيل، إضافة إلى غياب الثقافة الحضرية البيئية بين مختلف شرائح المجتمع.

- خلق إستراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية وتفعيل أدواتها لتواكب التحولات المتسارعة سواء على الصعيد المعماري أو الاجتماعي و البيئي هذه الإستراتيجية تقوم على المواءمة بين البعد التخطيطي المعماري ،وبقية الأبعاد الأخرى النفسية. والاجتماعية و الاقتصادية...الخ.

وذلك من خلال خلق مؤسسات تضطلع بادوار التهيئة العمرانية في مختلف المجالات وداعمة لها. من اجل تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في سياسة التهيئة العمرانية المستقبلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى البعد الاجتماعي من خلال تشجيع المنظمات الأهلية، وتوفير الدعم خاصة المادي لتسهيل وتذليل الصعوبات لها، حتى تمارس عملها التربوي و التثقيفي، وبذلك تساعد على بث وزرع الوعي البيئي في أوساط المجتمع.

أن تحقيق سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة، ليست مسؤولية هذه الهيئات العاملة في ميدان التهيئة و التعمير أو الجمعيات البيئية الأخرى فحسب ، بل هي قضية مجتمع ككل ، تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، حتى نستطيع تحقيق سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة.

الدراسة الثالثة : المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر:

دراسة حول: "المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر" : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية لباحث "**عبد العزيز بودن**" ، جامعة قسنطينة في نوفمبر سنة 2004/2003.

وعن إشكالية الدراسة فقد تطرق إلى وضعية النمو الحضري في العالم وديناميكيته، وأثاره على مختلف المجالات الاقتصادية و البيئية ، وكان تركيزه بشكل خاص على الجانب الاجتماعي.ثم خص الجزائر كنموذج للدول النامية التي تسعى جاهدة لاحتواء حدة هذا النمو الحضري المتزايد الناتج عن النمو الديموغرافي من جهة و الهجرة الريفية من جهة أخرى ، التي لعبت بطبيعة الحال العوامل الطاردة و الجاذبة في استمراره و تزايده، وما نتج عنه من انعكاسات

خطيرة كان أبرزها الأحياء العشوائية، وما خلفته من أثار متردية على الجانب البيئي و الاجتماعي بشكل لافت.

ومن هنا حاول الباحث تحديد وصياغة اشكاليته ،من خلال إلقاء الضوء على النمو الحضري والكشف عن المشكلات الاجتماعية التي نتجت جراء هذا النمو في مدينة قسنطينة.

ليحاول الإجابة عن هذه الإشكالية معتمدا في ذلك على فرضيتين أساسيتين وهما:

- يرتبط بالنمو الحضري عدة مشكلات اجتماعية أهمها الأحياء الفوضوية أو العشوائية.
- الأحياء الفوضوية مجال مهيأ للسلوك ألانحرافي عند الأطفال الشباب.

أما أهداف الدراسة فقد تجلّت في:

– تسليط الضوء على إشكالية النمو الحضري في الجزائر ومدينة قسنطينة بشكل خاص.

– إبراز المشكلات الاجتماعية الحاصلة جراء هذا النمو،ومحاولة اختيار أهم الطرق و السبل لمعالجته.

أما الإطار النظري فقد تلخص في :

الفصل الأول : مقاربات مفاهيمية و الدراسات السابقة.

الفصل الثاني : اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري.

الفصل الثالث : التحضر و النمو الحضري وسياسات التنمية الحضرية.

الفصل الرابع : مدينة قسنطينة ...التطور العمراني والوضعية السكنية.

الفصل الخامس : أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الحضري.

الفصل السادس : الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل السابع : تحليل البيانات وعرض النتائج.

*أما الدراسة الميدانية: فقد شملت المنهج المستخدم من خلال الاعتماد على منهج المسح بالعينة مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة وكذا المنهج الإحصائي. بينما العينة التي اختارها الباحث في دراسته، فقد شملت 512عائلة مقيمة في نمطين من البناءات السكنية الفوضوية (الحديد الصلب،القصديري)

*فيما يخص الأدوات الخاصة بجمع البيانات، فقد تمثلت في الاستمارة لمعرفة رأي الجماهير (السكان) واتجاهاته حول فاعلية الجمعيات في التنمية المحلية، وقد اختصّت باستمارة أولى خاصة

برؤساء الجمعيات ،احتوت على 49 سؤالا منها 25 سؤالا مفتوحا و24 سؤالا مغلقا. واستمارة ثانية موجهة للسكان وقد احتوت على 28 سؤالا منها 16 سؤالا مفتوحا و12 سؤالا مغلقا. تمت مع رؤساء.

أما المقابلة: تمت مع سكان الأحياء المقيمين لفترة طويلة.

الملاحظة: تمثلت في ملاحظة الأحياء العشوائية القديمة التي يقطنها أفراد العينة.

من خلال ملاحظة الظروف الفيزيقية للبناء من جهة، والظروف المعيشية للعائلات القاطنة بهذه البناءات.

السجلات والوثائق:وذلك بغرض التعرف على تعداد عدد العائلات و البناءات التي شملتهم الدراسة.

* **نتائج الدراسية:** كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

– أن الأحياء الفوضوية هي ابرز المشاكل المترتبة عن النمو الحضري في مدينة قسنطينة ، وما نجم عن هذه الظاهرة من أوضاع سيئة ومزرية يعيشها سكان الأحياء(العائلات)، وتأثيراتها المرضية على ظروف معيشتهم، وأنها ناجمة أساسا عن اتساع الهوة بين الحاجيات المتزايدة لهؤلاء السكان من جهة ، وثبات وتدني المستوى المادي من جهة أخرى.

– غالبية سكان هذه الأحياء من النازحين سبق لهم أن مارسوا النشاط ألفلاحي ، بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي تشكل نسبا قليلة. مع العلم آن هذه الهجرة بدأت فردية ، ثم تغير شكلها لتصبح جماعية عند توفر أدنى شروط الحياة المعيشية، وإمكانية الاستقرار المبدئي، ولو بصفة مؤقتة إلى حين توفر شروط الإقامة النهائية بالمدينة.

الدراسة الرابعة: رسالة ماجستير **معنونة ب** " **تسيير السياسة العمرانية في الجزائر** "– **مدينة باتنة نموذجا** " من اعداد الطالب عقاقبة عبد العزيز تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة جامعة باتنة – للسنة الجامعية .

حاول الباحث دراسة و تحليل مختلف السياسات القطاعية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر خاصة بمدينة باتنة و القيام بجملة من الاصلاحات قصد حل المشاكل التي تعرقل تطور العمران من جميع النواحي (السكن ، البناء غير الشرعي ، الخدمات ....الخ) ، و بظهور التقنيات الحديثة ذات العلاقة بالتسيير العمراني (كثورة المعلومات ، و مدن المعرفة)، و مدى الاستفادة منها

في هذا المجال تسيير السياسة العمرانية ، وقسم الدراسة الى ثلاثة فصول : اولا الاطار المفاهيمي للدراسة و ذلك بتقديم مختلف المفاهيم ذات العلاقة بالعمران و السياسة العمرانية ، وتحديد المدارس التسييرية في الادارة العامة ، وكذا ابراز فواعل و اساليب التسيير السياسة العمرانية .

و ثانيا التطور التاريخي للسياسة العمرانية في الجزائر، و من خلال التطرق الى سياسات التهيئة العمرانية و الاسكان ، العقارية و الفلاحية ،اما ثالثا: تناول فيه تسيير السياسة العمرانية للمدينة من خلال مخططات التهيئة العمرانية بالخصوص بمدينة باتنة .

و قد تضمن الدراسة الفرضيات التالية :

1 - قد تتعدد و تزداد المشاكل العمرانية اذا كان التسسير غير عقلاني .

2 - التسيير العمراني لمدينة باتنة افتقر منذ البداية الى العوامل الفنية و المالية و البشرية و العمرانية اللازمة .

3 - آفاق التسيير العمرانـــي لمدينة باتنة تبدو اقل اشراقا في ضل غياب سياسة دقيقة و محكمة .

و استخدم الباحث في الدراسة منهج تحليل المضمون و هذا لتحليل و استنتاج العلاقة بين التسيير و السياسة العمرانية ، وللوصول الى اثر العلاقة من حيث نجاح او فشل هذه الاخيرة بالاضافة الى عوامل اخرى ذات الدور الثانوي ، و استخدمه ايضاالمنهج التاريجي لوصف مراحل تطور السياسة العمرانية ، بما فيها مختلف الخطط و البرامج المعتمدة ، منوه في كل مرة بالايجابيات و السلبيات المتعلقة بكل منها ، و الاسباب المرتبطة بالتحول من سياسة لآخرى .

و قد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج ، و بالنظر الى الى جملة المشاكل التي يعاني منها قطاع العمران في الجزائر في جوانبه المختلفة ، حيث تم حصر العديد منها، ان السياسة العمرانية فشلت في بناء مدينة بالمواصفات الحديثة ، ويرجع ذلك الى اسلوب التسيير بالدرجة الأولى، فان تسيير السياسة العمرانية في الجزائر هو تسيير غير عقلاني ، مبني على النوايا، و المغالاة، بعيدا عن الرشادة ، ولا يستند المعايير الكفاءة و التنافسية ، والانتاجية ، اي انه لا يزال تسييرا وفقا للفلسفة التقليدية ، و الانموذج الاداري التقليدي بمرتكزاته السلبية ، و هو السبب المباشر وراء فشل السياسة العمرانية ، من خلال السياسات القطاعية المتفرعة عنها : سياسة التعمير ، التهيئة الاقليمية ، السياسة العقارية ، سياسة الاسكان و السياسة الفلاحية ، و يستدل على ذلك أيضا من خلال الاصلاحات المتعاقبة و المتكررة ،و بالمقابل نلمس نتائج عكسية في

الواقع ، ويمكن ربط هذا الفشل (السياسة العمرانية) ايضا بانعدام الاستقرار على مستوى الحكومات (تغيير القوانين و البرامج و السياسات لاسباب ترتكز على الرغبات و الميولات) كل ذلك أدى الى تدهور وضعية المدن الجزائرية التي تفتقر في المقابل الى المفاتيح العمرانية العاكسة لنجاحها (السياسة العمرانية) .

الدراسة الخامسة: هي **رسالة ماجستير تحت عنوان " التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض و المستقبل المطلوب " دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة** " من اعداد الطالب " مرابط عبد الرحمان خليل " تخصص هندسة معمارية ، جامعة بسكرة للسنة الجامعية : 2012 .

حاول الباحث عرض و تحليل لفهم العلاقة بين معنى التخطيط العلمي المبني على اساس معرفية كفيلة بدمج انتشار احياء مدينة ، ودرورها الوظيفي داخل النسيج العمراني الواحاتي ، ولقد قسمت الدراسة ا لى سبعة فصول : أولها تناول فيه المفاهيم الأساسية حول المدينة الصحراوية و الفصل الثاني تناول التوسع العمراني و خصائصه ، اما الثالث تضمن الوظيفة العمرانية ، اما الفصل الرابع ابرز فيه التخطيط العمراني و خصائصه ، أما الفصل الخامس فتناول لأهم المقاربات التحليلية للعمران ، اما الفصل السادس تم فيه تقديم حالة الدراسة الا و هي مدينة بسكرة اما الفصل السابع تناول دراسة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة .

و تتمحور الاشكالية العامة للدراسة حول :

- الى اي مدى يلعب التخطيط الحضري دورا اساسيا في تخطيط الخدمات و المرافق الضرورية في المدينة الصحراوية اثناء عمليات التوسع لها ؟
- هل اساليب التعمييير المستعمل حاليا اثناء عمليات التخطيط للتوسعات العمرانية للمدن الصحراوية تراعي الهيكل الوظيفي العام للمدينة ؟

و لاجل ابراز الدور الفعال للتخطيط الحضري و تأثيره في عمليات التوسع العمراني مع التركيز على موضوع تحسيين توزيع الخدمات في منطقة بسكرة ، تحقيق اهداف لمرجوة اعتمدت الدراسة على منهج يتلائم و موضوعها و هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال استراتيجية لجمع المعلومات اعتمادا على البرمجية لنظام المعلومات الجغرافية للتعرف على مناطق و مواقع المرافق و الخدمات الموجودة و المبرمجة في مدينة بسكرة ، و تم الاستعانة بأدوات جمع البيانات

بالوثائق و المخطوطات الكارتوغرافية ، و هذا من اجل الوصول الى النتائج المرجوة، و استخلص الباحث نتيجة مؤداها بان التطور و النمو العمراني مرتبطان بالزيادة السكانية للمدينة ، و بالتطور الحضري الديمغرافي نتيجة التحولات على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و التجاري و الصناعي ..... ، للخصوصية المكانية للمدينة ، فلكل مدينة معيارها الخاص بكثافتها السكانية العامة و الخاصة بكل حي و التي تتميز بها عن غيرها سواء كانت متغيرات صغيرة او كبيرة.

- **نقـــد الدراســات السابقــة:** من قراءتنا لهذه الرسائل أو الأطروحات سنحاول كيف ساهمت هذه الدراسات في بناء موضوع البحث الذي نحن بصدد اعداده ؟

لقد ساهمت هذه الرسائل في اثراء بحثنا و بلورته من جميع الجوانب خاصة دراسة الدراسة الأولى و تناولت " توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا – " حيث اتجهت هذه الأخيرة ضمن المنظور السوسيولوجي و وطرحت مسألة توسع المجال الحضري و محاولة فهم أهم العوامل المساهمة بشكل كبيير في ضبط المجال الحضري و هي المخططات العمرانية المهيكلة من خلال عمليات التخطيط في اطار أدوات التهيئة و التعمييير PDAU–POS ، باعتبارها عوامل شائعة في نمو المجتمعات الحضرية و توسعها ، ووسيلة لتسيير المجال الحضري و العمراني و كما بينت الباحثة أهمية هذه الأدوات في ترقية النسيج الحضري و خلق توازن بين التوزيع الأمثل و العقلاني للسكان و بالتالي التوزيع العادل للموراد و المحافظة على البيئة لضمان مشروعات تحقق التنمية المستدامة .

أما الدراسة الثانية : و التي كانت ضمن تخصص علم اجتماع البيئة و المعنونة : **واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا –** استفادنا منها من جانب تحديد خطة البحث و بناء مراحل الدراسة ، و تزويدنا بمعطيات عمرانية خاصة بمدينة بسكرة و التي هي مجال دراستنا ، **و** محاولة إيجاد أوجه التشابه بين دراستنا في الجانب النظري و الميداني وإسقاطه على دراستنا. و توظيف طريقة استعمال وتطبيق المنهج و الأدوات المنهجية وكيفية اختيار العينة في دراستنا.

أما الدراسة الثالثة : و هي دراسة ارتكزت على " **المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر" حيث أفادتنا في رسم و تحديد المشكلات الناتجة عن النمو الحضري و كذلك** من خلال محاولة ضبط العنوان، وتحديد أهم المحاور و الفصول التي بواسطتها يتم معالجة وتغطية كامل

عناصر المذكرة، كما حاول إضفاء عنصر الدقة في عملية اختيار العينة حتى تكون ممثلة لمجتمع البحث .كما استعمل وسائل منهجية ملائمة لصيرورة ومراحل انجاز العملية البحثية من اختيار المنهج المناسب وأدوات لجمع البيانات و المعلومات. وفي الأخير محاولا مقاربة النتائج المتحصل عليها وجعلها تتجاوب و الإشكالية المطروحة . أما نقاط الضعف فتلخصت في مايلي :

– هناك صعوبة في تحديد وحصر مفهوم المشكلات الاجتماعية.

– صعوبة التحكم في اختيار الفصول المناسبة لتغطية إشكالية البحث خاصة في الدراسة الثانية.

– صعوبة اختيار والتحكم في مفردات العينة المدروسة.

صعوبة إيجاد الأدوات الملائمة لجمع البيانات و المعلومات الدقيقة من العينة المدروسة.

–الوصول إلى نتائج عامة تفتقد الدقة .

أما الدراسة الرابعة : **تمحورت حول " تسيير السياسة العمرانية في الجزائر "– مدينة باتنة**" من خلال هذه الدراسة تعرفنا مختلف القطاعات السياسية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر و مراحل تطورها التاريخية ، و حاولة تشخيص المشاكل العمرانية و كشف أسبابها ، ثم المساهمة في اعطاء تصور للأفاق ،يبقى القول ان مستقبل المدينة الجزائرية والرقي بها الى مصاف المدن الحديثة ينبغي اعادة النظر في اسلوب و تسيير الادارة و اعتماد مبادئ الحكم الراشد بالشكل الذي يضع حدا للفساد بكافة مظاهره ، ومنه الفساد الاداري .

والدراسة الخامسة و الأخيرة حول : **التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض و المستقبل المطلوب " دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة** " أفادتنا هذه الدراسة في اعطاء المعطيات و المعلومات حول تطور المدينة العمراني و اهم العوامل المساعدة على ذلك و توضيح مختلف التصاميم

وفق المبادئ التخطيطية الضرورية لتحقيق بيئة عمرانية متقدمة تتلائم وحاجات السكان في الحاضر و المستقبل .

5: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة:

إن عملية البحث الاجتماعي تمر بمرحلتين متكاملتين :

أولهما تتمثل في الإطار النظري (تحديد الإشكالية) و ثانيهما تحديد الإطار التطبيقي (تحديد منهج الدراسة و أدوات البحث) . كما أن محاولة إثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية الميدانية [1]، من أهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظرية و الواقع ، بغية تحقيق أهداف الدراسة . و الإجابة على تساؤلات الإشكالية ، يتطلب الدقة في تحديد منهج البحث و أدوات جمع البيانات عن الواقع المعاش مكان الدراسة و هذا ما سنحاول توضيحه .

5-1- المجال المكاني :

يتمثل المجال المكاني للدراسة **في مدينة بسكرة** ، و بعض الهيئات الرسمية المسؤولة عن تنفيذ برامج وعمليات التطوير الحضري من تجديد و ترميم و صيانة و إعادة هيكلة للنسيج العمراني و تحقيق تنمية متوازنة بين الموارد الطبيعية و احتياجات السكان من أجل تنمية للمجال الحضري في الحاضر و المستقبل .

5-2 - المجال الزماني :

اعتمدنا في دراستنا على مراحل متتالية في متابعة و تقصي المعطيات الميدانية ، حيث كانت بدايتها مع الدراسة المكتبية (جمع المراجع) الخاصة بالدراسات المتعلقة بموضوع البحث و ذلك بتقصي و جمع المعلومات و المعطيات التي تساعدنا في سير البحث . و ذلك ابتداءا من سنة 2010 الى 2014.

و أما المرحلة الثانية من الدراسة و انجازها في جانب الميداني بالمرحلة الاستطلاعية التي قمنا بجمع البيانات و المعلومات ، و التنقل لمختلف المؤسسات المسؤولة عن انجاز مشاريع التطوير الحضري و مشاهدة مظاهر التدهور البيئي و معاينة عمليات التطوير التي تتم عبر بعض الأحياء بمدينة بسكرة . و كان هذا في بداية شهر سبتمبر 2015 الى غاية شهر فيفري 2016.

و أما المرحلة الثالثة فكانت من شهر مارس إلى نهاية شهر ماي 2016 والتي تم فيها تسجيل ملاحظات و تساؤلات مباشرة من خلال إجراء مقابلات شخصية متكررة و على فترات مع

المسؤولين وخبراء و مكاتب الدراسات المعمارية و البيئية تتمحور على المعلومات و معطيات خاصة بعمليات التطوير الحضري و التنمية المستدامة ببسكرة .و ذلك بفتح حوار و نقاش حول موضوع عبر الأطر المرجعية و القانونية و المقاربات العلمية .

6- المجـــــال البشـــــري (عينة الدراسة) :

لقد أصبح الاعتماد في البحوث الميدانية في مجال العلوم الاجتماعية على العينات من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي ، فهي تهدف إلى الحصول على معلومات و معطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء ، و هي تؤدي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها و تكميمها مباشرة .

و تم اختيار العينة القصدية لان هذه العينة كما هو معروف هي من العينات التي يتم جمع أفرادها بشكل مقصود. حيث يتم انتقاء أفراد بشكل مقصود من المسؤولين في مديرية التهيئة و التعمير ومديرية البيئة وكذا البلدية (مصلحة البيئة و العمران) لبلدية بسكرة كعينة للبحث، و التي تعد في مجملها السلطات الرسمية بمدينة بسكرة ، فهولاء الأفراد الذين لهم دخل تنظيم المجال الحضري و تطوريه و ذلك من خلال إعداد المخططات العمرانية ، و اعداد مخططات عمل و مشاريع خاصة بحماية البيئة الحضرية و تم كذلك اختيار الذين ينشطون خارج المؤسسات الرسمية و هم الخبراء و الاستشاريين في مكاتب الدراسات المعمارية و البيئية بمدينة بسكرة .

و كان الهدف من اختيارانا لهذه العينات كالتالي :

- ✓ توفر البيانات حول موضوع الدراسة ، و التي تسمح بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة ، أي أننا على معرفة بالأفراد المنتمين لهذه العينة و الذين من خلالهم نستطيع الحصول على معلومات وافية حول عمليات التطوير الحضري في إطار التنمية المستدامة .
- ✓ ان هؤلاء الأشخاص من تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص دون غيرهم ، و ذوي خبرة و لديهم معلومات و معطيات حول الجانب المهم في البحث و الذي نتطلع إلى دراسته .
- ✓ إمكانية تحديد عدد مفردات العينة و التي تكون ممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة بصورة منظمة و غير تنبؤية غامضة ، بغية الوصول إلى نتائج تجيبنا عن أسئلة الإشكالية و تحقق أهداف الدراسة .

7- المنهج المستخدم في الدراسة :

يرجع اختيار المنهج الملائم للدراسة حسب طبيعة الموضوع المتناول في البحث و الأهداف التي يسعى الوصول إليها و يمكن إدراج بحثنا ضمن البحوث الوصفية حيث يبرز واقع التطوير الحضري في ضوء سياسة التنمية المستدامة في مدينة بسكرة . و يبين المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة .[2] إضافة الى قيامه بعمل الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة ، كما يعمل على جمع المعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها. و المعروف أن الدراسات الوصفية الاستطلاعية تنطلق من الواقع بطرح تساؤلات عن هذا الواقع و ليس من فروض .

و لهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي، لأن أساس الدراسة تنطلق من محاولة الكشف عن آليات وميكانزيمات المستخدمة في عملية التطوير الحضري من طرف المؤسسات الرسمية (مديرية التهيئة العمرانية- مديرية البيئة- والجماعات المحلية) ومدى مراعاتها لمعايير التنمية المستدامة أي من واقع و مميزات وخصوصيات معينة لهذه المنطقة ،على غرار المميزات الجيولوجية البيئية و الاجتماعية الثقافية ...الخ، نبحث فيه عن فعالية هذه الميكانيزمات في ضبط وتنظيم المجال التي تساعدها في حفظ وصيانة المجال البيئي من كل أشكال التلوث والتدهور.

8-أدوات جمع البيانات:

تنفيذا لهذا المنهج وتجسيده ميدانيا، فقد استرشدنا بمجموعة من الأدوات البحثية المرتبطة بموضوع الدراسة، بغرض جمع البيانات و تبويبها وتحليلها و عرضها بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، ومن ثمة الإجابة عن تساؤل مشكلاتنا، وتجسدت في :

8-1- السجلات و الوثائق:

تبين السجلات و الوثائق استخراج معلومات و الحصول على معطيات من مجموعة من الوثائق بحيث تعطي هذه الوثائق بالضرورة كل الوثائق التي تعيد رسم الظاهرة . [3] و من هذا المنطلق اعتمدنا على هذه الأخيرة لأنها إحدى أدوات جمع البيانات، فيها يرجع الباحث إلى جمع

المعلومات حول الموضوع، أو فقط بعض المحاور من الوثائق و السجلات الإدارية، لتكمله المعلومات في التحليل و التفسير، و التي لم نتمكن من الحصول عليها عن طريق باقي أدوات جمع البيانات الأخرى (الملاحظة و دليل المقابلة...).

وتتمثل أهم البيانات والمعلومات التي استعنا بها من مختلف السجلات والوثائق في:

- النصوص التشريعية الخاصة بالبيئة.

- إحصاءات ومعطيات من المؤسسات العاملة في مجال التهيئة و التعمير كمديريات التهيئة و التعمير والبيئة و الجماعات المحلية إضافة الى بعض الجمعيات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة.

- معلومات عن هذه المؤسسات و دورها في حفظ المجال البيئي من التدهور.

- إبراز أهم المخططات العمرانية التي اشتملت عليها الولاية،إضافة إلى معلومات عن واقع البيئة في هذه الولاية.

وإن كان الحصول على مثل هذه الوثائق من الصعوبة بمكان في كثير من الأحيان، وهذا ما جعلنا نستعين بالملاحظة و دليل المقابلة، لاستدراك هذا النقص. وتكملة لجمع البيانات عن كل ما يحيط بموضوع الدراسة.

8-2- الملاحظة: هي أداة أخرى لجمع المعلومات، بها ينفذ المنهج الوصفي، و تعمل على توجيه الانتباه و الإدراك إلى ظاهرة معينة أو لشئ ما، بهدف الكشف عن أسباب الظاهرة و قوانينها. (4)

و في ضوء إشكالية الدراسة و أهدافها استخدمنا الملاحظة البسيطة المباشرة كأداة و طريق لاستقصاء الحقائق من الواقع، بالمتابعة و المشاهدة للتركيب الداخلي للمدينة من أنماط المباني كأنوية القديمة ، و الأحياء الجديدة و النمط المعماري للمساكن ، و نمط الشوارع ، و المساحات الخضراء و البيئة المحيطة بالإنسان و مختلف المشاكل التي تعاني منها الأحياء و المباني، ويكمن الضرر من هذه المشاكل كالأحياء القصديرية،التي يجب معاينتها بدقة و التدهور البيئي ومختلف مظاهره في المدينة، و أغلب الأنشطة الهامشية و مكان تمركزها و ما تعانيه و ما تخلفه من تلوث بيئي، هذا مع محاولة تسجيل كل مقومات الحياة الحضرية كما استعنا بالصور الفتوغرافية لتوثيق

ما تم ملاحظته في الواقع، من أجل معاينة المشاكل الاجتماعية للسياسة الحضرية البيئية المطبقة في مدينة بسكرة.

8-3 المقابلـــــــة :

و هي حوار لفظي وجها لوجه بين الباحث القائم بالمقابلة ، و بين شخص آخر أو مجموعة أشخاص، و الهدف منها الحصول على المزيد من المعلومات. لقد استعنا بدليل المقابلة كأداة لجمع البيانات باعتبارا خبرة ديناميكية بين الباحث و المبحوث، بهدف الوصول إلى الحقيقة أو موقف معين، من خلالها يسعى الباحث لمعرفة الواقع و الحصول على البيانات التي يريدها من أجل تحقيق أهداف الدراسة.(5)

و تتم المقابلة بالاتصال مع المصالح المعنية و الهيئات الرسمية التي توجهنا إلى المعلومات المتعلقة بموضوع البحث ، و من بين هذه الادارات :

1 -مديرية البيئة و العمران لبلدية بسكرة.

2 -مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

3 -مديرية التعمير و البناء لولاية بسكرة.

4 -مكتب الدراسات البيئية لولاية بسكرة.

5 -مديرية البيئة لولاية بسكرة.

6 -بعض مكاتب الدراسات العمرانية في مدينة بسكرة.

7 -رؤساء الأحياء و رؤساء جمعيات حماية البيئة في مدينة بسكرة.

و لإعداد المقابلة تم اعداد دليل مقابلة لجمع البيانات ، وتم فيه طرح أسئلة جاءت في معظمها مفتوحة تخص جوانب موضوع الدراسة الذي يدور حول : التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا – . و جاءت أسئلة مرتبة تبعا لتساؤلات الدراسة بهدف إقامة مقابلة قائمة على التنظيم و التنسيق قدر الإمكان لإدارة جيدة للحوار .

و قد تم إعداد هذا الدليل في مرحلتين الأولى تجريبية تم فيها إقتراح بعض الأسئلة على الأستاذ المشرف بعد تحديد المحاور ، أما الثانية فهي مرحلة الصياغة النهائية للأسئلة ، و تمت بعد إجراء الدراسة الاستطلاعية و الحوارات التي جرت مع المبحوثين فيها ، وقد احتوى الدليل على اثنى عشر سؤالا موزعة على ثلاثة محاور الأول يخص وضعية المجال الحضري في مدينة بسكرة والهدف منه التعرف على واقع المجال الحضري و أهم المنجزات و المشاريع في اطار التطوير الحضري و نوعيتها و مدى فعاليتها . و بيانات حول ملائمة هذه المنجزات للمعايير البيئية و خصوصية المنطقة الجغرافية.

و الثاني يهتم حول واقع التنسيق بين هذه المؤسسات الرسمية (مديرية البيئة، ومديرية التهيئة و التعمير والجماعات المحلية (البلدية) ، و مساهمة الفاعلين الاجتماعين في عمليات التطوير الحضري المستدام . أما الثالث فيتمحور حول الصعوبات و العوائق التي تعترض عمليات التطوير الحضري في اطار التنمية المستدامة و آفاق التطوير الحضري المستدام بالمدينة (المحلق الأول) .

هـوامش الفصـــــل :

1 -تيودور كابلوف ، **البحث السوسولوجي** ، تعريب نجاة عياش ، تدقيق غسان سلمان ، بيروت ، دار الفكر الجديد ، 1979 ، ص 160 .

2 -سامي ملحم: **مناهج البحث في التربية و علم النفس**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000م، ص226.

3 -سعيد ناصف : **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها** ، نماذج للدراسات والبحوث الميدانية ،مكتبة زهراء الشرق مصر ،1997 ص 48.

4 -عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيات ، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص 89.

5 -فضيل دليو – **مراحل البحث في العلوم الانسانية ، مجلة العلوم الانسانية** ، منشورات جامعة قسنطينة ، عدد6 ، 1995 .

الفصل الثاني : المدينة في التراث السوسيولوجي

1 -مفهوم المدينة .

2 -مراحل نمو المدينة .

3 -مكونات المدينة .

4 -وظائف المدينة .

5 -مشكلات المدينة .

6 -المشكلات البيئية .

تقديـــــــــــم:

تمثل المدينة بما تحتويه من مضامين اجتماعية و ثقافية و عمرانية أرقى ما توصل اليه الإنسان عبر مسيرته التاريخية التي ارتبطت بالأرض .فمن خلال المدينة نستطيع شرح و تحليل مختلف الظواهر التي تنتج عن تطورها و اتساع رقعتها بسبب الزيادة السكانية الطبيعية أو غير الطبيعية (الهجرة) ، فهناك الكثير من العوامل التى تؤثر في نشأت و تكوين المدينة في تشكيلها إلى أن أخذت طابعها الحالي .

كما لا يجب النظر إلى المدينة كمجرد تجمعات سكانية على العكس من فهي تقوم على أساس وظائف محددة و دقيقة تتصل أساسا بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت . و بما أن أحياء المدينة تحتاج الى عمليات تحسين فان إعادة تطويرها على أسس منظمة من خلال إزالة أماكن السكن المتردية و جوانب الفوضى العمرانية التي تنتج عن عملية التحضر يعتبر من أولويات سياسة التطوير الحضري الذي يهتم بهذا الجانب بطريقة علمية .

إذن فالمدينة هي المجال الحضري الذي يقع فيه التطوير الحضري لذا ارتأينا ضرورة ادراج هذا الفصل و ذلك بتقديم المفاهيم المختلفة المقدمة للمدينة ثم توضيح ظروف نشأتها و مراحل نموها و مكونات ووظائفها و صولا إلى أهم المشكلات الاجتماعية ولنخص في الأخير أهم المشكلات البيئية التي تتعرض لها المدينة .

1: مفهـــــوم المدينـــــة :

اهتم العلماء بتعريف المدينة ، إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها ، ذلك لأن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى ، **أما التعريف اللغوي فقد حددها كالتالي** : مدينة جمعها مدن و مدائن و هي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية. [1] أما المدينة اصطلاحا : هي وحدة

جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان ، تتباين مستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة و التجارة و الوظائف السياسية و الاجتماعية ، فهي ليست وحدة اجتماعية أو حيزا مكانيا فقط ، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية و قواعد و أعراف و قيم خاصة و نموذج تنظيم و تطور متميز.

وحسب موسوعة البحث العلمي فان المدينة هي تجمع سكاني ضخم يتميز بعمران على النسق الحضري لا الريفي. كما أن الحرف المتخصصة و العلوم تستقر عادة في المدن و الشكل العمراني في المدينة يأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان و الأحياء غالبا ما يقوم على أساس الطبقات الاجتماعية.

و تعتبر المدينة ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة ، و بينما حول الاختصاصيون في مجال الدراسات الحضرية الاستفادة قدر الامكان من اعتبار المدينة كمتغير مستقل في شرح و تحليل بعض الظواهر الاجتماعية .

و تعتبر أراء " لويس ويرث– Lewis wirth " نقطة تحول رئيسية في دراسة المدن و الحياة الحضرية ، حيث عرف " ويرث" المدينة في مقالته : " الحضرية كأسلوب للحياة " ، بأنها وحدة عمرانية كبيرة نسبيا ، و تتميز بالكثافة السكانية ، و هي مقر دائم لأفراد غير متجانسيين اجتماعيا . و يشتمل تعريف لويس ويرث للمدينة على المتغيرات التالية :

اتفاع عدد السكان .

ازدياد الكثافة السكانية

ازدياد درجة عدم التجانس و بروز السمات والخصائص الحضرية .

و نستطيع القول ان المدينة ذلك المحيط الذي تنشأ فية الظواهر الاجتماعية بمختلف أنواعها .

و يرى روبرت ريدفييد R.R edfield إلى المدينة بأنها متغير مهم يتضمن دلالات اجتماعية و ثقافية متعددة في كتابه ، "الثقافة الشعبية " لقبائل اليكتان .Folk CLtur of yucatan . و يرى ريدفليد بان عدم تجانس السكان و الانعزالية هي الخصائص الرئيسية المميزة للمدينة.

و تعرف المدينة على أنها أكثر الأماكن العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية أو تعدد الوظائف . كما يرى " ماكس " أكثر من المساكن المتفرقة ، لكنها نسبيا

تعد مكان إقامة مغلق ، و تبنى المنازل في المدن – عادة –قريبة ، فيكون الحائط لصيق الحائط كما هو الحال في المدينة الحديثة الآن ، اي ان المدينة منطقة محلية و مكان يتميز بالمساكن الكثيفة ، مشكلة نوعا من المستوطنة شديدة الازدحام ، الى الدرجة التي يفتقر فيها التعرف المتبادل بين السكان ، وعلى هذا يرى " ماكس فيبر" أن المدينة الحديثة هي نسق أو محل إقامة مغلق نسبيا اتجاور المنازل بشكل كبير ، ومن شروطها الضرورية وضوح وظيفتها الاقتصادية ، لأنها مكان إقامة يعيش السكان فيها أساسا على التبادل و التجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة، و أن السوق المحلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية ، ولهذا فان المدينة عنده مكان سوق.

في حين وضع كل من سوروكين P.Sorokin و زيميرمان Zimmerman عدد من الخصائص التي ميز من خلالها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي و هي : المهنة، البيئة حجم وكثافة السكان ، وتجانس السكان أو لا تجانسهم ، التمايز و النزوح ، التدرج الاجتماعي نسق التفاعل.

و يرجع المهتمين بالدراسات الحضرية ، عرف بمدرسة القيم الاجتماعية او الثقافية . في اعتبار تأثير العوامل الايكولوجية والعامل التكنولوجي في التنظيم أو البناء الاجتماعي للمدن، ومما لاشك فيه ان المدن في العالم تختلف في تركيبها الايكولوجي والسكاني و الاجتماعي . و تظهر الاختلافات بحدة في المدن التي تعتمد التكنولوجيا كقاعدة اساسية لها ، و ما يميز هذا الاتجاه (مدرسة القيم الاجتماعية) هو اتجاهاتها القيمية نحو الحياة الاجتماعية للسكان حسب أوساطهم الثقافية.

و يرجع تأكيد مفهوم المدينة و تفسير الحياة الحضرية في ضوء المفاهيم الإيكولوجية في العصر الحديث الى "مدرسة شيكاغو " فقد كتب " روبرت بارك – Robert Park – مقالا عن المدينة ، ضمنه مع مقالات أخرى في كتابه عن " المدنية " الذي صدر عام 1915 ، و يعتبر هذا الكتاب نقطة البداية في التأليف العلمي المتخصص في علم اجتماع الحضري ،فيمكن القول أن المدينة " City " City state" كلمتان مترادفتان و يحيط بالمدينة مناطق ريفية لكن سكانها منفصلين عن تلك المناطق ، حيث يرى "روبرت بارك" المدينة بأنها ليست فقط تجمعات من الناس ،مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا ، بوجود الشوارع و المباني و الكهرباء ووسائل المواصلات ، كما أنها ليست فقط مجموعة من النظم و الادارات ، مثل المحاكم و المستشفيات و

المدارس و الشرطة و الخدمات ، إن المدينة فوق هذا كله : اتجاه عقلي و مجموعة من العادات والتقاليد و العواصف المتأصلة في هذه العادات ، بمعنى آخر أن المدينة ليست فقط مكاني فيزيقي أو بناء صنعه الانسان ، و إنما هي نتاج الطبيعة و ذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص ، و من ثم فالمدينة مكانا و نظاما أخلاقيا، وهي مكان إقامة طبيعي للانسان المتمدن ،ولهذا فانها تعد منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

و يضع " والتر بور Walter Bor" و من المهتمين بالتخطيط العمراني للمدينة ، حيث يقول " المدينة هي مكان يعيش فيه الناس و يعملون و يمارسون هواياتهم الرياضية حيث يوجد بها المساكن و اماكن العمل و المحلات التجارية و المدارس و المسارح و كافة وسائل الاتصال الكبرى ، كما يشعر الناس أنهم يعيشون حياة كاملة بداخل المدينة .

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف اجرائي للمفهوم المدينة على انها أكبر تجمع سكاني غير متجانس يعيش على قطعة ارض محدودة نسبيا ، توفر لهم العيش في الظروف اجتماعية و اقتصادية أفضل ، مما يجعلها منطقة استقطاب ، تمتاز بقوة البناء السياسي و التخصص و تعدد الخدمات و يمكن القول بان المدينة مجموعة من التراكيب الاجتماعية تتمييز كل تركيبة عن الاخرى لاسباب فرضتها طبيعة البيئة الحضرية ويذهب بعض الباحثين أن المدينة هي ينبوع الرأي و الفكر.

2- مراحـــل نمـــو المـــدن :

تمثل كتابات " لويس ممفورد " الاهتمام بالتطور التاريخي للحياة الحضرية ، ركز فيها على.[2]

مرحلة النشأة " الايوبوليس- Eopolis" :

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها ،وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار حياة الحياة الاجتماعية إلى حد ما ، و قد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة، و اسئناس الحيوان، و تربية الطيور، و قيام الصناعات اليدوية و الحرفية البسيطة واكتشاف الانسان للمعادن ،وهي تمثل عنده مرحلة ما قبل التحضر .

مرحلة المدينة الصغرى " البوليس –Polis "

و تشير إلى مجتمع حضري متطور إلى حد ما ، تميز بتقسيم جزئي للعمل في المجال الاقتصادي، و بدرجة ما من التمايز في المجال الحرف و تنوع الأعمال و الوظائف ، كما تميز بوضوح التنظيم الاجتماعي و الاداري و التشريع ، و تنبثق فيها التجارة و تتسع الأسواق المتبادلة و ظهور الفلسفات و مبادئ العلوم النظرية ، بينما احتفظ بالأشكال التقليدية و القديمة للتنظيمات الأسرية و الدينية، و بالروابط الوثيقة بين الأفراد و الجماعات نظرا لارتباطه بحدود مكانية إقليمية أكثر ضيقا.

مرحلة المدينة المسيطرة " المتروبوليس Metropolis"

و تعرف بالمدينة الأم ، و تشير إلى مجتمع محلي حضري ذو موقع استراتيجي و مركزي يتكاثف فيها عدد السكان ، يتوفر فيها الطرق السهلة و تربطها بالريف شبكة من المواصلات فتكون مركز جذب للمهاجرين من المناطق المجاورة ، تنفرد بمميزات التبادل خاصة في المجالين الاقتصادي و الثقافي ، و تتركز فيها كل مضاهر النشاط الاجتماعي و السياسي الى جانب مركزية الادارة ، واتساع ملحوظ في الرقعة المكانية التي يشغلها أو يمارس وظائفه في إطارها.

مرحلة المدينة الطاغية – التيرانوبوليس – Tyrannopolis

و تمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية و الضرائب و النفقات ....، من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الادارية الفيزيقية و السلوكية الناجمة عن كبر الحجم أوسع ماتكون انتشارا ووضوحا ، ومن ثم يستشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للرتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي و الأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة .

مرحلة المدينة المنهارة " النيكروبوليس Nekropolis "

يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور الحضري و مع أنه لم يتحقق بعد ، ومع أنه لم يتحقق بعد ، إلا أنه واقع لا محالة في نظر " ممفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو إنقلاب ، مقترنا بأفول الحضرية و إحياء جديد للريفية وتظهر ما أسماه " ممفورد" (مدن الأشباح).

3- مكونـــات المدينـــة :

في هذا الجزء نحاول التعرف على مكونات المدينة ، بحيث هذا الأخير يوضح لنا نقطة التشابه الرئيسية بين كل المدن ، و التي من خلالها تأخذ كل الوظائف و الأعمال و المشاكل بعين الاعتبار لأنها تحدد لنا المناطق و كيفية مرعفتها و بالتالي التعامل معها، و تتكون من العناصر التالية :

مركز المدينة : منطقة الخدمات الرئيسية الذي يحتوي الأنشطة و المتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة .

المنطقة السكنية : هي الأحياء و المجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.

شبكة المواصلات : وهي الطرق بأنواعها و السكك الحديدية .

الخدمات العامة : وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات و المدارس .

المنطقة الصناعية : وهي تحتوي على المصانع و الورش الكبيرة .

المساحات الخضراء و المفتوحة : و تشمل المنتزهات و الملاعب .[3]

ان الاهتمام بالمدينة قديم جدا بدأ مع أول الحضارات الانسانية ، إلا أن دراستها لم تبدأ إلا مع ظهور علم الاجتماع ، على يد ابن خلدون المؤسس الأول لعلم الاجتماع ، حيث يرى ان نشأة المدن و الظواهر المرتبطة بها و كتب في هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الباب الرابع الذي كان عنوانه (في البلدان و الأمصار و سائر العمران و ما يعرض في ذلك من الأحوال و فيه سوابق و لواحق) .

ويعتبر من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية و اعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم ، حيث يرى هذا العلامة أن الانسان حضري بطبعه، و أن المدينة تعد مركز جذب لمختلف الشرائح الاجتماعية التي تغزوها ، بحثا عن فرص العمل و الحصول على الخدمات المتوافرة فيها ، فضلا عن أن المدينة هي المكان الخصب لتطوير و نمو النواحي المعنوية و المادية للإنسان .

إن هذه المغريات بلا شك ، تدفع الناس صوب المدن ، و تزداد لذلك الحاجة الماسة للمساحات المخصصة لسكن هؤلاء النازحين من الأرياف أو المناطق القريبة منها ، إلا أنه من ملاحظ ، و من خلال استقرار التجارب التخطيطية أن لكل مدينة حضرية حدا معقولا و مجالا محدودا في استيعاب السكان و النشاط الاقتصادي مع محدودية الخدمات أيضا ، و متى ازداد هذا النشاط بازدياد هذا النشاط بازدياد حجم السكان و الخدمات فيها ، أصبحت الظاهرة حالة غير

سليمة في بنية المدينة و هيكلها وفق المنظور التخطيطي المعاصر ، فالنمو الحضري وفقا لذلك يعد أحد ابرز ظواهر العلل الحضرية ، ذلك أن ازدياد حجم السكان عن حده الطبيعي، وعدم كفاءة توزيع النشاط الاقتصادي بكفاءة و بموازنة دقيقة ، مع التوزيع العشوائي للخدمات و ندرتها، يؤدي إلى بروز هذه الظاهرة التي تخلق وراءها مشكلات اقتصادية و اجتماعية و عمرانية و بيئية.

و أن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية ، كما يعتبر ابن خلدون أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها ، هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها ، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد و تجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم ، مستوى مدينة ذات حجم سكاني اقل ، و بالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة و الملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية . (4)

و انطلاقـــا من ذلك فان رؤية **(ابن خلدون)** لهذه الظاهـرة بلغ شأنا بعيدا ، عندما استخدم مفهوم (العمران المفرط) بقوله " إن الحمامات بلغ عددها في بغداد في عهد المأمون (65 الف) حمام و كانت مشتملة على مدن و أمصار متلاصقة و متقاربة تجاوز الأربعين و لم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لإفراط العمران ، أي التضخـم الحضـري و العمراني و كذا حـال القيـــروان و قرطبــة و المهدية في المدن الاسلاميــة و حال مصـر و القاهرة بعدها. (5)

فابن خلدون يركز على : (الحجم و القوة في انتاج مدينة) تجمع بين النمو و التنمية و التي تعد هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها في ابراز التباين بين مختلف مراحل تطور المدن و الذي يمر عبر سلسلة هرمية ، و المستوى الحضاري للمدن الصغيرة و التجمعات السكانية الكبيرة و بين العاصمة ومدن القاليم المختلفة .

و يمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية كما يلي :

يقيم علاقة ارتباطية بين البنية الحضرية و البنية الاجتماعية ، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية و التنمية الشاملة .

إن البنية الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية و التقدم المعرفي و التكنولوجي. و هذه العلاقة السببية التي يقيمها ابن خلدون بين الفعل الحضري و الفعل الاجتماعي منذ القرن

الرابع عشر ، اعاد التاكيد عليها المفكر الفرنسي " هنري لوفر " حيث يقول : (أن المدينة هي عملية وضع على الأرض مجتمع بثقافته و مؤسساته و قيمه كذلك للبنى الاقتصاديـــة و علاقاته الاجتماعيـــة و التي تكون في نهايـــة الأمـــر البنية بأتم معنى للكلمة ...).[6]

و في سياق آخر يرى ابن خلدون أن المدينة هي فعل سياسي بالأساس، لأنها من إنتاج الطبقة الحاكمة و يرتبط حياة المدينة بحياتها (المملكة)، كما تحدث عن القواعد العمرانية للتعمير أو قيام المدينة و هي :

اختيار الموضع الدفاعي الجاختيار موضع ذو مناخ ملائم للحياة .

و في الحقيقة يرجع الفضل لـ" ابن خلدون " في تحليه للمدينة و الظاهرة الحضرية، على اعتبار انه تحدث عن المدينة في إطارها الإقليمي و لم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الحضرية (التخطيط الإقليمي و التخطيط الحضري) .

كما يرجع له الفضل أيضا في تحليله البعد التاريخي و تطورها العمراني ، و أخيرا يربط ابن خلدون المدينة بالريف عبر أبعاد تاريخية و اجتماعية و اقتصادية ، جديرة بالاهتمام بالدراسة.

و من هنا كانت التنمية الحضريـــة عـند " **ابن خلدون** " مرتبط دوما بمركبات ايكولوجية واجتماعية و اقتصادية و ثقافية ، تشكل القاعدة الأساسية لها من خلال بعدين أساسين و مرتبطين على الداوم ، التنمية الفيزيقيـــة و التنمية الاجتماعيـة، و هذه المركبات السابقـــة (الايكولوجيـة الاجتماعية، الاقتصادية) هي المرتكزات الأساسية للتنمية الشاملة و المستدامة .

– النظريات الايكولوجية :

و لكن مع ظهور الدراسات الحضرية ، فاننا نجد العديد من المداخل النظرية والنظريات التي درست المدينة والتي حاول العديد من الباحثين في ميدان علم اجتماع من خلالها ابراز مراحل نمو المدينة ، وفي هذا السياق نجد الاتجاهات النظرية التالية :

إن لكل مدينة تركيبها الداخلي الذي يميزها عن غيرها من المدن ، كما أن المدينة تزداد اتساعا يوم بعد يوم فتظهر استخدامات جديدة للأرض و يظهر عمران جديد على أنقاض القديم كما تظهر أنشطة ووظائف جديدة تعمل على توسيع حدود المدينة ، و بالرغم أن لكل مدينة تركيبها الخاص أن المدينة بصفة عامة تحتوي على مناطق محددة و مشتركة مثل مركز المدينة، و

المنطقة السكنية و التي تشمل الأحياء و المجاورات السكنية على اختلاف أنواعها بالاضافة إلى الخدمات العامة كالمستشفيات و المدارس ، بالاضافة إلى المنطقة الصناعية والتي تحتوي على المصانع و الورشات الكبيرة .

فضلا عن الطرق بأنواعها و السكك الحديدية و المساحات الخضراء و المفتوحة التي تشكل المنتزهات و الملاعب. بالاضافة الى المنطقة التجارية التي تشمل المحلات والبنوك وغيرها ،زيادة على مختلف الميادين و الشوارع (مجال التطوير الحضري) .

لتفسير ما يلاحظ من تناسق التوزيع المساحي للناس و الخدمات في المدينة ، والعلاقات بين الإنسان والبيئة ، فقد وجدت العديد من المحاولات لتلخيص نموذج عام أو نظرية عامة للمدينة واتساعها الحضاري ، انطلاقا من التطورات التي عرفها العمران و تخطيط المدن فقد تم التوصل الى النظريات العمرانية التالية :

*** نظريـــة الداوئـــر المتراكـــزة لبيـــرجس :**

وتعد أشهر النظريات وأكثرها رواجا، وقد استخلصها العالم "أرنست بيرجيس" E.Bergess سنة 1923 بعد دراسة لمدينة شيكاغو الأمريكية حاول من خلالها معرفة الأنماط التي تعتري نمو المدينة وتركيب الوظائف بها . وقد قدم هذه الدراسة في كتاب له تحت عنوان" نمو المدينة " ووضح بيرجس أن المدينة تنمو من المركز إلى الأطراف مكونة متوالية من حلقات الدائرية ، اي انها تتركب وظيفيا من عدة مناطق متعاقبة بشكل دائري ، واستخلص أن مركز المدينة الأمريكية هو المركز الذي تتمركز حوله الخدمات المختلفة في مناطق ادارية و تقسم النظرية المدينة إلى :

- منطقة الأعمال المركزية
- المنطقة الانتقالية أو التحول
- منطقة سكن العمال
- منطقة سكنية أفضل
- منطقة الضواحي (السفر اليومي)

و نتعرض لها بالتفصيل و تبين خصائص كل منطقة :

*منطقة الأعمال المركزية :

و تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الايكولوجي للمدينة حيث تشكل النواة الأساسية لمختلف النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، إضافة إلى كونها ملتقى لطرق المواصلات ، حيث تكثر فيها المرافق الادارية و الخدماتية ، وتدور فيها أكثر النشاطات كثافة هذه الخاصية جعلت منها محل اهنمام و طلب متزايد وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي ، الشيء الذي أدى بـ " بيرجس " إلى القول أن الأعمال التي تؤدي الى تحقيق الأرباح مرتفعة نسبيا باستخدام الأرض بكثافة تجعل من المنطقة المركزية محط نشاطها.

- المنطقة الانتقالية أو التحول:

يؤدي التوسع والنو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية الى تعرض المنطقة الانتقالية للتغير المستمر ، وتتميز بالكثافة السكانية العالية ، وضعف المستوى المعيشي وانتشار الأمراض الاجتماعية ، وتدهور المساكن و انتشار مخازن السلع والملاهي ...الخ ، بمعنى آخر هي منطقة الوافدين الجدد إلى المدينة والتي تعتبر من الأقليات العنصرية و الإثنية ، وهذه النظرية حسب "بيرجس " فان منطقة الأعمال المركزية تمتد فيزيقيا من خلال عملتي الغزو والاحتلال على حساب المنطقة الانتقالية التي تتوسع وتغزو هي المنطقة الموالية لها.

- منطقة سكن العمال :

وكما يدل عليه المصطلح ذاته ، فهي منطقة العمال و اصحاب المهن الكتابية و أطفال المهاجرين ، وما يميز هذه الفئة هو تطلعهم الدائم الى تحسين مستوى معيشة أطفالهم و دفعهم إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي (الحراك) .

منطقة سكنية سكانية أفضل – أرقى– :

وتتكون من مساكن تقطنها اسر وحيدة ، وأحياء الأعمال المحلية ،إلى جانب الشقق والعمارات الجملية وبعض فنادق الاقامة ، كما تعتبر هذه المنطقة ملجأ الفئة ذات الدخل المتوسط.

- منطقة الضواحي أو السفر اليومي :

وتقع خارج حدود المدينة وتقع على خطوط النقل الخارجية ، حيث يسكنها ذوي الدخل المرتفع كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة ، في حين أن معظم سكانها يلزمهم الانتقال يوميا الى مراكز أعمالهم.

وعلى هذا الأساس فقد برجس تفسيره لنمو المدينة و توسعها من خلال حلقات وداوئر متتابعة ، معتبرا أن عملتي الغزو والاحتلال هي النقطة المركزية في ديناميكية التوسع من منطقة إلى أخرى .

حاول " برجس " صياغة نموذج مثالي لدراسة نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها المجالي – أنماط استخدام الأرض – ، وقد توقع وجود اختلافات و تشويهات عن هذا النمط ، وارجعها إلى عوامل ليست اقتصادية ، مثل المعوقات الطبعية و البشرية ، التدخل السياسي في شكل تخطيط المدن .....كل هذه العوامل تسبب تشويهات داوئر المتراكزة .

لقد خضعت نظرية " بيرجس " للكثير من النقد ، فقد انتقد " موريس ديفي " M.Davi" بيرجس " بقوله: أن المنطقة المركزية ليست دائما دائرية الشكل ، فالاستعمالات التجارية مثلا تمتد على طول محاور شوارع المدينة ، ولذا فليس من الضروري أن يكون قلب المدينة دائري الشكل والصناعية لا تقتصر وجودها على المنطقة الانتقالية و إنما تتواجد خطوط السكك الحديدية و بجوار الأنهار للاستفادة من المياه، و المساكن القديمة لا يقتصر وجودها على المنطقة بعينها بل تتواجد في مختلف أرجاء المدينة حيث يتجاور القديم و الجديد معا .

نظرية القطاعات :

رغم الفوائد التي حققتها نظرية " بيرجس " إلا أنه لا يزال يثير تساؤلات عديدة لم يقدم لها إجابات مرضية ، كما أنه لا يخلو من ثغرات و نقاط ضعف يمكن تلخيصها فيمايلي :

- التنوع في استخدام الأرض في نطاق كل منطقة و مدينة .
- التحديد التعسفي لحدود المناطق .
- عدم التحقق الامبريقي لنموذج بيرجس .
- محدودية تعميمه .
- موضوع الصناعية الثقيلة الذي اعتبره بيرجس عاما تشويه قد لا يكون كذلك في بعض المدن .
- لا توجد الصناعة في المناطق الانتقالية فقط .
- في كثيرة من المدن يكون ثمة ارتباط بين موقع الصناعة و مساكن العمال ذوي الدخل المحدود.

- نظرية القطاعات لهومر هويت 1939:

تأتي هذه النظرية بدرجة ثانية من حيث الأهمية ، ظهرت سنة 1939 من طرف العالم الامريكي هومر هويت H.HOMER بعد دراسته لـ 142 مدينة و توصل لنظريته هذه انطلاقا من مشاهدات واقعية لانقسام بعض المدن إلى قطاعات مثل سان فرانسيكو ، مينابوليس ، فرجينيا و غيرهم ، و تلخصت النظرية في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة كبديل لمفهوم الحلقات و الدوائر المتتابعة ، وأن السكان يتجهون في انتقالهم في حدود محور محدد كلما نمت المدينة ، و أكثر المجموعات انتقالا هي الطبقات الغنية ، و يرى أن مناطق الايجارات المرتفعة التي تسكنها أسر ذات دخل مرتفع تقع على أطراف القطاع أو أكثر في المدينة و هذه المناطق لا تعطي حلقة بأكملها من المدينة بل جزء منها ، وينتقل هذا الجزء للخارج و بانتقال السكان من المركز الى الخارج و تنتقل معهم الخدمات المختلفة .

فالنمو يكون صوب الأطراف و ما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد و ما يحكم التركيب الداخلي للمدن وهو الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف و أن تحديد سكنى القطاعات يعتمد على القيم الايجارية و المناطق السكنية تنقسم إلى :

قطاع الايجارات المنخفضة: و يسكنه العمال ذوي الدخل المحدود .

قطاع الإيجارات المتوسطة : و يقطنه الجماعات ذات الدخل المتوسط .

قطاع الايجارات المرتفعة : و يسكنه هؤلاء الأغنياء .

و يؤكد " هويت" أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادت النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ، كما أوضح أن النمو المدينة يكون متسارعا على محاور الرئيسية و على طول المحاور الأقل مقاومة ، و خلاصة أفكار الباحث هي من خلال متابعته لا إنقسام بعض المدن الامريكية إلى قطاعات كسان فرانسيسكو ، منيابوليس ، فرجينا وريشموند .

إلا إطار " هويت" تعرض لإنتقادات عنيفة ، ولعل أوجه نقد يمكن أن يوجه إلى نظرية القطاع ، هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها بسبب إنطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة ، وهي لذلك لا تختلف في هذا المجال عن نظرية الداوئر المتراكزة، حيث أكد "فرانسيس هاورز " F.HAUSER أهمية هذا البعد في الدراسات الحضرية

حيث تبين له من خلال دراسته على بعض المدن الاوربية (كلندن، باريس ، فيينا ، استكهولم .....).

أن نظرية " هويت" غير قادرة على تفسيير الايكولوجي ، نظرا لعدم استخدامها الشواهد التاريخية الايكولوجية السائدة ، فان هذا لا يعني امكانية تطبيق هذا النموذج على كافة المدن نظر الاختلاف الخصوصيات التاريخية و الايكولوجية . (07)

و كملخص فقد جاءت كرد فعل على الانتقادان التي وجهت ليبيرجس فنظرية المدينة كدائرة و المناطق التي تضمها بالقطاعات و بين صاحبها أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على خطوط النقل الرئيسية.

لكن هذه النظرية تتميز بمحدوديتها وضيق تطبيقها بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة . (08)

نظرية النوايا المتعددة لهاريس و اولمان 1945 :

نتجت هذه النظرية كنتيجة للإنتقادات التي وجهت الى النظرتين السابقتين بعد دراسات مستفيضة لمدن أمريكية كثيرة بها في ذلك المدن التي درسها كل من برجس و هويت .

و تقدم هذه النظرية على أساس أن الكثير من المدن في خط استعمالها للأرض لا تبنى حول مركز واحد بل حول عدة مراكز أو انوية قد تبدأ من عمق المدينة وقد تنمو مع نمو المدينة و استمالتها للهجرة و التخصص .

و يعتمد كل من " هاريس " و ألمان " أن نمو المدينة يتشكل عبر أنماط عديدة منها :

- نواة النشاطات التجارية و الخدمات الرئيسية في مركز المدينة.
- نواة تجارة الجملة و الصناعات الخفيفة.
- نواة الصناعات على أطراف المدينة.

كما يعتبر أن مسألة تعدد النويات يختلف باختلاف المدن و تطورها التاريخي و تخصصاتها المختلفة ، و من جهة اخرى ربطا التوزيع المناطق السكنية حول هذه النويات بمسألة الدخل (دخل الأفراد).

ولقد حدد " هاريس " و "اولمان " أربعة عوامل تتداخل و تعمل معا لتكوين النواة ، و هذه العوامل هي :

بعض النشاطات الاقتصادية تقتضي وجود خدمات خاصة فمثلا تجارة التجزئة تقتضي سهولة في الوصول الى مكان هذه التجارة ، أو صناعة تحتاج الى أراضي واسعة ، كما تحتاج الى السكك الحديدية .

أن هذه النشاطات تتجمع معا لتستفيد من خدمات بعضها البعض كما هو الحال في المنطقة المركزية.

إن بعض النشاطات لا يمكن أن تتجمع مع بعضها على صعيد واحد ، ومن ثم لا يمكن أن تتجاور معا ، مثلا البضاعة الثقيلة لا يمكن أن تتجاوز مع المناطق السكنية لذوي الدخل العالي ، ولهذا ينشأ كل منها في منطقة بعيدا عن الأخر على شكل نواة مستقلة .

بعض النشاطات الاقتصادية كالمستودعات و تجارة الجملة مثلا تحتاج الى مناطق واسعة و لذا لا بد من أراضي رخيصة ، لذا نجد أنها تتجمع في المناطق ذات الأثمان المنخفضة في المدينة .[09]

و من خلال عرض النظرية الايكولوجية الكلاسيكية (نظريات الدوائر المتراكزة ، القطاع النويات المتعددة يتبين و أن التصور الايكولوجي يستند الى مجموعة من المقولات و القضايا النظرية و الامبريقية .....الخ . و في هذا الاطار تقدم النظرية الايكولوجية الكلاسيكية تصورا في كيفية دراسة تطور المجتمع الحضري الذي يخضع لتأثيرات النمو و الهجرة الريفية و تزايد الحاجيات الاجتماعية بكل مستوياتها .

أن هذه النظرية النويات و القطاعات تعطي تصورا يعتمد على العمليات الايكولوجية في التغيير الحضري و التنمية من خلال المتغيرات التالية: [10]

أ –التركـــــز :

– و يعني تركز أو تكدس الأنشطة و الخدمات مما يؤدي الى تغير المناطق و تاثيرها
– في المناطق المحيطة و التي تتسع على حسابها ، و بالتالي يمكن أن نظر إليه على أنه الميل نحو الزيادة المحيطة و التي تتسع على حسابها ، و بالتالي يمكن أن ننظر إليه على أنه الميل نحو الزيادة العددية للوحدات الايكولوجية و التوطين في أجزاء المدينة .

ب – التشتـــت :

وهو أن تتركز الأنشطة عند مرحلة الإشباع بحيث يفتقد مدلولها الاجتماعي و الاقتصادي في إشباع الحاجات الإجتماعية المتنامية ، الأمر الذي يدفعها إلى الإنتقال إلى أماكن وأجزاء أخرى من المدينة قصد تنميتها.

فالتركز و التشتت عمليتان تساعدنا على توازن النسق الفيزيقي ، فاذا كان التركز يؤدي إلى زيادة الإنتاج فإن التشتت يؤدي إلى إحداث التوازن في توزيع الأنشطة و السكن .

و من هنا يمكن ان نبحث من خلال مقياس هاتين العمليتين عن التوزان في توزيع السكان عبر المدينة الجزائرية (بسكرة)من خلال مقياس الكثافة السكانية و السكنية و الأنشطة عبر المدينة ، فهل أن توزيع المرافق يتوافق مع توزيع السكان ؟ وهل أن الأنشطة تحتل نطاقات تؤدي وظائفا و ادوارا في اتجاه تنمية المدينة ؟ و كيف نمت المدينة من خلال هاتين العمليتين ؟

ج– المركزية و اللامركزية :

أن المركزية و اللامركزية عمليتان ايكولوجيتان في فهم نمو و تطور المدينة ، فالمركزية تتجمع بمقتضاها المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في نطاق معين من المدينة ،وتكون عادة حوله المحاور الأساسية للنقل و التنقل .

أما اللامركزية فتعني ميل الأفراد أو الوظائف الى تركز النقاط الحيوية في المدينة و اللجوء إلى اماكن معينة من المدينة بحيث تحافظ على سيطرتها و تأثيرها في التنمية المستدامة للمدينة.

د–الفصل أو العزل :

وهو بعد تنموي يشير الى تجمع وحدات ايكولوجية و انفصالها حيزيا مثل الأحياء الراقية و الصناعات المختلفة و الأنشطة و الخدمات ، و هذا الفصل يتم بالنسبة للجماعات الاجتماعية في ضوء الدخل و اللغة والثقافة .....الخ ، أما بالنسبة للأنشطة فيتم حسب تشابه أو تماثل وظائفها.

في ضوء هذا فهل أنها نمت وفقا لتخصص معين في الوظائف و الأنشطة ؟

وهل أن انتقال الأفراد و الجماعات الى المناطق المختلفة للمدينة يتم وفقا لخصائص التماثل و التشابه ؟

وهل يتم كل هذا وفقا لتخطيط عمل مدروس و أداوت فعالة ؟

أم بصورة عشوائية لا تأخذ بعين الاعتبار دور العمليات الايكولوجية في التخطيط الحضري و التنمية المستدامة ؟

هـ – الغزوو الاحتلال :

فهما عمليتان تسخدمان في تغيير البيئة الحضرية ، فهما أداتان من أدوات التهيئة و التعمير ، فالاولى تشير الى توسع سكاني أو خدمي يتم من خلال انتقال جماعة إلى منطقة منفصلة أو إدخال نمط جديد في استخدام الأرض ، أما الاحتلال فيتحول بمقتضاها الغزو الى سيطرة على المنطقة المحتلة من حيث السكن أو النشاطات .

إن هذه المتغيرات الايكولوجية السبعة في الواقع الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية في تنمية البيئة الحضرية ، و هذه المتغيرات يمكن من خلالها فهم التنمية المستدامة بالمدينة ، و مدى فعالية أدوات التهيئة و التعمير في توظيف هذه المتغيرات بشكل أو آخر في عمليات التطوير الحضري .

و اجمالا يمكن القول أن هذه النظريات الكلاسيكية بالرغم من كونها ابثقت من دراسات غربية ، غلا أنها ساهمت في وضع إطار نظري يساعد على فهم نمو المدينة و تقسيماتها و اتجاه توسعها ، كما يمكن اعتبارها مرجع يستفاد منه في دراسة نمو المدن الغير الغربية ، و لكن نظرا لتعقد حياة المدينة وجب على الباحثين إيجاد أطر جديدة لتفسير التغيرات السريعة التي تستهدفها المدن حاضرا و مستقبلا .

- النظرية الإيكولوجية الحديثة :

لقد ظهرت هذه النظريات كنقد للنظريات الكلاسيكية نظرا لتطور المدن و هذه النظريات تتعامل مع المدينة من منطق الديناميكية و الحركية ، ففي الندوة التي عقدتها جامعة لوند في السويد سنة 1960 ، تأكد للدارسون أن المدينة يجب ان تكون دراستها شمولية تدخل الفروع المختصة و الدراسات التقليدية باتجاهات حديثة ، لذلك سنحاول طرح أهم النظريات التي تناولت موضوع المدينة في اطار النظرية الايكولوجية ، على اساس أن هذه الأخيرة كاي نظرية سوسيولوجية أخرى ، يجب أن تشمل كل سلسلة الظواهر الاجتماعية ، برزت بعض الاهتمامات و الاسهامات الجديدة عبر النموذج المحدث من بينهم إسهامات " كوين QUIN" و " أموس هاولي A.Hawley" و شنور Schnore" و دنكان D.Duncan" .[11]

أ/ تقسيم العمل و التوزيع المجالي :

يحصر " كوين "موضوع الإيكولوجية الحضرية في إشكالية تقسيم العمل و تأثيره على التوزيع المجالي ، من جهة أخرى يرى " كوين" أنه لا يمكن إقامة تحليل لإيكولوجي شامل لكل المشكلات البيئة الحضرية ، بل يجب في المقابل التركيز على العلاقات الجدلية بين الجماعات و البيئة و معظم أعماله جاءت بمفاهيم جديدة مثل البيئة و المجتمع المحلي الحضري و منطقة المركز الحضري أو المدينة العاصمة .[12].

ب/ المجتمع المحلي الحضري :

يجب الاشارة إلى أن اسهامات " أموس هاولي A.Hawley" هي في الواقع حلقة وصل بين النظرية الايكولوجية الكلاسيكية و المحدثة على اعتبار أنها تركز على جملة من المواضيع ذات الصلة وهي :

- ان موضوع الايكولوجية هو الطريقة الوحيدة التي من خلالها يحافظ الأفراد على أنفسهم داخل بيئة دائمة التغير .
- يشكل المجتمع المحلي وحدة التحليل .
- دراسة الأفراد كأعضاء في الجماعات و ليس كأفراد .
- الاهتمام بالبعد المكاني .
- الاهتمام بالبعد الزمني .
- التكامل بين العوامل السيكولوجية و الأخلاقية .
- الأنشطة ترتبط بنسق القيمة السائد .
- عدم الفصل بين الظواهر الحيوية – شبه اجتماعية و الثقافية – و الاجتماعية .
- اعتبار التكيف الثقافي إحدى المواضيع الأساسية في التحليل الإيكولوجي [13].

و تعتبر هذه الاسهامات التي قدمها " هاولي " من حيث وصفه للمجتمع المحلي و تحليل الاتجاهات الكامنة في هذا البناء و كشفه عن تأثير التغيرات الداخلية و الخارجية على تنظيم مختلف التجمعات السكانية ، حيث ركز على دراسة أنماط التنظيم إنساني من خلال إطار الزمان الاجتماعي و المكان الاجتماعي .

ج/ النسق الإيكولوجي و التخطيط الحضري :

حاول من جهته " شنور Schnore" صياغة نظرية ماكرو (سوسيولوجية لدراسة المجتمع و التنمية الحضرية)، معتبرا ذلك مجال اهتمام الايكولوجين، حيث سعى إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية و اعتبره الاطار لدراسة العلاقة الاجتماعية و شبه الاجتماعية.

يتكون الإطار النظري الذي أبرزه " دنكان D.Duncan " من مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها بطريقة وظيفية تبادلية وهو ما أسماه بالمركب الإيكولوجي : السكان و التنظيم، و البيئة و التكنولوجيا ، حيث انطلق من فكرة اساسية مفادها أن التغير في واحد من هذه المتغيرات ، يؤدي إلى تغيرات تمس بقية المتغيرات الأخرى .[14]

وهي بالتالي محددات اساسية في التنمية الحضرية المستدامة ، و التي تساعدنا في فهم طبيعة نمو المدينة ما و طبيعة التسيير الحضري الذي يسودها ، بهذه الصفة يمكن الاعتماد عليها بأسلوب أو آخر كأدوات التخطيط الحضري و قياس مدى نجاعة في المكان و الزمان.

كما قام كل من " شنور" و "دنكان " بدراسة حول التوزيع المنطقة السكنية و الوضع المهني، محاولين التأكد من صدق فرضية " بارك" : بأنه هناك علاقة ارتباط بين المسافة الفيزيقية بين الجماعات و توزيعهم في مناطق اقامتهم في المدينة – المجال – و المسافة الاجتماعية فيما بينهم.

ولقد توصلا إلى مايلي :

- إن التحليل الإيكولوجي يساعدنا على تفسير الارتباط بين المسافة المكانية و المسافة الاجتماعية .
- يقاس هذا الارتباط من خلال مؤشرات الوضع السوسيولوجي و الاقتصادي و الاختلاف في المهنة.
- إن التركز مقرات الاقامة يرتبط بالوضع السوسيولوجي و الاقتصادي .
- و من هنا توصلت هذه الدراسة إلى البرهنة على علاقة الارتباط و الصلة بين البحث الإيكولوجي من جهة و نظرية التراتب الاجتماعي من جهة ثانية .[15]
- لقد سعت النظرية الايكولوجية المحدثة في دراستها و تحليلها للمجال الحضري من خلال إدخال أنساق معرفية جديدة ، من أهمها النسق الايكولوجي و المركب الايكولوجي.

- فالنسق الايكولوجي استعمل كأداة لدراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات أو الظواهر الحيوية (المنافسة، التكافل ، الغزو ، الاحتلال ....الخ)، و دراسة هذه الأخيرة ترتبط جوهريا بالظواهر الاجتماعية. (16)

ولقد تطورت بالتالي النظرية الايكولوجية و أصبحت أكثر تكيفا مع المتغيرات الحضرية وهكذا أصبحت تنظر الى الفرد كعضو في التشكيلة الاجتماعية تتأثر بعلاقاتها وهي التي تشكله وتهيؤه فهو بالتالي ليس فردا منعزلا.

وهذه قفزة نوعية في الدراسات الإيكولوجية والتي كانت تركز على المكان و تنظر بالتالي إلى المشاكل الحضرية على أنها نتاج طبيعة المكان ليس إلا، لتنتقل إلى فكة نوعية جديدة ، تعتبر من خلالها هذه المشاكل الاجتماعية على أنها أيضا ناجمة عن طبيعة الجماعة و بناءها و فاعلها مع الوسط الاجتماعي، و منها تظهر المشاركة الجماعية.

البعد الثقافي كميكانيزم أساسي في تغير المجال الحضري :

حاولت هذه النظرية من جهتها التأكيد على أهمية العامل الثقافي (المشاعر و الرموز) في توجيه السلوك البشري ، فقد جاءت لتعديل الرؤية الايكولوجية من خلال تقديم وجهة نظر أخرى تنطلق من حقيقة مفادها بأن الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين و مع بيئتهم ، يخلقون الثقافة التي تضم القيم المعتقدات، المعايير التي تحكم الفكر و التفاعل.(17)

ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالعوامل الثقافية ، نجد دراسة " فيريFirey" عن استخدام الأرض في بوسطن، حيث حاول تحديد الأسباب التي جعلت بعض المناطق تميل إلى مقاومة الضغوط الاقتصادية، و المحافظة على استقرارها بعض الشيء لفترة زمنية طويلة ،وهكذا اتضح أن النظرية الايكولوجية السوسيو – ثقافية تستند في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده تعرجاته الى المتغيرات الثقافية. (18)

- نظرية لويس ويرث : الحضرية كأسلوب للحياة :

لقد شكل البعد الثقافي لدى " لويس ويرثL.Wirth " اهتماما متزايدا عبر مساهماته الفكرية في محاولة لفهم المدينة، و النظر إليه كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري ، ولقد كان ذلك سنة 1938 من خلاله كتابه المتميز : (الحضرية كأسلوب في الحياة) ، و كانت الانطلاقة بالنسبة

لـ : "ويرث " هي اعتبار المدينة مجالا يتميز بكبر الحجم و الكثافة العالية نسبيا ، و اللاتجانس بين الأفراد ،وهذه الخصائص الثلاث ترتبط بطبيعة الحياة داخل المدينة و بشخصية أفرادها. [19]

إن الحضرية من وجهة نظر " ويرث " هي أسلوب حياتي لا تعبر الحضرية عن الحجم الكثافة، االلاتجانس ، بقدر ما تتمثل في القدرة على تشرب نمط الحياة الحضرية و التكيف وواقع البناء و التنظيم الاجتماعي القائم له سماته و خصائصه ، فهي بالأساس عملية الاستيعاب لنمط الحياة الحضرية بكل ابعادها و مستوياتها ، و التكيف مع الواقع الاجتماعي و التنظيم الذي يميزه.
فمن خلال هذه النظرية يبدو أنها في دراستها لتطور المجتمع الحضري، طرحت عددا من الأدوات المساعدة على تنظيم المجال الحضري لتحقيق نوعا من التوزيع المتجانس بين الجماعات الاجتماعية.
و تعتمد هذه النظرية على المتغيرات الثلاث المذكورة الحجم و الكثافة و اللاتجانس على اعتبار أنها أدوات أساسية في دراسة طبيعة التنمية الحضرية .

- نظرية المتصل الريفي و دراسة التغير الإيكولوجي و الثقافي :

وضع " ردفيلدRedfield" صاحب هذه النظرية ثنائية مجتمعية من المجتمع الحضري والاخر المجتمع الريفي (الفولك) ومن منطلق النظرة الثقافية الايكولوجية ، سعى الى تحديد خصائص كل من المجتمعين و فهم التغيرات : في القيم ، المعتقدات ، السلوك، درجة التخصص و تقسيم العمل) ، و التي تحدث عندما يتحول المجتمع من الفولك الى الحالة الحضرية.[20]

و تعتمد هذه النظرية على دراسة مقارنة أجراها على اربع مجتمعات بمقاطعة يوكنان بالمكسيك ، اذ درس المتغيرات التي تقيس درجة التحضر و كذا مصاحبات الحضرية، وقد وضع" ردفيلد" تلك المجتمعات على متصل يعبر عن درجة تعقد الأنظمة الاجتماعية و خصائص كل منها ، حيث توصل في الأخير بعد التحليل و المقارنة الى صياغة عشرة متغيرات لقياس التحضر ، وهي حسب الجدول التالي : [21]

جدول رقم 01 : يمثل متغيرات لقياس درجة التحضر حسب " ردفيلد" :

	ارتباط أقل	مجتمع فولك	ارتباط أكثر	مجتمع محلي حضري
العالم الخارجي		X	+	X

التباين		X	+	X
تقسيم العمل		X	+	X
تطوير اقتصاد السوق		X	+	X
وجود تخصصات مهنية		X	+	X
البعد عن الروابط القرابية	+	X		X
الاعتماد على المؤسسات الرسمية		X	+	X
التمسك بالعقيدة	+	X		X
الابتعاد عن العادات و التقاليد		X	+	X
التسامح و التأكد على الحرية الفردية	+	X		X

فمن خلال التعرف على مضمون هذه النظرية يتضح أيضا أنها وضعت أنساق و أداوت لتحسين التنمية و تشخيص الواقع الحضري و الريفي من خلال تدرج المجتمع خصائص معينة من مجتمع الريف إلى مجتمع الحضر .

نظرية المدخل الإقليمي :

اهتمت الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية في السنوات الأخيرة بمواضيع مركزة حول المدينة ، و التي أصبحت كقاعدة لتخطيط مراكز عمرانية جديدة في المناطق النامية ، وقد أمكن تطبيق هذا المفهوم في تخطيط و بناء مراكز عمرانية في هولندا و مناطق أخرى ، و التي تتركز على مايلي : [22]

– الضواحي

- تنمية المناطق السكنية و المدن الجديدة .
- لإقليم و المتروبولية وهوية الحضري و الثقافة الحضرية .
- الوسط الثقافي و الاجتماعي الحضري و ثقافة الطبقات الحضرية .
- التخطيط الحضري .
- المشكلات الحضرية ....الخ

ولقد عالجت البناء الاجتماعي بأكمله أو من خلال جانب معين من الحياة الحضرية (ظاهرة) أو إقليم حضري كوحدة سوسيولوجية و ايكولوجية .

- نظريـــة المدينـــــة كنظـــام :

ظهرت بعض هذه النظريات كردة فعل للاخفاقات و الانتكاسات التي عانى منها التخطيط بسبب طغيان التفكير الحداثي و التخطيط التكنوقراطي ، فتعاظم الحركات الاجتماعية و تطور تنظيمات المجتمع المدني كلها أدت لتغير اجتماعي تمخض عنه تغير في ممارسة التخطيط ذاته فتبنى فكرة إن معالجة المدينة الحضرية كنظام يعنى النظر اليها كوحدة تنظيمية متكاملة ، وبالتالي تتم العلاقات و الاتصالات بين المدن بواسطة ثلاث طرق رئيسية : من خلال حركة البضائع والسكان ، ومن خلال مدى واسع شبكة الاتصالات (التحويلات المالية و تيار المعلومات)، ولقد استعملت هذه الفكرة من قبل العديد من الباحثين " شبوفر" حيث استعمل النظام في تخطيط المرور و شبكة الطرق [23].

أما " جون فورستر" John Forester" فقد درس البيئة الحضرية باستخدام أسلوب النظام لتحديد المكونات الرئيسية الموجهة لنمو هذه البيئة . و بشكل عام تتميز المدينة الأكثر اتصالا مع غيرها بمستوى أعلى من سهولة الاتصال ، و يتوقع أن تكون أكثر اهمية ، بحيث تشكل المدينة نقطة لنوع محدد من التفاعل المكاني و الاتصال .[24]

يساعد أسلوب النظام على تحديد العناصر الرئيسية المراد معالجتها (خاصة عند محدودية الآمكانيات).

يستطيع الباحث التركيز على العناصر التي يمكن السيطرة عليها و تقدير درجة الارتباط الحاصل بينها.

إن محاولة معرفة هذه العلاقة الديناميكية بين العناصر من شأنها أن تساعد الباحث على رسم توقعات مستقبلية طبيعية هذه العلاقة.[25]

و بالتالي يتبين أهمية أسلوب النظام في معالجة التخطيط الحضري و الجوانب الايجابية في استخدامتها ، من جهة أخرى تساعدنا هذه النظرة و المقاربة في تحديد فكرة شاملة عن المدينة عبر العوامل المشكلة لنمو الحياة الحضرية التي تميزها .

و من خلال ما سبق يمكننا القول أن الجهود النظرية الامبريقية في دراسة المدينة من خلال دراسات العديد من المفكرين والباحثين الذين قدموا بإسهامات نوعية و هامة، كونت فيما بعد مدراس متميزة، هذه الأخيرة أصبحت الأساس الذي يقوم عيه تفسير نمو المدينة الغربية خاصة و التي لازالت تعتبر مرجعيات مهمة في دراسة المدينة و أبعادها .

4: وظائـــــف المـــدن :

وظائف المدينة متداخلة و ليس من السهل ان تحدد في المدينة الواحدة الوظائف الأولى و السائدة و يزيد الأمر تعقيدا محاولة المدينة تنويع وظائفها تريجيا فاذا تتبعننا مراحل نمو المدينة ما في فترات زمنية مختلفة لاحظنا تباينا في نوعية وكيفية الانتشار انشطتها ووظائفها.[26]

ومن هنا يرى شريف رحماني أنه لا يجب أن ينظر إلى المدينة كمجرد تجمعات سكانية و خليط من الأنشطة بل على العكس من ذلك فهي تقوم على أساس وظائف دقيقة تتصل أولا بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت من حيث اتساعه حسب طبيعة تلك الوظائف و أهميتها ، ويتعلق الأمر بالنسبة لهذه الوظائف بأنشطة قاعدية التي تندرج فيها أنشطة إنتاجية حضارية تتصل بالنسيج الصناعي .[27]

وفيما يخص الجانب الثاني من وظائفها السكان الذين تؤويهم بالاضافة إلى السكن و الشغل يتعين أن يستجيب المدينة احتياجات أخرى كتوفير المرافق و الأنشطة كالتجارة و الترفيه، التعليم ، الصحة .....الخ .

و تجدر الاشارة أن تطوير المدينة لا بد أن يكون مصحوبا بضرورة توفير لخدمات للسكان ، وحيوية المدينة محدودة بوظائفها العمرانية و طريقة تجمعها في المجالات العمرانية متعددة الوظائف يساعد على المحافظة على الهيكلة الاجتماعية في المجال العمراني و عموما وظائف المدينة تنحصر في النقاط التالية :

4-1 الوظيفـــــــة التجاريـــــــــة :

التجارة هي الوظيفة القاعدية لا يمكن تجاهلها ، فهي عصب الحياة في المدن و قديما كانت من ضرورات الحياة الاجتماعية ، ومكانا لتصريف حاجياتها و يتطور وسائل النقل المختلفة تطورت التجارة و اتسعت لتؤدي بدورها إلى قيام مراكز تجارية تخدم التجارة العالمية .[29] وتنافس الأنشطة التجارية بقية النشاطات الأخرى في المدينة و تنقسم التجارة عادة الى نوعين تجارة مفرقة (تجزئة) و تجارة الجملة .

وتلعب القوى الاقتصادية و الاجتماعية دورا مهما في تعيير التوسع الجغرافي لهذه الانشطة فالازدحام الحاد الذي تتعرض له أغلبية أوساط المدن و تدور حالتها الاجتماعية من جهة بالاضافة إلى الافتقار الى مشاريع التطوير الحضري و برامج التجديد أدى الى تحول بعض الأنشطة التجارية من مراكز المدينة إلى ألطراف و الضواحي لتشكل مناطق تجارية ثانوية.

4-2 الوظيفـــــــة السكنيـــــة :

يرى أغلب علماء الاجتماع أن المسكن يعتبر أحد أهم الحاجات الأساسية للإنسان و عنصر هام يحدد نوع الحياة ، فهو يقدم المأوى و يوفر مختلف الإمكانيات التي تميز الحياة المنزلية من راحة و طمأنينة ، و يرى بيرى M.Bryee أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته و عاملا مؤثرا في صحته النفسية و الجسدية والاجتماعية.

و توفر المدينة السكن لأفرادها بحيث تحتل المساكن الجزء الأكبر من رقتعها، فنجد هذه المناطق السكنية تتركز في أحياء حول وسط المدينة ثم تتخذ في الاتساع نحو الأطراف تحت ضغط الأنشطة التجارية و الخدمات محدثة تغيرات جديدة في أنماط توزيع السكان و انتشارهم لذلك فالمسكن تشغل أكبر نسبة من استخدمات الأرض في المدن.

4-3 الوظيفــة الصناعيـــة :

الصناعة هي الوظيفة الأساسية للنمو الحضري الحديث و ستظل بإمكانها الحافز على خلق مدن كثيرة أو على الأقل لها قابلية على خلق الأحياء العالمية التي قد تتحول إلى مدن مستقلة فقد كان لها الفضل في تفجير عدد من المدن التقليدية في القرن 19.

فتوقع الصناعات المختلفة داخل المدن أمر بالغ التعقيد ففي المدن الصناعية تنتشر المصانع في كل رقعة المدينة يحيث لا يخلو شارع من مصنع أو معمل أما المدن التي لا تطغى فيها الصناعة على بقية الوظائف فان مواقع الأحياء يتوقف على طبيعة الصناعات ذاتها .

فالصناعات غير النظيفة المحدثة للضوضاء تجبرها القوانين أو مجرد ارتفاع سعر الأرض على القيام في أطراف المدينة قريبة من طرق النقل.

4-4 الوظيفـــة السياسيـــة :

كانت الإدارة ضرورة أولية منذ نشأة المجتمع المستقر وكان لا بد لها من أن تمارس في نقطة مركزية فهي من الوظائف الأولية ومن أمثلتها جميع عواصم الدولة السياسية. و تشمل مقرات وحدات الحكم و الإدارة وكذلك كخدمات الامن و دور القضاء.

4-5 الوظيفـــة الدينيـة و الثقافيـة :

المدن الدينيــة قديمــة ذلك أن الدين كان مسؤولا عن نشأة العديد منها فالسومريون أسسوا مدنهم للعبادة و في أوربا ساهمت الكنيسة في إحياء مدن العصور الوسطى و الحياة التجارية كان لها صلة وثيقة بالدين ، وكما كانت الكنيسة هي أحد الأسس التي كانت حولها المدينة المسيحية وكذلك الجامع في المدينة الإسلامية ومن أشهر هذه المدن الإسلامية مكة المكرمــة، المدينة المنـورة، و بيت القدس و مدن الجامعات .

4-6 الوظيفـة الصحية و الترفيهيـة :

تتوفر في كل مدينة مستشفيات و مستوصفات و مراكز الرعاية الصحية داخل الأحياء وفق عدد السكان من ناحية و عوامل البعد و الاستفادة من هذه الخدمات من ناحية أخرى .

لذلك أقيمت العديد من المدن الصحية، مدن المصحات و مدن الحمامات المعدنية وأقيمت المدن الترفيهية كاستجابة للتطورات الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها الحضارة الغربية.

بالاضافة إلى الوظائف التي سبق ذكرها هنالك خدمات النقل والموصلات المتمثلة في محطات السكك الحديدية و مواقف السيارات من النقل الداخلي التي تربط المدينة بأقاليمها كما تضم المطارات و الموانئ و مكاتب البريد و غيرها .

فالمدينة متعددة الوظائف و حيويتها محددة بوظائفها و طريقة تجميعها في المجالات العمرانية و هذا التعدد يساعد على الحفاظ على الحياة داخل المدينة و استمرارها و إحداث الاختلاط و التوازن الاجتماعي و المحافظة على الهيكل الاجتماعي في المجال العمراني واستمرارية وظائفها.

5- مشكلات المدينة :

لقد فرض التحضر عدة مشكلات و بالتالي تعددت مشكلات البيئة الحضرية منها المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية.... الخ)، و يرجع ذلك الى عوامل عدة أهمها:

1 -النمـــو الحضـــري:

الناتج عن الهجرة الريفية نحو المدن والتي خلقت كثافة سكانية كبيرة داخل التجمعات الحضرية، ومثلت نسبة سكان الحضر بـ 42% وظهور أسر بسيطة زواجية بنسبة 14% مقابل 6% الموجودة في الوسط الحضري من قبل. والنمو الديموغرافي والزيادة الطبيعية و العادية بين سكان المدن، و الذي أدى الى إكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية والى تعزيز هذه الظاهرة و تفاقهما.

و تشير الدراسات السوسيولوجية و الانثروبولوجية إلى عدة عوامل في دراسة المجتمع الجزائري. وقد لعبت السياسات المطبقة في الجزائر دورا كبيرا في تنامي درجة التحضر، فازدادت المستشفيات في ظل الإصلاحات الخاصة بالمجال الصحي. كما لعب التعليم وسياسات محاربة ظاهرة الأمية التي شملت شرائح مهمة في المجتمع الجزائري أيضا دورا كبيرا في ذلك. إضافة إلى التحول في النهج الاقتصادي بإتباع سياسة اقتصاد السوق وحرية التجارة في السنوات الأخيرة بحيث طبعتها الفوضى مع تيار المعايير والمقاييس المعمول بها في هذا المجال، وتناقص أو انعدام الرقابة أحيانا على النشاط التجاري خاصة داخل المدن.

مما سمح وشجع أعداد معتبرة من شباب الأرياف والقرى المجاورة للتجمعات والمراكز الحضرية لامتهان التجارة الموازية كباعة متجولين لمختلف المنتوجات المحلية أو المستوردة بطرق غير شرعية، أو بيع الخضر والفواكه في الأسواق الفوضوية المنتشرة عبر أحياء المدينة.كما أن ترقية العديد من التجمعات الحضرية في التصنيف الإداري من خلال أحداث ولايات أو دوائر

بلديات جديدة وما تبع ذلك من مرافق حضرية جديدة وخدمات اجتماعية إضافية، مكن من نشوء وتطور العلاقات الاجتماعية وأثر ذلك على مسار عملية التحضر بشكل كبير.[30]

ومع إفرازات وسائل الاتصال الحديثة في فضاءات الإعلام المختلفة طور الكثير من العادات الاجتماعية التي تمس الإطار القيمي للمجتمع وللعائلة الجزائرية مما خلق أنماط حياتية جديدة وبالتالي أشكال ونماذج استقلالية أخرى، تعتبر إضافات وتغيرات للحياة الحضرية للمجتمع الجزائري.

2- التغير ألقيمي للمجتمع الجزائري : يرى كارل مانهايم K.Manheim أن تغير القيم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميا، و يظهر صراع القيم عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين بحدوث بينهما توافق أو سيطرة واحدة على الأخرى. إذ أن التغير القيمي يكون نتيجة لتفاعل مستمر بين الفرد ومحيطه ، تبعا لعوامل ثقافية و اجتماعية ، بالإضافة لحراك اجتماعي ديناميكي وحراك فيزيقي.

والقارئ لصورة ملامح التغير القيمي في المجتمع الجزائري يراها إنها انعكاس عن تغير في مكونات البناء والنسق الاجتماعي و الثقافي، وتنوع الظروف المادية و المعنوية، واختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الجزائري، كلها عوامل ساعدت إلى ظهور أشكال قيمية متباينة تعكس الصراع القيمي الموجود. و المتمثلة في ثلاث أشكال متباينة : تقليدية، عصرية دخيلة.

أ - **القيم التقليديـة** : يوضح التراث النظري المرتبط بموضوع القيم و البناء الاجتماعي الحضري اتفاق أغلبية الدارسين و المحللين ، على إعطاء القيم دورا أساسيا في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة. من خلال ما تحدثه القيم من تأثيرات على مختلف انساق الحضرية. و لعل ذلك كله يفرض على دراسته مكونـات البناء الايكولوجي و الاجتماعي للمدينة. وضرورة فهم ما يجري فيها في ضوء القيم التي يؤمن بها سكانـها القدامى و الجدد وتعزى ملامح التنظيم الحضري الجديد إلى عاملي النمو الديموغرافي و الهجرة الداخلية التي أفرزت مرفولوجية جديدة و مستحدثة في المدينة عكستها الذهنيات و الممارسات التي صارت تطغى وتطبع الحياة الحضرية داخل أوساط المجتمع و يبدو ذلك واضحا من خلال تنوع منظومة القيم التقليدية في المدينة الجزائرية بين:

- قيم دينية تقليدية: تتمثل في قيم الدين الإسلامي التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري إلى غاية الثمانينات هذه القيم مستمدة من المذهب المالكي حيث تشكل جزءا هاما من القيم الاجتماعية في الريف و المدينة.[31]
- قيم ريفية : انتقلت بانتقال المهاجرين ذوي الأصول الريفية الجدد إلى المراكز الحضرية والتي مرت بثلاث مراحل :

– **بعد الاستقلال** : لوجود سكنات شاغرة بخروج الاستعمار .

– **خلال السبعينات**:مرحلة التصنيع في الجزائر وتوفر مناصب شغل.

– **فترة التسعينات** :انعدام الأمن في القرى و المداشر بسبب الظروف الأمنية الصعبة .

- **قيم حضرية مدينية:** وتشكلت نتيجة اختلاط طويل بين المدنيين القدامى و المدنيين الجدد،ومثلت عاملا مهما في إنتاج التجانس الاجتماعي الحضري من جهة ،ومصدرا للوحدة الاجتماعية و التضامن ضد كافة الأخطار الخارجية من جهة أخرى.

إن الحديث عن القيم التقليدية في المدينة سيكون حديثا حول الحياة الاجتماعية في الأحياء الشعبية في الحارة والقصبة، و الحومة. هذه الأخيرة التي تمثل النموذج المثالي للاندماج الحضري كما تعتبر معقلا محليا تسوده قيم التعايش، و التضامن، التسامح و التعاون، وصورة ترتسم فيها أهم معالم خصائص التنظيم الاجتماعي و المجالي للمدينة الجزائرية خلال عملية مساره التاريخي.

بالإضافة إلى القيم الاجتماعية التي تنتجها الحومة و في ظل غياب مؤسسات رسمية قادرة على إنتاج هذه القيم الضرورية للاندماج الحضري. ظهرت مدارس أخرى تساعد على غرس وتمجيد القيم الثقافية الاجتماعية الأصيلة كالجمعيات او المدارس الموسيقية الطربية مثل جيلالي ساري

ومحمد مرداسي، وجمعيات أخرى مسرحية. كما يعتبر الغناء الشعبي والأندلسي و المالوف بمثابة مدارس لتنشئة الأجيال على قيم الاحترام و التعاون و الإخلاص.

إن عملية التمدن ليست كعملية التحضر، فإذا كانت عملية التحضر تعتمد على مؤشرات مادية و عمرانية. فان التمدن عملية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، لكي تظهر أثارها على الحياة الاجتماعية ونمط الحياة في المدينة، لأنها سيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية و نمط حياة خاص بالمدينة فقط حيث يمكن ظهور عدة مؤشرات سواء على مستوى سلوك الأفراد و ممارساتهم .

أو على مستوى العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تميز سكان المدينة . فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش من خلال الهوية الاجتماعية و الثقافية التي تتميز بها.

والكثير من الباحثين أشاروا إلى أن القادمين الجدد إلى المدينة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية و المعيارية و أشكالهم التضامنية . و النتيجة هي أن المدينة ليست من يدمج القادمين الجدد إليها ، و لكن على النقيض فالقادمين الجدد هم من يعطي للمدينة صورة التي تتوافق مع قيمهم و ذهنياتهم .وهذا ما اصطلح عليه بعملية الغزو والتريف.

ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة الجزائرية متخذة أشكالا عديدة : كتربية الحيوانات في التجمعات السكانية ،تجفيف الملابس على الشرفات ،تحويل المجالات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية ،أنماط اللباس التقليدي (القشابية). لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة لا تجانس واضح في المنظومة القيمية و المعيارية الحضرية أعماق كل عمليات الاندماج الحضري وادخل المدينة في عملية التريف.

وأدى كذلك إلى تشكل المدينة في شكل متقطع مجاليا بسبب تضافر العوامل الأخرى (التهميش، البطالة، الفقر،الإقصاء الاجتماعي...). أمام هذا الواقع أصبح تحديد مفهوم المدينية آمرا صعبا ،في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة و متعددة في شرعنة ممارساتهم القانونية وغير القانونية ، وفي نيل حقهم من العيش المدينة و استحقاق لقب المديني.

إن استمرارية قيم الريفية عند سكان المدينة تعكس عدم قدرة هذه الأخيرة على التأثير بشكل ايجابي في القادمين الجدد إليها ،وذلك لإدماجهم اجتماعيا و ثقافيا بشكل يحميها من التأثير السلبي عليها و على القادمين الجدد إليها . لتعرف عملية التمييز بعدا أخر في المجتمع الجزائري وكان المحك الرئيسي في تحديده هو الطبقة و المركز الاجتماعي أي بين الطبقة البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية و تحمل قيما عصرية، و الطبقة الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية القصديرية الحاملة لقيم تقليدية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة المستعملين من التكيف مع المجال الحضري الجديد وعدم تحقيق التفاعل معهم أقصى الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين. زيادة على

التمدن الاجتماعي الباهض ، الذي يدفعه المجتمع من تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني وازدياد في مستوى الهجرة...الخ.[32]

ب- قيم عصرية : لقد شكلت القيم إحدى الاهتمامات الأساسية في تناول الباحثين للبناء الحضري و التنمية الحضرية ، التي عولجت في ضوء متغيرات نسق القرابة ، والمتغيرات الديموغرافية والثقافية ، الترفيه ، السلطة و بناء قوة العلاقات الاجتماعية ،وحدة الجيرة ....، وقد اعتبرها علماء الاجتماع الكلاسكيين من أمثال **دوركايم وكونت و فيبر** مهمة في تماسك المجتمعات وقاعدة للسلامة الاجتماعية ومنبع للتعبير عن تكافل الأفراد وتفاعلهم ,كما أن الدراسات المعاصرة للقيم تؤكد على مسالة الصراع القيمي والتي تبرهن على ما يسمى مشكل القيم"،[33] حيث كانت التنمية لزمن طويل تفهم على أنها مسار نشر و فرض القيم الآتية من مجتمعات ، و يعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة .

والواقع انه لا يمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل إذ أنها لا توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي ، نظرا للدور الذي لعبته كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم استرجاع الهوية الوطنية . ويبدو جليا أن نظامي القيم التقليدية و القيم العصرية، يوجدان في أزمة كل واحد منهما بسب منطقه الخاص، لكن كذلك بسب مجابهتهما.

وهذا ما نشهده في السنوات الأخيرة من خلال تغير النظام الاقتصادي للبلاد من اشتراكي بكل مايحمله هذا النظام من قيم التعاون، إلى نظام اقتصاد السوق و الذي تغيرت معه الكثير من الذهنيات و العقليات السائدة في المجتمع. مما اثر على سلوك الفرد داخل مجتمعه حيث تتمثل القيم العصرية في القيم الحديثة القادمة من الغرب، كظهور النزعة الفردانية من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج ، و تغير نمط العلاقات الاجتماعية ، وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل القران و الذي ينتشر خاصة بين الشباب نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة .إلى جانب هذا نلاحظ تغييرا كبيرا في طرق إحياء الحفلات و الزواج عند الكثير من الفئات الاجتماعية ، وظهور أنماط لباس غريبة وقصات للشعر أغرب ، و الموسيقى الغربية (Hop Rap- Hip).

إن هذه المؤشرات تنذر بوجود حالة من التغير وتظهر كذلك إن القيم التقليدية لم تعد تؤثر بشكل كبير في طرق تفكير و أنماط سلوك الكثير من الفئات الاجتماعية و الحراك في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري . لكن التغير القيمي لايقتصر فقط على ماسبق ، بل نلاحظه في المدن الجزائرية من خلال تنامي روح المواطنة تحت أشكال مختلفة : الحركة الجمعوية المدنية ، جمعيات الأحياء ... هذا إلى جانب ظهور أشكال جديدة من العلاقة بين السلطة و ساكن المدينة و تطور أشكال التجنيد و التفاوض مع المسؤولين .

ج- **القيم الدخيلة :** إن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم الهجينية Hybride بشكل سريع هو ضعف منظومة القيم التقليدية ، التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، و ضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى . ومن هنا أصبح المجتمع الجزائري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية، ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد حالة عدم التجانس القيمي ، التي كانت تعاني منها المدينة (بين القيم التقليدية و العصرية) ، والتي يمكن أن تقف عائقا كبيرا أمام عملية الاندماج الحضري.

وبهذا أضحت المدينة ساحة ومسرحا للصراع الرمزي و المادي بين التيارات المختلفة في المجتمع ، للهيمنة و السيطرة . وما التصادم الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات. إلا دليلا على خطورة هذا اللاتجانس القيمي . مع إمكانية تحول المدينة إلى ساحة للمواجهات و العنف بين الجماعات الاجتماعية التي تتصادم مصالحها أو تتعارض أفكارها ، كلها عوامل أدت بشكل أو بآخر إلى اختراق قيمي في المجتمع الجزائري الذي أصبح يعرف بالمجتمع المتأزم.

3- الاختراق القيمي في ظل العولمة : يصف بعض المحللين الحالة الراهنة بمرحلة تشويه الوعي كان نتاج الغزو الثقافي. وفي ظل التحولات و التغيرات التي مست البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين ، ظهرت قيما اجتماعية جديدة ، بعضها يشبه القيم السائدة في المجتمعات المشرقية (ايران ،افغانستان، السعودية ، تركيا ...) ،و بعضها الآخر يشبه القيم الغربية (أمريكا ، أوروبا) . وقد نتج عن هذا الاختلاط و اللاتجانس ، صراعا ماديا و رمزيا متعدد الجوانب ، كان أهمه الذي ظهر في شكل العنف السياسي الذي بدا منذ التسعينات و العنف الحضري الذي ما فتئ عن التطور و الانتشار إلى يومنا هذا .

يمكننا أن نخلص إذا إلى أن المجتمع الجزائري عرف غزوا قيميا من الشرق و الغرب أدى إلى الصراع الإيديولوجي و الفكري بين ما يسميه علي الكنز و عبد الناصر جابي بمجتمع التهميش و مجتمع العصرنة. إن الإشكالية المقلقة اليوم، هي الصراع القوي و الدائم بين المبادئ والقيم وبين الدخيل على هذه القيم.لان عولمة القيم و المفاهيم اليوم ترتكز على قضيتين هما.

– **الأولى : ثنائية الجنس والعنف** في وسائل الإعلام و في القنوات الفضائية التي دخلت اليوم لكل بيت جزائري ، وعلى ما يمكن أن تسببه من تدهور في السلوك و القيم ، من خلال انتشار الإباحية أو الشذوذ في مجتمع لازال يقيم وزنا كبيرا لقيم العفة و الحشمة . فظهرت سلوكيات انحرافية هزت المجتمع كالاعتداء الجنسي على الأطفال ، و جريمة إختطاف الأطفال ، و ظهور المثليين الجنسيين علنا ، و عمليات الابتزاز بالصور عبر الانترنت أو الهاتف المحمول التي تمس أعراض الناس ، وأشكال العنف المتنوعة و السرقة و الاعتداءات .

و الثانية : تنميط القيم و جعلها واحدة لدى البشر: في المأكل و الملبس، و العلاقات الأسرية و بين الجنسين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية و الجماعية. و خصوصا قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة و انعكاساته على القيم . إزاء هذه الموجة العالية و المتسارعة من انتشار قيم العولمة – التي أدت إلى اختراق قيمي في المجتمع العربي عموما والمجتمع الجزائري بوجه خاص – ثمة من يدعوا إلى الأخذ بها جملة و تفصيلا باعتبار ما يحصل هو نتاج إنساني متقدم لا يصح معه الحديث عن خصوصيات تؤدي إلى العزلة و التهميش. و بالمقابل ثمة من يدعو أصلا إلى عدم تفاعل مع هذا النمط من القيم المعولمة إلا من خلال العودة إلى الخصوصية الثقافية للمجتمع

4 – الأحياء العشوائية: يصفها "هنتر" بانها بأنها ذات طابع انعزالي عن القيم و المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري تسودها التفكك الاجتماعي ، مساكنها قديمة و متدهورة و آيلة للسقوط و شوارعها ضيقة كما تعد مسرحا للجريمة و جنوح الأحداث و محطة لاستقبال المهاجرين و تشير الى الشيء الذميم والمردود السلبي . [34]

تؤكد "سناء الخولي"أن نتيجة التوسع الحضري في مختلف البلدان العربية كان نموا يتصف بصفات التلقائية الفوضوية، ويقوم على الاستيلاء على الفضاء المتاح حتى لو كان من جنس المقابر كما هو الحال بمصر، أو حتى الأوهاد والمستنقعات كما هو الشأن في تونس وقطر أو

الغابات العمومية كما كان الحال في الجزائر, وتضيف تعريفا ماديا لهاته الأحياء والمساكن فتقول: "تتكون هذه الأحياء السكنية عادة من منازل قديمة متهدمة أو من أكواخ صنعت من الأخشاب والصفيح، و ذلك من خلال عرض خصائص كل نظام قيمي بشكل يساعدنا على فهم التعقيدات الموجودة في السلوك و الممارسات الاجتماعية في المجالات الحضرية ". ومنه فالتغيرات المتلاحقة التي مر بها المجتمع الجزائري فرضت علينا عدد من الحجرات الضيقة المتجاورة تسكن في كل حجرة منها عائلة بأكملها، وعادة ما يستخدمون دورة مياه واحدة، وبعض المساكن في هذه الأحياء جديد بناها أصحابها لأن دخلها مغر بالنسبة إلى تكلفتها.[35]

ويتركز غالبية سكان الأحياء المتخلفة على ضواحي و أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام.على أن هاته الأحياء المتخلفة أو الهامشية هي خاصية المدينة،وتتميز بأحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص، ودون أن يتمكنوا من بناءها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية.

كما أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإحياء المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العواصم، كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن أن 70%. ومنه تعتبر تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية وكذلك مصدر الكثير من الآفات والمشاكل الصحية والسلوكيات الغير سوية. وفي ورقة علمية في المؤتمر الخامس والعشرون للديموغرافيا بالقاهرة، أشارت الباحثة "عايدة البطران"إلى مشكلة الإسكان العشوائي في مصر، حيث توصلت إلى تقدير عدد المناطق العشوائية في مصر بنحو 1034

منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، وهناك 81 منطقة مطلوب إزالتها،ويسكن في تلك الأحياء العشوائية نحو 12.6 مليون نسمة، ويشكلون نحو 46% من إجمالي سكان المراكز.[36]

ويرجع ازدياد الأحياء الهامشية أو العشوائية في البلدان العربية لعدة عوامل، أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية، ويشير الكثير من الباحثين أن الصفة الغالبة التي تؤسس لهذا النوع من الأحياء والمساكن هي الأسر المهاجرة وبدرجة أقل الأفراد، فالأفراد عموما يلجؤون إلى الأقارب والأصدقاء(العلاقات الأولية)، وليس لهم القدرة على تنمية هذا الشكل من الأحياء، كذلك من أسباب هذا الازدياد عدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل اللازمة وتطوير الأنشطة الفلاحية وعصرتنها.

وقد شهدت الجزائر كمثيلاتها من البلدان العربية هذا النمط من المساكن والأحياء القصديرية، والتي شيدت ولا تزال بأطراف المدن خاصة الكبرى منها حيث اتضح أن نحو 6% من سكان الجزائر العاصمة يقيمون في أحياء عشوائية¨وقد لعبت الهجرة الريفية نحو المدن سببا وعاملا حاسما في ظهور ونمو هذا النمط الغير مخطط من الأحياء كما شهدت الجزائر تطورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر بـ42 % كما أخذت الهجرة الريفية تجاه المدن شكلين في العموم، الأول يعني الأفراد خاصة لغرض العمل والآخر الأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدي في إحدى التجمعات الحضرية بالمدن. [37]

وفي غياب دراسات مسحية إحصائية للواقع الجزائري – تميزت هذه الظاهرة بهجرة الأسر مع خصوصية حجمها الكبير وبرواسبها الثقافية والاجتماعية لتحل وتأخذ موقعا لها بالمدينة،فقد ساهم هذا النزوح الريفي لهاته الأخيرة بإحداث مشكلات كبيرة بالتهيئة العمرانية خاصة بضواحي المدن وظهور الأحياء التلقائية، والنزوح الريفي لا يعتبر فقط انتقال أهل الريف إلى المدينة، لكنه أيضا انتقال لنوع من الحضارة إلى آخر. فالهجرات لعبت دورا مهما في العلاقات بين الثقافة الريفية والثقافة الحضرية في إطار المتصل الريفي الحضري.وفي إطارها يحاول الريفي التأقلم مع القيم الحضرية الجديدة من جهة و الحفاظ على كل مقوماته وعلاقاته العائلية و الاقتصادية والاجتماعية التي تربطه بأصله الريفي من جهة اخرى.

لقد هاجرت الكثير من الأسر الجزائرية من الريف إلى المدن اضطراريا لأسباب عدة وخلال فترات متباينة والأكيد أن الظروف الصعبة جعلت التأقلم مع الحياة الحضرية ليس بالأمر الهين

بمعنى أخر صعوبة التكيف مع الحضرية الجديدة و حدوث بما يعرف عند علماء الاجتماع الحضري بالصدمة الحضرية. ومع غلاء المعيشة بالمدينة وغلاء قيمة الأرض والمضاربة فيها كان البديل الوحيد هو الاحتماء بأطراف المدينة، وبناء سكن فوضوي دون رخصة في العموم، ودون توفر المرافق الضرورية للعيش– خصوصا في الفترة الأخيرة مع إفرازات العشرية الحمراء التي مرت بها بلادنا –

وتؤكد إحدى الدراسات الميدانية بإحدى الأحياء الهامشية القريبة من مدينة سكيكدة، أن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل إحدى أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة. وأشار إلى أن حل مشكلات الأحياء المتخلفة لا يمكن في تقدير السلطات المحلية لبعض الحلول الجزئية، وإنما في ضرورة تبني حلول جذرية تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى إرساء دعائم العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الطبقية في المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقتها البشرية التي يمكن إن أحسن استغلالها إن تدعم جهود التنمية المتواصلة.

ولعبت الهجرة الريفية المتنامية باستمرار ببلادنا– في الفترة الأخيرة – إلى إحداث شرخ كبير في نسق القيم الحضرية وأدى ذلك إلى إحداث تغير مهم على مستوى العلاقات الأسرية، وعلى إضعاف أواصر العلاقات الجوارية بالمدن أي التحول من مجتمع ألي ستاتيكي إلى مجتمع ديناميكي بحسب الطرح الدوركايمي، زيادة نسب الجريمة والانحراف والسرقة والانتحار. ونمو قيم سلبية تجاه الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء، زيادة حدة البطالة و أزمة السكن ..وغيرها.

إن المقاربة السوسيولوجية لواقع المجتمعات المحلية في الجزائر يبرز لنا جليا طغيان مااصطلح عليه علماء الاجتماع الحضري بمصطلح "تريف المدن" على جل مظاهر الحياة الحضرية.

كما يلخص الباحث **احمد بوذراع** أهم مظاهر الأحياء العشوائية في :

- زيادة شدة الازدحام السكاني .
- كثرة تغيير محل السكن.
- نقص الخدمات الاجتماعية و المرافق العامة.
- تدهور الصحة العامة وتفشي الأمراض.
- تدهور الحالة المعيشية وانخفاض الدخل.

– انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية.

– انتشار المظاهر المرضية مثل التفكك الاجتماعي و الجريمة و السلوك المنحرف والعزلة.[38]

5 – ظاهرة تريف المدن: يعرف النزوح الريفي على أنه" تغيير لمكان الإقامة أي الانتقال من المنطقة الريفية التي تتصف بخصائص تميزها عن المنطقة الحضرية" ، وقد شهدت المدينة الكثير من المشكلات التي افرزها هذا الأخير، فأعطى الكثير من الباحثين الاجتماعيين اهتماما بها في شرح أبعادها وأسبابها ونتائجها، فمن بين المشكلات التي يتسبب فيها النزوح الريفي نجد المشاكل الديموغرافية حيث تحدث اختلالا في الكثافة والتركيب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم جعل تمركز السكان في بعض المناطق دون الأخرى.

إضافة إلى كون الكثير من النازحين لا يتخلون عن القيم الريفية التي تحرص على زيادة النسل وكبر حجم الأسرة، والحفاظ على العلاقات القرابية شأنها شأن ما هو موجود بالريف. ومن الواضح أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى إلى درجة أن تكون علاقات المهاجر محدودة جدا،[39] فهو حيث يهاجر إلى المدينة يهاجر بعاداته وقيمه وقيم مجتمعه الأصلي وطموحاته ويبقى لمدة طويلة متمسك بها مما يعرقل عملية التحضر والتكيف مع القيم الحضرية الجديدة.

ومن نتائج النزوح الريفي ليس فقط تأثر النازحين بالنمط الحضري، بل أيضا بتأثير هؤلاء في نمط الحياة الحضرية، إذن ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضا في نمط الحياة الحضرية.[40] وفي سياق التحولات التي تشهدها مدن العالم النامي خصوصا، وتزايد الوزن النوعي وأهمية الفئات الساكنة على أطرف المدن وتعاظم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد بقائها لفترة طويلة على الهامش.

– وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية للتفسير:

ا– **الاتجاه الأول:** ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تكتمل بعد مع النمط الحضري.

ب- **الاتجاه الثاني** :فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية، ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية"**أوسكار لويس**" **O.Lewis** عن ثقافة الفقر.

ج- **الاتجاه الثالث:** الذي يتزعمه كثير من الدارسين أمثال "**مانجي**"**Mangin** "**كرنليوس**"**Conelius**، و"**ليدز**"**A.Leeds**و"**ترنر**"**S.Turner**، ويقوم في أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية، وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، ويضم هذا الأخير أعدادا كبيرة من العمال أصناف المهرة وغير المهرة.

إن العلاقات بين المدينة والريف علاقة تأثير وتأثر، وبالتالي فالنازحون الجدد عند الاستقرار بالمدينة يتأثرون بالنمط المعيشي الحضري وذلك بتبنى قيم حضرية جديدة في مقابل تأثيرهم في المجتمع الحضري بإدخال بعض العناصر من الثقافة الريفية باستعمالها أو في نمط وسلوك معين. فالكثير من الرواسب الريفية تنتقل إلى الوسط الحضري، وقد أشار "**ويدي بوزز**" **W.Bouzaz** بوجود هاته الرواسب الريفية الحضرية الحالية حيث أثبتت وجودها، حيث يعتبرها عبارة عن التمسك على خاصية ثقافية وانثروبولوجية .

ويرى "**بورديو**"أن استمرارية هاته الرواسب محدودة بزمن معين، ويؤكد اختفائها أو اندماجها في المستقبل فيقول: "إن الريفيين المتمسكين بدوام القيم الريفية يبدون تائهين، وحتى مثيرين للسخرية..." وأن القطيعة بالماضي وزوال العادات يعتبر أمر حتمي . وان عدد معتبر من المهاجرين وأسرهم يعني استقرارهم بالمدينة العيش فيها والانتماء إليها، ولكن ليس بالضرورة المشاركة في الحياة الحضرية العصرية بل قد يبقوا يحيون وفقا لاستجاباتهم وثقافاتهم الأصلية.[41]

وعلى كل حال يجب الإشارة إلى أن عملية التمدين هذه كانت سببا في خلق وضعية عمرانية معقدة على أكثر من صعيد، مما جعل القطاع العام عاجزا عن إيجاد حلول أو إستراتيجية تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات فقد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير و التوسع العمراني واكتساب المدينة لطابع القروية.
- عدم تطابق و توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني وظهور الأحياء العشوائية.
- مشكل المواصلات ، النقل و السكن ، الخدمات و التجهيزات.

- انهيار المبادئ الأخلاقية و الدينية، والقيمية للمجتمع وتفشي المظاهر المرضية .
- بروز ظاهرة فقراء الحضر والقطاع الحضري الغير الرسمي والأنشطة الهامشية .
- مشكل نظافة المحيط والمشاكل الايكولوجية الأكثر حساسية.

6 –على مستوى الفضاء السكني:

إن المتأمل للمجال الحضري في الجزائر يلحظ و بلا شك الاختلالات و التغيرات الواضحة التي مست و بشكل ملموس كافة الجوانب المحيطة به، وا ثرت على أهم و مختلف الوظائف والأدوار التي كان يقوم بها في جل المجالات, وبخاصة المجال السيكولوجي (النفسي) والسوسيولوجي(الاجتماعي) و العمراني التخطيطي.

وقد تناولت الدراسات التاريخية و الاجتماعية التطور الذي شهده المجال الحضري في الجزائر والتغير الذي طرا على مختلف الوظائف الذي كان يقوم بها و يؤديها.حيث بينت الدراسات ان المراحل السابقة أو الماضية لوظائف المجال الحضري فد اتسمت ب:

– النسيج الحضري و هيكله :

باعتبار إن التخطيط الفيزيقي للمساكن و المباني هو صورة معبرة للنظام الاجتماعي السائد، فان هذا الأخير يبرز بوضوح الاختلاف الحاصل بين المكان باعتباره فراغا فيزيقيا والوظيفة الاجتماعية التي يؤديها هذا الفراغ الفيزيقي. كالتنظيم الخاص بالمنازل و المساجد والأسواق.وقد طبع الأحياء السائدة في تلك الفترة:

– الشكل الهندسي في عملية التصميم والتخطيط.
– الحجارة كمواد في عملية البناء أي المواد المحلية.
– ضيق ممرات الحي و اقتصار الدخول على الراجلين و الحيوانات فقط.
- **الدار(المنزل):** وباعتبارها تشكل الفضاء الأساسي و المهم في اجتماع و ملتقى العائلة، فنجدها تتكون على العموم من ثلاث مستويات حول فناء مفتوح فنجد:

ا- **الطابق الأرضي:** ويظهر فيها وسط الدار محيط بغرف على ثلاث جهات يجاوره مصدر ماء ومرحاض واحد,له سلم واحد موصول بأحد أركانه، ورواق يسهل عملية المرور إلى الغرف ويطل على وسط الدار.

ب- **السطح:** الذي يمتاز بالجدران العالية باستثناء المطل على وسط الدار وذلك حتى يتم حجب النساء(الحشمة)، لان وظيفته الأساسية هي لنشر الغسيل و تجفيف المواد الغذائية ، ويستعمل ايضا مكانا للسهر في ليالي الصيف الحارة.وتأخذ الغرف في طريقة هندستها شكلا مربعا أو مستطيلا. كما تشكل المقصورة و السقيفة و الدكان فضاءا انتقاليا إلى وسط الدار.

* ويعتبر وسط الدار مركز الحياة اليومية للمبنى و موضع الضوء و التهوية يستخدم في عملية شغله نظاما دقيقا يعرف باسم"**الدالة أو الدور**"حيث يخصص للكل عائلة يوما من أيام الأسبوع لاستعمال وسط الدار لغسيل الملابس وتنظيف المسكن.إضافة إلى هذه الصورة الاجتماعية يحافظ الجيران على الحرمة و التحجب باعتبار ان هناك حاجزا فاصلا بين الرجال و النساء.أي مراعاة الخصوصية في كافة مناحي الأنشطة المختلفة لأفراد المجتمع..الخ.

* بيد إن النمو الحضري الحاصل نتيجة عاملي الهجرة الريفية من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى ، قد أدى إلى ارتفاع في عدد السكان، هذا الارتفاع (ارتفاع الكثافة السكانية في الغرفة الواحدة) و التحسن المستمر في دخل الأسرة، ساعد على العناية بموضوع إعداد الغرف بالأثاث و التجهيزات الاليكترونية بغية تسهيل الحياة المنزلية الشيء الذي زاد من ضيق المكان وصعوبة الحركة داخله مما دفع السكان إلى إفراغ بعض الوظائف خارج الغرفة كالطبخ مثلا في فضاء أخر أمام الباب و الرواق أو الفناء، ماجلب روح الاتكالية و الخمول و عدم النشاط بين أفراد العائلة ,وبهذا بدأت تتراءئ وتتجلى للعيان معالم الأدوار و الوظائف الاجتماعية المختلفة والمستحدثة على مستوى المجال الحضري.

د- واجهة الدار: وتتميز بقلة نوافذها و ضيقها وبخاصة التي تطل على الشارع ، تشجيعا للحياة المنعزلة و المنغلقة وحفاظا على خصوصية الحياة داخل المبنى ، بحيث يحد و يفصل ما بين مايدور داخل الحرم المنزلي وما يدور خارجه بواسطة جدار عازل مرتفع بعض الشيء لتامين قدسية الحياة الخاصة و صونها و ممارسة أفراد العائلة نشاطاتهم في حرية كاملة. ولهذا كانت الغرف تفتح على وسط الدار حيث كان المتجول لايمكنه من خلال واجهة الدار التعرف على

المكانة الاجتماعية(الطبقة الاجتماعية) لكونها بسيطة وغير مزخرفة مثلما نشاهده اليوم في طريقة تصميم البناء.[42]

هـ- الأزقة: وتتميز على العموم بالضيق و الالتواء و الانحناء والانغلاق، لا تسمح للمار بالوقوف عندها. وقد أولى لها التنظيم العمراني أهمية و عناية كبيرة بالراجلين و المراكب الحيوانية في مقابل مواصلات المسافرين.وما يميز هذه الأزقة أنها مليئة بالسكان (المارة) وطرقها نظيفة وجيدة مزودة بكل المرافق الضرورية كالإنارة ومكان الفضلات ... الخ.

و- الحمامات: يلعب الحمام دورا بارزا و مهما في الحياة الاجتماعية للسكان من حيث النظافة والصحة ألا أن دوره ليقف عند هذا الحد ، بل هناك ادوار اجتماعية أخرى مختلفة يمارسها تعكس اختلاف الطبقات الاجتماعية المتوافدة إليه. حيث يعتبر بالنسبة :

- للنساء المكان الذي يتفقن فيه على الزواج ، وبهذا فهو مركز عقد صفقات الزواج...الخ.

- أما الرجال فيشكل لهم فضاء للراحة والاستجمام ومكان لعقد الصفقات التجارية ...الخ.

- أما الطبقات الفقيرة و المعدومة فيتخذونه فندقا ومأوى خاصة في الليل.

- كما يعتبر للفئات الأخرى مجالا للالتقاء و التحدث إلى الأقارب و المعارف وتبادل الأخبار...الخ.

هذه بعض الأدوار التي كان يتصف بها المجال الحضري والتي عكست بوضوح تأثير الأبعاد الاجتماعية والنفسية و الثقافية...الخ ,على تصميم و تخطيط المجال الحضري.

* أما في الفترة الحالية ومع بزوغ فجر الاستقلال و اتجاه الجزائر نحو التنمية الشاملة شهدت البلاد نموا حضريا هائلا ساعد في ظهوره موجات حركات الهجرة الريفية المتسارعة من جهة ، والنمو الديموغرافي المتزايد من جهة أخرى . ما جعل الدولة تسعى جاهدة لإعداد الخطط وانتهاج السياسات المنتظمة و الكفيلة باستيعاب وتنظيم و احتواء هذا العدد الهائل من النمو السكاني و التخفيف من حدة انتشار الأحياء العشوائية المترامية الأطراف، والتي شوهت جمالية وتخطيط المجال الحضري (تخطيط و تصميم المدن) وإتباع سياسة ناجعة في مجال الإسكان عرفت بالمساكن الاجتماعية.

إلا أن عملية تطبيق هذه السياسة و الرؤية أثار جدلا واسعا وطرح العديد من التساؤلات والاستفهامات و افرز جملة من الإشكالات خاصة على مستوى التجسيد كان أبرزها:

– إلى أي مدى تجاوبت هذه المساكن الاجتماعية مع ثقافة الأسر الجزائرية ، وهل توافق التقسيم المساحي الداخلي مع حجم هذه الأسر ، وهل تلاءم الإطار السكاني مع حياة وراحة ورفاهية هذه الأسر؟

وللرد و الإجابة عن جملة هذه التساؤلات و الأطروحات كان لابد من الكشف و الإفصاح عن كل التغيرات و التبديلات التي حصلت و مست كافة أبعاد و أركان هذه المساكن وتجسد ذلك بشكل لافت في:

ا–**المطبخ** :حيث كان دوره الأساسي في السابق يمثل فضاءا أو مكان لإعداد الطعام و اجتماع الأسرة بغرض الأكل و الطعام ، إلا أن الظروف و التغيرات الحاصلة فرضت عليه عدة و وظائف و أنشطة أخرى كان أبرزها:

– **المطبخ غرفة للنوم:** وقد أملى عليه هذه الوظيفة ضيق المسكن من الناحية المادية والمساحية وعدم ضبطها مع حجم الآسرة ، إضافة إلى تمسك العائلة بعاداتها و قيمها التي تفرق عند النوم بين الجنسين فيخصص مكان للذكور و أخر للإناث.

– **المطبخ مكان للدراسة:** وتبرز هذه الوظيفة عند العائلة ذات الحجم الكبير، فيكون مكان للدراسة تحضر وتراجع فيه الدروس في الليل حتى يتم تفادي انزعاج أفراد العائلة بالضجيج والضوضاء وعدم استعمال الضوء و الإنارة في مكان النوم.

– **المطبخ مكان للاستحمام** :وهذا لضيق غرفة الاستحمام و قلة تهويتها، حيث لا تتوفر على وسائل الحماية والصيانة ، لان تصميمها لا يتناسب وخصوصية العائلة . وطبعا هدا يعود إلى الجهل و اللامبالاة من لدن المخطط (المهندس) وعدم عنايته بالتوزيع العلمي للمساحات. حيث استعملت كمكان لتجميع المياه و تخزينها ما فرض على المطبخ القيام بوظيفة الاستحمام.[43]

– **المطبخ مكان لغسيل الملابس** : نتيجة لافتقار هذه العائلات في مساكنها إلى مكان خاص لأداء هذه الوظيفة ، فان المطبخ يتحول بموجبه إلى حوش تغسل و تنظف فيه الملابس والزرابي و الصوف...الخ.

– **المطبخ مكان للتجمع** : نتيجة ارتباط المرأة الدائم بالمطبخ طوال النهار، وكذا محاولة هذه الأخيرة (المرأة) الحفاظ على المكان نظيف لاستقبال الضيوف.فان مكان جلوس العائلة يتحول إلى المطبخ.

كما ينسحب الحديث عن غرفة الاستقبال و المستودع اللذان يستعملان للأكل تارة والتجمع والدراسة و النوم طورا أخرى.

إضافة إلى المطبخ فان هناك جزاءا من العمارة تغيرت وظائفها متأثرة هي الأخرى بالتحولات الشاخصة التي شهدها المجتمع على مختلف الأصعدة و المستويات، وتجلت في الوظائف التالية:

ب– مدخل العمارة: ويستغل في كثير من الوظائف و النشاطات المختلفة و المتمثلة في:

– **فضاء للعب الأطفال:** باعتبار أن الحالة الجيولوجية في الخارج صعبة ولا تقدم للأطفال ادني شروط الأمان و الراحة و الاطمئنان .وهروبا من الجو الخانق بداخل المسكن يلجا الطفل إلى مدخل العمارة ليحجز ويدخر مكانا للعب و التسلية في الصيف.

– **فضاء و ملتقى الأصدقاء و الجيران:** باعتبار إن هذه الأحياء الجديدة لا تتوفر على المكنة وفناءات وفضاءات للالتقاء والاجتماع.

– **فضاء ومجال للغسيل:** حيث يستعمل لغسيل الزرابي الكبيرة و الصوف من اجل الأعراس

و الأفراح...الخ.

ج– سلالم العمارة : ولان معظم العمارات تفتقر لاماكن خاصة باللعب نتيجة الضيق يتخذ الأطفال السلالم مكانا للجلوس و التسلية .أما في الليل فبسبب ظلمتها باتت مرتعا و ملجأ للخمر و القمار لدى الشباب ، مما ساعد على الانحراف و التشرد .إضافة إلى الرقص و الموسيقى ما يؤثر ويفقد أهم مكونات عناصر الشخصية العربية والمتمثلة خصوصا في الحياء و الحشمة و الحرمة...الخ.[44]

د– الواجهة : حيث يلحظ على الحائط مجموعة الفتوحات (الشرفات وغيرها) التي تمكن من ملاحظة الحياة الاجتماعية التي تدور بالداخل بصورة واضحة ، كما تشهد طلاء بعض النوافذ بألوان مختلفة و متعددة.

أما الناحية الجمالية فتكاد تكون مفقودة وشبه منعدمة نظرا لان الفضاءات قاحلة ومتدهورة تنعدم فيها المساحات الخضراء وانتشار الأوساخ و القمامة على نطاق واسع و كبير ، إضافة إلى أن المسكن من الداخل في بعض الأحيان تطل فيه النوافذ و الشرفات على مساكن أخرى."ميزها تدهور أحوالها العمرانية و المتمثلة في قدم أبنيتها وتداعيها ، وضيق مساحات أبنيتها وقلة عدد غرفها ، وانعدام المرافق الداخلية في اغلبها ,واكتظاظ و ازدحام سكانها ...الخ." وإجمالا لما جاء يمكن القول أن المساكن و العمارات تظل مجموعة من المكعبات المتناثرة هنا و هناك.

أما الفضاءات الخارجية فهي غير منظمة وغير محددة من قبل الهندسة الحضرية ، أين يخلق سكان العمارات بطريقة فوضوية مساحات صغيرة امتدادا لشرفات الأرضية ، وأحيانا أخرى يغرس مجموعة من السكان على المساحة آو الفضاء المحيط بالعمارة نباتات أو أشجار آو تستعمل حظيرة للسيارات ...الخ. حيث يعبر هذا السلوك عن حب الملكية ويشخص حب الناس ورغبتهم الجامحة في امتلاك الحيز و المجال الحضري.

ومن هنا يتبن لنا أن كل المخططات و السياسات التي سعت الدولة الجزائرية إلى استغلال المجال الحضري و تنظيمه وفق خصائص ونمط حياة الأسرة و المجتمع الجزائري قد أثبتت محدوديته، وذلك يعود لاختلاف الرؤى في كيفية استغلال هذا المجال. فإذا كانت بعض المجتمعات تولي للبعد المادي أهمية قصوى (مواد البناء و التقنيات و شكل البناء),نجد في الاتجاه الأخر المعاكس أين يشكل البعد المادي متغيرا ثانويا أمام العوامل الاجتماعية و الثقافية والنفسية ...الخ.

و مع هذه الصعوبات أضحت البيئة الحضرية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الحضارية وعجز الدولة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة ، و أصبح التلوث مشكلة العصر و هذا ما نلحظه في الماء الذي يشربه الإنسان و الهواء الذي يتنفسه و في الأرض التي يعيش عليها وحسب ما أشـار اليـه الدكتـور" JACK CHRISTAIN" يرجع سبب التلوث الايكولوجي للمدينة لسببان هما التكاثر السكاني و تفوق النمو السكاني و يرى أنه كلما ازدادت الكثافة السكانية للمدينة كلما ازدادت الضغوط الاجتماعية في شكل أمراض تصيب الانسان .

6 – المشكـــلات البيئيـــــــــة :

يرجع سبب التلوث في المدينة الى التزايد السكاني بدرجة الأولى ، و التلوث الصناعي أهم مصدر من مصادر التلوث في المدن و كلما زداد حجم المدن ارتفعت معدلات التلوث و تعدد أخطار التي تهدد البيئة في الوقت الحاضر ،حيث تعرضت عناصر النظام البيئي تلوث كبير من مصادر صناعية متعددة مما أدى إلى تراكم النفايات و الغازات السامة في الهواء و الماء و التربة واصبح هذا التزايد مخفيا لآنه امتد و أثر على كل المجالات الحياة البشرية (الصحية ، المادية النفسية و الاجتماعية) .

إن ما يميز الأرض عن غيرها من كواكب المجموعة الشمسية هو احتواؤها الغلاف الجوي الذي تجدد فيه التفاعلات الكيمائية بصورة مستمرة، و هذا ما يجعل الأرض تتميز عن غيرها من الكواكب بظاهرة الحياة المتعددة الصور، و يتكون الغلاف الجوي للكرة الأرضية من جمجموعة من الغازات أهمها :

النتروجين بنسبة 78 ,09% من حجم الهـواء و الأوكسجيـــن بنسب 20,95% و الارجـــون بنسبـــة 0,93%، و الكريبتون بنسبة0,0001% ، و الهيدروجين بنسبة 0 ,0005% و النيون بنسبة 0,0018% و بخار الماء بنسبة 4% على الأكثر، و الأوزون بنسبة 0,000001 على الأكثر و الغلاف الجوي بتركيبته السابقة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لجميع الكائنات الحية ، و يعتبر الأكسجيـن أهم غاز في خليط تكوين الهواء الجوي من حيث أهميته للحيـاة على الأرض في صورها المختلفة .[42]

6-1 أ – تلـــوث الهـــواء :

يعتبر الهواء ملوثا إذا حدث تغير كبير في تركيبه لسبب من الأسباب ، أو إذا اختلط به بعض الشوائب أو الغازات بقدر يضر بحياة الكائنات التي تستنشق هذا الهواء و تعيش عليه أو أي مادة غريبة تضاف إلى الهواء الجوي و لم تكن موجودة فيه أصلا أو زيادة تركيز مادة ما كانت موجودة فيه عن حد معين .

و تتولد عن الصناعات الموجودة في المدن ملوثات و هذا ما تتركه نواتج و مخلفات ترافق العملية الانتاجية حيث تعمل على تغيير مواصفات الهواء كما ونوعا أو كليهما، ففي الصناعة

تكون الملوثات ناتجة من مصدرين الأول هو : عملية الاحتراق و الثاني ما يطرح منها كناتج من العملية الإنتاجية ، كماهو الحال في مصانع الحديد و الصلب و الإسمنت .

مصادر ملوثات الهواء الجوي :

إن مصادر الهواء الجوي عديدة و متنوعة ، سوف نحاول التعرض لأهمها :

المواد الملوثة للهواء :

أ- المواد الغازية :

وهي كثيرة و متنوعة منها تلك التي كانت سبب في أخطر أنواع التلوث منهما :

أول أوكسيد الكربون ($C°$) و ثاني أكسيدالكربون ($C°2$)و اكسيدالكبريت ($SO°$).

واكاسيد النيتروجين و الهيدروكربونات و غاز كبريت الهيدروجين، و قد كشفت المصادر العلمية عن وجود اكثر من 500 مركب من المركبات العضوية و الاعضوية بتركيزات شحيحة تصدر من العمليات الصناعية المختلفة ، و بعض هذه المركبات شديدة التفاعل و يعتقد أنها تقوم بدور كبير في التفاعلات المؤدية الى تكوين المؤكسدات الضوئية الكيماوية الضارة بالبيئة والانسان.

الملوثات الدقائقية : و تكون على شكل دقائق صلبة أو سائلة عالقة في الهواء و تدعى الصغيرة الحجم منها (بحدود 0،1- 10 مايكرون) بالرذاذ الدقيق ، و يمكن أن تصنيف الدقائق العالقة في الهواء إلى :

الغبار : وهي مواد صلبة كبيرة الحجم نسبيا لها قابلية التعلق في الهواء لفترة مؤقتة و منها الغبار الناجم عن معامل الإسمنت .

الضباب : عبارة عن رذاذ من بخار سائل متكاثف ، وقد يتكون أحيانا نتيجة لتفاعل كيماوي، كما يحدث عندما يتفاعل ثالث أكسيد الكبريت مع رذاذالماء .

الدخان : دقائق صلبة – تتكون بسبب الاحتراق غير الكامل للمواد الهيدروكارنية، حيث يمثل الكربون معظم الدخان.

المصادر الصناعية لتلوث الهواء و تصنف مصادر تلوث هواء حسب ارتفاعها : مصادر ارضية – مصادر مرتفعة.

و حسب موقعها :

مصادر نقطية : و هذا النوع من المصادر الصناعية يكون مثبتا في موقع جغرافي معين مثل المداخن الكبيرة و التي ترتبط انبعاثتها بفوهة المدخن .

مصادر خطية : وهي مصادر انبعاث مؤشرة كنقاط مستقلة على مسافات طويلة مستقيمة .

مصادر مساحية : و هي مصادر مشخصة تنتشر على مساحة معينة الأرض تتداخل بعضها مع البعض الآخر يصعد اسناد مسؤولية تلوث الهواء إلى أحدها دون الآخر .

و حسب نوع العمليات فيوجد مصادر احتراحقية و مصدرها الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على عملية حرق الوقود في المراجل و مكائن الاحتراق الداخلي خلال مراحلها الانتاجية ، و أن أهم مصادر الاحتراق هي محطات الوقود الكهربائية نظرا لكونها أكثر صناعة مستهلكة للوقود ثم مصافي تكرير البترول و الكثير من الصناعات الكيماوية ...

حيث تتسبب هذه الصناعات انبعاث الملوثات الغازية الدقائقية منها بشكل كبير.

مصادر لا احتراقية : و يقصد بها المصادر الصناعية التي تسبب تلوث الهواء عن طريق عمليتاها الآلية المستخدمة في الصناعات الانشائية و المعدنية والتي تنبعث عنها انواع الجسيمات الدقيقة مثل الغبار و دقائق الرمال مثل غبار المحاجر و بعض المعادن السامة مثل الرصاص.(45)

و من أهم مخاطر تلوث الهواء الجوي بأول و ثاني أوكسيد الكربون :

من خواص غاز ثاني أكسيد الكربون انه شفاف تماما فيما يتعلق بالضوء المرئي و كذلك فيما يتعلق بالأشعة فوق البنفسجية و لذلك يمر فيه ضوء الشمس بسهولة تامة ليصل الى سطح الأرض ، و عندما ترتفع درجة الحرارة سطح الأرض ، تحت وطأة أشعة الشمس ينبعث منه بعض الاشعاعات الحرارية لتمر خلال الطبقات الدنيا من الغلاف الجوي .

و نظرا لآن هذه الاشعات الحرارية تكون موجاتها اطول من موجات الضوء المرئي المعتاد و يقع أغلبها في نطاق الشعة تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة ، فان هذه الاشعاعات لا تسطي عان تمر في غاز ثاني أكسيد الكربون ، بل تقوم جزئيات هذا الغاز بامتصاصها و يترتب على ذلك ان غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الهواء يقوم بحجز جزء من الطاقة الحرارية المنبعثة من سطح الأرض و الشئ الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الجو عن معدلها الطبيعي وهو ما يعرف بظاهرة " الصوبة الزجاجية " تلك الأمور ينتج عنها مايلي :

ارتفاع درجة حرارة الجو بهذا الشكل سيؤدي إلى انصهار جزء طبقات الجليد التي تغطي القطبين الشمالي و الجنوبي ،وكذلك إنصهار الجليد الموجود في قمم الجبال في بعض المناطق مما يؤدي الى ارتفاع مستوى سطح الماء في البحار و المحيطات و الى اغراق كثير من حواف القارات بما عليها من المدن .

يتأثر توزيع سقوط المطر ، فبعض المناطق تصاب بالسيول و نتيجة لذلك يتأثر الانتاج العالمي للمحاصيل الزراعية و تحدث المجاعات ، كذلك يتأثر النظام البحري و بالتالي فقدان الثروة السمكية و هذا يعني فقدان مصدر من مصادر الغذاء و قد يؤدي ذلك الى رفع أسعار الغذاء ، مما هدر حياة الشعوب و المجتمعات الفقيرة .

إن امتداد فترات الجفاف و تتابعها قد يؤدي إلى شح خطير في المياه و القضاء على التنوع البيولوجي. أما الأضرار الصحية الناتجة عن تلوث الهواء الجوي بغاز أول اكسيد الكربون فتعود إلى سمية غاز أول أكسيد الكربون للإنسان بأي نسبة يتواجد عليها ، عكس غاز ثاني أكسيد الكربون الذي له دورته الطبيعة من خلال عملية البناء الضوئي ، أما غاز أول أوكسيد الكربون فتكمن خطورته من أنه يتحد مع مادة الهيموجلوبين في الدم بدلا من الأوكسجين ، حيث أنه يملك قدرة تفوق قدرة الأكسجين بمقدار 300مرة في الاتحاد مع الهيموجلوبين.

عندما يتحد أول أكسيد الكربون مع الدم ينتج ما يسم ب كاربوكسي هيموجلوبين هذه المادة تسبب للإنسان الصداع و الدوار ثم الوفاة .

و عندما يتعرض الانسان الى جو يحتوي 15 جزءا في الملون من أول أكسيد الكربون فان طاقة جهاز الدواران على حمل الأكسجين تقل بمعدل 15 %،و عندما تكون حركة المرور مثلا في الشارع مزدحمة ، فان تركيز أول أكسيد الكربون في الهواء يزيد على 15 جزءا في المليون،و كثيرا ما تصل الى 30 جزءا في المليون لذلك كثيرا ما يصاب سكان المناطق المزدحمة بحركة المرور بأعراض الصداع و ضعف الرؤية ونقص في تناسق العضلات و الغثيان و آلام باطنية و إرهاق و حاجة كبيرة للنوم .

و يزداد تأثير أول أكسيد الكربون إذا كان الشخص يعاني من أمراض الجهاز التنفسي وفقر الدم وغيرها . ومما يزيد خطورة اول أكسيد الكربون أنه يبقي في الهواء ثابتا لعدة أشهر.

ومن مخاطر تلوث الهواء الجوي بأكسيد النيتروجين :

غاز ثاني اكسيد النيتروجين يصيب الرئتين و يؤثر على الحيوان و إذا وجد يتركيز عال فانه يعيق نمو النبات و يقلل من أنتاجه .

و في وجود الرطوبة العالية فان أكسيد النتروجين تذوب في بخار الماء مكونة حمض قويا هو حمض النتيريك ، الذي يتفاعل مع المعادي و يسبب تآكلها و يؤثر على المنشآت ، ويرفع درجة حموضة التربة و المياه .

تلعب أكاسيد النيتروجين دورا رئيسيا في تآكل طبقةO_3 و المعروفة بحمايتها للكائنات الحية على سطح الأرض من أضرار الأشعة فوق البنفسجية الآتية من إشعاع الشمس .

مخاطر تلوث الهواء الجوي بـــ : أكسيد الكبريت :

فيما يتعلق بتأثيرات ثاني أكسيد الكبريت على النبات فانه يؤدي إلى اصفرار الأوراق وظهور البقع ثم موت الورقة و سقوطها ، كما يؤدي إلى انخفاض في معدل التمثيل الضوئي ومنه ضعف القدرة الانتاجية للنبات. يشكل حمض الكبريت بالاضافة إلى حمض النيتريك المكونين الرئيسيين للأمطار الحمضية Acid ranis و التي أصبحت إحدى المشكلات البيئية التي تقلق الدول الصناعية في امريكا الشمالية و غرب أوربا ، اذ تؤثر الأمطار الحمضية على الأبنية والمنشآت و التماثيل ، كما تؤثر سلبا على التربة حيث ترتفع درجة حموضتها ، مما يؤدي الى قتل الكائنات الدقيقة المثبتة للأوزون ، مما يزيد في سمك التربة و منه عدم نفاذ الماء اليها و بالتالي انخفاض إنتاج الغابات .

مخاطر تلوث الهواء الجوي بأبخرة الرصاص :

يجب آلا نغفل تلوث الجو بعننصر الرصاص الناتج عن عوادم السيارات التي تستخدم البنزين المحتوى على رابع إثيل و رابع مثيل الرصاص ، كما يعتبر أنابيب تمديدات المياه المصنوعة من الرصاص مصدرا للتلوث بالرصاص .

كما يسهم لتلوث بالرصاص في تلويث الهواء الجوي و تكوين الضباب الدخاني في أجواء المدن مما يسبب تلوث لكل مكونات التربة بما فيها : ماء ، هواء ، تربة .

ورغم استبدال العديد من الدول لبعض مكونات البنزين مثل رابع إثيل الرصاص ببعض المركبات الخرى كالكحوليات ، وبعض هذه الأنواع الجديدة من البنزين قد أفادت في الاقلال من

تلوث الهواء بالرصاص إلا أنها مازالت سببا في تكوين لضباب الدخان و في بعض حالات التلوث الحاد التي تحدث في أجواء بعض المدن .

تلوث الهواء الجوي بالنفايات المنزلية :

تعتبر مشكلة النفايات المنزلية من ابرز المشاكل البيئية التي عرفتها العيد من المجتمعات خصوصا الحضرية منا ، نظرا لازدياد حجم كمايات النفايات التي تنتجها النشاط الانساني المتزايد مقابل نقص الوعي البيئي .

وتشكل النفايات المنزلية مجموع القمامة الناتجة عن الانشطة المنزلية أوكل ما خرج عن نطاق الاستعمال و الحاجة و يرجع سبب تراكمها إلى عدة عوامل اهمها :

نمو عدد السكان حيث هنالك تناسب طردي فكلما زاد عدد الأفراد زادت كمية المخلفات الناتجة عن كل فرد منهم.[46]

تطور المستوى المعيشي حيث تغيير نمط الاستهلاك مثل العادات غير سليمة كطبخ كميات كبيرة من الأطعمة أو شرائها و قد لا يستهلكها الفرد و تأخذ طريقها إلى النفايات و شراء الأكواب و الملاعق و الصحون البلاستيكية و الورقية غير المرتجعة و التي لا يمكن استعمالها

و يكمن تصنيف النفايات المنزلية الى قسمين :

نفايات صلبة :

هي كل مادة غير صالحة للاستعمال أو غير مرغوب فيها ناتجة عن عملية استعمال أو انتاج تصرف و توجه إلى أوساط مستقبلية بعد المعالجة و هي ناتجة من استعمالات المواد التالية:

- الورق ، ورق الصحف ، الكرتون ...الخ .
- الزجاج : القوارير ، قطع الزجاج المكسر
- الألمنيوم : علب المشروبات الغازية .
- البلاستيك : قوارير الماء الأكياس البلاستيكية و أغطية الزراعة .
- معادن آخرى : المعلبات ، هياكل السيارات ، و البطاريات .
- مواد آخرى : إطارات السيارات المستعملة مخلفات مواد البناء ، الاثاث والملابس المستعملة .

و تشكل النفايات المنزلية خطرا على صحة الانسان و خطر ا على المحيط حيث تشوه المنظر الجمالي للمدينة . وتبقى النفايات المنزلية من مشاكل العصر بسبب نقص الوعي البيئي لدى المواطن و عدم حرصه على نظافة المحيط و سوء تسيير من الجهات الرسمية المعنية بتنظيف المحيط و تهيئة.

6--2: تلـــــوث الميـــــــاه :

يعتبر الماء أهم الموارد المائية الطبيعية على الاطلاق ، فهو سر ديمومة الحياة للإنسان والكائنات الحية الأخرى ، لقوله تعالى " و جعلنا من الماء كل شيء حي " إذ ترتكز عليه حياة الانسان و كافة أنشطته الاجتماعية و الاقتصادية ، و يتميز الماء عن غيره من الموارد الطبيعية بثبات كميته في الكرة الارضية و تجدد خواصه باستمرار خلال فترة محددة من الزمن بفضل الدورة المائية .

و لما كان للماء هذه الأهمية العظمى لكل الكائنات الحية فانه في نفس الوقت كان له نصيب كبير من التلوث نتيجة الاستخدام السيىء للمصادر الطبيعية بفضل الانسان و كذلك تطور الصناعات التي لا غنى لها عن الماء .

و يعرف الدكتور " رمضان عبد الحميد الطنطاوي " في كتابه التربية البيئية (تربية حتمية) التلوث المائي على أنه " كل تغير في الصفات الطبيعية للماء و الذي يكون من شأنه جعل الماء غير صالح للاستعمال في أغراض الحياة المختلفة "

و يمكن القول بان تلوث المياه هو ذلك التغيير الذي يطرأ على التركيبية الطبعية للمياه غير صالحة للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها .

و لقد تعرضت مياه الكرة الارضية بجميع أشكالها إلى التلوث الناتج عن مصادر مختلفة ونسوضح أهمها كما يلي :

– التلوث بمياه الصرف الصحي :

تتكون مياه الصرف الصحي من مجموع المياه المستخدمة في المنازل لأغراض المعيشة المختلفة و المتعددة ، كذلك المياه المستخدمة في بعض المصانع الصغيرة التي تلقي بمخلفاتها أو أجزاء منها في شبكات الصرف الصحي و دون أن تجري عليها اية معالجة .

و مياه الصرف الصحي لها مخاطرها لما تحمله معها من بكتريا و فيروسات ، و تسبب كثير من الأمراض الخطيرة مثل الكوليرا و التهاد الكبد الوبائي . كما تسبب مياه المجاري المنتشرة في بعض المناطق في تزايد اعداد البعوض بشكل كبير الأمر الذي يستدعي استخدام بعض المبيدات الحشرية المنزلية و هي تضر بالصحة العامة [47]

كما تساهم مياه الصرف الصحي غير المعالجة في نقل مسببات الأمراض الى الانسان مثل البكتيريا و الفيروسات و الطفليات حيث تسبب بكتيريا " السالمونيلا " في امراض حمى التيفؤيد و النزلات المعوية ، كما تساهم بكتيريا " اليجلا" في امراضالاسهال ، هذا بالاضافة الى العديد من انواع البكتيريا التي تسبب أمراض كثيرة مثل التهاب الكلى و الجهاز العصبي ....الخ كما تساهم الملوثات في موت الكثير من الكائنات الحية و النباتات التي تعيش في شواطئ الملوثة.

6-3: التلـــــوث الضوضائـــــي :

يعرف التلوث الضوضائي بأنه " نوع من الأصوات التي تزعج و تضر بالإنسان "[48]

و يعرف أيضا بأنه " صوت ذو أثر سلبي على سامعيه يسبب إزعاجا أو ضيقا للإنسان. ويعرف ينتج عنه نوع من الارتباك في أداء العمل الذي يقوم به ، و لكن الصوت ذو الأثر السلبي هذا يتحدد مفهومه و يتغير و المزاجية في ضوء مجموعة من العوامل و الاعتبارات الآتية :

الحالة النفسية و المزاجية للشخص الواقع عليه أثر الصوت ،فالانسان تتغير درجة إستقباله للصوت حسب الحالة النفسية التي يعيشها .

يعد عامل السن عاملا مؤثر في الاحساس بالضوضاء ،فكبار السن و المرضى في المستشفيات و الأطفال صغار السن أكثر الأفراد تاثيرا بالضوضاء .

ثمــة عامل آخر وهو وقت حدوث الصوت ليلا ام نهارا فالتاثر بالصوت يكون بالليل أكثر منه بالنهار.

و من خلال ما سبق يمكن الخروج بالتعريف الموالي للتلوث الضوضائي و هو " صوت غير مرغوب فيه أو زائد ، يؤدي إلى تأثيرات غير مرغوب فيها على الأفراد

و قبل الحديث عن مصادر التلوث الضوضائي و بقية أنواع التلوث التي ذكرناها تكمن أوجه الاختلاف فيما يلي :

إن الضوضاء متعددة المصادر توجد في كل مكان ، ولا يسهل السيطرة عليها كما في حالة العوامل الأخرى (تلوث الهواء او الما ...)

ينقطع أثر الضوضاء بمجرد توقفها ، أي أنها لا تترك خلفها أثرا واضحا في البيئة أي أن أثر الضوضاء ينتهي بانقطاعها .

تختلف اضوضاء غيرها من عوامل التلوث في أنها محلية ألى حد كبير ، بمعنى أننا لا نحس ا إلا بجوار مصدرها فقط ، و لاتنتشر آثارها أو ينتقل مفعولها من مكان لآخر كما في حالة تلوث الهواء أو الماء الذي قد ينتقل من منطقة لأخرى و من دولة لأخرى .

و من أهم مصادر تلوث الضوضائي :

الضوضاء الناجمة عن عمليات البناء المختلفة و الانشاءات و الخدمات العامة ، فهناك ضوضاء تنتج من عمليات البناء استخدام خلاطات الاسمنت و كذلك الضوضاء الناجمة عن حفر الجبال بضوضاء المحاجر فهي تحدث اصواتا رهيبة عند تفجيير الجبال .

المـــــــرور:

فغالبا ما ينشأ الضوضاء من ازدحام و اختناق المرور في المدن الكبرى و ضوضاء تشكل (30% -60%) و من اسباب الضوضاء .

العادات السلوكية المستحدثة لدى بعض الشباب و انبعاث صخب الموسيقى و الغناء من سيارتهم .... ومنازلهم) و بعض فئات المجتمع التي تستخدم مكبرات الصوت من غير داع ، هذا بالاضافة بعض الأسواق و ما يصدر عنها من تلوث ضوضائي و سلوك ر حضاري ، و تقاس شدة الصوت بوحدة الديسي بل بنسبة إلى (جراهام بل) مخترع التلفون ، وتتراوح شدة الضجيج من صفر و هو درجة السكون الى 10 دبسي بل ، و هو صوت التنفس العادي و يمكن القول بأن شدة الصوت تكون مقبولة و معقولة للانسان إذا كانت في حدود 75 دبسي بل باقل ، أما أذا كانت من 75 دبسي بل فانها تصبح خطرا على صحة الانسان و سنتعرض الى ألى أهم هذه المخاطر:

للتلوث الضوضائي تاثيرات و مخاطر نفسية و جسمانية ، و هذه التأثيرات مع استمرارها تقود الى العديد من مضاعفات التي تنعكس على صحة الانسان و انتاجتيه و حياته الاجتماعية وبالتالي يعكس سلبا على التنمية .

اصابة الانسان بالضيق و الكآبة و يحدث ذلك عادة عند الأطفال شديدو الحساسية للضوضاء و خاصة الذين لا يزيد أعمارهم عن ستة سنوات ، أذ يملون الى البكاء الشديد عند سماع الأصوات المزعجة . عدم الارتياح الداخلي و التوتر و الارتباك و عدم الانسجام و التوافق وتؤدي الى صعوبة التخاطب و المضايقة ، ويتضح أثر التلوث الضوضائي في أماكن العبادة وتلقي العلم في المدارس و الجامعات و أماكن العمل التي تتطلب التخاطب بين الناس لقضاء المصالح .

التاثير السيء على حاسة السمع ، فقد تبين من دراسة أجريت بالسويد أن نسبة20% من العمال الذين يتعرضون للضوضاء الصادرة عن الآلات تأثر على سمعهم نتيجة التعرض للأصوات العالية و أنه قد تزايدت هذه النسبة مع مرور الوقت حتى بلغت 35% بل طلب كثير من العمال نقلهم الى جهات أخرى خوفا من فقدان حاسة السمع .

و قد أدى التلوث الضوضائي في بعض المدن الأمريكية و الأوربية إلى ترحيل سكانها في المدن بوضعها الحالي .

تسبب الضوضاء المفاجئة و الغير متوقعة تغيرات في جسم الانسان مثل انقباض الشرايين و الشعيرات الدموية و ارتفاع في ضغط الدم و زيادة في ضربات القلب و سرعة التنفس ، وقد توقف عملية الهضم و عملية إفراز اللعاب .

التأثير على كفاءة العمل بالنسبة للعاملين في مكان تكثر بهالضوضاء حيث تقلل الضوضاء من القدرة على التركيز ، كما تزيد من معدل الشعور و التعب و الاجهاد .

تؤثر الضوضاء على طلاب المدارس أثناء دراستهم بالمدرسة ، فتؤدي الى تشتت إنتباههم و كذلك أثناء وجودهم بالمنزل فتؤدي الى اهمالهم لدروسهم .

وعموما فانه يمكن القول أن مشكلات المدينة تعتبر كمظاهر للنمو و التضخم الحضري الذي يصيب المدن بسبب معدلات التحضر السريعة و هذا كله راجع لانعدام وجود سياسة تنموية متوازنة بين مختلف الأقاليم و التركيز على المدن الكبرى و كذلك الاخفاق في إيجاد سياسة تهيئة حكيمة في الأرياف و المناطق النائية تحفز الإنسان على الاستقرار في منطقته .

ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل توضح لنا ان المدينة باعتبارها مسرحا للعديد من الظواهر نتجت عن جملة من العوامل و الظروف التي ساهمت في تشكيلها مورفولوجيا و ثقافيا.

فهي نتاج للتطور الفكري و الابداع الانساني و تعتبر الخلية الأساسية تؤدي وظائف متكاملة فيما بينها من خلال توفر الهياكل القاعدية و الأنشطة التجارية و التعليمية و الترفيهية والصحية .

كما تبين لنا أن مشكلات البيئة الحضرية متعددة و خاصة فيما يخص الأحياء المتخلفة والتي تشكل مصدر التدهور البيئى و العمراني و الذي تختلف أشكاله .

فالمشكلات العمرانية البيئية أصبحت من أولويات البحث العلمي و تتطلب جهودا متعددة خاصة بعد أن أخذ الاطار المبني يتسارع في النحو مخلفا في كل مرحلة يجتازها العديد من الأزمات التي تؤثر سلبا في حياة المجتمع و تحد من تطوره و تستوجب الدراسة و المعالجة واختيار أفضل السبل لتحسينة و تطويره (التطوير الحضري) و هذا ما سنتعرض اليه في الفصل الثالث.

هـــوامش الفصل :

1. معجم مجاني الطلاب ، منشورات دار المجاني بيروت الطبعة الثالثة ، 1996 ، ص93.
2. Lweis Mumford :The Culture of Cites,New York,Harcourt Brace and-World,1938 .pp285-289.
3. وحيد حلمي حبيب ، تخطيط المدن الجديدة ، دار و مكتبة المهندسين ، القاهرة ، 1991 ، ص 64 .

4- Miajallat ET :Tarikh du centre national des étude historiques ,actes du colloque international sur Ibn khaldoun , alger21-26 juin 1982, P99-102

5-عبد الرحمان ابن خلدون ، مقدمة ، الكتاب الأول ، الباب الرابع : البلدان و الأمصار و سائر العمران و ما يعرض في ذلك من الأحوال و فيه سوابق و لواحق .

6- Miajallat ET :Tarikh opcit,85-89-

7-عبد الحميد دليمي ، دراسة في العمران – السكن و الاسكان ، منشورات مخبر الانسان و المدينة ، قسنطينة ، 2007 ، ص 97.

8- حسين عبد الحميد رشوان ، المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطية ، الاسكندرية ، 1998، ص 37 .

9−The Harris .C.D.and E ULman :THE Nature of CitiesAnnals of the-American Academy of polical and social Science.1951 p237-247

10− جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية − دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ترجمة محمد الجوهري ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989، ص 207 .

11− جيرالد بريز ، المرجع نفسه ، ص 207−209 .

12− فادية عمر الجولاني ، − دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ترجمة محمد الجوهري ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989، ص 207 .

13− اسماعيل قيرة ، علم الاجتماع الحضري و نظرياته ، منشورات جامعة منتوري − قسنطينة ، الجزائر ، 2004 ، ص73.

14-distribution and occupational stratification,American Journal of-sociology,n°60,1955.- Duncan.B :Residental

15− السيد حنفي عوض : علم الاجتماع الحضري ، شركة الأمل للطباعة و النشر،1986 ، ص 31.

16− حميد خروف و آخرون ، الاشكالية النظرية و الواقع − مجتمع المدينة نموذ+جا − منشورات منتوري − قسنطينة ،1999 .

17−Firey W :land usa in central boston. Combrige Hanvard,University,Press,1947,p140-145

18−جيرالد بريز ، مرجع سابق ، ص 19 .

19− فادية عمر الجولاني ، مرجع سابق ، ص 69−56 .

20-Shevky.E.and BELL.W :Socialo reaanalysis ,Polo ,calif,Stanford University Press,1955,p63-69

21-Bardo,J.Wand Hartman .J.J.V.raban,Socialogy,peacok pvblishers,Tennessee,1982,p62-66

22 −عبد الاله أبو عياش : أزمة المدينة العربية ، ط 1 ، وكالة المطبوعات الكويت ، 1980، ص 115 − 117 .

23− حسن الخولي ، الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة، 1982، ص 20−39.

24- محمد محمود السرياني ، مكة المكرمة ، دراسة في تطور نمو الحضري ، منشورات قسم علم الجغرافيا ،جامعة الكويت ، العدد 87 ،1982 ، ص47-48.

25- اسماعيل قيرة ، مرجع سابق ، ص100.

26-Loikini j :lemarxisme,l'état et la question urbaine ,PUF ,Paris,1977,pp61-62

27- السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، 1984 ، ص ص 422-427 .

28- عبد الفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 ،ص 102 .

29- -**التغير الاجتماعي. الأجيال و القيم في الجزائر**- -www crask .dz .org/article 1026html

30- علي غربي اسماعيل قيرة:**في سوسيولوجيا التنمية**- ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون (الجزائر) ص130

31-mostafa boutefnouchet –la societe algerienne ent transition-office des puplication universitaire ben aknoun alger p79.

32- شريف رحماني: **الجزائر غدا**- المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1995ص65

33- عبد العزيز بودن: **المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية جامعة قسنطينة نوفمبر 2004/2003 ص 163

34- سناء الخولي:**أزمة السكن ومشاكل الشباب**- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر) 2002ص44

35- ابراهيم توهامي:**الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيواقتصادي الحضري**- مجلة الباحث الاجتماعي- عدد 5 جانفي – قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة (الجزائر)2004ص48.

36 -boutefnouchent mostafa-**la famille algerienne son uvaluationes caractirstique recen**t –ed sned –alger1980p155

37- احمد بوذراع:**التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة في المدن دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري**-المنشورات الجامعية جامعة باتنة 1997ص ص 27 -40

38- بوقصاص عبد الحميد:**النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**- ديوان المطبوعات الجامعية - (د-ت) قسنطينة (الجزائر)ص120

39- محمود الكردي: **التحضر**- دار المعارف القاهرة (مصر) 1986ص166

40- محمد قرزيز :**الهجرة وتغير القيم الحضرية في الجزائر**- مجلة العلوم الاجتماعية- عدد8 جامعة فرحات عباس(سطيف)الجزائر2009ص257

41- عبد الحميد دليمي ، مرجع سابق ، ص25

42- عبد الحميد دليمي: المرجع نفسه ص28

43- روبير اوزيل : **فن تخطيط المدن**- ترجمة بهيج شعبان-المكتبة العلمية عويدات-ط-(د-ن) ص167

44- نصيرة سالم ، الأثر الصحي للتلوث الصناعي على المواطن ، دراسة سوسولوجية بمنطقة عين التوتة ، مذكرة ماجستير - تخصص علم اجتماع البيئة - جامعة بسكرة - 2008-2009 ص81 .

45- محمد السيد أرناؤوط ، الانسان و تلوث البيئة ، ط 4 ، الدار المصرية اللبانية ، القاهرة ، 1999 ، ص ص 63-71 .

46- صبرينة معاوية ، تصور المرأة للمخاطر البيئية ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم اجتماع البيئة ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2009-2010 ، ص 64-65 .

47- طارق محمد ، البيئة و محاور تدهورها ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2008، ص 83 .

48- تيودور بيرلاند ، مكافحة الضوضاء - النظال في سبيل الهدوء - ترجمة لوقا - دار المعارف، 1984، ص 346 .

الفصل الثالث : التطوير الحضري في الجزائر.

1 -مفهوم التطوير الحضري .

2 -أسباب التطوير الحضري .

3 -سياسات النظرية للتطوير الحضري في الجزائر .

4 -مجالات التطوير الحضري .

5 -عوامل التطوير الحضري .

6 -أهداف التطوير الحضري .

7 -ميكانيزمات التخطيط والتطوير الحضري في الجزائر .

8 -سياسات التطوير الحضري المستدام في الجزائر .

تقديـــــــم:

يعد التطوير الحضري كفرع من فروع التخطيط و مرحلة جديدة في تطوير المدن بعد النظريات التخطيطية التي كانت تعتمد على وضع المخططات العامة للمدن وما كانت تأخذه من وقت طويل نسبيا و لا تتماشى مع سرعة التطور العمراني و متطلبات التنمية الحضرية في المدن.

هذا الأمر دفع إلى البحث عن أسلوب جديد لا يعتبر بديلا للمخططات العامة و لكن يعتبر مكملا لها ، و هنا يبرز دور أهمية التطوير الحضري حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب التعامل مع الأجزاء المتخلفة و القديمة من المدينة بشكل يتناسب و متطلبات التنمية لمواجهة المشاكل القائمة، وقد أصبح التطوير منذ بداية القرن العشرين علما قائما بذاته يساير تقدم و تطور العلوم التطبيقية و يلبي حاجات متنوعة للمجتمعات الحضرية المتقدمة بصفته يعمل على التطوير الشامل للمدن .

و يقوم التطوير على مجموعة من السياسات الضرورية : التجديد، المحافظة ، إعادة التطوير ، إعادة التأهيل ..... و التي تعمل على ترقية و تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، و العمرانية في المدينة ، و ذلك بتوفير و ترقية الخدمات و تحسين الإطار المبني على مستوى الأحياء .

إضافة الى تطرقنا في هذا الفصل لمفهوم التطوير الحضري ومجال البحث فيه ، مبينين أهم الأسباب التي أدت الى ظهوره و سياساته و أهدافه و العوامل و تعرضنا كذلك الى منهاج التطوير الذي يسعى الى ترقية المناطق القديمة و المتخلفة مناطق حضرية لا تعاني من أي نقص من خلال إقامة المرافق الاجتماعية و الإرتكازية اللازمة لكل منطقة .

وخلصنا في الأخير إلى واقع التطوير الحضري في الجزائر. مبرزين أهم آليات والمكانيزمات التي يعتمد عليها في تسيير و ترقية المجال الحضري في إطار التنمية المستدامة.

1 -مفهوم التطوير الحضري :

تبلور مفهوم التطوير الحضري بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد اثبت التطوير الحضري فاعليته في التصدي للتخلف و حل مشاكل المدن و أجزائها المتدهورة و كان باستخدامه احد السياسات الملائمة لمثل ذلك التخلف ، و طبق لأول مرة برنامج للتطوير الحضري بأمريكا الشمالية سنة 1937 ، و كانت بدايته بسيطة و متواضعه و بطيئة ، إلا انه جسد فعليا وواقعيا مفهوم التطوير الحضري سنة 1949 ، خاصة في تصديه للمشاكل الكثيرة التي كانت تعاني منها المدن الأمريكية و أحياءها المتخلفة حضريا ، و ذلك بوضع الحلول المناسبة لها.

وسرعان ما انتشر مفهوم التطوير الحضري داخل مجتمعات أوربا الغربية ثم إلى الدول النامية ، و هذا يعني أن التطوير الحضري يرتبط بدرجة التحضر. و تتعدد التعاريف و المفاهيم للتطوير الحضري إلا أن اغلبها يصب و يرمي إلى نفس الهدف و هو ترقية و تطوير المجال العمراني ، ومعالجة مشاكل البيئة الحضرية . و من بين المفاهيم مفهوم الذي جاء به "**شابن**" **Chapin** بانه عملية يقصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة في المدن . خاصة فيما يخص يتعلق بالهياكل العامة للأبنية السكنية و المرافق العامة القديمة و التي لا تتماشى مع الحياة الحضرية العصرية، والتي تعد بمثابة استجابة ضرورية للمتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والعمرانية وما تعكسه من ضغوطات لكي تواكب حركة و تطور و تقدم المدن [1].

كما يعد ما جاء به "**جريبيل**" من أهم المفاهيم التي تبرز نطاق و ماهية التطوير الحضري حيث يرى بأنه مشروع له تأثير يهدف إلى إحداث تغيير في البيئة الحضرية وفق مخطط واسع النطاق من أجل تنمية و تحسين المناطق الحضرية المتخلفة و التي تظهر بصورة مستمرة في المدن ، وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر و متطلبات المستقبل . وذلك بإعادة البناء والتأهيل للمناطق الحضرية المتدهورة بسبب التخلف . وكذلك المحافظة على الأماكن و الأبنية ذات المعالم التاريخية و القيمة الحضارية الرفيعة [2].

ونستنتج من هذا التعريف أن التطوير الحضري يعطي أهمية بالغة للتراث المادي والتراث اللامادي. حيث يهدف الى تنمية الحياة الحضرية، وهي لا تتوقف و لا تنحصر في انجاز المرافق السكنية و الطرق و الشوراع بل تتعدى الى تنظيم الجوانب العمرانية و تنسيق الفعاليات

الاجتماعية و الثقافية و النشاطات الاقتصادية و الصناعية والتجارية . ولا يمكن باي حالة الفصل بين هذه الجوانب المتعددة في سياسات التطوير الحضري.

وبناء على المعطيات السابقة فان التطوير الحضري له وظائف يقوم بها اتجاه تنظيم المدن وأجزائها و ترتيب حركة سكانها و تنسيق العلاقات الاجتماعية و الأعمال و الممارسات والنشاطات الاقتصادية داخل مناطق تابعة لها حضريا ، و التي تشكل بدورها الهيكل العام للمدن وتعكس العلاقات المتبادلة فيما بينها . وهذا من حيث السكن و العمل والتسويق و التعليم والصحة و أماكن الراحة وغيرها.

ويرى "**دوكسادس** "أن التطوير الحضري له إستراتيجية يسعى من خلالها ربط مشاريع المدن داخل أقاليمها بشكل منظم مع السياسة الحضرية العامة من ناحية ومع الأنظمة و النشاطات و الممارسات جميع سكانها من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، من ناحية أخرى.

و لذا فان مشاريع التطوير الحضري يراعى فيها أثناء التنفيذ مجموعة من الشروط و هي:

أ – مراعاة خصوصية واقع المناطق المرشحة للتطوير و التجديد و معرفة ظروف سكانها من الناحية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و العمرانية و معرفة كافية لإعداد برامج تراعي من حيث الخصوصيات لتكون ناجحة.

ب – مراعاة الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج التطوير و التجديد. وهذا مؤشر هام لانجاز في مجال التطوير لمعرفة المناطق المرشحة للتطور و يفضل انه تكون الفترة الزمنية طويلة المدى حتى لا تتعرض المشاريع في الواقع إلى الفشل ، و هذا ما يقع في أغلب الأحيان بالنسبة لبرامج التطوير الحضري ذات الأمد القصير .

ج – مراعاة خصوصية للظروف المادية و المعنوية للمناطق الحضرية المتخلفة أثناء إعداد برامج التطوير فيها . وهذا مما يؤدي الى التمييز بين منطقة و أخرى وذلك من حيث عدد السكان والكثافة ودرجة التخلف .

د – تحديد التكاليف المادية المختلفة لتجديد كل جزء من أجزاء المنطقة المرشحة للتطوير باعتبار لكل منطقة خصوصية هي التي تشكل القاعدة التي تقوم عليها خطط التطوير الحضري سواء كانت المنطقة قديمة او حديثة ذات المنشأ المتلف في الأساس .

ومنه نستطيع القول انه لا يمكن تنفيذ أو إقامة مشاريع التطوير الحضري ، إلا إذا كانت أهدافه واقعية وواضحة باعتباره يمتلك الوسائل و الاداوت التي يتم من خلالها إحداث تغيير في البيئة الحضرية و إدراك الأبعاد المستقبلية التي تسعى المدن الوصول إليها .

ومن ثم فان التطوير الحضري ينطوي على مجموعة من السياسات الضرورية ضمن مناهجه كالمحافظة و إعادة التطوير و التأهيل و إزالة الهدم و التجديد و غيرها. وهذا ما يبرز أهميته ودوره في ترقيـة و تحسين النواحي العمرانية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية.

ووفق لما سبق من خلال عرضنا لمجموعة من المفاهيم يتضح لدينا ان سياسة التطوير الحضري تمتلك أسلوبين في تعاملها مع مراكز المدن و أجزائها المتدهورة .

أولهما : أسلوب في إقامة المدن الجديدة وهذا تلبية للتطوير الشامل الحاصل في المجتمع الحضري، كما انه يخطط للمناطق الحضرية كتوابع وضواحي للمدن الكبرى و هذا استجابة للتوسع الحضري الذي يأخذ مكانه في المدينة .

ثانيهما : يبرز دور التطوير الحضري كأسلوب في إعادة التطوير الأجزاء المتخلفة حضريا في المدن القائمة و مراكزها و أحيائها السكنية المتهرية و التالفة ، وذلك بإعادة تطويرها أو فرض الصيانة على بعض أبنيتها السكنية .

ومن خلال ما تقدم يبقى التطوير الحضري مسألة هامة و ضرورية تحتاجها المدن في عملية ربط الخبرات البشرية و التقدم العلمي و التكنولوجي داخل المدن و أجزائها المتخلفة حضريا. وهو يحقق تنمية عمرانية مستمرة تدفعها الدراسات التخطيطية و الإمكانيات المالية و الفنية كما تتفاعل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية و البيئية للمجتمع.

– **السياسة الحضرية:** يرى بعض الباحثين أنها "هي مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة ، والمعبرة عن حالة البناء الاجتماعي في مرحلة معينة وكيفية تسيير مختلف البناءات وتنقسم بدورها إلى :

أ - **سياسة التجهيز:** وهي تتكفل بحاجات اجتماعية غير مشبعة كالسكن والمساحات الخضراء.

ب -**سياسة تنموية:** تتركز على البناء للعلاقات القائمة ".[3]

وما يستشف من هذا التعريف انه ركز على الأبعاد السياسية التنظيمية في فترة تاريخية محددة دون التطرق إلى تركيبة المجتمع و التعرض إلى مختلف الاحتياجات و المميزات الاجتماعية و المقدرات الطبيعية لهذا الأخير، ومسايرة مختلف التحولات الاجتماعية و المادية العالمية، أي عدم معالجة الاحتياجات و المستلزمات في سياقها الحركي الديناميكي و في إطارها السوسيوتاريخي المستمر.

وتبقى هذه السياسة مقترنة ببعض المفاهيم الحافة و المرتبطة ارتباطا وثيقا تزيد من وضوح أبعادها وتجسيد وتفعيل مبادئها و أساليبها وتحقيق ديمومتها ومن هذه المفاهيم :

- التهيئة العمرانية:

يتناول جمهور من الباحثين المفهوم باعتباره" نوع من أساليب التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز، والهدف منه تحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني ".(4)

إضافة إلى أنها"علم له تخصصات عديدة من حيث التشكيل و التصميم، وهي مرتبطة بتنظيم وإعداد المجال واستغلاله واستعماله وفقا لسياسة الحضرية العامة، وذلك حسب الإمكانيات التكنولوجية و المستويات . كما تهدف إلى الدراسة و التحكم في العلاقات العامة و الخاصة لكل مجتمع".(5)

وتعتبر هذه الأخيرة أسلوبا جديدا يهدف لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة .كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة . بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة والوسيطة للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه،وما يؤخذ عن هذا التعريف هو اقتصار أساليب التدخل على الهيئات الرسمية للدولة دون إشراك بقية المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في هذا الميدان ،لان النظرة الشاملة للإقليم تتطلب تحقيق أبعاد مادية و اجتماعية ...الخ

- التسيير الحضري:

ينظر المهتمين بالشأن الحضري إلى هذا المفهوم بأنه "هو مجموعة العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط ،التنظيم ،التوجيه، الرقابة " فهو تحديد لأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها ، ويشكل التسيير من المنظور الحركي عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف أي بالتخطيط ولا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي، فالرقابة لا بد أن تكشف عن وجود انحرافات وتصحيحات يتطلب إجراءات وتعديلات ، سواء أكانت جذرية أو طفيفة على السياسات وغيرها من المخططات ،أي أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وهكذا العملية دائرية.

- التخطيط الحضري :

يعتبر هذا الأخير بأنه: " هو عملية متكاملة تشمل كافة الأراضي الوطنية ، أي التوزيع الأمثل للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وتوزيع النشاطات والسكان على هذه المدن وتنمية المناطق المتخلفة وإدارة وتوجيه حركة التوسيع العمراني " إذن فهو عملية شمولية تضم التخطيط الصناعي والتجاري والسكني والثقافي و الإستشفائي. (6)

كما يعتبر"مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية و توجيه وضبط ونمو وتوسيع البيئات الحضرية ، بحيث يتاح للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر الفوائد من هذه الأنشطة".(7)

2- أسباب التطوير الحضري :

يعد التطوير الحضري كاستجابة حقيقة للمدن و حاجة ضرورية للحد من مشكلاتها الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية .

كما أن مطلب خاص لإزالة القصور المختلفة التي واكبت عمليات تشييد المساكن نتيجة لغياب النظرة الشمولية في التخطيط ولعدم إحداث التوازن بين البيئة الطبيعية و احتياجات السكان.

فحالات الظهور على مستوى الخدمات في الأحياء السكنية أصبحت في مستوى متخلف لا يتناسب مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية في كثير من المدن و خاصة الجانب التاريخي و الاثري فيها .

فأصبح لزاما تطويرها و الارتقاء بها و تعد تجارب التطور الحضري سببا في ظهوره و التي كانت استجابة للحد من انتشار المناطق الآيلة للسقوط و المهجورة و المتدهورة عمرانيا . و أثبتت الكثير من التجارب بأن علم تطبيقي و أسلوب فعال في تعامل المباشر لتحسين و ترقية أحوال المدن .

2-1 الأسباب الاجتماعيــة:

من المتعارف عليه اجتماعيا أن نوعية العلاقات الاجتماعية هي التي تؤلف شبكة النظم الاجتماعية التي تنبع من مجموعة القيم الاجتماعية والثقافية والحضارية ، والتي تختلف من بيئة اجتماعية لأخرى وفي ظل التباين فالتطوير الحضري أثناء تعامله مع المناطق المتخلفة و القديمة يضع في حساب الوضع الاجتماعي والثقافي لسكانها حيث يعطيه الأولوية أثناء وضع الخطة.

و يري "**جميس فورد**" James ford أن هناك مجموعة من القيم و العوامل الاجتماعية التي لها دور مباشر في ظهور و تخلف المناطق القديمة سكنيا أو تلك المناطق ذات المنشأ المتخلف و التي دفعت سكانها من ذوي الدخل الجيد إلى تركها وهذا ما أثر بصورة سلبية على إتلاف و تدهور أبنيتها و نقص كفاءة أداء مرافقها الاجتماعية الشيء الذي أدى إلى انخفاض ثمن إيجارتها و الذي يعد أهم الأسباب في اجتذاب أصحاب الدخل المنخفض إليها .

وأبنية تلك المناطق غالبا ما تكون متدهورة و قديمة بفعل الزمن و العوامل الطبيعية وارتفاع كثافة إشغالها بالاضافة الى مشاكل الازدحام. (8)

يقابل ذلك قلة اهتمام المالك و المستاجر في فرضهما للصيانة و الترميم على أبنيتها إصافة الى ذلك قلة الوعي و الأثري و اللامبالاة و عدم تفهم القيم التاريخية و قيمة المباني مما يؤدي الى تدهور حالتها العمرانية (9).

كما أكدت العديد من الدراسات السوسولوجية ان اغلب هذه المناطق المختلفة و القديمة تعتبر بؤرة للمشاكل الاجتماعية المختلفة كالجريمة والسرقة و التشرد لفقدان الامن فيها، ومن ثمة تصبح تلك المناطق أماكن تفريغ العديد من المشاكل و نشرها في باقي أرجاء المدينة.

وبناء عليه فالاسباب الاجتماعية تعد العوامل المسببة في تدهور الأبنية السكنية و تبرز اهمية معرفة الأسباب الاجتماعية كمقياس ضروري يعتمد عليه التطوير الحضري أثناء تنفيذ برامج مشاريعه [10].

وهناك من ينظر الى القيم المجتمعية كمعيار سوسولوجي في عملية التنمية و شكل معايير تفضليهم لصورة المجتمع الذي يرغبون فيه لذلك كثيرا ما تتناقص قيم التنمية مع قيم الواقع الاجتماعي.

ويعتقد علماء الانثروبولوجيا أن اغفال القيم الاجتماعية كثيرا ما يعوق نجاح المشروعات بل و الى فشلها تماما ، و ذلك ان نجاح اي مشروع يتوقف الى حد كبير على مدى فهم الناس وتقبلهم له [11].

وكان "ولتزفري" قد أشاد الى دور القيم في التنظيم الايكولوجي للمدينة من حيث الحجم والكثافة كما بين "فيبر "دور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية [12].

2- 2- الأسبـاب الاقتصادية :

تعد هذه الأسباب مبررا كافيا و هاما للآخذ بها في طرق التطوير الحضري خاصة أثناء اعداد و تنفيذ برامجه و ينظر اليها على انها مجموعة من الخدمات العامة المتنوعة للسكان. وتعتمد هذه الأسباب على مدى العائد للجانب الوظيفي الذي يعكسه الأداء المتوقع للأبنية السكنية والتجارية و الصناعية . و تكمن هذه الأسباب في العائد المادي للأبنية المتفردة او على شكل وحدات من طرق المالك لها و التي لها علاقة بالفعاليات الاقتصادية و التجارية و الصناعية. [13] كما ان لمستوى الدخل للأفراد المقمين فيها و العاملين ضمن محيطها صلة وطيدة لمدى تدهور المناطق الحضرية داخل المدن من الناحية الاقتصادية باعتباره مؤشر على مدى قيمة ملكية النشاطات المنبثقة عنها . كما يعد قرب تلك المناطق من مركز المدينة الاقتصادية لما يحول دون امتداد الأنشطة الاقتصادية مبررا كافيا للأخذ و الاعتماد على سياسة من سياسات التطوير الحضري و بالتالي فالقيمة الاقتصادية للأرض بهذه المناطق و تخصيصها لأنشطة اقتصادية يعتبر أكبر جدوى لتحسين الظروف المعيشية.

و بما أن أساس أي مشروع نجاحه هو رأس المال فمن الضروري اعتماد مخطط التطوير الحضري على ان يكون –نابعا من وجه نظر اقتصادية فجميع السياسات سواء كانت تحسين أو تطوير أو تجديد أو تأهيل تتطلب بالضرورة كلفة مالية فتحديد السياسة الأقل تكلفة لتطوير أبنية في المناطق المتدهورة تعد من الأمور الضرورية .

فعدم العناية و التدبير الكافي منذ البداية عرض الكثير من المشاريع للتأخير في تنفيذها وأوضاع الكثير من الفوائد بل كثيرا ما توقف تنفيذ بعض المشاريع يترتب عن ذلك من ضياع الموارد العامة و تأخر المشاريع العمرانية.

3-2 – الأسباب العمرانية :

أن للأسباب الاجتماعية و الاقتصادية تأثير جليا على هياكل المدن و نسيجها العمراني ويحدث هذا في ضل غياب الاهتمام المتواصل وقلة الإنفاق ، بحيث أكدت الدراسات على أن وجود المناطق الحضرية بالقرب من النشاطات الاقتصادية و الصناعية و التجارية الكبرى وعقد المواصلات لها علاقة بانخفاض قيمة الأبنية السكنية نتيجة لما تفرزه هذه النشاطات من آثار التلوث و الازدحام من جهة و التكدس السكاني من جهة أخرى .

بالإضافة إلى معارضة المالك و المستأجر لغرض الصيانة و المحافظة على الأبنية وخاصة المعالم الأثرية و المعالم التاريخية القديمة التي تعد مجالا للتطور خاصة التي مسها التدهور و التآكل و التشقق و التي أصبحت بحاجة إلى فرص حماية أو صيانة أو ترميم.[14]

كل هذه الأسباب و الظروف تؤدي إلى تدهور النسيج العمراني للمدينة الذي أصبح من أولويات و اهتمامات التطور الحضري الذي يجب أن يراعي عدة عوامل عمرانية كضرورة شمولية عملية التنمية لكافة مناطق المدينة و تصنيف حالة الأبنية كل على حده لوضع برامج التطوير الحضري.

وفيما يتعلق بالمباني المتوسطة فهي تحتاج لبعض أعمال الترميم و الإصلاح و التجديد أما المباني ذات الحالة الرديئة فهي لا تصنف كذلك ألا إذا كان بهيكلها الانسيابي خلل لا يمكن إصلاحه و بالنسبة للمباني الجديدة فهي أيضا لها محل في المشروع التطوري الحضري فالمبني الجيد في ظل غياب خطة إصلاح و صيانة و إساءة الاستخدام قد يتحول إلى مبني ردئي.

ومن ثمة نستطيع القول بأن التطوير الحضري يعتبر سياسة فعالة في تعامله مع مختلف مناطق المدينة و خاصة المتخلفة، ولكن يجب أن يراعي أثناء عملية الترقية كل الخصائص المتعلقة بالمنطقة الواجب تطويرها بصفتها معطيات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و عمرانية يساعد على إخراج المنطقة من دائرة التخلف.

3- سياسات النظرية للتطوير الحضري في الجزائر :

يعالج التطوير الحضري مشاكل المدن و خاصة المناطق المتخلفة كل حسب المعطيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و العمرانية معتمدا على مجموعة من السياسات و الأساليب و هي كمايلي :

3- 1- سياســة التجديـــد الحضـــري:

يعد التجديد الحضري إحدى السياسات الهامة التي ستضمنها منهاج التطوير الحضري في تعامله مع المناطق الحضرية المتخلفة بصورة عامة و الأبنية القديمة بصورة خاصة و بذلك تعد هذه السياسة أداة فعالة تهدف إلى ترميم الأبنية و تكييفها وفق متطلبات الحياة الحضرية، و قد عرفت بأنها سياسة لمرحلة جديدة من مرحلة قديمة تعمل على تجديد كل المباني التي أصابها التدهور و التهرئة.

أما نتائجها فكانت و ربما تتصف بالبطء و التلقائية و الكيفية ، أما في ظل المعطيات الحضرية الجديدة فقد أصبحت هذه السياسة ملائمة لكل عمل تدريجي في منهاج التطوير الحضري معتمدة على الخبرة و الإنسانية و التقدم العلمي و التكنولوجي في التعامل مع الأبنية المتخلفة في المناطق الحضرية بالمدن.

3-2- سياسـة المحافظـة :

يرى "**استورت شابن**" Stuart Chapin ان سياسة المحافظة تسمح بصيانة الأبنية في المناطق الحضرية المتخلفة و التي لها علاقة باستعمالات الأرض ، وكذلك بدرجة الكثافة السكانية للمناطق و التي بدورها تتطلب بالضرورة إلى تطوير عاما لكي تستمر في حالتها الطبيعية .

وتسمح سياسة المحافظة بإدخال تعديلات في نسيج الأبنية القديمة و المتخلفة و تشمل تعديلات ضرورية مثل : شبكة المياه و المجاري ، الطرقات ... دون الإضرار بالملامح العامة

الأصلية ، كما تسمح بتعديلات داخلية في الأبنية نفسها تتلائم مع شكل الحياة الحالية ، وان تأذي المعالم القائمة أو تطمسها .[15]

و لذا فان سياسة المحافظة تعد أداة موجهة لابنية التي اصابها التخلف و التي تحتاج الى تجديد و اعادة تطويرها من خلال الترميم ، و هذا بعد ان يتم اختيار و تصنيف الابنية المرشحة لذلك و هذا حسب عمق الاتلاف و التدهور و التهرئة التي أصابت هذه الأبنية وهي تطلب واقعيا التحسين و الترقية لكي تتماشى و تتلائم مع الوضع الطبيعي للنسيج العمراني للمدن.
و لهذا يتطلب عند اختيار سياسة المحافظة و تنفيذها يتطلب الأمر مراعاة عدة امور من بينها مايلي :

أ – مراعاة القيم الفنية المعمارية :

تحوي المدن على مجموعة كبيرة من الأبنية ذات القيمة المعمارية ، و التي لها مكانة كبيرة من الأبنية التي تسعى إلى فرص الصيانة و الحماية عليها كالأبنية الأثرية التي هي ذات طابع هندسي مميز اكتسب خاصية فنية و ثقافية و حضارية داخل المحيط الحضري للمدن ، و على أنها مجموعة مميزة تبرز مدى رقى و تقدم الشعوب و الأمم.

ب – مراعـــــاة العمـق التـاريخي:

تهدف سياسة المحافظة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري إلى الاستمرار و الاستدامة و الثبات للأبنية التي اكتسبت عمق تاريخي في نفوس الناس باعتبارها تعكس سمات ثقافية اجتماعية و حضارية داخل المناطق الحضرية المتخلفة و لذا فان سياسة المحافظة هى فكر موجه و هادف وعميق تسعى إلى تقوية خصائص و سمات ثقافية و فنية و معمارية و ترسيخها تثبيتها لتصبح جزء لا يتجزأ من سيرة التطور التاريخي للمدن والتي تمثل عظمة الماضي وامتداده بالحاضر و توجهات المستقبل ، كما تعكس الرقي الحاصل في مجال الفن المعماري الرفيع للعمران الذي يبرز عظمة الأجداد و الأسلاف و الذي يشير أيضا إلى ما توصلوا إليه من تقدم ثقافي معماري في الماضي العميق .

ج – مراعاة النواحي الاجتماعية و الثقافية:

تعتبر سياسة المحافظة من السياسات التي تعطي أهمية بالغة للأسباب الاجتماعية والثقافية أثناء تنفيذها لبرامج المحافظة على الأبنية خاصة ذات المعالم الأثرية و التاريخية باعتبارها تمثل إرثا حضاريا يعبر على قيم ثقافية و اجتماعية لدى سكان المدينة. وبالرغم من هذه الأهمية فانها كانت غير فعالة و بطيئة النتائج مما أدى بها في فترة زمنية أن تصبح مهملة إلى حد ما خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى.

غير ان مع بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر ظهرت اهتمامات جديدة أكدت على استمرار و استخدام سياسة المحافظة الا أن جدية الممارسة اختلفت من دولة الى أخرى فمنها من بلغت درجة كبيرة و عالية في تطبيق هذه السياسة في حين لم تصل بعضها الأخرى الى اي اهتمام يذكر في هذا المجال .

و لعل السبب وراء ذا الاختلاف القائم بين دولة و أخرى و هو درجة الحاجة الماسة لها وكذلك الى مدى المعرفة الميدانية لمفهوم سياسة المحافظة و ما تنطوي عليه من فوائد من النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و العمرانية و هذا بسبب تبنيها الحماية و الصيانة و الترميم للأبنية التي تحمل ملاحم تاريخية قديمة و التي تعد بمثابة سمة ثقافية و حضارية هامة في حياة المجتمعات الحضرية، و بهذا فهي نتيجة حتمية للتطور العلمي و التكنولوجي و إلى درجة الوعي الاجتماعي و الثقافي و التغيير السريع الحاصل في المجتمعات الحضرية الإنسانية.

وعلى الرغم ما تم عرضه حول سياسة المحافظة ليست مجرد فرض العناية و الصيانة والحماية للأبنية، بل تهدف أيضا إدخال وظائف جديدة تندرج جمعيها ضمن ما ينص عليه منهاج التطوير الحضري و الذي يسعى من خلال سياسة المحافظة تحقيق أهداف اجتماعية وثقافية و اقتصادية و معمارية و عمرانية. و تعمل على تحسين شبكة المياه و تكييف أنظمة التهوية و الإضاءة، و الطرق والشوارع مع الأنظمة العامة التي تنطبق مع بقية المناطق الحضرية.

ولهذا فان سياسة المحافظة هي جزء لا يتجزأ من سياسات التطوير الحضري و هي أداة فعالة في تعاملها مع المناطق الحضرية التي تحتاج الى تجديد و ترقية، كما انها تتطلب درجة علية من الوعي و الإدراك الاجتماعي و الثقافي لدى أفراد المجتمع الحضري لاستعاب ما تحمله

من قيم حضارية و ثقافية و فن معماري يعكس عظمة الماضي . و لذا فان غياب الوعي والحس الاجتماعي و الثقافي و الحضاري لا يزال السبب المباشر في إهمال المعالم التاريخية خاصة في الدول النامية و التي تحتاج إلى عناية فائقة بهذه الأخيرة و ضرورة تطبيق أساليب المحافظة.

وتختلف أساليب المعالجة في سياسة المحافظة حسب طبيعة و خصوصية كل منطقة فبعضها يتطلب ترميم كون ابنيتها ذات معالم تاريخية قديمة ، و بعضها يحتاج إلى إعادة بناءها لأن أبنتها تالفة و متدهورة في حين يحتاج بعضها إلى صيانة كونها قديمة و بالتالي فالصيانة تشمل مايلي :

- **الترميـم :**

إن الحفاظ على الأبنية و المتخلفة و التي أصاب هياكلها الأصلية التشقق و التصدع نتيجة لعوامل طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فيكون الترميم هو الأسلوب الأمثل للإصلاحات اللازمة لمثل تلك الأبنية ، لكن ذلك يتم ضمن حدود لا تغير المعالم القائمة أو تطمسها و خاصة المعالم و الابنية ذات القيمة التاريخية ، على ان يكون هذا التحديث ينسجم مع الذي تم ترميمه.

وتجدر الاشارة الى أن الترميم لا بد ان يتضمن مقررات وثيقة فيينا لعام 1964 عن منظمة اليونسكو وتوصيات مؤتمر لاهور 1980 الذي دعت اليه اليونيسكو لوضع توصيات واصلاح التراث المعماري الاسلامي .

- **إعـادة البنـاء :**

يتضمن هذا الأسلوب اتمام الأجزاء الناقصة و المبعثرة للأبنية التي لا يمكن اجراء عليها عملية الترميم لأنها تتطلب اعادة البناء أبنيتها المتدهورة و التالفة مع الحفاظ على صورتها الأصلية الأولى. وهذا الأسلوب يهتم بفرض الحماية على الأبنية القديمة من جهة و على الأماكن المتدهورة في المدن من جهة أخرى .

- **الصيانـــة :**

ان جميع الأساليب المتبعة لسياسة المحافظة تقتصي الصيانة سواء كان التعامل مع المناطق المتخلفة ذلت الأبنية القديمة أو الحديثة تعاني من التصدع أو التدهور أو الاتلاف

ويتضمن هذا الأسلوب أساليب و خطوات اللازمة لإقامة الإصلاحات و حماية الأبنية و تحسينها لتخليصها من التخلف الذي أصابها.[16]

التعامل مع أسلوب الصيانة يتطلب الحرص الشديد الإعداد و التنفيذ لبرامجه وذلك بإشراك التخصصات المختلفة من علماء الاجتماع و الآثار و التاريخ و الجغرافية و القانون والهندسة المعمارية و المدنية و غيرها من العلوم التطبيقية [17]، و ذلك من اجل نظرة شمولية و الخروج بقرارات عقلانية مستندة إلى مفاهيم اجتماعية إلى جانب المفاهيم الجمالية المراعية لاحتياجات المجتمع ككل .

3-3- سياسة إعادة التأهيل :

تعتبر سياسة إعادة التأهيل أداة فعالة في خطة عمل التطوير الحضري باعتبار لها أسلوب خاص في إعادة تأهيل و تكييف أبنية المناطق المتخلفة و القديمة و ترقية الخدمات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية بها .

فتشمل هذه السياسة إجراءات تتمثل في عملية " الهدم " الموضوعي للأبنية الآيلة للسقوط و المتدهورة و بالإضافة إلى عملية ترميم بعضها ، و تحسينها و تكملة جميع النقائص التي تخص الخدمات الاجتماعية و المرافق الضرورية لسكانها من مدارس و محلات تجارية و مصحات وطرق و مناطق خضراء و حدائق عامة .

ويرجع الفضل إلى أن أصبحت سياسة إعادة التأهيل متطورة في تعاملها مع الأحياء السكنية المتخلفة إلى كثرة التشريعات التي صدرت في مجال الإسكان فأمريكا الشمالية و من ثم أصبحت لها قيمة اقتصادية لما لها من دور في تقليص النفقات المادية إذا ما قورنت بعملية الهدم للمناطق و إعادة بناءها من جديد.

3 4 سياسة إعادة التطوير :

تسعى سياسة إعادة التطوير إلى إزالة و هدم المناطق الحضرية المتخلفة داخل المدن، او تلك التي تقع متآخمة على أطرافها و ذلك بإعادة بناءها من جديد ، و هذا يتوقف على المخطط الجديد الذي تضعه الجهات المسؤولة و هذا الأخير يختلف عن وضع المنطقة المزالة.

و تعتبر سياسة إعادة التطوير من الخطط الشاملة لتطوير المدن و أجزائها ، و هي عبارة تسمى بإعادة البناء RE-BULIDING – و ان كانت تجربة سياسة إعادة التطوير عبارة عن عملية تقليدية في مفهوم التطوير الحضري ، و اتبعت في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة سنة 1937 كهدف للتجديد العمراني. و عندما صدر أول تشريع في مجال الإسكان عام 1949 الخاص بالتطوير الحضري و الذي كان يهدف إلى إزالة المناطق الحضرية المتخلفة حضريا بالمدن الامريكية و إقامة مشاريع إسكان محلها ، أدى تنفيذها الى ظهور عدة مشاكل اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و عمرانية أثرت على سكان المناطق المتخلفة ، الأمر الذي أدى إلى تنقل سكانها إلى أماكن أكثر تختلف عن مناطق سكناهم الأصلية.

و تبقى سياسة إعادة التطوير سياسة ناجعة لكونها تستبدل المناطق المتخلفة بعد هدهما بمناطق سكنية جديدة ، وكأنها علية استثمارية في مجال الاعمار . و لذا فان سياسة إعادة التطوير، تتمتع بإمكانيات متنوعة و متعددة تتماشى و صعوبة درجة حالة التخلف الذي يصيب مراكز المدن و أجزائها المتخلفة التي لا يمكن تجاهلها في مجال التخطيط الحضري الشامل للمدن ، باعتبارها عمليات تطوير و إصلاح و ترقية بأقل تكلفة مادية و اجتماعية داخل مجتمع المدينة.

3 5 السياسـة المختلطـة :

هناك برامج للتطوير الحضري تكون فيها العملية مشتركة بين جميع سياساته ، وذلك ضمن مشروع واحد ، يتعلق بتطوير و ترقية البيئة العمرانية للمناطق المتخلفة منها فرض سياسة المحافظة بأساليبها المختلفة ، وذلك بالنسبة للأبنية القديمة و المعالم التاريخية من جهة ، و إقامة سياسة إعادة التأهيل للمباني المهجورة بتعديلها و تكييفها حسب متطلبات العصر بإدماجها في النسيج العمراني للمدينة و تصبح صالحة بذلك للسكن ، كما يمكن استخدام سياسة إعادة التطوير أو التجديد بعد إزالة و هدم الأبنية الآيلة للسقوط ثم إعادة بنائها من جديد .

فهذه المناطق المتخلفة تتطلب علاجا وفق نظرة شمولية كأهداف متوخاة من سياسات التطوير الحضري بأقل تكلفة مالية ممكنة .

فمشروع التطوير الحضري الناجح ليس هو الذي يحقق عائد مالي كبير بل هو المشروع الذي يحقق نجاحاته كاستمرارية العائد المالي على المدى الطويل او وجود عائد اجتماعي يعوض انخفاض فس قيمة العائد المالي .[18]

4- مجالات التطوير الحضري :

يسمى التطوير الحضري إلى جعل المناطق متطورة حضريا و مكتفية ذاتيا و يكون ذلك وفق ما تنص عليه إستراتيجية " التقرير الإنمائي الشامل لتطوير المدن في المستقبل " و نعني بالإستراتيجية الفلسفة الموضوعية النابغة من المفهوم الفكري و النظري للتطور الحضري و الذي تعكسه سياسات و أهداف اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و العمرانية البعيدة المدى ، وعادة ما تكون الإستراتيجية هي النصوص و المفاهيم التي يتصمنها التقرير الإنمائي الشامل للتطور المستقبلي للمدن من خلال التطور الحضري.

وتسعى إستراتيجية بعد إعادة التطوير إلى أن تصبح المناطق منظمة سكنيا بعيدا عن تداخلها مع بعضها من حيث الخدمات و النشاطات المختلفة في الوظائف و الأداء .

و بعد التعرض لإستراتيجية التطوير الحضري ، سنعرض أهم مجالات نلخصها في مايلي :

1 -تطوير البنية الأساسية :

وفيه يركز العمل على شبكة البنية الأساسية والتي تتشكل من :

أ- شبكة المياه و الكهرباء و الغاز : نجد ان بعص المناطق المتخلفة تعاني من نقص الامداد بمياه الشرب بالرغم من وجودها سابقا وعليه هذه المناطق تحتاج استبدال شبكة اخرى جيدة كما تفتقر اغلب المناطق الى شبكة خدمات المجاري الصحية ، فتطوير هذه المناطق يتطلب تأمين مثل هذه الشبكات لتخليص المناطق من التدهور التي تعانيه و يؤثر على صحة الأفراد .

أما بالنسبة لشبكة الكهرباء بالمناطق قبل تطويرها تكون مزودة بهذه الشبكات لكن تكون منفخضة و تشكل خطرا على الأفراد مما يستلزم أثناء تطوير هذه المناطق رفع الخطر عن افراد هاته المناطق بشبكة الغاز لتكييفها مع متطلبلت الحياة العصرية .

ب – شبكة الطرق و مواقف السيارات : ان تطوير شبكة الطرق في مناطق مختلفة يهدف الى فك العزلة عن سكانها و غالبا ماتكون هذه الطرق ثانوية ورسمية تربط تلك المناطق بمركز المدينة بالاصافة الى صرورة ادراج اماكن مخصصة لمواقف السيارات في مشروع تطوير بشكل منظم أمام الوحدات السكنية بالاصافة الى محطات الحافلات التي يجب تواجدها على الأطراف الخارجية لمناطق المدينة .

ج – الخدمات الاجتماعية:

وتشمل مايلي :

1 - **الخدمات التعليمية و الثقافية:** تطوير مناطق المدينة يتطلب تواجد مثل هذه الخدمات كدور الحصانة التي تعد مرحلة هامة من المراحل التعليمية بعد أن أصبحت المرأة عنصر منتج في المجتمع وضرورة عملها يقتضي الغياب عن المنزل و الأطفال.

و هنا تبزر أهمية دور الحصانة و خاصة إذا كانت قريبة من المناطق السكنية بالإضافة إلى ضرورة توفر هذه المناطق التي سيتم تطويرها على المدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية باعتبار التعليم بكل أطواره يمثل حلقات تعليمية تكمل بعضها البعض بالإضافة إلى ضرورة ادارج عدة مراكز ثقافية و مراكز للتكوين المهني داخل هذه المناطق بعد تطويرها لتحسين و ترقية قدرات السكان.

2 - **الخدمات التجارية:** هذه الخدمات لها أهمية أساسية كما لها من علاقة بالأنشطة الاقتصادية التي تساهم في العائد المالي للفرد و الدولة .و اصافة الى الى ذلك نجد الخدمات التسويقية التي تكون على شكل مجمع يقوم بتوفير حاجات صرورية للسكان ويفصل أن تكون على شكل مجمع يقوم بتوفير حاجات صرورية للسكان و يفصل أن يكون قريب من موقع السكن.

3 - **الخدمات الإدارية و البريدية :**

تعد الخدمات الادارية وسيلة هامة لمساعدة سكان المناطق التي يتم تطويرها لقصاء حاجاتم الورقية و المعاملات الادارية المختلفة و يفصل أن تكون هذه الخدمات الادارية ضمن مجمع عام، اضافة الى ضرورة إقامة مراكز بريدية تقوم بالخدمات واللاسلكية صمن المناطق بعد تطويرها لخدمة سكانها.

4 - **الخدمات الدينية :** تشكل هذه الخدمات الجانب الروحي للسكان و تعد المساجد محورها باعتبارها أماكن عبادة و لذا من الصرورة توفرها في المناطق التي يتم تطويرها.

5 - **الخدمات الأمنية :** ضرورة وجود مثل هذه الخدمات (مراكز امن في المناطق التي سيتم تطويرها لضمان سلامة سكان المناطق و أمنهم بالاصافة الى ضرورة اقامة مراكز لاطفاء الحرائق .

6 **المساحات الخضراء** : تعتبر المساحات الخضراء من أهم المعالم الطبيعية ذات الطابع الفني و التاريخي و تمثل في مجموع الحدائق العامة و غابات النخيل و الأشرطة الخضراء بين الوحدات السكنية و لذلك يجب ادارج مثل هذه المساحات في المناطق التي سيتم تطويرها متنفسا هاما للسكان و لتلطيف الجو أيضا و اضفاء الجانب الجمالي للمدينة .

– الدور البيئي للمساحات الخضراء :

تقوم المساحات الخضراء بعدة وظائف من بينها دور التصفية من CO^2 في الجو فتبعد المخلفات المنزلية، الصناعية، مخلفات السيارات. فان الوظيفة اليخضورية للنبات تسمح بتقليص كمية CO^2 و بفضل عمليات تحويل مناطق ذات تلوث كبير فان قدرة النبات على تصفية الجو تصبح ضعيفة جدا. و تساعد على انقاص التواجد الميكروبي في الهواء.

– الدور المناخي للمساحات الخضراء :

النباتات بصفة عامة تؤثر على المناخالعمراني ، فتحسن النوعية الفيزيوكيمائية لهواء المدن وتقلص الضجيج فمشاركة الشجرة في تحسين الاطار المعيشي يتغير بقوة بتوظيف عدد من الأشجار بموقعها (بشكل مصفف، منتزه ، شريط مشجر).

– التعديل الحراري :

تقوم النباتات الخضراء بتخفيض درجة الحرارة تسمح بتعويض حركة الهواء الصاعدة في مستوى المناطق المبنية في حالى غياب الرياح . و بالتالي تساهم في تغير المناخ العمراني.

– الدور النفسي و الاجتماعي للمساحات الخضراء :

تحقق المساحات الخضراء الراحة النفسية للانسان (الاستجمام، و الانسجام و أماكن للعب الأطفال) و تساهم ايضا في امتصاص الغبار في الوسط الحضري.[19]

5– عوامل التطوير الحضري :

لتنفيذ برامج التطوير الحضري توجد أربعة عوامل يجب مراعاتها و اخذ بها أثناء و الإعداد لخطة التطوير الحضري وهي نابعة أصلا من طبيعة التطوير الحضري و هي كما يلي:

5-1 العامل الاقتصادي :

اكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على ان أفصلية التنفيذ لاحدى سياسات التطوير الحضري تعتمد أثناء اعداد مخطط التطوير و التجديد للمناطق المتخلفة حضريا ان تكون نابعة من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، وهذا انطلاقا من أن اجراء التحسين و التطوير و التجديد و التأهيل جميعها يتطلب بالضرورة كلفة مالية ، و بذلك فان المقارنة أمر هام في تبني احدى السياسات المرشحة لتطوير المناطق المتخلفة ، وأيهما أقل تكلفة هل هي سياسة إعادة التأهيل أو إعادة التطوير أو المحافظة ، لتكون أحداهما مرشحة و مناسبة لتطوير أبنية المناطق و في حقيقة الأمر يتم اختيار برامج غير مكلفة و تحقق الفائدة العامة ووفق هذه الأرضية يتم ترشيح إحدى سياسات التطوير الحضري لأنها اقل تكلف مادية حتى تستطيع الدول توفير و تبني سياسة حضرية لمدنها.

وقد تكون برامج التطوير الحضري عملية مشتركة بين جميع سياساته ضمن المشروع الواحد المتعلق بتطوير المناطق الحضرية المتخلفة منها فرض سياسة المحافظة بكل أساليبها المختلفة بالنسبة للمباني القديمة وكل المعالم التاريخية من جهة و إقامة سياسة إعادة التأهيل للمباني المهجورة و تكيفيها و تعديلها وفق المتطلبات الجدية للسكن . كما يمكن استخدام سياسة إعادة التطوير بعد إزالة و هدم الأبنية الآيلة للسقوط ، ثم بناءها من جديد . و يكون ذلك وفق النظرة الشمولية للتطوير الحضري للمناطق المتخلفة، و التي هي في الغالب متشابهة في سمات التخلف .

ولذا نجد أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد اختيار البدائل الملائمة لمنهاج التطوير الحضري التي من خلالها يمكن تحديد كلفة التطوير و ما يتوقع من تغيرات في الحالة العمرانية والاجتماعية و الثقافية و درجة النشاطات الاقتصادية لسكان المناطق التي فرضت عليها احدى السياسات التطوير الحضري لترقيتها حضريا و على الرغم من هذا تبقى التكلفة المادية للتطوير تختلف من منطقة إلى أخرى و قد تتداخل جميع البدائل ضمن تكلفة واحدة للتطوير.[20]

ويعد بذلك العامل الاقتصادي إحدى الركائز المهمة التي تتألف منها مجموعة الأنشطة الاقتصادية المكلفة ماديا. والتي لها وظائف ذات مفعول ديناميكي في تغيير بنية المدن و أجزائها الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات تتطلب التطوير الحضري حلها و ذلك أحدى

سياساته المختارة و المناسبة ماديا بإعـادة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية للمناطق المتخلفة حضريا بالمدن إلى أوضاعها الطبيعية.

5-2 – العامل الاجتماعي:

للعامل الاجتماعي دورا هاما عند اختيار احدى السياسات التطوير الحضري و التي تكون مناسبة للمنطقة المشرحة للتطوير و التي تحتاج الى تجديد أو صيانة أو تأهيلا أو تطوير كهدف نهايتها. و لهذا نجد ان التطوير الحضري يرتبط ارتباطا وثيقا بالعامل الاجتماعي لما له أثر فعال في تحديد احدى بدائله التي عليها ان تراعي القيم الاجتماعية و الثقافية و ماخذ في الحسبان العلاقات و العادات و التقاليد الاجتماعية التي تربط بين سكان المناطق الحضرية المراد تهيئتها والتي تعد بمثابة المحك الحقيقي لنجاح برامج التطوير الحصري ، وان اهمال العامل الاجتماعي والاقتصادي يسبب فشلا ذريعا لمشاريع التطوير الحضري للمناطق المتخلفة بالمدن .

5-3 العامل العمراني :

تتعرض الأبنية للتخلف بسب العوامل الطبيعية أو البشرية لذا تحتاج هذه الأخيرة الى احد البدائل التطوير الحضري سواء إعادة التطوير أو إعادة التأهيل أو المحافظة وذلك حسب درجة الصرر و الإصابة المادية .

ويقصد بالعامل العمراني الحالة المعمارية للأبنية غير لائقة للسكن في الظروف العادية مما ستدعي حلولا لا تتأتى إلا من خلال إحدى سياسات التطوير الحضري، مهما كانت التخلف التي تعانيها أبنية سكان المناطق المتخلفة حضريا.

كما أن العامل العمراني هو مسألة تحتاج أثناء التطوير إلى مفاصلة و اختيار مناسب للبدائل، وهذا يتم في ضوء العامل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي ووفق نظرة شمولية للاحتياجات الفعلية و العقلانية لوضع المنطقة الحضرية المتخلفة وما يعني سكانها من مشاكل كانت وراء انحطاط محيطهم الحضري الذي يتطلب تغييرا ايجابيا في وضعيته الاجتماعية والاقتصادية و العمرانية.

6-أهداف التطوير الحضري :

يسعى التطوير الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف أثناء تنفيذه لبرامج التنمية الحضرية للمدن و هي كمايلي :

6-1الهدف الاجتماعي :

نظرا لما تسببه الفروق الاجتماعية من تميرات طبقية و احباطات الأفراد و ما يترتب عن ذلك من مشاكل في العمل على تحسين الحالة الاجتماعية للسكان و تخفيف سعة الازدحام و ترقية محيطهم الطبعي و الاجتماعي يعد من أولويات الاهداف التي تسعى لتحقيقها سياسة التطوير الحصري ، وهذا لا يتم الا باقامة اماكن ترويح و تسلية و ادخال الخدمات المختلفة وفق معايير حصرية .

كما يسعى الهدف الاجتماعي الى ازالة المناطق ذات الأبنية الآيلة للسقوط باعادة بناء مساكن جديدة للتخفيف من الفقر و الفوراق الاجتماعية بين أجزاء المدينة ، كما يسعى هذا الهدف الى توفير فرصة الاستمرار للسكان في محيطهـم مثل الامتداد الاسري و التـرابط الاجتماعي و الديني المكون عبر الزمن في حالة التنمية المكانية .

6-2 الهدف الاقتصادي :

يسعى الهدف الاقتصادي الى رفع مستوى دخل الأفراد من خلال توفير مناصب شغل فمشاركتهم في العمليات التطويرية الحضرية تكون واسعة عن طريق اقامة مراكز تدريب مهنية لمختلف تخصصات البناء .

هذا ما يساعد بشكل فعال السكان القاطنين بالمنطقة الى اجراء الترميمات لوحداتهم السكنية بانفسهم و يكسبهم مهارات مختلفة و يعتبر مساهمة مشروع التطوير العامو للمنطقة وكما ان وجود جمعيات تعاونية توفر المعدات و المواد و تساهم في نشر الصناعات المنزليـة له أثره المباشر في تحسين مستويات المعيشة بالمنطقة.

كما ان الهدف الاقتصادي يعمل على زيادة الأموال لتعزيز المشاريع الاستثمارية كالفنادق و المواقع السياحية و التجارية .[21]

6-3 الهدف العمراني :

يعد العمران الأساس الهام في برامج التطوير الحصري باعتباره يمثل الهياكل و المباني التي تنبثق عنها جميع النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التي تمثل جميع أنواع الأبنية المخصصة للأغراض المتعددة (سكن ، تجارة ، خدمات ، مرافق) فسياسات التطوير الحضري تحاول الحد من التخلف الذي يصيب مبانيها لتصبح لها وظائف اتجاه سكانها

لتتخلص تلك المناطق من التناقضات و التداخل بين النشاطات أبنيتها التي تعاني تخلف عمرانيا فالهدف العمراني يسعى للتخلص من هاته الأبنية المتهورة لعدم ملاءتها مع أسس البناء المطبقة حديثا حتى يتم الحصول في الأخير على وحدات سكنية في بيئة صحية تتماشى مع المقاييس الحضرية.

6-4 الهدف الثقافي :

تمتلك معظم مدن العالم خاصية ثقافية معينة تكون قد اكتسبتها من تطورها التاريخي والاجتماعي و الاقتصادي والعمراني، وهي تعكس حالة فنية لأنماط معمارية ذات معالم تاريخية قديمة تشاهد على مسيرة المدن.

لذا فالهدف الثقافي يرمي إلى المحافظة على المعالم الحضرية الباقية ذلت القيمة الأثرية الموجودة ضمن المناطق الحضرية بالمدن.

7 ميكانيزمات التخطيط و التطوير الحضري في الجزائر :

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية الكثير من المشاكل التي تمس الجانب المعماري وتشوه مظهر المدن نتيجة التهاون المتزايد في التسيير و الصيانة الحضريين وعدم فعالية السلطات و عجزها.

فضلا عن الضغوط التي تمارسها المدن يوما بعد يوم على وضع العالم الريفي و التعديات الواسعة التي تهدد اجود انواع التربة من السهول التلية و الساحلية ، هذا ما جعلها تهتم باقامة التجمعات السكنية الجديدة اعتقادا منها أنها الحل الأفضل لمشكلة السكن ، في ظل إهمال تجديد الأنسجة القديمة و التخفيف من كثافة الأنسجة المكتظة و هنا يمكن دور التطوير الحضري كسياسة هامة في التعامل مع مثل هذه المناطق .

لذلك سعت الجزائر كغيرها من الدول لوضع خطط استراتيجية لتنظيم المجال الحضري والمحافظة على البيئة.

وأضحى التخطيط في مجال التطوير الحضري وسيلة تتبعها جميع الأنظمة والدول بمختلف مشاربها الإيديولوجية و توجهاتها السياسية. بحيث أوجدت الضرورة الحتمية لوضع حد للفوضى في التوسع العمراني و الهجرة الريفية المكثفة. و ظهر هذا الأسلوب بعد الحرب العالمية الثانية خاصة

اثر الدمار الذي خلفته، والذي أعطى فرصة للبلدان الأوروبية على اختلاف إيديولوجيتها للتدخل في الحركة العمرانية الجديدة والتركيز في الحفاظ على البيئة الحضرية، وتنظيم الوظائف الرئيسة للمدن من مسكن وعمل و ترفيه و نقل و غيرها والهياكل الحضرية الأساسية و إضفاء الطابع الهندسي المتميز للمدينة في التطوير الحضري.هذا العمل يقوم به مجموعة من المختصين لمسح منطقة عمرانية للوصول إلى اكبر قدر ممكن من التحضر و ضمان الراحة للسكان بشكل أحسن والاستفادة المثلى من موارد هذه المنطقة و كذلك حل المشاكل و العوائق التي تعاني منها الحركة العمرانية بها. كما يعتبر إحدى أقوى الوسائل للتقييم البشري.[22]

ويشكل هذا الأخير إحدى الركائز الأساسية في العملية التنموية بكامل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية لتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف وإعمال تلك الوسائل

بالفعل قصد تحقيق الأهداف المنشودة.[23] كما يعتبر نشاط يعبر عن مهارة أساسية للبقاء ويتضمن فحص النتائج قبل الاختيار من بين مجموعة من البدائل بالرغم من أن كل فرد يستطيع ممارسة التخطيط. [24] وبهذا فهو بمثابة "مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه و ضبط النمو وتوسيع البيئات الحضرية، بحيث يحتاج للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، وللسكان اكبر الفوائد من هذه الأنشطة"

7-1- الخطوات الأساسية للتخطيط :

يمر التخطيط بعدة خطوات يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ***إعداد الخطة*:** حيث يقوم بعمليات تحليلية للموقف الراهن عن طريق خطوات غاية في الأهمية والتعقيد وتتطلب القيام بجهود مكثفة و مركزة في البحث العلمي و جمع المعلومات. والاستقصاء عن المشكلة المخطط لها و علاقتها بالمجتمع الذي تتواجد به، و دراسة النشاط الإنساني في المجتمع وأنماط الاستهلاك والادخار و معدلات الزيادة السكانية.
- ***إقرار الخطة :*** وهي المهام التي ترتبط باتخاذ القرارات على أعلى مستوى حول ما سيتم تنفيذه في المستقبل.و يعني بالضرورة مهام تتحملها مراكز اتخاذ القرار في المنظمة أو المجتمع المحلي ، حيث تمتلك السلطة الحق في إقرار مستقبل المجتمع والمسؤولية عن تحديد أهدافه ويلاحظ أن هذه المهام تعتمد على ما سبق إعداده.

- ***صياغة الخطة:*** الهدف منها تحديد السياسة المؤدية إلى تحقيق الأغراض والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه المرحلة من العمل فان الاهتمام يدور حول اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية استخدام الموارد، ومن المهم أن نشير إلى إن هذه المهام التي يقوم بها المخطط في المرحلة الحالية من التخطيط هي أخر و أدق عمليات التخطيط وذالك أن على المخطط آن يقرر فيها الاستراتيجيات التي سوف تستخدم، وعليه أن يقوم بعمل الموازنات المختلفة بين الموارد والإمكانيات.
- ***التنفيذ*** : وهي التي نسميها المهام التنفيذية، والتي تشمل تطبيق الوسائل و الأساليب الموضوعية في الخطة باستخدام الأدوات المحددة من اجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة.
- ***المتابعة و التقويم:*** فالمهام الأخيرة تكمن في تتبع عمليات التنفيذ بحيث أن هذه العملية الإدارية تعتمد على الجهود المنظمة المكثفة في التسجيل ، وكتابة التقارير الدائمة طوال حياة التنفيذ و التقويم، حيث يسعى في النهاية إلى مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع الأهداف الموضوعية في الخطة منذ البداية و كذالك تقويم الآثار التي ترتبت على العمليات التخطيطية.[25]

7-2- مبادئ وأهداف التخطيط الحضري:

ا- **مبادئ التخطيط الحضري:** عند وضع الخطط يجب علينا الاسترشاد بالمبادي الأساسية للتخطيط والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **الواقعية:** أن تكون الخطة على أسس عملية، طبقا لواقع المجتمع وإلا كانت غير مجدية ومعرضة للفشل.[26]
- **الشمول:** من الواجب أن تكون الخطة شاملة لكل نواحي الحياة في المدينة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، ومرتبطة مع بعضها البعض كوحدة، أي لا يقتصر التخطيط على جانب دون لآخر.
- **التكامل:** ضرورة التكامل بين احتياجات ومشكلات المجتمعات على المستويات المحلية والقومية لكي لا يحدث تضارب بالإضافة إلى تكامل مكونات الخطة.[27]
- **الاتزان:** يجب الاهتمام بكل عنصر من عناصر التخطيط حسب أهميته بالنسبة للمجتمع أي الاهتمام بعناصر التخطيط المختلفة ولا يعطي الاهتمام لعنصر على حساب آخر.

- **المرونة:** ضرورة القدرة على مواجهة وقوع أي مشكلة طارئة لم يتنبأ بها المخططون، ولم تكون في حسابهم مما ييسر عملية تنفيذ الخطة، ويقتضي ذلك وجود احتياطات مالية وبشرية تساعد على مواجهة أي احتمال لوقوع مثل تلك المشكلات الطارئة، بمعنى أن توضع في عين الاعتبار كل الاحتمالات الممكن وقوعها ووضع الاحتياط لها.
- **التعاون والتنسيق:** يجب العمل و التنسيق بين الأهداف التي ترمي الخطة إلى تطبيقها، وبين الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، أي تنسيق الجهود بحيث تعمل الوسائل المستخدمة على تحقيق أهداف الخطة.
- **إثراء التقدم في الخطة:** أي التجديد في الخطة أو التخطيط والنهوض بمستواها بصفة دائمة ومستمرة لكي لا تتكرر الخطط التي سبق تنفيذها حتى لايعزف عليها السكان.[28]

ب- أهداف التخطيط الحضري: يهدف التخطيط المادي للمدينة إلى جعل هذه الأداة مستعدة ماديا للمعيشة ورسم خطة الامتداد للمدينة عند زيادة حجمها."

ومنه فإن الدولة تقوم بإتباع سياسة التخطيط بهدف تأمين متطلبات المجتمع والتي نذكر منها:

- تأمين الوسط الحضري بالتجهيزات الجديدة.
- تحقيق التطور الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطن.
- التحول من مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى إلى مجتمع منتج وفق نظام قطاعي منسجم.
- توفير المزيد من الإمكانيات العلمية والثقافية والتربوية لدفع وتيرة التطور العلمي والثقافي للمجتمع والحفاظ على مقوماته.
- الحفاظ على التراث العمراني باحترام الوسط القديم للمدينة والاهتمام بالأبنية الثرية.
- تنظيم عملية النقل الفردي والجماعي لتسهيل الحركة بين الوحدات السكانية بإنجاز شبكة موصلات تستوعب حركة الكثافة السكانية في أحياء المدينة.

3-7 مستويات وخصائص التخطيط الحضري:

ا-- **مستويات التخطيط:** بتعقد الحياة الإنسانية والاجتماعية، وتعدد العلاقات والارتباطات اتسع بذلك نطاق التخطيط ليشمل مستويات مختلفة بداية من الوحدة التخطيطية الصغرى وهي القرية أو المدينة إلى نطاق الكل وبهذا أصبح للتخطيط ثلاث مستويات هي:

- **التخطيط على المستوى المحلي:** وهو يعالج القرية أو الحي أو المدينة كوحدة واحدة، حيث يهتم بعملية التطوير العمراني وتوزيع استعمالات الأراضي وحركة النقل والمرور وما يتعلق بتحسينها وتغيراتها لتحقيق جميع المتطلبات المعيشية المختلفة سواء الاجتماعية الصحية الثقافية السياسية الاقتصادية وغيرها.
- **التخطيط على المستوى الإقليمي:** وهو يعالج كوحدة تلك المجموعات من المدن والقرى والأراضي والثروات التي يصممها إقليم ذو خاصية طبيعية واجتماعية واقتصادية، تجعل منه وحدة تخطيطية متكاملة.

والعمل على التخطيط الشامل للإقليم يتم على الشكل التالي:

- إعداد مسح شامل للإقليم بهدف الكشف على موارده وكيفية استخدامها والتعرف على احتياجاته ومشاكله الحقيقية.
- تحليل بيانات المسح الشامل وإجراء الدراسات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لتحديد الاستعمال الأمثل لكل جزء من أرض الإقليم وتحديد الحجم الأمثل من السكان الذي يمكن أن يستوعبه الإقليم..

ج- التخطيط على المستوى القومي : وهو المستوى الذي يشمل الدولة ككل وهو عبارة عن دراسة شاملة في حالة السكان الاجتماعية وحالة البلاد الطبيعية والتي تتلخص في النقاط التالية:

- توزيع السكان وخصائصهم (مواليد ,وفيات ,تركيب عمري ,شرائح اجتماعية ....الخ).
- التوطن الصناعي وعلاقته بالأقاليم المختلفة مع التوطن الزراعي والإصلاحات القروية.
- التوسع العمراني وإنشاء المجتمعات الجديدة .
- تحديد شبكات المواصلات المناسبة البرية وغيرها .

بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاث نشأت مستويات اكبر كالتخطيط على المستوى الإقليمي الدولي الذي يعالج أكثر من دولة ,وفي منطقة واحدة ذات حواضر مشتركة مثل المنطقة العربية ، والسوق الأوربية المشتركة. كما أن هناك تخطيط على مستوى القارات يختص بالأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .[29]

ي-رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني : أهم هذه الوثائق لها علاقة مباشرة بالتغيير في النسيج العمراني بواسطة البناء أو الهدم أو النسيج.

* **رخصة البناء:** يمكن الحصول على رخصة البناء من طرف الأشخاص أو الهيئات في القطاعين، العام و الخاص لغرض تسيير البنايات الجديدة، مهما كان نوعها أو استعمالها، كما تشترط لتجديد البنايات الموجودة و لتغيير البناء الذي يبنى الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المطلة على الساحة العمومية، و لإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج، حيث تحضر رخصة البناء و تسلم في الأشكال بالشروط و الآجال التي يحددها التنظيم.

* **رخصة التجزئة:** تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم لاثنين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، و تحضر رخصة التجزئة و تسلم في الأشكال بالشروط والآجال التي يحددها التنظيم.

***رخصة الهدم:** يخضع الهدم الكلي أو الجزئي للبناء لرخصة الهدم في المناطق المشارا ليها سابقا وكلما اقتضت ذلك الشروط التقنية و الأمنية، و تحضر رخصة الهدم و تسلم في الأشكال وبالشروط والآجال التي يحددها التنظيم.[30]

*وما يستشف من كل هذا أن معظم الجهود التي بذلت لتنمية البنية الحضرية بدأ من الأثر الواضح، الذي خلفه الاستعمار على المجال العمراني للمدن، و ما انعكس عليه عند بداية التنمية الصناعية التي كان لها الأثر الواضح في تكثف الهجرة و النمو الديموغرافي في المراكز الحضرية، باعتبارها بؤر جذب تحضي بهياكل صحية و اجتماعية، و أهملت فيها السياسة الحضرية ، إلا ما خصص لها من مبالغ في المخططات التنموية بعد بروز أزمة السكن، و ما اعتمدت عليه الدولة في البناء المصنع الجاهز المتعدد الطرائق ذو النمط الموحد سواء كان في شمال البلاد، أو في جنوبها، دون مراعاة للمناخ و مواد البناء و لا رغبات السكان و لا الأراضي الزراعية، كما هو الشأن في مدن الجنوب التي تبدو و كأنها مدن ساحلية لولا موقعها الجغرافي.

و لذلك استعانت الجزائر بجملة من المخططات العمرانية رغبة منها في تهيئة و تنظيم وتحسين المجال الحضري ، و ذلك لتلبية احتياجات السكان و ما يتناسب مع الموارد المتاحة. وسوف نحاول بشيء من التفصيل إعطاء أهم المعطيات العلمية عن سير هذه الميكانيزمات التي تعمل على تفعيل عمليات التطوير الحضري بطرق مستدامة و هي كالتالي :

أ -المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:(PDAU)

ان الاجراءات المتعلقة بتنظيم ادوات التسير العمراني والحضري في الجزائر عرفت تطورا ابتداءا من سنة1971 وذلك انطلاقا من سلسلة من الدراسات التي قامت بها الهيئات المختصة ابتداءا من مخطط العمران الموجه الذي اعتبر كاداة للتخطيط لبرامج التنمية الحضرية المحلية ومنه مخططات التنمية الحضرية المحلية ومنه الى مخططات التنمية الوطنية, اما القوانين المتعلقة بالاملاك البلدية فقد ترك امر تنظيمها الى المخطط التعمير المؤقت(PUP) "Périmètre urbanisable provisoire" اي ان البلدية لا تملك الاراضي و بالتالي دمج فقط تلك الموجودة داخل المخطط بموجب الامر 26/74.

ان الدراسات المقامة حول هذه الاملاك البلدية لم تكن كافية، ولهذا كانت تعهد الى مكاتب الدراسات الخاصة بالتعمير التي تحدد مؤشرات تطوير تسيير المجال الحضري، واهم الاحتياطات الخاصة بالتعمير، التي تحدد محيط العمران في الاجال المتوسطة (5 سنوات) ومعظم البلديات الجزائرية كانت مرتبطة بدراسة او مغطاة عن طريق مخططات العمران التوجيهية حيث 54% منها تحتوي على مخطط منظم مصادق عليه ،و تحمل هذه المخططات اهدافا سياسية وطنية بطريقة ادارية .

استبدل المخطط العمراني الموجه سنة 1990 بوسيلة جديدة مماثلة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبق التطرق اليها في كونه لايهتم بالتهيئة للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضر بداخل إطاره الطبيعي و البيؤي، و ينظم العلاقات بينه و بين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي و الاقليمي، و يراعي جوانب الانسجام و التناسق بينه و بين جميع المراكز الحضرية المجاوره، و بعبارة أوضح بالاضافة الى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فانه يرسم و يحدد افاق توسعه و علاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من كل على المستوى الاقليمي و كخلية عمرانية للنسيج الحضري و المعماري على المستوى الوطني.

هو بذلك اي المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقل الذي كان ينتهي مع حدود المخطط التوجيهي للعمران، و الذي انتهت صلاحيته سنة 1990،ليملأ الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضري عن اوساطه المجاورة، بحيث لا يترك

مجالا للتوسع العمراني غير منظم، و يراعي في اعداده التوجهات الوطنية في مجال التهيئة الاقليمية عموما و التهيئة العمرانية خصوصا على مختلف الاصعدة الوطنية و الاقليمية و المحلية.

من خلال الاطلاع على قانون رقم :29/90 المؤرخ في :1990/12/01 التعلق بالتهيئة والتعمير يمكن استخلاص الخطوط العريضة التالية للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والتعمير في الجزائر.

فهو يشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لفترة تتراوح منها 20 سنة بعد اعـداده ، كما يحدد التوجهـتات العامــة بالنسبـتتة لا راضي ، فهو يقسم المنطقة الى القطاعات متعددة كما يلي :

1- القطاعات المعمرة : و تشمل كل الاراضي المبرمجة للتعمير على الامدين القريب و البعيد.

2 – قطاعات التعمير المستقبلة : وهي الاراضي المخصصة للتعمير على الامد البعيد .

3 – القطاعات غير القابلة للتعمير : كالموقع الاثرية ، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية و الغابات .

كما ان هذا المخطط يقسم اقليم البلدية الى مناطق تخصص مثل :

– مناطق سكينة.

– المناطق الصناعية.

– المناطق الريفية.

– مناطق التجهيزات العمومية او ذات المنفعة العمومية .

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من تقرير تقني و خرائط ر سوم بيانية و احصائيات و يتناول في مجموعه بالاختصار ما يلي :

– دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة (بلدية او عدة بلديات) مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في مجال التنموي و الاقتصاي و الديموغرافي .

– مخطط التهيئة المعتمدة و تعليلاته من حيث الدوافع و الاهداف المرسومة .

– تحديد المدة و المراحل الاساسية لانجاز هذا المخطط .

اما الخرائط و البيانات المرفقة مع التقرير فيجب ان توضح الجوانب الاساسية التالية : [31]

– الاستخدام الشامل للارض حاضرا و مستقبلا على مستوى الجهة المدروسة .

– تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية مع التركيز على مناطق التوسع العمراني ومناطق التحديث و الهيكلة العمرانية.

– تحديد الاوساط و الفضاءات الشاغرة و الغابات من اجل حمايتها.

– تحديد مواقع اهم الانشطة الاقتصادية و التجهيزات العمومية، التنضيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا و مستقبلا.

– التنظيم الشامل لشبكة نقل الماء الشروب و تجهيزاته و تخزينه و معالجته حاضرا و مستقبلا.

– ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبر لمختلف المناطق التي يتناولها المخطط العام مع مراعاة الدقة الفائقة في وضعها.

فحسب قانون التعمير الجزائري و خاصة القانون المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فان كل بلدية من تراب الوطني مجبر على تغطية مجالها بمخطط للتهيئة و التعمير، يتم اعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي و تحت مسؤوليته ،كما يمكن ان يغطي المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بلديتين او اكثر في حالة تداخل نسيجها الحضري بعضه البعض على شكل مجمع حضري كبلديات مدينة الجزائر الكبرى ومدينة وهران مثلا، وفي هذه الحالة يتم الاشراف على اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من طرف المجلس التنسيقي للمجالس الشعبية البلدية المعنية بالامر، كما تشارك جميع المصالح الحكومية المحلية المعنية بالامر في اعداده تحت اشراف مديرية التعمير و البناء.

ينجز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير عبر ثلاثة مراحل اساسية [32].

أ. مرحلة الدراسة و التقييم لاوضاع السائدة حاضرا، و التقدير لافاق التطور مستقبلا في المجالات الديموغرافية و الاجتماعية.

طرح الاختيارات و نماذج و فرضيات التهيئة المقترحة مع ابراز جميع ايجابياتها و سلبياتها.

ب. تحديد الاهداف على مستوى البعيد ، ثم استخراج الاهداف التي يمكن تحقيقها على المديين القريب و المتوسط كمرحلة مبدئية.

تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في الجزائر تبعا للحالة و حسب اهمية البلدية او البلديات المعنية بالامر، و بعد مداولات المجالس الشعبية البلدية كالتالي :

1. بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات او مجموعة من البلديات التي يقل عدد سكانها عن (200.000) ساكن

2. بقرار من الوزير المكلف بالتعمير ، مشترك حسب الحالة مع وزير او عدة وزراء بالنسبة للبلديات او مجموعة من البلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000ساكن و يقل عن 500.000 ساكن.

3. بمرسوم تنفيذي يتخذ على تقدير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلديات او مجموعة من البلديات التي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فاكثر .

4.لا يمكن مراجعة او تغيير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الا بقرار من الوصاية التي صادقت عليه و بحجج قوية و مقنعة ، كأن تصبح مشاريع التهيئة على مستوى البلدية لا تستجيب اساسا لاهداف المرسومة ، او كثرة الاخطاء المعمارية في توجهات مخططات التهيئة والتعمير او ما شابه ذلك .

يجب على المشاريع و البرامج و التوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ان تكون متنافسة و منسجمة مع مخطط شغل الاراضي بصفة خاصة و مخططات التنمية العمرانية على المستوى المحلي الاقليمي و الوطني بصفة عامة .

ولكي يصبح مخطط التهيئة و التعمير ذو فعالية قوية في مجال التطبيقي ينبغي ان تجند له الجماهير و الجمعيات و المنظمات غير الحكومية ، و الاحزاب السياسية على مستوى المحلي خلال عملية الاعداد كمناقشة المشاريع و البرامج التهيئة المقترحة ،و كذلك بعد المصادقة واثناء الشروع في عملية التنفيذ ، لان تحسيس السكان بمدى اهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و اشراكهم في اتخاذ القرار في هذا المجال يمكن ان يلعب دورا كبيرا في انجاحه و تسهيل عملية تنفيذه .

- **أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :**

إن المخطط التوجيهي هو الوثيقة المرجعية لكل اعمال التدخل في العقار البلدي وبعد المصادقة يعتبر ملزما لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية ، وهو ملزم حتى للبلدية و هي الجهة التي تعده، و لا يمكن مراجعته الا بشروط قاسية، وهي اذا كانت القطاعات المراد انشائها اصبحت لا تبلي اهداف معينة لها، و لا تتم المراجعة الا بنفس المراحل المحددة للمخطط.

ان اهمية المخطط التوجيهي تمكن في كونه يحدد الاحتياجات العقارية وهو المقسم للعقارات على تراب البلدية ، و بذلك فان انشاءه يسمح بمعرفة الاملاك العقارية و طبيعتها ، و كذا معرفة الاملاك العقارية و طبيعتها ، وكذا معرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني غير الشرعي والاستغلال الاعقلاني للاملاك العقارية البلدية، و توفيرا لا حتياطات المواطنين الاساسية داخل البلدية.

ان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو تحديث للمخطط العمراني التوجيهي و يتوجب عند اعداده مراعاة المخطط الوطني و الجهوي للتهيئة العمرانية ، وو كذا يتوجب اعلام المصالح التالية :

- الغرفة الوطنية للتجارة
- مصلحة التعمير للولاية .
- -مصلحة الفلاحة و الري لولاية .
- -مصلحة البريد .
- مصلحة حماية الاثار و البيئة .
- -مصلحة توزيع المياه .

ب - **مخطط شغل الاراضي (POS).**

يعتبر مخطط شغل الأرض هو أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري من الأدوات التهيئة والتعمير وجوده قبل 1990 م كان منعدما ، ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 .12. 1990 م، للتحكم في تسيير المجال ، أداة من اجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات ،يحتل الطابق الأخير في المنظومة التخطيط العمراني في الجزائر ، ويعتبر أداة قانونية نستطيع الاحتجاج بها أمام الإفراد أي تصلح للمعارضة.

أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية، إذ يعتبر أداة جيدة للامركزية لاتخاذ القرار في تنظيم المجال.

1 - أهداف وضع مخطط الأراضي:

- تحديد المناطق العمرانية فهو وثيقة رسمية لتنظيم النمو الحضري على مدى متوسط.
- تحديد استخدام الرئيسي لكل مجال ضمن ما توضحه القوانين.

- وضع معادلة لاستعمال الأرض.
- تحديد مخطط شبكة الطرق والمواصلات.
-تحديد شبكات الهياكل الأساسية .
-تحديد الأحياء المهيكلة والتي تخضع للتحديث.

تحديد الأماكن المخصصة للتجهيزات العمومية.

-تحديد الأحياء والشوارع والمواقع التي يجب حمايتها و ترميمها او تجديدها.
- تعيين الأراضي الفلاحية الغابات الواجب حمايتها.
- تحديد مقياس العمران كالمساحات والعلو والأحجام وأنماط البناء.
-تحديد الارتفاقات.

2- إعداد مخطط شغل الأراضي

يتم إعداد مخطط شغل الأراضي مداولة من المجلس الشعبي البلدي في حالة بلدية أو المجالس الشعبية البلدية في حالة عدة بلديات وبأغلبية الأصوات ، وهذا بمبادرة من رؤساء المجالس الشعبية البلدية وتحت مسؤوليته ، ويعهد بانجازه إلى مكاتب دراسات متخصصة ومعتمدة ، وهذا تحت إشراف ومراقبة المصالح البلدية التقنية ومديرية التعمير والبناء لوزارة التجهيز التهيئة.

نسخة من المداولة ترسل إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة على محيط تدخل مخطط شغل الأراضي استنادا إلى ملف من مذكرة التقديم ومخطط يعين تراب الذي يشمله المخطط ، وينشر قرار المصادقة لمدة شهر في مقر البلدية.

أ) ملف المداولة:

تتم المداولة من خلال مايلي:

- تذكرة بالحدود المرجعية للمخطط وتذكرة بالتوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتنشر لمدة شهر في البلدية.
- مشاورة الإدارات العمومية والمصالح والهيئات بعد المداولة تبعث نسخة للوالي.
- تحديد محيط التدخل إذا كان المخطط تابع داخل تراب:
- يعطي مجال تابع لبلدية واحدة فان التحديد يكون من طرف الوالي.

يغطي مجال تابع لعدة بلديات أو ولايات فالتحديد يكون من طرف قرار مشترك بين وزير التعمير ووزير الداخلية والجماعات المحلية ، فالمخطط يندرج ضمن التهيئة العمرانية.

انه من اجل ضمان التنسيق بين الولايات وحتى لا يتنافى مع مشاريع التهيئة العمرانية المبرمجة في إطار المخطط الوطني للتهيئة.

ب) الدراسة:

تتم الدراسة عبر حالتين:

إذا كان المخطط يغطي تراب بلدية واحدة فان الهيئة المكلفة بالدراسة هي مكاتب دراسات خاصة.

إذا كان مخطط يغطي تراب أكثر من بلديتين فان الهيئة المكلفة بالدراسة هي مؤسسة عمومية مشتركة.

ت) المشاورة:

بعد اشتراك اكبر من المعنيين بالمخطط فان القانون يجبر ويلزم البلدية بالمشاورة بحيث يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي والمؤسسات المعنية بالمشاورة جميع الجمعيات والمصالح المعتمدة وهذا الإعلام يقوم به رئيس المجلس الشعبي البلدي الأشخاص المختصين عن طريق رسالة مضمونة بوصل استلام بمهلة 15 يوم فإذا لم ترسل المصالح بممثليها للمشاورة فان الرئيس يعين الأشخاص المعنيين بالمشاورة وفق قرار إجباري ، وتتمثل الهيئات المعنية بالمشاورة في:

مصالح التعمير ، مصالح الفلاحة ، مصالح الري ، مصالح النقل ، مصالح السكن مصالح المواقع الأثرية والطبيعية ، مصالح البريد والمواصلات مصالح التنظيم الاقتصادي.

. الجمعيات المحلية ورؤساء الغرف التجارية.

ث –) التحقيق العمومي:

ج – ونقصد بها المشاورة الشعبية والتي تتم خلال 45 يوما ويعين مكان التحقيق والمحقق المفوض ومدة التحقيق وسجل التحقيق والذي يجب أن يكون مرقما من طرف رئيس البلدية.

ح –) ملف المصادقة:

يتكون ملف المصادقة من الوثائق التالية:

- مداولة المجلس الشعبي البلدي.
- رأي المجلس الشعبي الولائي.
- سجل الاستقصاء العمومي.
- التقرير التوجيهي.

خ) المصادقة:

إن المصادقة على مخطط شغل الأراضي تخضع تقريبا إلى نفس إجراءات التي خضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بداية من مجلس الشعبي البلدي إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا فالوزارة أو عدة وزارات معنية بالأمر على المستوى المركزي وهذا تبعا لأهمية البلدية او مجموع البلديات التي يغطيها المخطط من الناحية العمرانية السكانية والاقتصادية وانه عادة مايتم المصادقة على مخطط شغل الأراضي ومخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نفس الوقت.

ك) محتوى المخطط:

يتم انجاز المخطط على المدى القصير والمتوسط ويتضمن قانونيا جزأين احدهما:

الجزء المكتوب.

الجزء الخرائطي.

إن أدوات التعمير قد استمرت العمل بها وهذا من أجل التخطيط وتنظيم المجال إضافة إلى ضبط التوسع وكذا المحافضة على التراث العمراني و البيئة ، لتأتي بعد ذلك أدوات التعمير الحديثة وتلعب الدور الموجه لها في مراعاة الانسجام والتناسق بين المراكز ، وكذا رسم أفاق التوسع ومحاولة إيجاد حل لازمة السكنوبالتالي محاولة التحكم في التوسع العمراني المنظم إلا أنها مازالت تعاني من نقائص ، و بالرغم من كل محاولات في إثبات مدى فعالية أدوات التعمير وهذا في إطار التهيئة وإعادة الهيكلة للمجال والمراكز الحضرية.

إلا أنها في كل مرة تصطدم بواقع يحتم عليها إن تثبت في كل مرة فعالية الأدوات المتبعة.

لم تقم هذه الوسائل بدورها الأساسي ولعل قلة الوعي لدى الطرف المدني جعل أجهزة الدولة تتساهل في هذا الجانب والنتيجة لكل هذا التجاهل والتساهل مانراه على أرضية الواقع

وصعوبة التحكم في التوسع حين قررت الدولة إيقاف العشوائية قد اصطدمت بواقع مرعب وخطير يحتم عليها إعادة النظر في مخططاتها وملائمتها مع الوقت الراهن. (33)

- **أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية:**

إن الاخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه بوسائل التهيئة والتعمير يعود إلى عدة أسباب اجتماعية كانت، أهمها أزمة السكن الحادة والهجرة الريفية نحو المدن، والنمو الديمغرافي المتزايد بين سكان الحضر...الخ، وأسباب إدارية فمنها ما تمثل في عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وتطوير البنية العمرانية ، وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية، ويمكن عرض أهم أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية فيما يلي :

أ – ضعف في صياغة وتنفيذ المخططات:

إن هذه الوسائل العمرانية والتخطيطية لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظم مثل البناءات والأحياء غير القانونية.

حيث ان بطأ انجاز هذه المخططات يؤدي الى الاطالة في الوقت وهو ما يؤثر على الاجراءات المتخذة و التطور في الميدان, كما ان الدراسات المنجزة من مكاتب دراسات تابعة للدولة تنقصها الصرامة في احترام قواعد العقد او الاتفاق للمشاريع خاصة ما تعلق بالآجال.

كذلك انجاز المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU عبر عدة مراحل يستغرق وقتا طويلا حتى يتم انجاز مخطط شغل الاراضي POS وطريقة التعمير غير الشرعي, حيث تضاف البناءات العمرانية المنجزة بوتيرة سريعة,وتؤدي الى الانحراف عن اهدافها المخططات ما يجعل من الصعب تنفيذ مخطط شغل الاراضي POS حسب التوجيهات التي ترد في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية.

ويمكن إرجاع ضعف صياغة وتنفيذ مخططات التهيئة العمرانية الى عدم وجود مراصد حضرية توفر معلومات واحصائيات علمية دقيقة لكل ولاية وغياب التنسيق بين لجان الهيئات المحلية (لجنة التهيئة والتعمير و مديرية البيئة) والجامعة ممثلة في الاساتذة والباحثين المختصين في المجال.

ان التنظيم الجيد للنسيج العمراني يتطلب من السلطة الادارية وضع النظام صارم لاحترام المقاييس العمرانية الحضرية ويتوجب على الاشخاص الطبيعة والمعنوية الامتثال لهذا النظام ويتحقق ذلك من خلال الهيئات التي تسهر على تسير السياسة العمرانية والمتمثلة في البلدية والولاية (من خلال رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي في بعض الحالات) حسب الرخصة، وطلب رأي المديريات الولائية للعمران بخصوص منح او رفض وثائق التعمير المتمثلة في :

- الرخصة المتعلقة ب:البناء، الهدم، التجزئة.
- الشهادة المتعلقة ب: التعمير،التقسيم، المطابقة.

فاحد الاسباب الرئيسية هو تعطيل وغياب الصرامة في تنفيذ وثائق التعمير المذكورة بالاضافة الى ضعف كفاءة الموظف التابع للهيئات المحلية,وعدم فهم وتحويل القوانين الى ادوات التدخل على المستوى المحلي, لذا وجب تفعيل المتدخلين في النسيج العمراني بما في ذلك الفاعلين الاجتماعين (الجمعيات البيئة ، رؤساء الأحياء).

ب – ظهور تقاليد البناءات غير الشرعية وسوق عقار موازية:

ان عدم فعالية الجهاز الاداري والتقني المكلف بالتسيير العمراني,يضاف له العجز في السكن بشكل متزايد ولد ضغطا اجتماعيا أدى إلى اللجوء إلى البناءات الفوضوية من جهة، ومن جهة أخرى إلى إحداث تغيرات داخلية وخارجية على البناءات لتوسيع المساكن. وكمثال فان في الأحياء الشعبية يتجاوز تعداد الأشخاص في المسكن الواحد الثمانية 08,وهذا ادى الى تغيير واجهات العمارات واثر ذلك على جمال العمران.

كما أدى بين العرض و الطلب على السكن إلى ظهور سوق موازية للعقار غير شرعية أدت إلى تسارع وتيرة البناء الشرعي أمام مرأى الإدارة المكلفة بالتسيير العمراني، كما أن عجز السلطة العمومية المحلية في توفير السكن أدى إلى تكوين شبكات غير شرعية في التعاملات بخصوص الأملاك العقارية للدولة ،ومن جهة أخرى عرفت الجزائر أزمة اقتصادية سياسية من سنة 1985 إلى 1991 أدت إلى انفجار الوضع و في سنة 1992 ،دخلت في أزمة متعددة الأشكال والأبعاد و كان الإرهاب السبب الرئيسي الذي أفرغ الريف من سكانه ،و عانت المدن الكبرى جراء هذه الأزمة التي نتجت عنها مشاكل عمرانية أعاقت عملية تحديث العمران و التطوير المستدام

مضيفة عبئا على ،ميزانية الدولة ، قبل أن يعود السلم تدريجيا من خلال الإستشارة الشعبية سنة 1999وإصدار القانون الخاص بالوئام المدني الذي ساهم في عودة الريفيين إلى قراهم .

ج- ضعف الجماعات المحلية في تسيير العمران

إن ما يقلق الجماعات المحلية هو تقليل احتجاجات السكان من خلال تخفيف حدة الطلب على السكن، و الخدمات من تجهيزات ،ونقل ،وهي تخطئ حين تفكر في مشاريع ذات طابع ترفيهي وبدل مشاريع لعصرنة العمران وذات مردودية تؤدي إلى إيجاد طرق لتمويل المشاريع الإجتماعية والثقافية و تجسيد تطور حقيقي , لأنه في غياب المصدر المالية يلجأ المسيرين إلى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في إطار المخطط التنموي الممول من طرف الولاية , فيزداد عددها من سنة لأخرى على حساب الميزانية المركزية و ينتج عنه تأخر متزايد للمشاريع مما يجعلها من سنة لأخرى على حساب الميزانية المركزية و ينتج عنه تأخر متزايد للمشاريع مما يجعلها تتراكم كذلك فأن المسيرون يتعاملون مع شؤون المواطنين من منطلق توجه اشتراكي بشكل لا شعوري ويتبين ذلك من خلال مبدأ العرض على حسب الطلب الديمغرافي، إرضاء لأكبر فئة من الشعب على حساب المشاريع العمرانية المنتجة لرؤوس الأموال، أيضا فإن انشغالات المسيرين(المنتخبين) بعيدة عن مستلزمات الوقت الحاضر، الذي يفرض تجسيد أحسن العلاقات بين الانتاج الاقتصادي ورفاهية الإنسان.[34]

د -سوء التسيير الحضاري:

لقد نتج عن القرارات التي تتخذها الإدارة الحضرية في تسير المجال العمراني وتنميته، بعيدا عن الواقع ودون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الاقليمي في الجزائر، الكثير من المشاكل مقابل النذر اليسير مما استفادته المدينة حضريا وتاريخيا، وهو ما يخدش هويتها ويجعلها مدينة بدون مميزات ما دفع بها إلى الخوض في أزمات اجتماعية كالفقر والتخلف، أزمة السكن التي تظهر في التعمير والسكن الفوضوي، التحضر السريع، الهامشية الحضرية، قلة المساحات الخضراء، استنزاف الأراضي الزراعية مما يخلق عدم التوازن في التنمية بين الريف والمدينة.[35]

فأزمة السكن أزمة خانقة تعرفها معظم المدن الجزائرية وسببها يكمن في عدم الأخذ بأسلوب تخطيط المدينة لمجالها غير انه في الفترة الخيرة أخذت طريقها إلى الحل (جزئيا) نتيجة البرامج

الكثيفة للسكن، حيث تشير المعطيات أن الدولة أنفقت في السنوات الماضية ما يعادل 306 مليار دينار على قطاع السكن لتشييد 693280 مسكنا من بينها34/ من نوع السكن الاجتماعي وتعكس هذه الأرقام السياسة الجديدة التي أسست لها الدولة التي تخص هذا القطاع.

ويعتبر التحضر السريع من أسباب فشل التسيير والتخطيط الذي تشهده المدن الجزائرية، فقد بلغ عدد سكان الحضر حوالي 3.7 مليون نسمة سنة 1966 أي نسبة 31 %وارتفعت بسرعة لتصل سنة 1971إلى 40% ثم 43% سنة 1978 و48% سنة 1982 و50% سنة 1987 ويتوقع إلى ان تصل 75% سنة 2010 بسبب زيادة التجمعات السكانية، كما تشهد المدن الصحراوية نموا سريعا منذ 15 سنة بسبب عمليات استغلال النفط والتحويل اهتمام التنمية إلى الجنوب، أيضا تشهد أقاليم الوسط تحضرا سريعا يتجاوز 50%.

بالإضافة إلى مشكلة قلة المساحات الخضراء التي تكمن أهميتها في صنع التوازن بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها لمل لها من فوائد، كتلطيف الجو وتنقية الهواء والتقليل من الضوضاء، كذلك مشكلة استنزاف الأراضي الزراعية ويعد هذا المشكل من نتائج الفشل التسيير السياسة العمرانية ، وفي الفترة الخيرة أخذت المشاريع الكبرى والتوسع العمراني نصيبها من ذلكن فيقدر ب5000 آلاف هكتار للتعميرن و8000 آلاف هكتار للطريق السريع، و3000 هكتار للمشاريع.

هـ- التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات :

توضح المؤشرات تدهور مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية ومن بينها اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة تضخم الحظيرة الوطنية بعدد كبير من السيارات، في حين لم يواكب ذلك تطور شبكة الطرق ، بالاضافة إلى عجز وسائل النقل الحضري عن تلبية احتياجات نقل السكان في رحلاتهم اليومية ، خاصة تجاه مقرات العمل في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة قسنطينة وهران عند الذروة هذا ما يتطلب تخطيطا محكما لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية للنقل بصفة عامة والنقل الحضري بصفة خاصة.

و- البناء غير الشرعي (الأحياء المتخلفة) :

با ما تتواجد في أماكن معزولة أو في ضواحي المدن وبالقرب من مجاري صرف المياه وتظهر نتيجة للهجرة الريفية، وتتميز بعدم تجهيزها بالمرافق الضرورية وكثرة المشاكل كالفقر البطالة

الآفات الاجتماعية، مما تخلف توسع المدينة بطريقة شرعية خارج التخطيط العام، بنشوء الناطق المختلفة نتيجة انعزالها عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا عن المدينة، التي قد تظهر نتيجة للتوزيع غير العادل للمشاريع على مختلف أرجاء البلاد، نتيجة غياب الاختيار الموضوعي لطرق الانجاز ولضعف هياكل التخطيط والتنسيق بين القطاعات والمراقبة.

ز- التدهـــــــور البيئـــــــي:

ويرجع أساس إلى انبعاث غازات السيارات وبأقل قدر الانبعاثات المنزلية والتدفقات الصناعية، التي تصدر عن الوحدات الإنتاجية المبعثرة داخل النسيج العمراني، وتشكل مصانع الاسمنت الموزعة على الأقاليم البلاد مصادر هامة للتلوث بغازات الاحتراق، ومن هذه المصانع تلك المتواجدة برايس حميدو، صور الغزلان، الشلف، بني صاف، حجر الواد، عين الكبيرة، عين التوتة تبسة..، حيث يتدفق منها سنويا 45 69 طن من الاكسيد الآزوت، 1200 طن من الاكسيد الكربون، 404 طن من المركبات العضوية المتبخرة 1020.000 طن من الاكسيد الكبريت، أما النفيات المنزلية قدرت ب:5.2 مليون طن، وأن الفرد الجزائري ينتج يوميا ما يعادل 0.5 كلغ من النفيات الحضرية .

نستنتج من كل هذا ان أسباب فشل المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير في الجزائر لا يعود إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها،وقلة التوعية والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري على قرار التقني، وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير.

ورغم التحسن الذي توصل إليه جهاز المراقبة المعمارية والعمرانية في الجزائر خاصة المدن الكبرى فإن مهمته الصعبة والمتشعبة العراقيل التي يواجهها في الميدان كثيرا ما تجعله لا يقوم بمهامه على أحسن وجه، لذلك فإن المخالفات العمرانية لا تزال مستمرة في الجزائر سواء بالنسبة للأشغال العمرانية أو المواصفات العمرانية المحددة قانونيا في التطوير ، بسبب قلة المراقبة التقنية وبسبب قلة الوعي المدني في مجال العمران ، أو بالنسبة للبناءات غير القانونية التي أصبحت السلطات المحلية وأجهزة تسيير المدن غير قادرة على التحكم فيها أو ايقافها بشكل نهائي لعدة أسباب اجتماعية وإدارية.

8 سياسات للتطوير الحضري المستدام في الجزائر :

إن الوضعية الحالية لترابنا الوطني تترجم على مستوى تجهيزها و نشاطاتها المتطورة أو المحدثة منذ الاستقلال، مجهودات تنموية أكيدة ذات نتائج معتبرة من الناحية الكمية؛ و إنْ كان جزء منها قد أخفي بنتيجة النمو الديموغرافي الحاد أو بسبب الأزمة الاقتصادية التي أبطأت منذ 1987 عمليات التنمية نفسها و خاصة في مستوى توفير مناصب الشغل و الاستثمارات.

كما كان مسطرا له، فإنه "طرأ على المسار الاستراتيجي للتهيئة العمرانية إدراج عدة عوامل أو على الأقل التركيز عليها"، و التي بحكم فاعليتها و ثقلها من شأنها أن تلعب الدور التصحيحي لسياسة شغل المجال بالجزائر، فمن هذه العوامل:

8-1- مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية:

إن عمليات الضبط و التعديل التي تخص هذه الفترة و التي تنصب أساسا على التطبيق الفعلي للقوانين والنصوص و الأدوات المتصلة بتسيير الإقليم الوطني و موارده، بهدف تقليص حالات تبذير الموارد المتاحة (التربة المياه، الغابات..) و النصوص القانونية المتعلقة بقانون المياه البيئة؛ التهيئة العمرانية؛ و بالعقّار جديرة بأن تعدّل و تتمم بخصوص بعض النقاط، و نظرا لمكانة المدن الجديدة فإنه ينبغي إصدار قوانين تتعلق بها، وبالفعل فقد صدر في هذا الإطار بعد سنة 2000 القوانين التالية:

- القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ج ر 77.
- القانون 02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها ج ر 34.
- القانون 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج ر 43.

8-2- إيقاف النزوح الريفي:

إذا كانت هذه الظاهرة تتولد عن النسبة العالية من البطالة في المناطق قليلة الحيوية (كالجبال، سفوح الجبال، السهوب..) فإن حملة التقليل و تجنب التنقلات السكانية تتمثل في العناية بالأوساط الريفية التي يمكن أن تتم لصالحها أعمال متنوعة يتحقق الإستقرار فيها ابتداء من التوفير

الواسع للخدمات العمومية، و تسيير الحصول على القروض، و الترقية الناجعة لحركة الجمعيات والتعاونيات.

3-8 – انطلاق برنامج المدن الجديدة و سياستها:

و ذلك بانطلاق أشغال إنجاز المدن الكبرى التابعة للجيل الجديد منها، و الشروع في الدراسة لإنجاز المدن الأخرى، و كما سبق أن ذكرنا أنّه قد صدر القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، فحسبما ورد في أحكامه أن مصطلح "المدينة الجديدة يعني كلّ تجمّع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري بما يوفّره من إمكانيات التشغيل والإسكان و التجهيز".(36)

و يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم، حيث ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إمكانيات إنشائها و يحدد وظائفها و موقعها، و ذلك بالتقيّد بمعيار التلاؤم مع تنظيم و تنمية المنشآت القاعدية الكبرى و المرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية.و لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلاّ في الهضاب العليا و الجنوب، غير أنه و بصفة استثنائية، و تخفيفا للضغط على المدن الكبرى: وهران و الجزائر و قسنطينة و عنابة، فيمكن إنشاء مدن جديدة في المنطق الشمالية للبلاد.

جاء القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ليحدّد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بذلك، و التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس الاختيارات الإستراتيجية. حيث تسيّر الدولة هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كلّ منها، و بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للتنمية،و حسب خصائص و مؤهّلات كل فضاء جهوي، وذلك رميًا إلى ضمان الأمور التالية:

– تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته و إعماره بشكل متوازن.

– تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعي في الأرياف و المدن على حدّ سواء.

- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها و ضمان توزيعها و انتشارها و تدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.
- التحكم في نمو المدن و تنظيمه.
- و يشير القانون إلى أن "الأداة الرئيسية و الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في تطبيق هذه السياسة تتمثل في **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الذي يهدف إلى : [37]
- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني و خاصة توزيع السكان و الأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم.
- تثمين الموارد الطبيعية و استغلالها عقلانيا.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن و المستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية و قيام بنية حضرية متوازنة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدّة حسب الأقاليم.
- حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و تثمينه.
- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما يضع المبادئ التي تحكم البني التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، و يحدّد كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية و الجرف القاري و حمايتها و تثمينها؛ و لم يهمل المخطط الجانب الاقتصادي حيث نصّ على ضرورة إقامة تنمية اقتصادية متكاملة تتنوّع فيها طبيعة النشاط و ذلك في المناطق الجبلية. و للاستزادة أكثر عن محتوى المخطط يرجع إلى المواد 07 إلى 18 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

إن استقراء و تحليل المخططات التوجيهية التي وُضعت لتطوير الإقليم و تنمية مناطقه يوصلنا إلى نتيجة أنه قد شمل اختصاص عدد كبير من الإدارات المركزية، بل و الحساسة منها وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر: المياه، المطارات الموانئ، التنمية الزراعية، الصيد و الموارد الصيدلة، التكوين، الصحة وغيرها كثير؛ و هذا ما يبرز في الحقيقة أهمية تهيئة الإقليم واختصاصها الأفقي.[38]

و بالموازاة مع التوجيهات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وُضعت المخططات التالية :

- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي يترجم الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة و تثمينها بالنسبة للمناطق الواقعة على طول الشريط الساحلي.
- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي و مكافحة التصحّر.
- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم المحددة للتوجيهات و الترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، ولتوضيح هذا الأخير نصّ القانون في طياته على مفهوم الحاضرة الكبرى، المساحة الحضرية، المدينة الكبرى، المنطقة الحساسة. و في هذا الشأن وُضعت تسع (9) فضاءات جهوية لتهيئة الإقليم و تنميته تشمل كافة التراب الوطني ومخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح و تثمّن الترتيبات الخاصة بإقليم كل ولاية.

و في سبيل تجسيد تلك البرامج و المخططات على أرض الواقع، فإن تمويلها الذي يكون عن طريق الدولة سيكون موضوع قوانين متعدّدة السنوات، كما تنصّ قوانين المالية على الإجراءات المحفّزة بغرض تطوير الفضاءات و الأقاليم و الأوساط الواجب ترقيتها. كما نصّ القانون على إمكانية إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و مختلف الفاعلين من جماعات محلية و المتعاملين والشركاء و الاقتصاديين، للقيام بأعمال و برامج المخططات التوجيهية السالفة الذكر.

وتدخل هذه البرامج ضمن عملية البحث عن عمليات التطوير الحضري بآليات و ميكانزمات مستدامة وهذا ما سنوضحه في الفصل الرابع في الحديث عن التنمية المستدامة في الجزائر وببحث مجموعة من المحاور التي تدور حول هذه الأخيرة .

هوامش الفصل :

1 -أحمد بوذراع ، **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن دراسة نظرية في علم اجتماع الحضري** ، منشورات جامعة باتنة ، 1997، ص ص 177-178.

2 -المرجع نفسه ، ص 178.

3 -فاروق حيدر عباس: **تخطيط المدن و القرى**- منشاة المعارف-الإسكندرية (مصر) 1994ص.14

4 -بشير التيجاني:**التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر**-ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 2000ص84

5- -Mohamed dahmani- **planification et aménagement de territoire quelque éléments théorique pratique publication** universitaires.1984p8

6 -نايف عتريس: **قواعد تخطيط المدن**- دار الراتب الجامعية-بيروت(لبنان)(د.ن)ص.13

7 -عبدالهادي الجوهري:**أصول علم الاجتماع**-(د.ن)-القاهرة (مصر)1984ص24.

8 -محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي ، مطبعة دار المعرفة، الاسكندرية ، 1967.

9 -صالح لمعي مصطفى ، الترميم المعماري للتراث الحضري، ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية بالمدن، مرجع سابق، ص 55-72.

10- أحمد بوذارع ، مرجع سابق ، ص ص 186، 187 .

11 - بن السعدي اسماعيل ، التنمية المحلية ، دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي بمدينة باتنة ، رسالة ماجستير في علم اجتماع الريفي الحضري ، جامعة باتنة ، 1991/1990، ص 17-18.

12 - محمد الجوهري و آخرون التنمية ، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1980 ، ص117.

13 - أحمد بوذارع ، مرجع سابق ، ص 189 .

14 - أحمد بوذراع ، سياسة المحافظة على الأبنية الأثرية و المعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، مجلة العلوم الانسانية، عدد 12، 1999، جامعة منتوري قسنطينة، ص 17.

15 - ساطع المحلي ، المدينة و القرية، دار الشادي للنشر ، سوريا ، 1991 ، ص 195.

16 - المرجع نفسه ، ص 161.

17 - أحمد بوذراع ،مرجع سابق ، ص ص 204-206.

18 - عبد الباقي ابراهيم ، المدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية لمدينة (ندوة حول الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن) ، جدة مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، 1986 ، ص ص 11-16 .

19 - كاكي محمد ، المساحات الخضراء و علاقتها بالثقافة البيئة في الوسط الحضري ، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع البيئة ، جامعة بسكرة ، 2011/2010 ، ص 156 .

20-أحمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص 211.

21-عبد الباقي ابراهيم ، المدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية لمدينة – ندوة حول الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن ، جدة ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، 1986 ، ص ص 1-10.

22- عنتر عبد العال اوقرين ، احلال و تجديد المناطق العمرانية المتدهورة ضرورية لحل مشكلة الاسكان في المدن المكتظة محددة الامتداد بالدول ، المؤتمر المعماري الثاني للخبرات العلمية التطبيقية للتنمية العمرانية ، جامعة اسيوط قسم العمارة ، 5-8 ديسمبر 1990 ، ص 19-20.

23- روبير اوزيل : **فن تخطيط المدن**- ترجمة بهيج شعبان-المكتبة العلمية عويدات-ط- (د-ن) ص167

24- فؤاد بسيوني متولي: **مشكلة التخطيط**- ط2- القاهرة (مصر)1998ص11

25- وحيد حلمي وحيد: **تخطيط المدن الجديدة** – دار الكتب المصرية (مصر) 1991ص196

26- سليمة فهمي:**الإدارة في المؤسسات الاجتماعية** – دار المعرفة العلمية الاسكندرية (مصر)1996ص ص34-35

27- السيد ابو بكر حسانين: **طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع**- ط- مكتبة الانجلو مصرية 1974ص374

28- نبيل السمالوطي:**علم الاجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث**- ط3- الهيئة المصرية للكتاب القاهرة (مصر)1978ص271

29- راجح نايف عتريس: **قواعد المدن الجديدة**- دار الراتب الجامعية (د.ن)ص ص 21-22

30- وحيد حلمي وحيد:مرجع سابق ص ص 7-8

31- لبعل أمال: **آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي علم الاجتماع التنمية- قسم الاجتماع- جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)2003-2004

32-الجريدة الرسمية للجمهورية ، العدد 52، 1990 .

33- شريف رحماني: **الجزائر غدا**- المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1995ص90.

34- الجريدة الرسمية للجمهورية ، العدد 52، 1990 .

35- منتدى التسيير و التقنيات الحضرية – من أدوات التهيئة العمرانية – .

الجريدة الرسمية للجمهورية ، العدد 52، 1990 .

36- باية بوزغاية، " **توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا** ". جامعة محمد خيضر بسكرة – اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص علم اجتماع الحضري ، سنة 2016.8/2015. ص 166.

37- باية بوزغاية، المرجع نفسه، ص 166.

38- شايب ذراع مديني ، **واقـــع سياســـة التهيئـــة العمرانيـــة في ضـــوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا –** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية لسنة 2014/2013، ص 77.

الفصل الرابع: التنمية المستدامة في الجزائر.

1 -مفهوم التنمية المستدامة نظريا .

2 -أبعاد التنمية المستدامة نظريا .

3 -مبادئ التنمية المستدامة نظريا .

4 -مؤشرات التنمية المستدامة .

5 -أهداف التنمية المستدامة .

6 -تحديات و معوقات التنمية المستدامة .

7 -العمارة المستدامة .

تقديـــــم :

نتيجة لما شهده العالم خلال القرن الماضي من ظهور تطورات على جميع الأصعدة و في كل المجالات (اقتصادية، تكنولوجيا...)،و مانتج عنها من تدهور للبيئة و نشوء أزمات بيئية أثرت سلبيا على على الحياة على سطح الأرض من فقدان التنوع البيولوجي و البيئي،أمطار حمضية،ارتفاع درجة حرارة الكون،فيضانات،نقص في حجم الموارد الطبيعية غير المتجددة واستفاد بعضها...الخ نتيجة الاستخدام غير العقلاني لها.جعل العالم يدرك و يتأكد من أن النموذج التنموي السائد أصبح غير مفيد، و هذا ما أدى إلى البحث عن نموذج تنموي مستدام يقوم على ثلاث اعتبارات رئيسة و هي الاقتصادية،الاجتماعية و البيئية و يهدف لتحقيق حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

ظهرت التنمية المستدامة باعتبارها النموذج التنموي الأمثل حاليا و الذي يهدف إلى الحفاظ على البيئة و العمل على التقليل من تدهورها من جهة و إلى تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة تقوم على تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك و على استخدام تكنولوجيات نظيفة تهدف إلى الحفاظ على البيئة من التلوث .

من هنا يمكن طرح الإشكالية هل تضع التنمية المستدامة مسألة تهيئة المجال الحضري ضمن اهتماماتها؟

باعتبار المدينة هي مراكز الأفكار ، والتجارة و الثقافة ، و العلم و الإنتاجية، و التنمية الإجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير فالمدن مكنت الناس في أفضل حالاتها. من التقدم اجتماعيا وإقتصاديا بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض و الموارد، وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الإكتظاظ. وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية ، الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.....،ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الإنتعاش و النمو،مع تحسينها في الوقت ذات استخدام المواد ومع تخفيضها للتلوث والفقر، وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص ،ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية ،والطاقة و الإسكان، والنقل وما هو أكثر من ذلك ،حيث نصف البشرية

3.5 بلايين شخص في مدن الآن،وبحلول سنة 2030 سيعيش ما يقرب من 60% من سكان العالم أي 5 يلايين شخص في مناطق حضرية، وسيحدث نحو 95% من الزيادة في العقود المقبلة في العالم النامي خاصة.

لذلك ظهرت مجهودات جبارة من طرف المنظمات والهيئات الدولية في سبيل تحسيين نوعية الحياة الحضرية و هذا ما سعت اليه التنمية المستدامة و من هذا الباب سوف نتطرق الى اعطاء لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التنمية المستدامة .

1- مفهوم التنمية المستدامة نظريا :

لا ريب أن عددا نسبا من الناس كان قد سمع عن مصطلح التنمية قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد في "ريودي جانيرو"بالبرازيل في سنة 1992 و الذي حظي بدعاية كبيرة و بالرغم أن هذه الكلمة ليست من الكلمات الشائعة والمألوفة ،فقد حظيت منذ الحين باهتمام متزايد من قبل المؤسسات و المجتمع و الجماعات البيئية و المهنية والمعنيين بمعرفة معني التنمية المستدامة،ولدفعها قدما و للقيام بدور رئيسي في بعض لحالات في الموجة للإهتمام البيئي وبالرغم من أن المصطلح قد يكون جديدا إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا بل على العكس، إذ أن الدافع وراء مخاوفنا الراهنة يعود إلى آلاف السنين حسب ما أوضحه "ديل"و"كارتل " في كتابهما (التربية القوقية و الحضارية). [1]

وكذلك ظلت الحضارة المصرية منذ كليوباترا حتى القرن العشرين، تقوم على أساس مستدام إذ أن الفيضان السنوي للنيل في فصل الربيع كان يوفر المياه ويزيد التربة من جديد بالمواد المغذية، إلا أن هذا النظام يشهد الآن وفي القرن العشرين بعد إنشاء سد أصوان تدهورا مطردا،وذلك بتهور خصوبة التربة و وصول المياه المالحة إلى منطقة الدلتا.

والواقع أن أمثلة تسود في جميع القارات منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور، وقد عانت الدول الأوروبية ومن بينها ايرلندا و سويسرا و اسبانيا و دول أخرى، من الخراب الناجم عن التصحر والأثار الناجمة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها.

وليس من الإنصاف القول بأن الإهتمامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة هي اهتمامات حديثة العهد ،إذ قد حضيت هذه المسائل باهتمام دولي اقليمي ومحلي منذ فترات طويلة

عميقة الجذر في التاريخ ،ولم يكن في شكل مملوس ونظامي ،وفيما يلي جدول يبين مراحل تاريخية تحضيرية لبروز فكرة التنمية المستدامة .

جدول رقم (2):المراحل تاريخية لفكرة التنمية المستدامة :

السنة	أهم اللقاءات و المؤتمرات
1915	"اللجنة المحافظة الكندية :-شجعت على احترام الدورات الطبيعية لتمكين كل جيل الإستفادة من الثورات الطبيعية مع التأكيد على وجوب المحافظة على سلامتها من أجل الجيل الحاضر و الأجيال المقبلة .
1923	"المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة -بباريس -المحافظة على الطبيعة و الإستعمار العقلاني لمواردها.
1948	"ندوة اليونسكو" بفونتان بلو-إنشاء الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة و مواردها (إ د م ط)
1968	"منتدى روما ":تكلم التقرير عن التوازن الإيكولوجي و الإقتصادي المستديم وأسهم في التحسيس بمشكل عالمي و التوفيق بين البيئة و التنمية .
1972	"مؤتمر ستوكهولم" :التسليم بالعلاقة بين التنمية الإقتصادية و البيئة -التنمية البشرية.
1973	"المركز الدولي للبحث حول التنمية و البيئة :-أسسه السيد اينياس شاص،أصدر المركز في 1980 مؤلفا الإستراتيجية و التنمية البيئية.
1976	"بيان للحزب البيئي لبريطانيا العظمى":يذكر البيان بوضوح و لأول مرة مفهوم الديمومة
1982	"الميثاق العالمي للطبيعة"-حفظ الطبيعة جزء لا يتجزأفي تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الإجتماعية و الإقتصادية .

1983	"إنشاء اللجنة الدولية للبيئة و التنمية :–تترأس هذه اللجنة السيدة جروها رلم برانتلاند وزيرة سابقة للبيئة بالنرويج و تقدم اللجنة تقريرها النهائي من أجل مستقبل مشترك في سنة1987 .

المصدر : بتصرف من الباحثة .

تعددت التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، إلا التقرير المعنون بـــ : "مستقبلنا المشترك "عام 1987، وهذه اللجنة التي اشتهرت بإم رئيستها "جرو هارلم برانتلاند " رئيسة وزراء النرويج وقد توصل التقرير الى تعريف التنمية المستدامة كالتالي [2].

« Development that meets the needs of the presnt without compromising the ability of future generations to meet their own needs".

بمعنى :"التنمية التى تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب أن: يعمل كل جيل بالتناسب مع تعداده على أن يسلم الى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته.

لذا فإنه من الضروري الإستيعاب الجيد لما تعينه التنمية المستدامة، التي اكسبت شعبية في أواسط الباحثين و المهتمين بالقضايا التنموية ،ومن هنا فإن تأمين شروط التنمية المستدامة يتطلب أمرين أساسيين:

1)–أولا تأمين المتطلبات التالية :وجود قواعد المعلومات ،وتحديث الإطارات التشريعية، وتأهيل الموارد البشرية ،وتأمين الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي ،وتأهيل المؤسسات ،وطبعا زرع مفهوم البيئة الخلقية.

2)–ثانيا تخطي العقبات الداخلية و الخارجية :فيركز البحث على العوائق الداخلية وجوهرها ووجوب اتخاذ موقف عقلاني موجه يؤكد اعتماد تنفيذ هذه المتطلبات ،وهو ما يمكن الحصول عليه عن طريق حملات التوعية ،وعي المواطن ، تأمين المعلومات للجميع ،وطبعا تنظيم وتفعيل العمل المؤسسي. [3]

فالتنمية المستدامة هي:"عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الإستثمار ومناجي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ،ويعزز كلا من إمكانات الحاضر و المستقبل للوفاء بالاحتياجات الإنسان وتطلعاته."[4]

ويمكن تعريفها بأنها :تلك التنمية التي تهيئ لجعل الحاضر متطلبات الأساسية و المشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها ،وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها ،لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري و القيم الإجتماعية ،الإستقرار النفسي للفرد و المجتمع ،حق الفرد و المجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة و العدل .[5]

والمقصود بها أيضا: هو تنمية الموارد و المجتمعات بشكل يحقق أكبر منفعة أو عائدا للأجيال مع المحافظة على تلك الموارد للأجيال القادمة ،وتشير إلى أن :"الموارد الطبيعية المتاحة لنا ليست ملك لنا وحدنا فقط تركها لنا الآباء و الأجداد وتقع علينا مسؤولية تركها لأولادنا وأحفادنا في حالة جيدة ،وإن لم نستطيع أن نحسن استغلالها تغيير يكون فيها أن نتسبب في تدهورها وتدميرها "، وهي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه لاستثمار و التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام ،وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر و المستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية، لذلك يجب أن توجه سياسات التنمية الأقتصادية والإجتماعية نحو تحقيق النمو الإقتصادي و إستغلال الموارد،وتجنب الأضرار البيئية بقدر الإمكان كما أن عملية التنمية المستديمة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التخطيط وإدارة البيئة و الموارد الأقتصادية البشرية و الطبيعية.

فالتنمية المستدامة هي حق الجيل الحاضر في التمتع و استغلال الثورات الطبيعية دون المساس بحق الأجيال القادمة ،كما أن مفهومها يوازن بين أمرين :

- التنمية :وهي استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان و تأمين احتياجاته.
- المحافظة : والإعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر و المستقبل .

و بالتالي يجب أن يراعي عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الإجتماعية و البيئة بجانب الأبعاد الإقتصادية [6].

فهي تنمية ذات القدرة على الاستمرار و الإستقرار و الإستدامة من حيث استخدامها المواد الطبيعية، التي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها. [7]

ويمكن النظر لمفهومها من خلال ثلاث محاور :النمو السكاني المعقول، وتنمية راشدة، بيئة غير مجهدة ،وتعتبر إستراتيجية عالمية ملحة يسعى لتحقيقها المجتمع الدولي بإعتبارها قضية أخلاقية إنسانية مستقلة بقدر ما هي قضية أنية ملحة ،لأن برامج التنمية الناجحة بمقياس الحاضر قد تبدو عاجزة عن الإستمرار الآمن بمقياس المستقبل لأنها برامج تتم على حساب سرعة إستهلاك و ستنزاف الطبيعي للأجيال القادمة .[8]

وتندرج هذا الطرح عدد من القضايا الهامة :

- –إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة أو لسنوات معدودات وإنما ليست هدف "الدول النامية "فقط وإنما "الدول المصنعة"أيضا.
- –أن هذه التنمية هي تنمية تفي بإحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
- –في إطار المعنى السابق للتنمية هناك مفهومان جوهريان هما الاحتياجات، وبالذات الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التى يجب أن تنمح أولوية مطلقة ،وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا و التنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة على توفير احتياجات الحاضر وإحتياجات المستقبل .
- –إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الأدنى الأساسي من الإحتياجات لا يمكن إدامتها، إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد ولكن كثيرين منا يعيشون خارج إمكانيات العالم البيئة ،كما نرى مثلا في استخدام الطاقة اليوم .
- –إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ،ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.
- –وفي المقابل ينطوي النمو الإقتصادي و التنمية ،على تغيير النظام البيئي والطبيعي الذي نعيش فيه، أي أنه من المستحيل أن تبقى البيئة أجمع دون تغيير.
- –وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة بتطلب نظام إنتاج يحترم الإلتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

وهكذا يدل مفهوم التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الإجتماعي و الإقتصادي و التقني و المحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية، ويعتمد تقديم العالم المستدام على استمرار ذلك التقدم الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي و التقني واستمرار تواجد الخدمات الطبيعية من البيئة 'وهذا يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها فالتنمية المستدامة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئة وهذا يتطلب تطور مؤسسات مستنيرة وبني تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات و النقص في المعرفة و المعلومات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه ،وذلك دعما للرأسمال الإنساني و المحافظة على قدرة نظم الأرض الطبيعية لخدمة استمرارية الحياة في الأرض.

وتعرفها منظمة التغذية و الزراعة للتنمية المستدامة :

يمكن اعتبار تعريف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه منظمة الأغذية و الزراعة بمثابة إطار عام للغاية للتنمية المستدامة . و يحدد هذا التعريف عناصر رئيسية هي: (9)

1 -الموارد المتعددة في بيئتها.

2 -احتياجات الإنسان الاجتماعية و الاقتصادية.

3 -التكنولوجيا.

4 -البيئة.

وفي حين يتعين صيانة العنصرين الأوليين يتعين استيفاء العناصر الأخرى و مراقبتها و تحديدها من خلال عملية الإدارة العامة و ذلك ما يوضحه الشكل رقم 01:

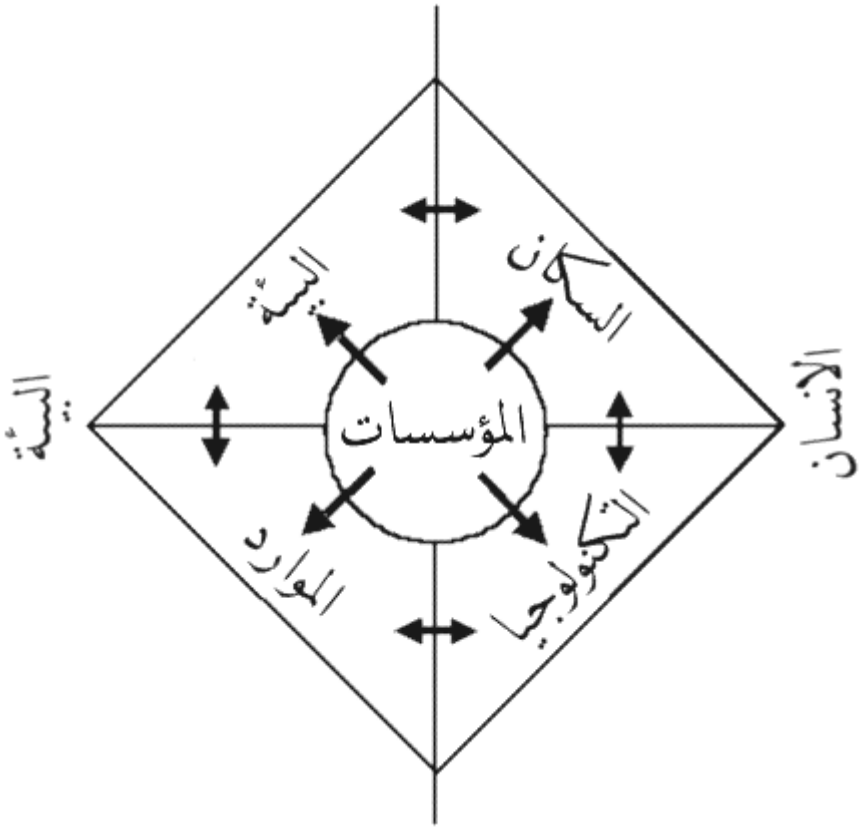

الشكل رقم 1 - تمثيل شبكي لإطار الاستدامة الذي وضعته المنظمة

وفي الأخير نخلص من هذه التعريفات أن التنمية المستدامة في جوهرها تسعى الى تحقيق مفهوم العدالة و المساواة و الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية .أي تحقيق توازن بين تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي ، والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر، وتحقيق توازن بين التنمية وصيانة البيئة.

إلا أن المتأمل في إمكانية تطبيق هذا المفهوم على ارض الواقع يدرك جليا أن معادلته تخضع إلى توجهات إيديولوجية و مصالح سياسية وخصوصيات اجتماعية وثقافية متعددة.

2.1/مبررات التنمية المستديمة :

التنمية أتت من سياق تطور معرفي أوسع أدى إلى استخدام تقنيات أحدث أساليب الإدارة وإتخاذ القرارات القادرة على استيعاب التعقيدات و التشابكات و إستشراق المستقبل ،فعليه أن التطرق للمعرفة التكنولوجية يعتبر أساسا لنجاح التنمية المستدامة لكن نقل التكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ليس بالأمر السهل لأنها تقتصر على نوع محدد من أنواع التكنولوجية

بل نقل علمي وخبراء وفنيون بالإضافة إلى التكلفة المادية ، لكن أصبح هناك تخوفا من الدول النامية أن تصبح منافسا تجاريا للدول المتقدمة، لأن نقل التكنولوجيا للدول النامية سيقدمها لكنه لن يضمن تنمية مستدامة لأن التقدم أساس لدهور البيئة.

انبثقت التنمية المستدامة تحت تأثير العوامل الآتية: (10)

1 -الإهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وعلى البيئة و التوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية.

2 -تعثر السياسات التنموية في الدول النامية وما أدت إليه من تردي الانتاجية لاسيما في قطاع الصناعي ،وتوسع الفروقات الإجتماعية وحصول لدى الفئات الفقيرة.

3 -زدياد الأحداث المسيئة وإرتفاع التلوث البيئي، فقد أدت عمليات التوسع الإنتاجي لاسيما الصناعي إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وإرتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها المختلفة.

4 -أدت أزمة الطاقة في السبعينات إلى إثارة الأنظار لخطورة الإستغلال المفرط للثورات الطبيعية غير المتجددة وتلوث البيئة، وزيادة الوعي بما نجم عن ذلك كوارث طبيعية وأخطار بيئية.

5 -التطور الحضري في العالم،و الذي تمثل بزيادة أعداد المدن المنيونية، ومخاطر ذلك يتمثل في الزحف على المساحات الزراعية وزيادة الاستهلاك وطرح النفايات.

2- أبعاد التنمية المستديمة نظريا:

وعليه لفهم التنمية المستديمة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة و التنمية، فالتنمية المستديمة بالمعنى الواسع للكلمة تمثل عدة أبعاد مترابطة وهي : الأبعاد الأقتصادية، الأبعاد البيئية، الأبعاد الإجتماعية و الثقافية، فلكي تستديم يتعين أن تكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الإبعاد وتتمثل هذه الأبعاد على النحو التالي :

1.2/البعد البيئي :

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيءيحيط بالإنسان ،وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها : "رصيد الموارد المادية و الإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان و تطلعاته"، كما تعرف أيضا : "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به."

إن البيئة نظام ديناميكي معقد فيه الكثير من المكونات التفاعلية المتداخلة مع بعضها البعض ،وهي بذلك تعنى الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ،يأخذ منها ويعطى لها ويتفاعل مع كافة المنتجات و الكونات لينتج في النهاية استمرارية العلاقة التبادلية التفاعلية بين الإنسان و البيئة المحيط به (نبات، حيوان، موارد، ثروات ....) [11].

ولقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولي المعاصرة ،وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول و البيئة والتنمية أمران متلازمان ،بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي للتجاوز تلوث الحدود الجغرافية و السياسية للدول فينتقل عبر الماء و الهواء و الكائنات الحية .

وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الإهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية في الحفاظ على الموارد الطبيعة والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم و التنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للإحتياط و الوقاية ، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل ،وعلى سبيل المثال تعطي عناية خاصة لظاهرة أرتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية (ظاهرة الاحتباس الحراري) ، واحتلال طبقة الأزون ،والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية،بعكس الاشغالات الآنية للدول النامية التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه.....[12]

فتطرح التنمية المستديمة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعية أي الحاجات التي يتكفل النظام الإقتصادي بتلبيتها ،لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها والحترامها في مجال التصنيع ،و الهدف من وراء كل ذلك هو التسيير و التوظيف الاحسن للرأسمال الطبيعي

بدلا من تبذيره ، فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للاراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

وتتمثل في :

أ) **إتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي :** بالنسبة للأبعاد البيئة نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها ،ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ،كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي الى تلوث المياه السطحية و المياه الجوفية ،أما الضغوط البشرية و الحيوانية ،فإنها تضر بالغطاء النباتي و الغابات أو تدميرهما ،وهناك مصادر كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة ،أو أنها توشك أن تصبح كذلك . (13)

ب) **حماية الموارد الطبيعية** : تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية و الوقود – ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و إلى حماية مصايد الأسماك –مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد،وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ،ومع ذلك فإن الفشل ي صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة ،وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة ،وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهر و البحيرات وتهدد الحياة البرية ،وتلوث الأغذية البشرية و الإمدادات المائية ،وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا ،وإجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء .

ج) **صيانة المياه :** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه ،ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة ،كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة ،كما أن النفايات الصناعية والزراعية و البشرية تلوث المياه السطحية و المياه الجوفية ،وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، و التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للأستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه ،وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه

السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه قصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها .[14]

د) **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية** : تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الإستخدام البشري –انخفاضها ،مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية و لنباتية ،بإستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة ،أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة

وتتعرض الغابات المدارية و النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية و الغابات الساحلية وغيرها من لأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع ،كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع ،و التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء لأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الأنقراض وتدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.[15]

هـ) **حماية المناخ من الإحتباس الحراري** : التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية ،بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي او زيادة الأشعة فوق البنفسجية ،يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة .

ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ ،أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدميرطبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان .

2.2/ البعد الإقتصادي :

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا وإجتماعيا منذ 1945 ،حيث أعطيت لها عدة تعاريف من بينها :"أنها تقدم المجتمع طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن "، أيضا :"إنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي ".

يتجلى البعد الإقتصادي من خلال تلبية الحاجات و المتطلبات المادية للانسان عن طريق الإنتاج و الإستهلاك [16]، فهو يعين للتنمية المستدامة الإنعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد

على البيئة أن يطرح مسألة اختيار وتمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتوفق التنمية المستديمة بين هذين البعدين ليس في أخذها بعين الأعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب بل تقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة و الأفعال البشرية، كما تمنح التنمية المستديمة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان و البيئة الأفضلية للتكنولوجية والمعارف و القيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة ،وهي تدافع عن عملية التطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية بإعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية و النباتية ،لكنه بدوره يختلف بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية وبالنسبة إلى الدول النامية فهي تعني استغلال الموارد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي لشعوبها والقضاء على الفقر بها [17]، وكذا تعمل على خفض متواصل في استهلاك الدول الصناعية من الطاقة و الموارد الطبيعية ،إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة فيها. وتتجلى في :

أ)حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية : فبالنسبة للأبعاد الأقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم ،أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ،ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الـ" OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .

ب) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و احداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ،ولا بد في هذه العملية من التأكيد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية ،وتعني أيضا تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان النامية دون ضرورة ،كإستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض [18].

ج) مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته : وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ،لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات –و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبير بدرجة غير متناسبة

يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجية أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية و العمل معها، وفي تهيئة أساليب ترمي الى تحقيق نوع من المساواة و الاشتراكية للوصول الى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و لبمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى –باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

د) تقليص تبعية البلدان النامية : وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية يها بين البلدان تاغنية و الفقيرة يحتاج الى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ،يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها ماسا، ومما يساعد على نعويض هذه الخسائر الإنطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيها بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

هـ) التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة : وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من السكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويتحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الإستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية ،أما الذين لاتلبى احتياجاتهم الأساسية والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه ، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية ،وليس هناك ما يدعوهم إلى تقرير مدى صلاحية تصرفاتهم للإستدامة كما أنهم يجنحون إلى الإستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة و لتوفير الأمن لشيخوختهم.

و) المساواة في توزيع الموارد : إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة ،فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الإجتماعية وعلى الإراضي و الموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الإختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الأقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ز) الحد من التفاوت في المداخيل : فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغيرالمنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا ،وكذا تقدم القروض الى القطاعات الإقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية.

ح) تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الأنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة الى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأنها إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ .

3.2/ البعد الإجتماعي و البشري :

تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الأجتماعي و لعملية التطور في الاختيار السياسي، ولا بد لهذا الإختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ماهو بين الدول، ستحافظ الأجيال الراهنة بإعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة و الدول تامختلفة من الشمال على تاجنوب [19]، وتعني هنا التنمية المستدامة بالابعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نموالسكان، وهو أمر بدا يكتسي أهمية بالغة ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة قط ،بل كذلك لان النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد

الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ،كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ،ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن ،وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

أ)مكانه الحجم النهائي للسكان : إن للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا لان حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية ،في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة ،بل عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة عام 2150 [20]، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان ،حتى بالمستويات الحالية ،هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة و الافراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى ،لأن نمو السكان يؤدي بهم الى الأراضي الحدية (ظاهرة البناءات الفوضوية ومعركة الاسمنت المسلح مع الأراضي الزراعية) أو يتعين عليهم الإفراط في استخدان الموارد الطبيعية .

ب) أهمية توزيع السكان : كما أن لتوزيع السكان أهمية بالغة من الأهمية فالاتجاهات الحالية نحو توسع المناطق الحضرية، ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيزالنفايات و المواد الملوثة حيث تتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمرالنظم الطبيعية المحيطة بها ،ومن هنا ،فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة الى المدن ،وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي الى التقلص الى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر ومنه جاء مصطلح التنمية المستدامة [21].

ج)الاستخدام الكامل للموارد البشرية : تنطوي فكرة التنمية على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا ،وذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع ، ومن المهم بصورة خاصة أن الخدمات الأساسية الى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ،ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصصها لضمان الوفاء أولا بالحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة و الكتابة ،وتوفير الرعاية الصحية الأولية ،و المياه النظيفة ،و التنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية –تحسين الرفاه الاجتماعي ،وخماية التنوع الثقافي

والاستثمار في راس المال البشري – بتدريب المربين و العاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو اليهم الحاجة لاستمرار التنمية. (22)

د) الصحة و التعليم : أن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالو من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الإقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة و التنوع البيولوجي حماية أفضل. (23)

هـ) أهمية دور المرأة : لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعة المعيشية، و الرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة،و المرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل– كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال – ومع ذلك فكثير ما تلقى صحتها و تعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم ،والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل ،كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثرصحة ومن شأن الإستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة (24).

و) الأسلوب الديمقراطية الإشتراكية في الحكم : إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات ،في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها ،وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحليةكثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الإشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

4.2/البعد التكنولوجي :

وتعي التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعيةإلى أدنى حد،وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجيا تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول ،وتعيد تدوير النفايات دخليا،وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها. ومنها مايلي :

أ) استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلوث ما يحيطبها من هواء وماء وأرض،وفي البلدان المتقدمة النمو ،يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف

التلوث بنفقات كبيرة ،أما في البلدان النامية ،فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير ،ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال و الأفتقار إلى فرض العقوبات الإقتصادية .

ب) الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة: إن التكنولوجيا المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة،وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ،ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالإستحداث أو التطوير لتكنولوجيا أنظف وكفأ تناسب الإحتياجات المحلية– الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الأنتاجيةالإقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نزعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود ،فهي تحتاج أيضا الى استثمارات كبيرة في التعليم و التنمية البشرية، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا،و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الأقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ج)المحروقات و الإحتباس الحراري : كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة ،فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة ،فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة ، والإحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها ،وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم ،فإن معظم العلماء متفقون على أن امثال هذه الإنبعاثات لا يمكن لها أن تستمر الى مالا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة ،دون أن تتسبب في احتراز عالمي للمناخ، وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولا سيما إذا جرت التغييرات سريعا–آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولا سيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

د) الحد من انبعاث الغازات: ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال الى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعثث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد من استخدام المحروقات ،وإيجادمصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO_2 واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر ،وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية –المتجددة – تكون مأمونة نفقاتها محتملة ،فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفاما يستطيع في جميع البلدان [25].

هـ)الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة : فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون وتوضح بأن التعاون الدولي مخاطر البيئة العلمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع جعلها ترفض التوقع على الإتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

3– مبادئ التنمية المستدامة نظريا :

1.3/المبادئ الأساسية :وتتمثل في مبدأين هما :

التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة : يظهر من خلال تأثير كل منهما على الآخر حيث تتسبب التنمية في عدة مشاكل ايكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث مثلا في المقابل، يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية و الفقر في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية، كقطع الغابات و تردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع،فضلا عن ذلك ،فإن المشاكل البيئية عن عدم إتباع تنمية ملائمة تستخدم الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحافظ على البيئة ،لأن هذه الأخيرة عليها استمرارية التنمية.

وعليه فمهمة هذا مبدأ هي بالدرجة الأولى التوفيق بين وجهات نظر الدول المصنعة المهتمة للمستقبل الإيكولوجي للأرض ووجهات نظر الدول النامية التي تصبوا إلى تنمية اقتصادياتها.

*العدالة مابين الأجيال :على الجيل الحاضر المحافظ على النظم الإيكولوجية و الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة ،وفي ذاته لا تتحمل الأجيال الحاضرة أعباء غير معقولة لمواجهة احتجاجات

المستقبل غير المحدد ،ولكن على العكس يجب إعطاء مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق أهدافها حسب القيم الخاصة بها ،كما يجب على كل جيل أن يقدم لأعضائه حقوقا عادلة أي استغلال تراث الأجيال السابقة وأن يحافظ على هذا الحق للأجيال المقبلة ،وذلك بمجموعة من الحقوق و الواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان الدولية القائمة حاليا.

كذلك يتوجب على كل دولة أن تسعى على ممارسة الأنشطة في حدودها أو تحت إشرافها بأن لاتسبب أضرار يمكن أن تمس بحياة الأجيال الحالية و المستقبلية.

2.3/المبادئ الفرعية :تتضمن مايلي :

*مبدأ الإحتياط : وعليه يجب العمل على ضمان حماية البيئة من أية أثار ضارة متوقع حصرلها ،قد لا تحدث أبداوإن حدثت تكون في المستقبل البعيد، و بالتالي فإن الطابع التوقعي للمبدأ يجعله موجه تماما نحو التدابير المتعلقة بالمحافظة على البيئة الى تلبية الإحتياجات الإنمائية للأجيال الحالية و المقبلة، مستعينة في ذلك بعض المبادئ.

ويتم ذلك عن طرق اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف للوقاية من تدهور البيئة والإسهام في التنمية المستديمة ،ليصبح هذا المبدأوسيلة أو أداة عمل اتحقيقها.

*مبدأ الأشغال المشترك للإنسانية : يتمثل في التراث المشترك للإنسانية، وتجسيدا للمصلحة المشتركة للإنسانية الحاضر أو المقبلة، ويتكون التراث من المجالات المشتركة التي لا مالك لها (البحار ،الفضاء الخارجي ،.....)، والعمل على بلورة اهمية الاعتراف بالحاجة الى حماية الجوانب الفردية و المتميزة سواء كانت من عمل الإنسان أو الطبيعة، وعلى عاتق كل دولة واجب حماية وحفظ التراث الثقافي و الطبيعي ونقله الى الأجيال المقبلة .

وعليه يمنع تملك جميع العناصر المكونة للتراث المشترك ويشترط تحت رقابة دولية لفائدة الإنسانية جمعاء.

*المبادئ القابلة للاندماج : المتمثلة فيما يلي :

-المشاركة في القرارات :لمكانية تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإيكولوجية يتوجب السعي إلى إشراك جميع المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة ،فعلى الأفراد والجماعات مسؤولية حماية وإدارة الموارد بكيفية مستديمة، وتخص هذه المشاركة الفئات كالنساء و الشباب، السكان الأصليين و الجماعات المحلية النقابات و الفلاحين، و النخبة العلمية [26].

وهذا بهدف اتخاذ القرارات أفضل وإمكانية تطبيقها بفعالية اكبر من أجل حماية وحفظ وتحسين الحالة البيئية وضمان تنمية مستديمة معقولة ايكولوجيا.

-)الملوث يدفع الثمن : ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية الى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئة داخلها، وإستخدام الأدوات الإقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل تكلفة وتدابير الوقاية ومكافحة التلوث. ويهدف هذا المبدأ الى تشجيع الأستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعة التي تحتويها البيئة.

-)سيادة ومسؤولية الدولة : لاشك أنه من حق كل دولة أن تستغل ثرواتها الطبيعة أن هذه السيادة ليست مطلقة، وإنما يحدها واجب ألاتسبب أضرارا بيئية دول أخرى، وفي حالة الإخلال به يترتب على الدولة مسؤوليتها الدولية ووجوب إصلاح الضرر الأيكولوجي المتسببة فيه.

بناء على ذلك فقد روعي تحقيق التوازن – قدر الإمكان – بين متطلبات السيادة الوطنية الدول من ناحية، ومقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولي من ناحية ثانية، وعليه أصبح مقبولا أن تساءل الدولة عن الأفعال المشروعة التى تباشرها داخل إقليمها أو تحت إشرافها متى كان من شأن مثل هذه الأفعال إلحاق الضرر ببيئة دولة أخرى.

-)الشركة الشاملة و التعاون :يعد التعاون الدولي لحفظ وحماية البيئة ضرورة تفرضها شمولية النظم الأيكولوجية ،وقد أضفى عليه تدريجيا صفة الألتزام القانوني

وهو مبدألا يتحدد بالوقاية من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة، وإنما الحد منها إذا ما حدثت.

-)المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة :بالنظر الى المساهمات المختلفة في التهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة وتسلم الدول المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستديمة وبالنظر الى تستاثير التي بها.[27]

ويوحي هذا المبدأ بانشاء فعلي لآليات مالية لمساعدة البلدان النامية في حماية البيئة.

4-مؤشرات التنمية المستديمة :

هناك العديد من المؤشرات و المرتكزات يمكن تصنيفها من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة فتشمل مؤشرات اقتصادية وإجتماعية وإنسانية ومؤشرات خاصة بإدراة الموارد البيئة.

أ) مؤشرات اقتصادية :وتندرج ضمنها:

- **التخفيف من حدة الفقر** : حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية ومؤشرا للتنمية وإستدامتها.

الاستمرارية: وهو يتطلب توفير الدخل مرتفع مما يمكن من اعادة استثمار جزء منه بما يمكن من احلال والتجديد والصيانة للموارد الاقتصادية. **(28)**

الازدهار السياحي:باعتبار السياحة احد المصادر الثورة الهامة في الاقتصاد الوطني.

تحقيق الامن الغذائي:حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا اساسيا من ابعاد الامن الغذائي ويتطلب ذلك ايجاد مخزون استراتيجي لمواجهة التغيرات.

النفايات واعادة الدوير: ويتم التعامل معها من خلال الردم الصحي"الدفان" الحرق، تدوير النفايات,اتخاذ الاجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات فرض الضرائب عليها,التوعية البيئية,تشجيع ودعم الاستثمارات. **(29)**

ب) مؤشرات اجتماعية وانسانية: وتتضمن ما يلي :

القضاء على الانفجار السكاني:ويقصد بنمو السكان بالمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية او القدرات البيئية.

دعم برامج تنظيم الاسرة:خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو السكاني سريعة جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والتربية والالتزام.

دعم دور المراة في التنمية المستدامة:باعتبار هب نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية وهي ضحية في ذات الوقت وان كانت متهمة بعداء البيئة.

ج) مؤشرات خاصة بإرادة الموارد البيئية:وتتجلى فيما يلي:

*) **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية** : القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة,للحد من اسستنزافها لتحقيق بيئة مصانة غير مستترفة

*) **تحقيق التوازن البيئي** : وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة اي المحافظة على البيئة بما يتضمن سلامة الحياة الطبيعية وانتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

*) **قضية الطاقة** : ان نقص مصادر الطاقة في اي بيئة او دولة من الدول، مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق امن الطاقة من خلال الترشيد استخدام الطاقة الاحفورية(غير المتجددة).

*) **مكافحة التصحر**: حيث ان مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحمة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الأيكولوجية الهشة ويتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا وضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنمية وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.

*)**المحميات الطبيعية** "**الحيوية**" : ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة ،وذلك بالدعوة للعمارة الخضراء ،وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية وعم التوعية و التربية البيئية.

ونستقرأ من خلال التنمية المستديمة ان مؤشراتها و خصائصها لا يمكن أن تتضح و تتحقق إلا من خلال دور الدولة الضروري فيما لاسيما فيما يتعلق بتنظيم استخدام المرارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي،حيث أصبح هناك ربط واضح و أكيد بين التنمية و البيئة و أصبحت البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي أنشطة و مشاريعها و مواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية إلى المحافظة على البيئة و الحصول على موافقة المجتمع (ممثل في الدولة) على نوعية و مكان المشاريع .

وقد كان الاعتقاد السابق (الخاطئ) أن الثروات الطبيعية كم لا ينفي و إنها في حالة ثبات وإستقلالية ولكن ثبت أن الثروات محدودة بمحددات بيئية و بيولوجية و طبيعية متوازنة و هي تمثل أنظمة بيئية فرعية مرتبطة ومتوازنة مع النظام البيئي العالمي، وكل ما يؤثر على المياه، الأرض الطاقة، المناخ، يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية في المدى الطويل.

ويمكن الطريق نحو التنمية المستدامة في مجموعة من الإصلاحات لمواجهة السياسات الإقتصادية الفاشلة ولإيجاد برامج جديدة للتعديلات الهيكلية، وبالرغم من أن هذه الإصلاحات ستقتضي على الفقر في المدى الطويل وتلبي جميع احتياجات الإنسان وتقتضي على الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي على تدهور البيئة ،ونتيجة التعدي الجائر على هذه المنظومة الطبيعية (في الدول المتقدمة و النامية) و الإخلال بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك في التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها، حيث إختل مسار التنمية نتيجة تناقض المعروض من الموارد و نتيجة للاختلال البيولوجي الناتج عن تصنيع و الإستخدام المفرط للكيماويات، وزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون وهنا إتصح أن هناك دور أساسي و مهام وظيفة الدولة لابد أن تمارسها حيث لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور.

5- أهداف التنمية المستدامة :

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة الى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والأقتصادية و الإجتماعية في خطة شاملة لتنمية. تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية وراس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف الى الأرتقال بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية و القادمة.سياسات فعالة من أجل تحقيق التنمية.

أ) مبدأ التخطيط الإستراتيجي :يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسة ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الأحتياجات التي تم تحديدها، وتحقيق ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخطيط الإستراتيجي ،ويستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي الإستراتيجي ثم التقييم البيئي التراكمي عند تحديد الأهداف.

ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقر وبتطبيق التخطيط يجب أن يعتمد على المشاركة الواسعة لجميع المنتفعين ذوي الصلة لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجميع.

مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني الجيد : ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن و الأتجاهات المستقبلية و المخاطرة المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية و الوطنية و العالمية، على سبيل المثال ستدرج الضغوط الخارجية المفروضة على الدولة، الناتجة عن العولمة أو تأثيرات نغير المناخ

،في هذا التحليل و الذي سوف يعتمد على المعلومات الموثقة حول تغيير الظروف البيئية والإجتماعية والأقتصادية و الضغوط المفروضة وكيفية الأستجابة إليها ومدى ارتباطها بأهداف ومؤشرات الإستراتيجية، وسوف تستخدم القدرات المحلية والمعلومات المتاحة بشكل كامل لإجراء التحليل كما سيعكس التحليل أيضا وجهة نظر كافة الشركاء.

ج) مبدأوضع أهداف واقعة ومرنة للسياسة : توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجوده المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها، تعتبر الأهداف التي يصاحبها الحوافر من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فاعلية وستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك ستمثل الأهداف تحديا ومع ذلك فإنها واقعة ويمكن تحقيقها.

د)مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية : لابد من إدراج الأستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتي تحقق أهدافها.

هـ)مبدأالسياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة : ستعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على دعم سياسات التنمية المستدامة ،وسيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارة المعنية حسبما تقضى الحاجة لذلك ،وبلإضافة الى ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزيةّ و الولايات ووحدات الإدارة المحلية على إدراج حماية البيئة و الترابط الأجتماعي في جميع السياسات القطاعية ،أما على المستوى المحلي فيلزم القيام بالتعديلات المؤسسية المطلوبة لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة .سيكون من مهام لجنة التنمية المستدامة التنسيق بين و الخطط و البرامج القطاعية مع أخذ البيئة و التأثيرات الأجتماعية في الأعتبار، و العمل على دمج الأعتبارات البيئية والإجتماعية في السياسات القطاعية مثل السياسة الزراعية و الصناعية و الإجتماعية وسياسة الطاقة و النقل ....الخ سوف يتم ذلك عن طريق تحليل الإطارالكلي لسياسة الدولة حتى يمكن تحديد السياسات والخطط و البرامج المختلفة ومن أمثلة ذلك : [30].

- خطط العمل والأستراتيجية الوطنية البيئية .
- خطط عمل الأستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي.
- الإستراتيجيات الوطنية للحفاظ على البيئة .
- الخطط الوطنية لمكافحة التصحر .

- برامج الإصلاح الهيكلي.
- خطط استراتيجيات التنمية الحضرية و العمرانية .

يصعب تحقيق التكامل التام بين السياسات ولتحقيق أكبر قدر من التكامل يجب في البدء بتحديد السياسات المتضاربة وتأثيراتها ،وبالتالي يمكن تحقيق التوازن بين السياسات بإستخدام الأدوات المنهجية المناسبة هذا علما بأن تكامل السياسة سوف يعتمد بشكل أساسي على التفاوض وبناء الرأي الجماعي بين المنتفعين.

و) مبدأالحكم الرشيد : لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية و البلديات على الشفافية في صنع القرار ،ومشاركة المواطنين و المجتمع المدني في صنع القرار، و المسؤولية و المساءلة و المحاسبة في التنفيذ ،كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشد الإنفاق والإنتباه الى القضايا الإجتماعية .

ز) مبدأ لا مركزية السلطة و التفويض : من الضروري أن تتحقق تدريجيا لامركزية اتخاذ القرار الى أقل مستوى ممكن ،حيث تنتقل الأختصاصات و المسؤوليات من المستوى المركزي الى المستويات الأقليمية و المحلية، ومع ذلك للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

ح) مبدأ رفع الوعي :يؤكد هذا امبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الأهتمام العام بهذه القضايا، ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع .

ط) مبدأ العدالة بين الأجيال : يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية، تلك الثروات حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتهم مثل الجيل الحالي.

ي) مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي :يدعو هذا المبدأالى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الأحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع ،علما بأن عدم الإجتماعي الأنصاف الإجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي الى الإحباط الإجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.

ك) مبدأالحفاظ على الموارد الطبيعية : يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية، وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية، وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لايتجاوز قدرتها على التجدد.

وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرارية استخدامها على المدى الطويل بفاعلية وذلك عن طريق الأستعاضة عنها بالموارد الأخرى المتاحة أو المواد المصنعة مثل استبدال الوقود الحجري ومصادر الطاقة غير المتجددة بمصادر الطاقة المتجددة وستعادة الطاقة الناتجة من المخلفات [31].

ل) مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث :يدعو هذا المبدأ الى تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة ،تقوم هذه الجهات يدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التهور، كما تتحمل التكلفة بالكامل التلوث على توفير حافز قوي للصناعة للأقلام أو الحد من التلوث حيث سيتضح أن تكلفة الحد من التلوث استثمار له عائد مجرى [32].

م) مبدأ قيام المستخدم بالدفع :ينص هذا المبدأعلى أن أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعر واقعي في مقابل هذا الإستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة مخالفات الاستخدام يطبق هذا المبدأعلى الخدمات مثل الإمداد بمياه الشرب وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها ،وجمع المخلفات البلدية و التخلص منها ...الخ .

ن) مبدأ المسئولية المشتركة : يحتاج تحقيق التنمية المستدامة الى شعور المنتفعين بمسؤليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة و الموارد الطبيعية و المجتمع .

س) مبدأ الوقائية : تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من التلوث بعد حدوثه (الحل عند نهاية الأنبوب)

وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان على أن يتم تنفيذ وتخطيط كل منها بصورة تؤدي الى :[33].

– إحداث أقل تغيير ممكن للبيئة.

- أقل خطورة للبيئة.
- الحد من الضغوط على البيئة و الأستخدام الرشيد للمواد الخام و الطاقة في البناء و الإنتاج و التوزيع و الإستخدام.
- الإقلال من التأثيرات على البيئة عند مصدر التلوث.
- يطبق هذا المبدأ من خلال تنفيذ الأثر البيئي واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة.

ع) مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي :

يعتبر التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص المواد مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة و رفاهية المجتمعات الريفية والحضرية. **(34)**

فالنظام التخطيطي الشامل يضمن في ممارساته وتطبيقاته العمرانية ذلك التوازن الهام بين كل من القطاع الحضري والقطاع الريفي، حيث يتم وضع معايير ملائمة تضمن عدم التركيز الشديد على مدن أو مناطق حضرية بعينها، وبالتالي إهمال التنمية العمرانية المتكاملة لعديد من القرى أو الأماكن النائية، أو المناطق الفقيرة، وهو الأمر الذي يفسر أحد أهم الأدوار الحقيقية للدولة باستخدامها للتخطيط العمراني، كأداة لتحقيق التوازن بين كافة القطاعات العمرانية للمجتمع، خاصة المكانية والجغرافية منها، وهو ما يشير إليه بعض منظري مجال التخطيط العمراني، حيث يرون أن لهذا المجال بعدا سياسيا واجتماعيا قويا، ناجما عن كون الأمن والسلامة الوطنية، هما من أهداف السياسية المكانية، فإن أهم ما يحدد دور و مكانة نظام التخطيط الشامل، و بالتالي جهازه التخطيطي الرسمي، هو القدرة على تحديد مجال ونطاق ومستويات المعلومات التخطيطية والعمرانية، أي بمعنى آخر المادة الخام التي يتعامل معها النظام باعتبارها من أهم مدخلاتهّ ومخرجاته.

إن التنمية المستدامة تتطلب توقر تناغم بين إحتياجات الإنسان وتطلعاته لتحقيق رفاهية معيشية آمنة و مريحة ' ويبين إستعمالات الأرض وتهيئة الموقع المناسب لهذه المتطلبات البشرية إن راحة الإنسان تحتاج إلى احرارة في حدود 18° ، و رطوبة نسبية من 30 إلى 60 % و توفير العمران المستقر و المريح و خاصة في البيئة الصحراوية ذات الخصائص المناخية القاسية.

تراعي التنمية المستدامة من خلال مجموعة من آليات الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ) تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو ، وليس الكمية ويشكل عادل ومقبول و ديمقراطي.

ب) احترام البيئة الطبيعية :التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان ، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية،وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصلح علاقة تكامل وإنسجام .

ت) تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

د) تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محددة ،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

هـ) ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ،من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،وكيفية الإستخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ،دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة
أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و) احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع وبطريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بولسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها .

6- تحديات ومعوقات التنمية المستدامة :

1.6 / **التحديات :**

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة ،تحديد التحديات ذات الأولوية التي يجب أن تتناولها الإستراتيجية ،فالتحديات كما حددها أصحاب المصلحة من ممثلي المؤسسات المختلفة، وفيما يلي قائمة مبدئية من التحديات يتم مراجعتها وتحديثها أثناء الإعداد التفصيلي للاستراتيجية.

1) إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1.5%من الناتج الوطن).

2) إعداد البرامج التنموية و الصحية و التعليمية للشعوب الأقل نموا،فالدولة و المجتمعات المحلية والإقليمية و الوطنية والمنظمات ذات الأختصاص ،تشترك في المسؤولية –على تفاوت بينها – وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة و الأمومة ،وتأسيس البنى التحتية و المواقف، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعا وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية وبمقدارعنايتها بتطرير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي و مؤسساته.

3) تحقيق التكامل وتشجيع الإستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل امنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية و العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية .

4) إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

5) نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين ،توفيرإمكانيات العمل العلمي لهم باعتبار من أسباب تطوير العمل التنموي و استمراره ،ويرتبط بذلك نشرالوعي بأهمية التفكير العلمي و البحث في مجالات التنمية المستدامة،وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك الى المجتمع بذلك الى مراحل متقدمة من الرقي و التنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

6) حماية التراث الحضاري : للتراث الحضاري دور أساسي في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية ،ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد و الجماعات ،ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية و الدينية ،وصيانة المستقبل المشترك ،ولذا فإن التأكيد على الأبعاد

الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح و التكافل الإجتماعي.

7) التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.

8) تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار و المؤسسات الإقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف الى جعل دواليب الإقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافا وإحتراما للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة .

- الأزدياد المطرد في عدد السكان .
- تفعيل وتطوير آليات متابعة وتنفيذ المخططات العمرانية .
- زحف العمران العشوائي على الأراضي الزراعية الواجب الحفاظ عليها.
- الكثافة المتزايدة للسكان في المناطق الحضرية و الريفية.
- تدهور البيئة العمرانية وتداخل استخدامات الأراضي الغير متجانسة بالمدن و القوى.[35]
- ارتفاع تكاليف إنشاء وتطوير المناطق السكانية و الحاجة الى تطوير آليات لتحفيز القطاعات الغير حكومية .
- محدودية الإعتماد المالية المخصصة لمشروعات المياه والصرف الصحي.
- عدم التوازن بين العرض و الطلب في وحدات الإسكان المتاحة.
- تزايد مشكلات النقل و المرور.
- تفعيل المشاركة المجتمعية في مجالات التخطيط العمراني لكافة القرى و المدن.

2.6 / المعوقات :

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية ،فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية ، كان من أهمها مايلي :

1-الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحة و الأجتماعية و الأزمات النفسية والأخلاقية وعلى المجتمعات المحلية و الوطنية و الدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الأقتصادي ،ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، و التنمية الطبيعية والبشرية والإقتصادية و التعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، و العمل على مكافحة الأمية.

2-الديون التي تمثل -إضافة الى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف و التصحر والتخلف الإجتماعي الناجم عن الجهل و المرض و الفقر- أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثير سلبا في المجتمعات الفقيرة بخاصة و الأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3-الحروب والنزاعات المسلحة والأحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعمة إلى أنها الأحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها ،ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل و المنشآت المدنية ومصادر المياه.

4-التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الإجتماعية .[36]

5-تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الإستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

6- عدم توفر التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

7- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالإلتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

7- العمارة المستدامة :

ظهرت فكرة التنمية الحضرية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في "ريو دي جينيرو 1992" وقد ترجمت في الأجندة 21 التمهيدية المحلية حول العالم EA 21،كذلك في مؤتمر "الهابيتات 2" الذي أجري في اسطنبول عام 1992 ،وأوصى بالحق في أن يمتلك كل فرد مساحة

مخصصة للسكن ،كما عرض مؤتمر Urban 21" برلين 2000" أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق الحضرية المستدامة في المدن حول العالم كما ظهر مجددا مفهوم التنمية الحضرية المستدامة خلال مؤتمر"جوهانسبورغ 2002".

وقد ظهر خلال مؤتمر العمران -21- التعريف التالي للتنمية الحضرية المستدامة [37] (تحسين نوعية في المدينة ،ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي السياسي،المؤسسي ،الإجتماعي و الأقتصادي ،دون ترك أعباء للأجيال القادمة. هذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية ,إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين المواد و الطاقة ،وكذلك المدخلات و المخرجات المالية ،التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية للتنمية المناطق العمرانية) .

7-1 مفهوم العمارة المستدامة :

و تعتبر العمارة المستدامة او المباني و المدن الصديقة للبيئة ، أحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المعماري و التي تهتم بالعلاقة بين المباني و البيئة، فعرفها المعماري " كين يانج" KenYeang يرى ان العمارة الخضراء او المستدامة يجب أن يقابل احتياجات الحاضر دون اغفال حق اجيال القادمة لمقابلة احتياجتهم أيضا .[38]

و يرى المعماري "وليام ريد" WILLIAM Reed ان المباني الخضراء أو المستدامة ماهي إلا مباني تصمم و تنفذ و تتم ادارتها باسلوب يضع البيئة في اعتباره و يرى أيضا أن احد اهتمامات المباني الخضراء يظهر في تقليل تأثير المبني على البيئة الى جانب تقليل تكاليف انشائه و تشغليه . و على يمكن الخروج بالتعريف يسجد مفهوم العمارة المستدامة من مجمل التعاريف السابقة بأنها عملية تصميم المباني باسلوب يحترم البيئة مع الأخذ في اعتبار تقليل استهلاك الطاقة و الموارد مع تقليل تأثيرات الانشاء و الاستعمال على البيئة مع تحقيق الانسجام بين البيئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية .

إن التحدي الذي يمثله مفهوم التنمية الحضرية المستدامة يتطلب من المدن أن تسهم فرديا وجماعيا في التنمية المستدامة،ومنه فإنه من الضروري على المدن وضع سياساتها على التطور المستقبلي للبيئة العالمية .

اقترح "Berlman" مبادئ لتحقيق الإستدامة وهي كالآتي :

لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة –حضرية –عمرانية مستدامة .

- There can be no global ecological sustainbility without urban ecological sustainbilility.

– التخطيط العمراني الدائرة أفضل من التخطيط الخطي ،وهو ضروري لإسترداد الموارد .

- Circular rather linzar urban systems are necessary to recapture resource .

– لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية –حضرية – عمرانية من دون تخفيف الفقر الحضري .

- There can be no urban environment solution alleviating urban proverty.

– لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر و لتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي .

- There can no be lasting solution to poverty or environment degradation without a strong civil society and grassroots innovations .

– لا يمكن أن يكون هناك تحول –عمراني – حضري من دون :

1) تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل.
2) تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.
3) ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال مستقلة.

- There can be no urban transformation without
- Changing the old incentive systems and rules of game .
- Linking the local to global through a transnational independent network

– لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن الـ 21 من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وكذلك فعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية .

- There can be no sustainable city of the 21 st century without social justice and political participation, as well as economic vitality and ecological regeneration.

– أن هذه المبادئ التي تم إيجازها يمكن أن تشكل نواة أساسية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة في مختلف المناطق، ومن هنا لابد من معرفة مبادئ العمارة المستدامة .

2-7 – مبادئ العمارة المستدامة :

تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في [39]:

أ –الحد من استهلاك الموارد الغير قابلة للتجديد .

ب –تجميل البيئة الطبعية.

ت –ازالة او الحد من استخدام المواد السامة .

و تطبيقا لهذه المبادئ يقلل التأثير السلبي على البيئة الطبعية و المشيدة من حيث المباني و محيطها المباشر و الاقليمي و العالمي فالمبني المستدام انطلاقا من هذه المبادئ يعرف بأنه يسعى لتحقيق الجودة المتكاملة (الاقتصادية و الاجتماعية) فالاستخدام المنطقي للموارد الطبيعية و الادارة الملائمة للمبني يسهم في انقا الموارد النادرة و تقليل استهلاك الطاقة و تحسين نوعية الحياة و المحافظة على القيم الجمالية و الاجتماعية و الثقافية .

بعد أن تمت المصادقة على مؤتمر قمة الأرض المنعقد في "ري ودي جينيرو 1992 طالبت الأجندة –21– أن يتم حصر مؤشرات للتنمية المستدامة وذلك من أجل وضع قواعد ثابتة لصنع القرار على جميع المستويات .

وتلبية لذلك تم وضع مجموعة مؤشرات هي المؤشرات الأولية للإتحاد الأوروبي ،وقد نتج عن البيان العمراني النهائي الصادر من اللجنة الأوروبية و المرصد العمراني العالمي (UN–Habitat)، أن مجموعة المعايير العمرانية يجب أن تتشابه على الأقل في الأوجه وإلا فالمقارنة بين مختلف المدن، الإقليم، البلدان، لا يمكن إنجازها .

كما يمكن أن تختلف مجموعة المعايير في المظاهر الآتية :

- تختلف باختلاف الثقافات .
- تختلف بإختلاف الجغرافي .
- تختلف بإختلاف مشكلات المناطق .
- تختلف بإختلاف وظيفتها ضمن عملية صنع القرار السياسي .
- عدد وثقل (وزن)هذه المعايير.

- مما سبق يمكن التأكيد أن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة يتم لكل منطقة على حدة أو يتم لمجموعة مناطق تتشابه في المقومات الفيزيائية و الطبيعية و الإجتماعية ...، ويعد التعرف على بعض التجارب العالمية و العربية في مجال التنمية الحضرية المستدامة ،ضرورة لتبادل الخبرات ونشر المعلومات و الإستفادة منها .

7-3 الوصول إلى التخطيط المستدام:

لابد ان ندرك ان أكثر عامل مؤثر في المنظمات والأفراد هو العامل المالي,فعلى الرغم من ان بعض النشاطات الخاصة بتحقيق الاستدامة هي نتاج تقدير الفوائد على المستوى البيئي والاجتماعي,إلى أن الحالة الاقتصادية هي العادة أكثر إقناعا من الممكن تغير القاعدة الاقتصادية التي تم بناؤها في أثناء صنع القرارات وهذا يعد احد الخيارات التي قد تساعد في تقدم التخطيط والتنمية المستدامة ,وعلى نحو متزايد فان العملية إجراء الحسابات قد استخدمت أيضا بحيث تشترط مقياسا للاستدامة.

يتطلب الوصول إلى التخطيط المستدام دراسة البعد الاقتصادي فضلا عن البعد البيئي والاجتماعي، فمتطلبات السكن المستدام تتطلب كلفا عالية ظاهريا,وبعد التوفير في استهلاك الطاقة هو التوفير الوحيد اقتصاديا.

ولكن إن الإدراك الحقيقي لمفهوم الاستدامة يؤدي إلى معرفة أن فوائد التصميم المستدام وفاعليته تنعكس على الكلف القليلة للطاقة وكذلك على الكلف المخفضة والمستمرة عبر عدة وجوه للأداء عندما تكون مأخوذة بالحسبان,وفيما يأتي عدة طرائق تحقق من خلالها الكلف المنخفضة المستمرة :

1 -المباني المستدامة تكون فيها فعالية الطاقة أعلى ولديها كلف طاقة اقل.

2 -حجم وأنواع نظم خدمات المباني المشيدة هي غالبا اصغر واقل تعقيدا، وهذا ينتج رأسمالا وكلف صيانة قليلين.

3 -تصميم المباني بطريقة الاستدامة، وبالتركيز على الهيكل والمبنى يمكن أن يجعل المبنى أكثر نشاطا بالأداء ومرونة بالاستخدام

4 -التصميم الجيد للمباني يحقق مقياس إنشائية عالية ومن ثم يتطلب البناء من الزمن صيانة وتجديد اقل.

5 –هناك فوائد طويلة الأمد غير ملحوظة وهي التحسينات في المبنى والتي غالبا لا تؤخذ بالحسبان في أثناء وضع حسابات التكلفة.

4-7 التخطيط من أجل الإستدامة :

يمكن ايجاد عناصر التخطيط المدمج مع الطاقة في الكثير من الدول بدءا من التنمية العمرانية المستندة الى الاعتبارات الطاقة بمقياس صغير(Micro-scale) إلى التخطيط المدمج والمتكامل للنقل واستعمالات الاراضي المفروض على المستوى الوطني (كما هو الحال في هولندا) وهناك ايضا بعض الحالات التعاون بين ادارة الطاقة العمرانية الشامل وتخطيط استعمالات الاراضي كاحد افضل الاساليب المعتمدة للتنفيذ في كاليفورنيا منذ السبعينيات 1970.

واحد الدروس المستقاة من العديد من الامثلة اظهر الحاجة الماسة الى اندماج وتكامل الطاقة والتخطيط استعمالات الاراضي والتاكيد على التنسيق الكامل في كل المقاييس,فضلا عن الدمج المتناسق مع كل انواع مستويات السياسة العمرانية المعتمدة.

وفي الجزائر ومعظم الدول العربية فان التخطيط استعمالات الاراضي والتخطيط لتزويد الطاقة (ان وجد) لا يزالان يعاملان ويعالجان ضمن مراحل منفصلة بعيدا عن الاستشارة الرئيسية بين الإدارات التخطيطية المحلية ومؤسسات الطاقة,توضح هذه الناحية, والتي يجب ان ينظر اليها بشكل اعتباري الضرورة الملحة لأجل وضع سياسات التمهيدية ضمن اهتمامات الاستدامة.

ومن هنا لابد من وجود إطار فكري عام لسياسة وطنية شاملة لارادة التنمية المستدامة وذلك لتفادي خطر امكانية توضع النشاطات المؤذية بيئيا والمستهلكة للطاقة بشكل كثيف في اماكن غير مناسبة.

تعتبر البيئة مركب في الاهمية في أي عملية عمرانية مهما كان حجمها الزماني والمكاني تتجاوز الانشغالات الاتية لخفض التلوث داخل المحيط الحضري الى حمايته وتثمينه، لذا فان الرهان الاساسي هو ضمان تنمية مستدامة تنطلق من ادخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية بدءا من التخطيط وانتهاء بالتسير ومن اجل ذلك فان البيئة و المدينة يشكلان ثنائيا متجانسا تربطهما علاقة متينة .

وفي ظل هذه التطلعات للعمارة المستدامة و التي تعتبر من بين التوجهات التي يسعى التطوير الحضري بمختلف سياساته من أجل تنفيذها احتراما لمبادئ التنمية المستدامة و هذا ما نتطلع للبحث عنه واقع التطوير الحضري بين متطلبات الحاضر و حاجات المستقبل و هذا ما سنراه من خلال دراسة تحليلية في الفصل الميداني.

هوامش الفصل :

1 -دوغلاس موسشيت:**مبادئ التنمية المستديمة**-ترجمة بهاء شاهين-ط-الدولية للاستثمارات الثقافية -القاهرة (مصر)2000ص 13-14 .

2- باية بوزغاية ، توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا " اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة بسكرة -2016/2015، ص 127 .

3 -المرجع نفسه ، ص 129 .

4-المرجع نفسه ، ص 130.

5-خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007، ص 157 .

6-باية بوزغاية ، مرجع سابق ، 130 .

7-سعد طه علام ، التنمية و الدولة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص 77 .

8- خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ،157 .

9-بوعشية مبارك ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع ، جامعة الزيتونة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الادارية – المحور الرابع عشر ، اقتصاديات البيئة و التشريعات القانونية ، الأردن 20-23-أفريل ، 2009 .

10- باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 129 .

11- خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص 117 .

12- باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 132

13- دوغلاس موسشيت، مرجع سابق ، ص188.

14- محمد السيد أرناؤط ،الإنسان و تلوث البيئة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة 1998 ص 101-102.

15 - باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 140

16- AHMANI Krimo- MOUDJARI Messaoud,PRAXIS HABITAT SOCIAL REVERS ET COURONNEMENTS ,OFFICE DESPUBLICATIONS UNIVERSITAIRES ,1PLACE CENTRAL-BEN AKNOUN-ALGER-02-2013 ,P193.

17- خالد مصطفى القاسم ، مرجع سابق ، ص 58 .

18- عبد القادر رزيق المخادمي ، التلوث البيئي – مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2006 ، ص 22 .

19- دوجلاس موشيت ، مرجع سابق ، ص 64.

20- حسن احمد شحاتة ، تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 2000 ، ص 149.

21- باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 142 .

22- خالد مصطفى القاسم ، مرجع سابق ، ص 158 .

23- راتب السعود ، الانسان و البيئة ، دراسة في التربية البيئية ،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، 2004 ، ص 18 .

24- حسين عبد الحميد رشوان ، البيئة و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 55.

25- ABC des Nations Unies،234،2001،P223

26- باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 144.

27- سعد طه علام مرجع سابق ، ص 77.

28- خالد مصطفى القاسم ، مرجع سابق ، ص 159 .

29- المرجع نفسه، ص 159 .

30- باية بوزغاية، مرجع سابق ، ص 151 .

31- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط: التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها –ط- دار صفا للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) ص 262 .

32- خالد شوكات، الجريمة البيئية ، دراسة حول مفهوم من منظور جنوبي ، منشورات جمعية أفاق التربية و التعليم، روتردام ، هولندا ، 2001 ، ص41.

33- قريد سمير :**دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة** البيئية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار عنابة(الجزائر) 2006 ص ص 54-.55-

34 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: القانون رقم 05/85 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها الجريدة الرسمية عدد8، 17 /1985/02 ص2

35 – باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 166.

36- دوجلاس موسثيت ، مرجع سابق ، ص167-169.

37- منتديات الهندسة المعمارية : www.Archnet.org

38- (www . zone biomapegypt .org)

39- موسوعة ويكبيديا الالكترونية .

الفصـــــل ا لخـــامس:

دراسة تحليلية ميدانية لمفاهيم نظرية للتطوير الحضري بالجزائر – مدينة بسكرة نموذجا–

1 –معطيات حول مدينة بسكرة.

2 –تركيب مدينة بسكرة .

3 –مراحل التطور العمراني لمدينة بسكرة .

4 –المخططات الكبرى في مدينة بسكرة .

5 –عمليات التطوير الحضري المستدام .

6 –نتائج الدراسة .

7 –النتيجة العامة .

1: معطيات حول مدينـــة بسكـــرة :

1-1 – نشأة المدينة :

ارتبطت نشأة المدينة بسكرة ارتباطا وثيقا بتاريخ الزيبان و كانت دائما عاصمة له و لازلت كذلك لأن كل الفترات التي تعاقبت عليها و نسجت تاريخها لها انعكاسات على هذه المنطقة بأكملها، و لكي نفهم تشكل واقعها الحضري لا بد من رسم تطوره التاريخي في عدة مراحل، لأنه من خلال الدراسة التاريخية نستطيع أن نستكشف مراحل نموها لآن الحاضر هو امتداد للماضي.

و قد عرفت مدينة بسكرة منذ نشأتها إلى يومنا هذا مراحل عديدة لنموها العمراني هذا ما تبينه الآثار الشاهدة على ذلك (آثار ما قبل التاريخ، آثار رومانية، آثار إسلامية و أخيرا الآثار الفرنسية) و تارة يكون هذا النمو من الشرق و تارة من الغرب، و هذه السمة تميز كل مدن الواحات خاصة مدن الزاب (الزاب بالأمازيغية يعني الواحة، و هذا حسب رأي ابن خلدون).

1 -2 أصل التسمية :

لقد ظلت التسمية الحقيقية لمدينة بسكرة محل خلاف بين المؤرخين سواء منهم العرب أو الأجانب فمنهم من يؤكد أن اسمها مشتق من كلمة فسيرة " vescera" " الروماني الأصل الذي يعني المحطة أو الموقع التجاري نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي أهلها أن تكون منطقة عبور والبقاء بين الشمال و الجنوب. [1]

ومنهم من يرى أن التسمية الأولى هي " AD Pisciname" أو بيسينام و هي كذلك رومانية و تعني المنبع المعدني نسبة إلى حمام الصالحين .[2]

ويرى زهير الزاهري ان كلمة بسكرة ترمز إلى حلاوة تمرها (دقلة نور) التي تزخر بها المنطقة.[3]

1-3- الاطار الجغرافي:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي تقع بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.80 21 كلم^2 وتظم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها :

– ولاية باتنة من الشمال.
– ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
– ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
– ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
– ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
– ولاية ورقلة من الجنوب.

4-1 الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية بسكرة وولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

– بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.
– بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.
– بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.
– وعلى إثر التقسيم الإداري الجديد أصبحت دائرة أولاد جلال ولاية منتدبة .

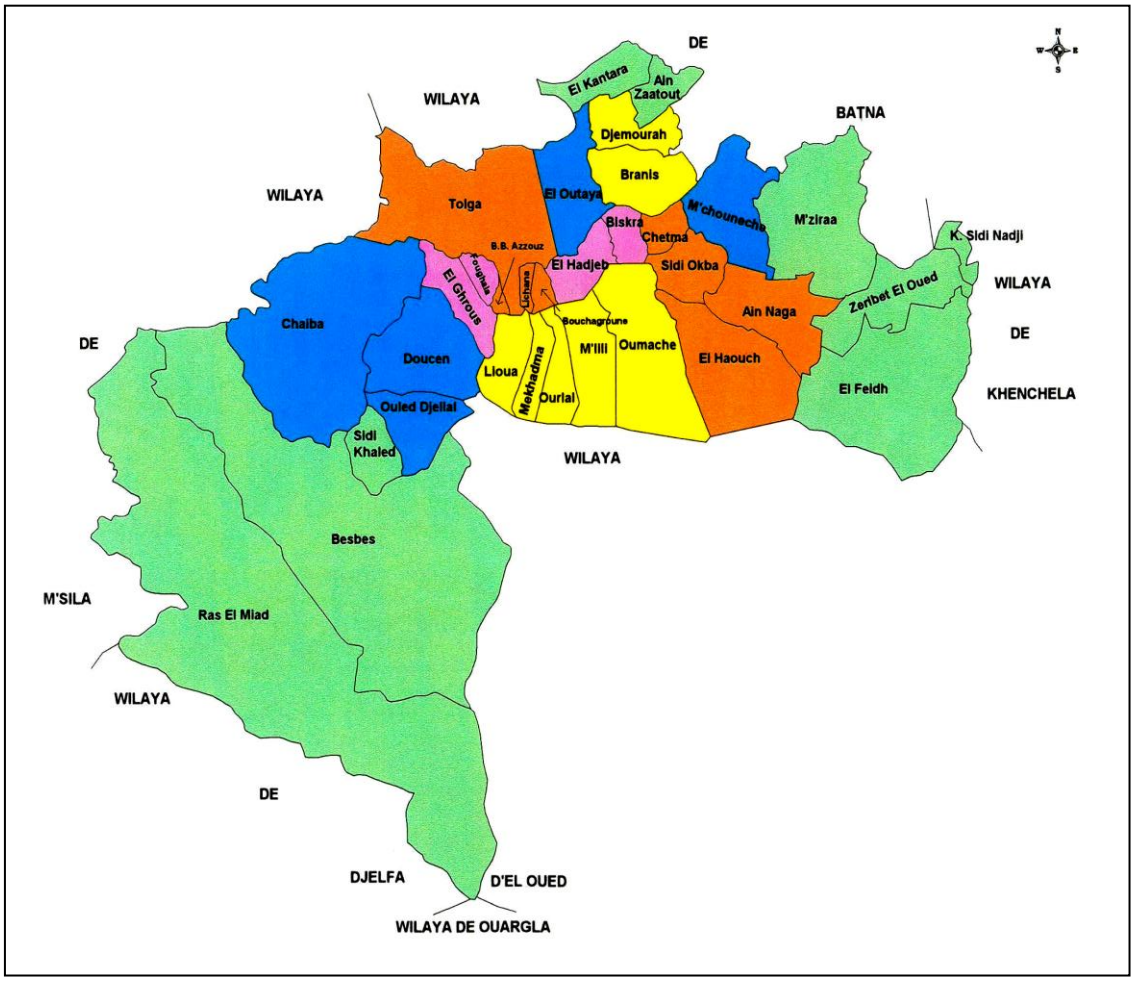

خريطة ولاية بسكرة

المساحة : 21509.80 كلم2

عدد الدوائر : 12

عدد البلديات :33

جدول رقم(3) يمثل الرمز الجغرافي والمساحة للولاية بسكرة

	الرمز الجغرافي	المساحة (كلم2)	المساحة (هكتار)
بسكرة	07 01	127,70	12 770,00
الحاجب	07 32	208,10	20 810,00
لوطايـة	07 19	406,10	40 610,00
جمورة	07 20	250,80	25 080,00
برانيس	07 03	370,10	37 010,00
القنطرة	07 17	239,10	23 910,00
عين زعطوط	07 18	170,70	17 070,00
سيدي عقبة	07 11	254,10	25 410,00
الحوش	07 13	754,90	75 490,00
شتمـة	07 04	110,20	11 020,00
عين الناقة	07 14	507,80	50 780,00
زريبة الوادي	07 15	500,90	50 090,00
امزيرعة	07 28	960,80	96 080,00
الفيـض	07 16	1 375,10	137 510,00
خ. سيدي ناجي	07 33	80,10	8 010,00
امشونش	07 12	504,40	50 440,00
طولقـة	07 21	1 214,30	121 430,00
بوشقرون	07 29	57,90	5 790,00
برج بن عزوز	07 27	23,20	2 320,00
ليشانـة	07 23	39,60	3 960,00
فوغالة	07 26	80,30	8 030,00
الغروس	07 31	237,60	23 760,00

اولاد جلال	07 05	320,90	32 090,00
الدوسن	07 09	621,60	62 160,00
الشعيبة	07 10	1 686,50	168 650,00
سيدي خالد	07 08	217,30	21 730,00
البسباس	07 07	3 633,60	,003 360,00
راس الميعاد – امخادمة	07 06-07 30	4 783,90- 151,60	15 -478 390,00 160,00
اورلال –اوماش	07 -07 24 02	816,80-190,10	15 -19 010,00 160,00
امليلي– ليوة	07 -07 25 22	242,10-371,60	24 -37 160,00 210,00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

*** المجال الطبيعي:**

أ –**التضاريس:** سوف نختصر حديثنا عن تضاريس الولاية في تقديم المكونات المتجانسة الأساسية وهي كالتالي:

*** الجبال:** تمثل الجبال نسبة قليلة من مساحة الولاية أي 13%، تتمركز غالبيتها في الشمال تتكون من:

- جبل القايد.
- جبال حمارة.
- جبل قسوم (1087م).
- جبل رباع (712م).
- جبل قارة.
- جبل بورزال.
- جبل امليلي (1496م).

- جبل حوجة (1070م).
- جبل أحمر خدو .
- وآخرها جبل تاكتيوت ويضم أعلى قمة 1942م.

* غالبية هذه الجبال معراة وفقيرة من الغطاء النباتي الطبيعي.

*** الهضاب:**

أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد).

*** السهول:**

تمتد على محور الوطاية– طولقة ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة وزريبة الوادي.

***المنخفضات:**

تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية. عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها **شط ملغيغ**. يبلغ متوسط الانخفاض (–33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

***الجيولوجيا:**

جيولوجية المنطقة يغلب عليها **الكريطاسي** وخاصة في المناطق التي تتبين فيها الجبال من الناحية الشمالية للولاية: القنطرة، جمورة، برانيس والوطاية.

من الناحية الشمالية الغربية للولاية: فوغالة، طولقة، الشعيبة، رأس الميعاد والبسباس أغلبية التكوينات هي **الميوبليوسين**.

أما المناطق الباقية فهي عبارة عن **ترسبات الحقبة الرباعية.**

*** المناخ:**

مناخ الولاية **شبه جاف إلى جاف**، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

* **الحـرارة:** على ضوء دراسة "**سلتزار**" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب22.6 ^{0}م، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة فنسجل خلال سنة 2010 درجة حرارة قصوى تقدر بـ35.1 ^{0}م في شهر جويلية ودرجة حرارة دنيا تقدر بـ12.4 ^{0}م خلال شهر ديسمبر و فيما يلي

جدول رقم (04) يوضح درجات الحرارة المسجلة خلال سنة 2010.

الأشهـر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المعدل
درجات الحرارة	12 6.	14 5.	18 3.	22. 0	24. 2	31 0.	35. 1	34. 4	28. 6	22. 3	16. 6	12. 4	**22.6**

المصدر مديرية النقل

***الأمطـار:** إذا أخذنا بعين الإعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة؛ فإن بسكرة تقع في منطقة 0 – 200 مم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة. غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشر قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية و كيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا. قد تكون 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجراف ا للتربة و أضرارا للزراعة.

فيما يلي كمية الأمطار التي سقطت خلال سنة 2010 والمقدرة بـ 185,5 ملم وهي كمية معتبرة إذا ما قارناها بالسنة الماضية أين وصلت إلى 139,8 ملم ، تجدر الإشارة إلى أن اكبر كمية تساقط عرفتها الولاية وصلت مقدار 294.1 ملم سنة 2004 وهذا منذ أكثر من 36 سنة.

جدول رقم (05) يبين كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة 2010 .

الأشهـر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	مجموع
كمية الأمطار المتساقطة (ملم)	15. 9	17. 5	24. 7	22. 6	5.7	23.6	0.0	3.7	10.4	16.3	44.8	0.3	**185.5**

العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2010

جدول رقم (06) درجات الحرارة و كمية الأمطار المتساقطة خلال سنة2010

الأشهر	درجة الحرارة (°C)	تساقط الامطار (مم)	الرطوبة النسبة	قوة الرياح (م/ث)
جانفي	12.6	15.9	57	4.5
فيفري	14.5	17.5	54	4.7
مارس	18.3	24.7	46	5.0
أفريل	22.0	22.6	48	4.0
ماي	24.2	5.7	35	5.2
جوان	31.0	23.6	34	4.6
جويلية	35.1	00.0	27	2.9
أوت	34.4	3.7	33	2.9
سبتمبر	28.6	10.4	40	2.9
أكتوبر	22.3	16.3	45	3.4
نوفمبر	16.6	44.8	59	3.8
ديسمبر	12.4	0.3	49	3.2
المجموع أو المعدل السنوي	**22.6**	**185.5**	**33.9**	**3.9**

المصدر: مديرية النقل

شكل رقم (02) يبين درجات الحرارة وكمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2010

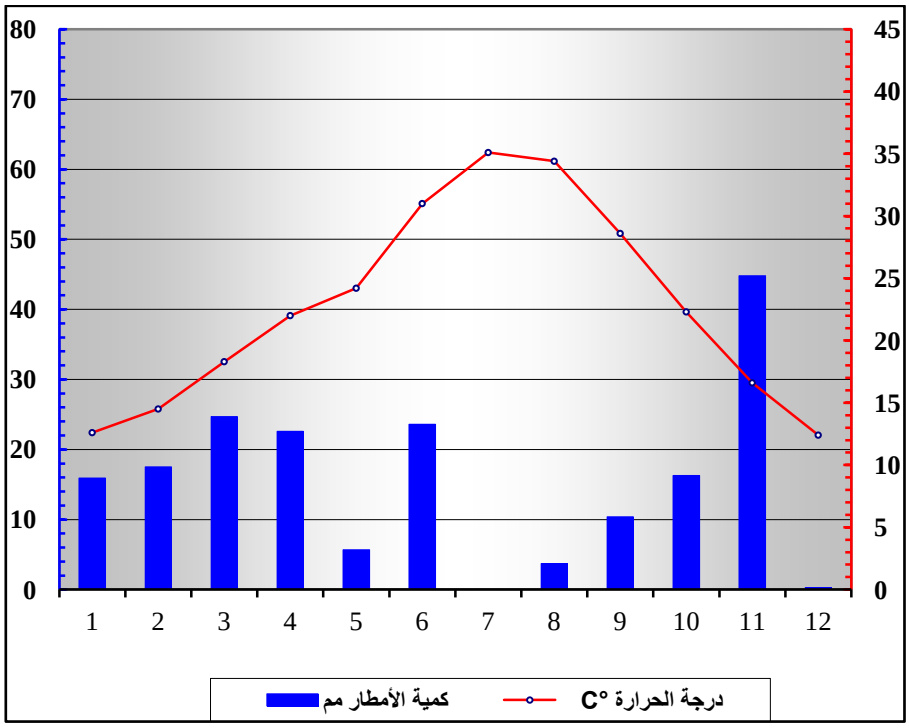

ب –**المياه السطحية و الجوفية**:: تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

* **الأودية ذات المنبع الأوراسي**: تأخذ منبعها من قلب الأوراس . تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها : وادي الحي ووادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما. وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلان وادي الزريبة.

جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر أفريل.

* **أودية السفوح الجنوبية للأوراس**: تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا و غير منتظم. فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلاّ في حالة فيضانها. أما أودية ناحية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي. أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

* **وادي جدي**: يبلغ حوضه 26 000 كلم^2 وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي. كبقية الأودية الصحراوية فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

* **المياه الجوفية**: و نذكر منها نوعين هما:

– اطبقة المياه الجوفية السطحية.

– طبقة المياه الجوفية العميقة.

* طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique): طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية و مصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ: كثيرة في المنطقة لكن منسوبها قليل. نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة و ليشانة.

* طبقة المياه الجوفية العميقة: نلخص أهم طبقات المياه الموجودة هنا في ما يلي:

– الطبقة الألبية (La nappe Albienne):يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م، تستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.

- طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe des Calcaires): متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة. هذه الطبقة متوسطة العمق و نوعية مياهها تزداد ملوحة.

– طبقة المياه الجوفية الرملية (La nappe des Sables): تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة و لكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل.

1-5 الاطار البشري:

* **تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008:** تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطـورا مهما، حيث قدرسنـة 1966 بـ 135.901 نسمة ، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8% .

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88 %.

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ2.9% ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30 %.

فيما يلي شكل رقم (03) لرسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

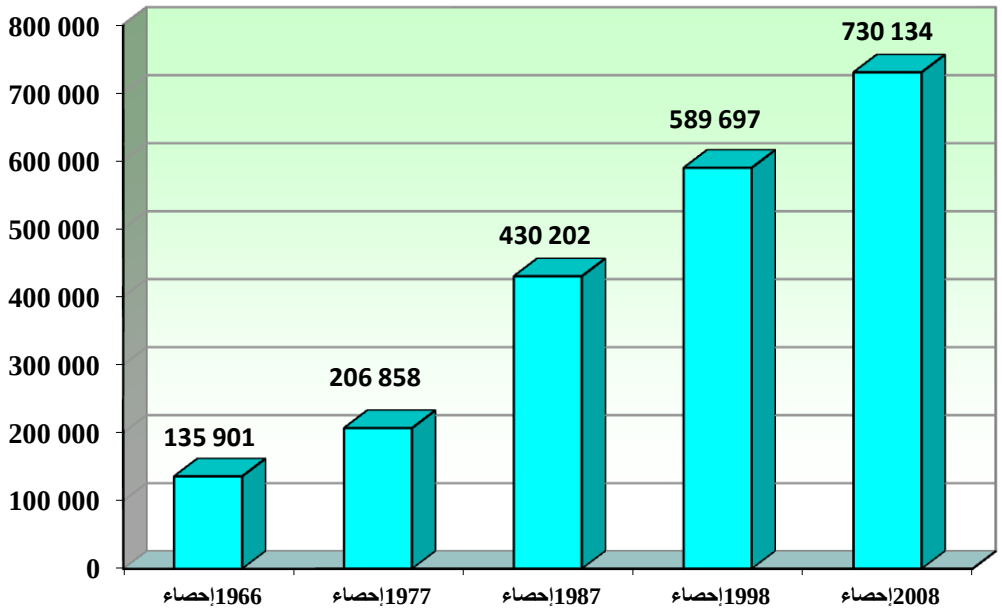

تقديرات السكان الى غاية 2010/12/31

أعطت تقديرات السكان الى غاية 2010/12/31 النتائج النهائية التالية :

- نسبة النمو السنوي 2.30 % .
- الكثافة السكانية 36 ساكن / كلم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 775797 نسمة منهم :
  - 395656 ذكور بنسبة 50.60 % .
  - 380141 إناث بنسبة 49.40 % .
- توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :
  - تجمعات مقر البلديات 598437 نسمة أي بنسبة 77.14%.
  - تجمعات ثانوية 63600 نسمة أي بنسبة 8.20 %.
  - المناطق المبعثرة 104436 نسمة أي بنسبة 13.46 %.
  - السكان الرحل 9324 نسمة أي بنسبة 1.20%.

شكل رقم (04) يبين توزيع سكان الولاية حسب التشتت

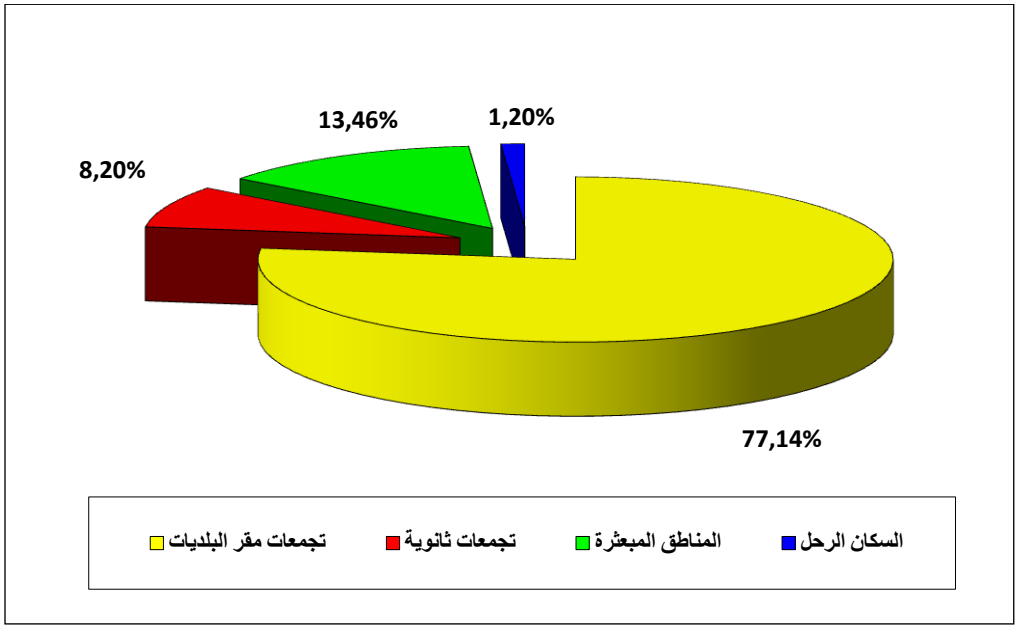

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم (07) . توزيع السكان حسب الجنس والبلديات (إلى غاية 2010)

البلديــة	التوزيــع		المجموع
	ذكور	إناث	
بسكرة	111418	107049	218467
القنطرة	6186	5943	12129
سيدي عقبة	18158	17446	35604
زريبة الوادي	11899	11433	23332
طولقة	30260	29074	59334
اولاد جلال	34268	32924	67192
سيدي خالد	23473	22552	46025

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

التعليق: يتضح من قراءتنا للشكل والجدول المبينان اعلاه و الخاص بتوزيع سكان منطقة بسكرة نلاحظ ان فئة السكان الرحل هي الغالبة ،وهذا طبعا يعود الى طابع المنطقة ،باعتبارها منطقة رعوية فلاحية، اضافة الى المهنة السائدة فيها. اما توزيعها حسب الجنس فنرى تمركز جنس الذكور اكبر من الاناث ،وان كان هذا التفاوت في عملية التمركز و التفاوت بفارق ضئيل، اما من حيث البلدية فنجد بلدية بسكرة ،المنطقة الاكثر سكانا وهذا طبعا لانها مقر الولاية. وهي النتائج الأولية متحصل عليها من الجداول الإجمالية للبلديات (TRC).

جدول رقم (08) – توزيع الأسر العادية حسب البلديات.

(النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008 دون الرحل)

البلديــة	عدد السكان 2008	عدد الأسر 2008	عدد الأفراد للأسرة الواحدة
بسكرة	205 608	33 962	5,91
القنطرة	11 415	2 153	5,31
سيدي عقبة	33 509	5 542	5,98
زريبة الوادي	21 541	3 463	6,34
طولقة	55 809	8 926	6,14
اولاد جلال	63 237	10 021	6,26
سيدي خالد	43 315	6 270	6,90

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق: من خلال الجدولان المبينان اعلاه الخاصان بتوزيع السكان حسب التجمعات السكانية،وكذا الاسر العادية نلحظ ان هذه التجمعات تتمركز بشكل كبير بجانب مقرات البلديات وهذا طبعا لتوفر بها كامل الشروط و المتطلبات ،ولو بشكل متفاوت بين البلديات،اما من حيث الاسر فغلب عليها الاسر ذو الطابع الممتد،وهذا لطبيعة المجتمع التقليدي البسكري و الجزائري بشكل عام.

جدول رقم (09)– تطور الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 المعدل بالألف

السنـة	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل وفيات الأطفال اقل من سنـة	الزيـادة الطبيعية
1999	25,99	4,83	37,65	21,16
2000	24,15	4,04	33,18	20,10
2001	24,01	4,22	37,20	19,79
2002	25,07	4,73	32,33	20,34
2003	25,00	4,00	29,21	21,00
2004	24,50	4,15	32,12	20,05
2005	24,51	4,26	35,92	20,25
2006	24,32	3,92	29,55	20,41
2007	14,32	3,92	3529,	23,19
2008	27,29	4,41	25,59	22,88
2009	6527,	084,	24.45	23,57
2010	**27,15**	**4,57**	**29,86**	**22,58**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

شكل رقم (05) يبين تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال(1999–2010)

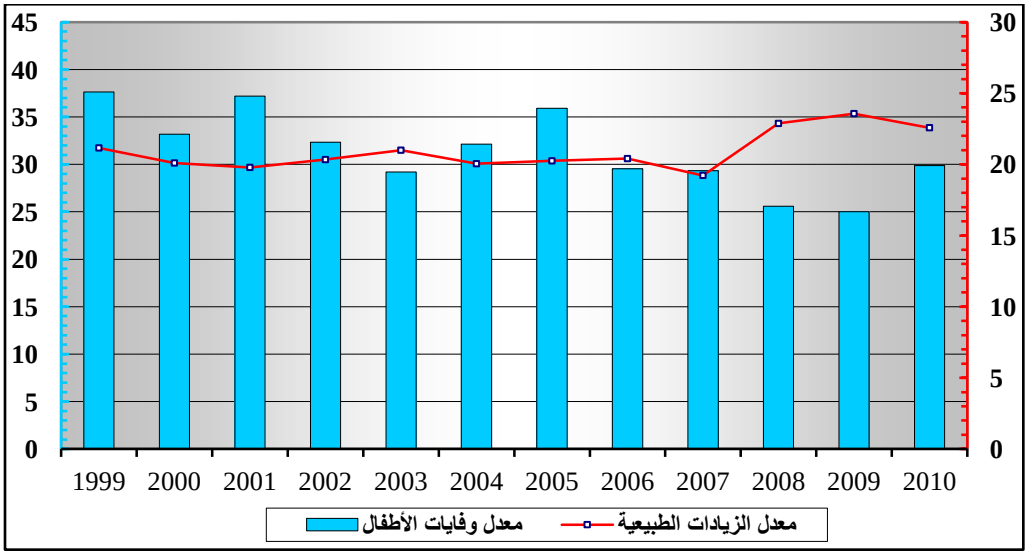

التعليق: من خلال الجدول المبين اعلاه للحركة الطبيعية للسكان،والتي تبين التزايد المستمر في عدد السكان ،والذي يعود الى النسبة المتزايدة في عدد الولادات على حساب الوفيات و العايد الى تحسن الظروف الصحية و المعيشية من جهة،و الاقبال على الزواج وتشجيعه، خاصة وان الزواج المبكر هو احدى سمات المجتمع البسكري و الجزائري بشكل عام. طبعا هذه الزيادة الطبيعية تتفاوت من منطقة لاخرى ،حيث نجد منطقة طولقة حظيت بزيادة طبيعية هائلة مقارنة مع بقية المناطق،اما منطقة بسكرة فسجلت بها نسبة اعلى في وفيات الاطفال الذي يعكس تدني المستوى الصحي لدى شريحة واسعة في اوساط المجتمع البسكري.

1–6– الإطار البيئي :

تعتبر بسكرة بلدية و عاصمة الولاية و أهمها من ناحية التعداد السكاني والتواجد لمختلف الهياكل الأساسية ، إلا أننا نجد هذه الأخيرة تعاني الكثير من مشكلات البيئية خاصة في تصريف المياه القذرة ، مشكلات النفايات ، التلوث الجوي ..... الخ و سنتطرق اليها بالتفصيل عبر النقاط التالية :

وأمام هذا الوضعية التي تتطلب التدخل السريع بحيث يجب تسجيل عدة عمليات تدخل ضمن التطوير الحضري و ضمن البرامج القطاعية التنموية .

أ – النفايات الصلبة :

إن ظاهرة رمي القمامات تعتبر هي الأخرى، أحد أخطر أنواع التلوث، بحيث نجد أن أغلب مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم اختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة و هذا عبر كل البلديات المتواجدة بتراب الولاية.

ومن هنا تم إنجاز عدة عمليات إحصاء و تصنيف كل الأماكن المخصصة لرمي القمامات العمومية، ودراسة مواقعها. و هذا بغية التعرف عليها وتحديد المخاطر التي يمكن أن تنجم عنها، و عليه تم استخلاص عدة عناصر يمكن التعرض إليها كما يلي :

- انتشارها بطريقة فوضوية حيث نجد بعضها محاذي للأودية التي تشق معظم البلديات.
- لا يمكن التعرف بالتدقيق للمكونات والكمية المفرزة لهذه القمامات لعدم وجود متابعة تقنية لهذه الأخيرة.
- كل البلديات تتبع طريقة الحرق كوسيلة للتخلص من النفايات ،مما يشجع على تلوث الجو من جراء الغازات الملوثة التي تنبعث منها.
- خطورة هذه القمامات التي تتسرب إلى مياه الأودية، عند سقوط الأمطار الرعدية المعروفة بالمنطقة، وقوع السيول وبالتالي تلويث المياه الجوفية.
- وكل هذا يمكن إرجاعه إلى التدهور الذي تعرفه مختلف البلديات في ميزانيتها وكذا ضعف المداخل لمعظمها و بالتالي عدم الاهتمام بهذا الجانب لكونه لا يشكل خطرا في المدى القريب و عدم الدراية الكافية بما يمكن أن يلحقه من ضرر. هذا التجاهل المستمر للوضعية التي آلت إليها القمامات العمومية لمختلف البلديات و من جهة أخرى جهل مسيري هذه البلديات للفوائد التي يمكن الاستفادة منها من خلال الطرق الحديثة المتبعة في كيفية التعامل مع النفايات الصلبة التي يمكن أن تكون مورد مالي ذو أهمية لا يستهان بها.

ب– **نظافـة المحـيـط:**

بالنسبة لهذا المحور الذي لا يقل شأنا عن ما ذكرناه و أهميته في البيئة الحضرية والذي يتطلب العناية اللائقة به و أخذه بعين الاعتبار، بحيث نجد أن النظافة في الأحياء و الشوارع الرئيسية في تدهور مستمر ولا تجد العناية اللازمة و الاهتمام الضروري وهذا راجع لعدة أسباب تم استخلاصها بعد دراسة دقيقة للوضعية على مستوى الولاية بغية تسطير برنامج عمل للتدخل و الحد من هذا التدهور المستمر ومن أهمها هذه الأسباب.

- ضعف المداخيل لدى معظم هاته البلديات و عدم الاهتمام بهذا الجانب الحيوي بالنسبة لإطار الحياة.
- غياب الوعي لدى معظم المواطنين و الهروب من هذه المسؤولية المشتركة.
- نقص الوسائل الضرورية للنظافة و انعدامها في غالب الأحيان، نفس الشيء بالنسبة للبرامج الخاصة بهذا المحور.
- غياب البرامج التحسيسية و التربوية في هذا المجال.
- عدم تطهير البالعات وشبكات صرف المياه مما يجعلها معرضة لأن تطفو على سطح الأرض و تلويث المحيط عند انكسارها.
- رمي الفضلات السائلة مباشرة عبر الطرقات من طرف المطاعم ومتاجر الحلويات مما ينجم عنه تخمر هذه الأخيرة وانتشار الروائح الكريهة عبر الشوارع و تبقى بدون مراقبة.
- النقص في مراقبة ومعاينة المحطات الخاصة بتصليح وغسل وتشحيم السيارات ومدى احترامهم للأماكن و المحيط المجاور لهم.
- كثرة الحفر والتنقيب لإصلاح قنوات صرف المياه دون إتمام الأشغال، مما ينتج عنه كثرة الغبار والأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية.
- حركة جمع الفضلات المنزلية غير منتظمة و تسير بطريقة شبه فوضوية وتكاد تنعدم في بعض الأحياء.مما أدى إلى تراكم هذه الأخيرة و انتشار الروائح الكريهة في المحيط المجاور.
- عدم احترام أدنى مقاييس النظافة من طرف البائعين في الأسواق اليومية وكذا الحال بالنسبة للقائمين على تنظيف المكان.

- عدم وجود حاويات مخصصة لرمي الأوساخ العادية من طرف الراجلين في أهم الطرقات والشوارع الرئيسية مما أدى إلى تدهور نظافة العمومية وانتشار الأكوام و القمامات الفوضوية عبر الأحياء.
- عدم مراقبة وتطهير الأقبية الصحية للعمارات و نظافة المحيط المجاور والقيام بعملية التجميل له.
- عدم حماية الساحات العمومية والحدائق العمومية والعناية بها و ترقيتها وصيانتها، حتى أصبحت في تدهور مستمر.
- ارتفاع عدد السيارات مما زاد من تلوث الهواء و المحيط.
- عدم متابعة و مراقبة كيفية التخلص من الفضلات المفرزة من المذابح.

وكل هذا يؤدي بنا إلى استنتاج خلاصة جد حيوية بالنسبة لتفاقم الوضع الذي تعرفه الولاية. وهي أنه لا يوجد تنسيق– بمعنى الكلمة – بين مختلف المصالح المشتركة و التي يمسها الموضوع ولا تنتهج أي برنامج مبني على دراسة تقنية أو علمية ، بعيدة المدى تطبق على مراحل محددة ومعينة تمكن التدخل لكل طرف من المصالح المعنية بصفة متداولة و منتظمة ولن يجد هذا المشكل حلا إلا بوضع هذا النظام الذي يجب أن يحترم من طرف الجميع كما هو الحال بالنسبة لتكييف المخططات التوجيهية التي تم وضعها على أساس دراسات علمية و تقنيات شاملة.

ج– المساحات الخضراء وأماكن الاسترخاء :

بالرغم من تواجد عدة أماكن و حدائق جد هامة بحيث يزخر البعض منها بتنوع بيولوجي جد هام إلا أننا نجد أن نسبة الغطاء الأخضر على مستوى الولاية دون المتوسط بالنسبة للمستوى المطلوب علميا ، بحيث نجد أن معظم البلديات تكاد تفتقر إلى مساحات خضراء و حتى الأحياء المتواجدة بها أصبحت شبه جرداء مما يشجع على زحف الرمال وانتشار ظاهرة التصحر التي تهدد المنطقة.

كما نلاحظ أيضا، أن المساحات الخضراء الموجودة والقديمة العهد في تدهور ملحوظ ومستمر، و فيما يخص أماكن الاسترخاء فهي شبه معدومة وتفتقر لأدنى وسائل وشروط الصيانة مما يجعلها عرضة لتراكم الأوساخ والقمامات الفوضوية مما يجعلها في تدهور ملحوظ بحيث منذ

إنشائها لم تتلقى أي ترميمات ولا العناية وكعينة لما ذكر يمكننا أن نأخذ مدينة بسكرة عاصمة الولاية كمثال عن ذلك.

بحيث يمكننا تلخيص أهم أسباب التدهور من خلال النقاط التالية:

- عدم وجود عناية ومراقبة مستمرة من طرف خلية مكلفة للقيام بهذه المهام.
- عدم تسطير برامج تخص هذا الجانب في ميزانية البلديات وكل القطاعات الأخرى تهتم بهذا الجانب.
- عدم وجود عمال دائمين مكلفين للقيام بهذه المهام.
- عدم توفر الوسائل الضرورية لصيانة هذه الأماكن وعدم وجود الدراسة النوعية اللازمة من الأشجار الخاصة بالمنطقة وتوفيرها.
- غياب الوعي والحس لدى المسؤولين والمواطنين بهذه الكائنات الحية وأهميتها في إطار الحياة نظرا لغياب برامج التوعية والتحسيس في هذا الميدان

د– النفايات الصناعية:

بالرغم من وجود بعض المركبات الصناعية ذات الطابع الوطني مثل :ENASEL) ELATEX ،ENICAB، إلا أن الولاية لا تحتوي على نشاط صناعي ضخم، إلا أن المخلفات الصناعية المفرزة ذات أهمية بالغة والتي يمكننا أن نذكر أهمها :

– **مركب الملح الوطاية** : حيث تبرز خطورة مخلفاته في تشكيل مستنقعات من الأملاح والتي تهدد المنطقة ككل بطبيعتها الفلاحية من جراء تشكيل شط أوشبه سبخة بالمنطقة، لا يمكن استرجاعها ومعالجتها في المستقبل أي لا يمكن إسترجاع الأرض الى طبيعتها وهنا تكمن خطورة هذه النفايات السائلة المفرزة من طرف المركب.

- **مشاكل التلوث الجوي:**

عند التطرق لهذا المحور الذي يولى أهمية لا تقل أهمية عن باقي الملفات التي تخص البيئة بالولاية و عليه ففي إطار المتابعة و مراقبة الوضعية ككل تم حصر أهم منابع التلوث الجوي الذي يتمثل في العناصر التالية :

انتشار الغازات من الشاحنات و السيارات و في هذا المجال نجد أن هناك ارتفاع جد ملحوظ بالنسبة لعدد السيارات و الشاحنات على مستوى الولاية زيادة عن ذلك نجد العديد منها في

حالة متدهورة تزيد الوضع خطورة من جراء الغازات السامة المنبعثة من محركاتها التي لا تلق المراقبة و المتابعة التقنية لها من طرف المصالح المخولة لذلك نظرا لنقص الأجهزة التقنية لذلك والتهاون الملحوظ في التعامل مع أصحاب هاته السيارات و الشاحنات هذا من جهة ونجد أيضا أن مخطط حركة المرور المعمول به حاليا أصبح غير مجدي و لايتماشى مع المقاييس العلمية والتقنية لذلك من جهة أخرى .

بحيث نجد أن التواجد الغير منتظم و بصفة فوضوية للعديد من هذه السيارات عبر الأحياء والأماكن التي يكثر فيها إقبال المواطنين تشكل خطرا على صحتهم و بيئتهم وخاصة المصابين بداء الربو و لديهم مشاكل في التنفس وكذا الأطفال و الرضع الذين نجدهم أكثر عرضة لهذا الخطر.

ولهذا أصبح من الضروري إنجاز دراسة جديدة لمخطط حركة المرور بالولاية و المدن الرئيسية بها خاصة عاصمة الولاية بسكرة التي تعرف ازدحام جد معتبر دون أن ننسى تشديد المراقبة على أصحاب الشاحنات القديمة و التالفة بضرورة إصلاحها أو إزاحتها من حركة المرور نهائيا.

- **الغبار الناتج من المصانع :**

بالرغم من عدم وجود نشاط صناعي يشكل خطرا ذو أهمية بالغة على مستوى الولاية إلا أنه يمكننا التطرق هنا إلى عينتين على مستوى الولاية والمتمثلتان في **مركب الملح بالوطاية** و**مصنع الجبس بأولاد جلال** الذين يفرزان غازات جافة في شكل غبار يمكنه أن يشكل تهديدا للبيئة المجاورة، و خاصة بالنسبة لمصنع الجبس نظرا للنسبة المرتفعة للغبار الذي يفرزه يوميا رغم بعده عن النسيج العمراني، إلا أنه يشكل أحد أنواع التلوث الجوي بالمنطقة .

- **الغازات المستعملة في مجال تخزين التمور :**

من بين الغازات التي تستعمل في مجال تخزين التمور التي تمثل إحدى أهم النشاطات التجارية و الصناعية التي تعرفها الولاية نجد غاز C.F.C المعروف بـ R11 – R12 أو R22 الذي يستعمل في سلسلة التبريد لتخزين التمور وقد تم حصر جل مستعملي هذه المادة تبعا للبرنامج الوطني لاستخلاف مادة " CFC " طبقا لاتفاقية **مونتريال** التي أمضتها الجزائر للحد من استعمال هذه الأخيرة و التي تدخل حيز التطبيق في سنة 2005 وقد قدرت الكمية

المستعملة سنويا بحوالي 8،1940 كلغ /السنة مع وجود العديد من مستعملي هذه المادة الذين لم يصرحوا بالكمية المستعملة إلا أن الكمية المذكورة تعتبر جد مهمة نظرا لما تشكله من خطر على طبقة الأوزون و الغاز المستعمل أيضا في نفس النشاط المذكور، أعلاه نجد غاز " Br–Me " الذي يستعمل بغرض القضاء على الطفيليات و الحشرات التي يكثر تواجدها في داخل التمرة علما أن هذه المادة السامة أصبحت ضمن قائمة المواد المضرة بطبقة الأوزون.

وقد برمجت حملة خاصة خلال هذا الموسم المقبل لتقدير الكمية المستعملة كما برمجت عدة محاور أخرى تدخل في إطار حث مستعملي هذه المواد على التخلي عنها و استخلافها و تقديم دراسة تقنية حول ذلك لنظر في كيفية مساعدتهم لإنجاح هذه العملية.

جدول رقم :(10) يبين المشكلات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة:

الرقم	المؤسسة / هيئـة	نوع النفايات الموجودة	طريقة معالجتها
01	مؤسسة صناعات الكوابل ENICAB	نفايات صلبة : – PVC (250 طن/ عام) – PRC (200 طن/عام) – DE PLOMBSTEARATES (3،802 كغ) – SULFATE DE PLOMB (9،406 كغ) . نفايات سائلـة : –(usé) Acide Sulfirique (12 طن/عام) – Huiles d'Emulsion 3– 4 م^3/الشهر) –المياه القذرة (صرف صحي) 200م^3/اليوم.	–ترمى في القمامة العمومية– ترمى في قمامات خاصة ومخزنة في براميل من 1986 إلى 1996. – ترمى في القنوات الصرف الصحي – ترمى في القنوات الصرف الصحي
02	وحدة نفطال بسكرة	– تتوفر على نفايات سائلة متمثلة في زيوت التفريغ .	– توجه مباشرة إلى شركة سونطراك لإعادة إستعمالها .

03	مؤسسة سوناطراك	نفايات صلبة :- النحاس (Cu) . - الحديد (Fe) - الألمنيوم (Al) . نفايات سائلة :- زيوت التفريغ	- تخزن داخل حاويات. - تخزن داخل حاويات. - تخزن داخل حاويات. - تخزن داخل براميل وتسترجع من طرف شركة نفطال .
04	مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز TIFIB ex-) (ELATEX)	نفايات صلبة : - نفايات الورق- الألياف .- قطع معدنية .- قطع خشبية . نفايات سائلة :- مياه صناعية قذرة	- الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - معالجة عن طريق محطة التصفية.
05	مؤسسة معالجة الأملاح. ENASEL	نفايات صلبة : - مواد كيماوية مختلطة -الأوحال - مواد بلاستيكية (PVC) نمفايات سائلة : مياه المخابر ملوثة بمواد كيماوية .	- ترمى في أحواض في حجر جبل الملح - إستعماله من طرف شركات الرسكلة - ترمى داخل خندق مستعمل لهذا الغرض

المصدر:مديرية البيئية.

2 -تركيب مدينـــــة بسكـــــــرة :

في إطار تسهيل العمليات الاحصائية للسكان التي تجريها بلدية بسكرة قسمت مدينة بسكرة إلى 7 قطاعات و كل قطاع عبارة عن مجموعة من المقاطعات وكل مقاطعة تعبر عن مجموعة من المجمعات السكنية المقيدة بعد السكان من 800 ن إلى 1000ن.

إذن فالبلدية مقسمة إلى سبع قطاعات و كل قطاع يضم مجموعة من ألأحياء كما قسمت المدينة إلى خمس مناطق هي :

1 -**المنطقـــة الصناعيـــة Zone Industrielle**: تتربع على مساحة إجمالية قدرها : 201 هكتار ، حيث تقع المنطقة الصناعية في الجهة الغربية لمدينة بسكرة و المتمثلة في المركبات التالية :

مركب الكوابل (Enicab)، مركب النسيج و محطة سوناطراك ، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت ، و بعض الحظائر كحظيرة الشركة الولائية للنقل ،و بجانب هذه المنشآت يظهر حي سيدي غزال بكثافة نسيجية عمرانية و الذي أنجز بطرق غير قانونية في أطار البناء الفوضوي ، كما أنه لم يكن مقترح من طرف أي مخطط من المخططات التوجيهية لمدينة بسكرة .[4]

2 -**منطقـة الحظائـر ZoneDes Parcs** : تمتد على مساحة 115 هكتار مقسمة إلى 184قطعة ، مساحة كل واحدة تتراوح ما بين 800 م 2 و 3760.75 م 2 .[5] و تتضمن مجموعة حظائر وورشات و كذلك بعض المؤسسات البلدية ،وتتمثل حدود هذه المنطقة في الاتجاه الشرقي للتوسع لمدينة بسكرة .

3 -**منطقـة التجهيزات Zone d'èquipement** : نشأت في سنة 1975 بمساحة قدرها 189 هكتار ، وتقع في الجهة اليمنى للطريق الوطني رقم 03 لمحور طريق باتنة ، حيث تتضمن على عدة وحدات مختلفة و عدة ورشات و بنايات .

وهذه المنطقة تقع وسط النسيج الحضري لمدينة بسكرة (حي المجاهدين ، التعاونية الجدية ...الخ) و هذه المنطقة الشمالية تعرف توسعا كبيرا ، مؤسسة الرياض للحبوب و العجائن ومحطة المسافرين ، و محافظة الغابات ، و بعض الحظائر كذلك بالنسبة للتعليم تواجد متقنة ومراكز تكوين و نلاحظ ان حي المجاهدين بدأ يأخذ حجمامعتبرا بحيث شمل مساحة الهضبة المتواجدة بها و غرب هذا الحي يوجد مركز حمام الصالحين الذي حول من مكانه الأول ليصبح قطاعا سياحيا هاما و هذه المنطقة سائرة في توسع كبير .

3-المنطقة المخصصة للسياحة Zone D'expansion Touristique :

أنشأت بتاريخ 21 جوان 1975 طبقا لقانون رقم 36 الصادر بتاريخ 1976/05/02 منظمة على شكل مساحة دائرية تقدر بـ كلم 2 ، حيث نلاحظ أن الجزء الغربي من المدينة قد تم تعديله بزراعة بعض الأشجار ، و تخصيص أماكن للفضاء الأخضر في هذه المنطقة و التي تعد مركز جذب الزوار في المدينة [6] .

ورغم أن المعالم الطبيعية تعرف بأنها كل منظر أو مكان طبيعي يعكس طابعا فنيا أو تاريخيا أو علميا (السلاسل الجبلية في شمال البلاد و البساط الأخضر المتمثل في غابات النخيل في الجنوب) .

وبالرغم أن المساحة الخضراء مدرجة في المخططات الخاصة بالمجمعات السكنية الحضرية الجدية فإنها لا تنجز في كثير من الأحيان أو أنها تنجز ولا يتم المحافظة عليها سواء من طرف الجهات المعنية (المراقبة) أو من جهة السكان أي نقص الوعي من طرفهم حيث لوحظ اكتساح العمران العديد من الأراضي الزراعية في جنوب المدينة وحرق السكان للعديد من ممتلكاتهم من أشجار النخيل لبناء مساكن حضرية و هذا إنما يدل على تهديد المساحات الخضراء في المدينة بالرغم من ضرورة وجودها لطبيعة المنطقة .[7]

4 مناطق السكن الحضري الجديد LesZhun:

توضح عملية تشخيص اتجاهات و أنماط توسع المدينة الجزائرية في هذه الفترة ظهور نمط جديد من التوسع الحضري يعرف بمناطق الحضري الجديد اتسع نطاقها بشكل كبير فشكلت أهم عناصر التنمية الحضرية لمواجهة النمو الحضري المتسارع .[8]

و مدينة بسكرة كغيرها من المدن الجزائرية استفادت من هذه المشاريع السكنية كقاعدة وظيفية مستقلة تخفف عن كاهل المدينة المتطلبات الأساسية للسكان .

5 منطقة السكن الحضري الجديد الغربية ZONE OUEST :

أنشأت في سنة 1975 بقرار رقم 1 الصادر بتاريخ 1975/11/24 ومن ضمن مقترحتها تلبية الاحتياجات الضرورية للتوسع الحضري بطريقة منظمة و مخططة حيث تم إنجازها على مرحلتين :

تتمثل المرحلة الأولى في المنطقة الغربية التي تتضمن حي 1000 مسكن و توسعات المنطقة الغربية (حي 726 ، 830 ، 244 .....الخ)

أما المرحلة الثانية فتتربع على مساحة قدرها 68 هكتار، حيث عرفت المنطقة توسعات أخرى يتجلى ذلك في إنجاز بعض التعاونيات بجانب واد الزمور.

6 -منطقة السكن الحضري الجديد الشرقية Zone Est :

أنشأت هذه المنطقة سنة 1979 بقرار 31 الصادر بتاريخ 1979/04/30 تتضمن مساحة قدرها 205 هكتار و التي تتمثل في منطقة العالية و شهدت هذه المنطقة توسعا ملحوظا في اطار الترقية العقارية ، فقد خصصت لها ثلاثة مساحات للتسلية، و مساحات شرقي الحي الموجود سابق للسكن الفردي كما جهزت بالمرافق الضرورية فيما يخص التعليم و الصحة و قد خصصت مساحات خضراء داخل النسيج العمراني :

- مستشفى بشير بن ناصر.
- معاهد وطنية للدراسات الجامعية (القطب الجامعي شتمة).
- وفي الجنوب الشرقي و منها المركب الوطني للرياضات.
- أما الشريط الواقع بين منطقة التجهيز و حي العالية الشمالية فشملته البنايات المخصصة للسكن الجماعي، و في اقصى شرق المنطقة على طول الخط الرابط بين بسكرة وشتمة مناطق للحظائر.
- والبعض الآخر خصص للتجهيزات في إطار الصناعات المتوسطة (البلاط، النجارة العامة) و كذلك ضمت بعض المناطق لتخزين بعض الشركات الوطنية.

3 -مراحل التطور العمراني لمدينة بسكرة :

أ –مرحلة ما قبل الاستعمار :

يثبت المؤرخون في كتبهم عن المدينة قدم وجودها و مدى وجودها و مدى أهميتها في الحضارات المتعاقبة على البلاد منذ حوالي 7000قبل الميلاد ، وتنقسم هذه المرحلة إلى اربعة أقسام اساسية بحيث ميزت كل مرحلة بحيوان كان يعيش في ذلك الوقت و يدل ذلك على الرسوم التي وجدت على الصخور و الحجارة .

(1) المرحلة القرطاجية :

بسكرة التي تتوسط الشمال و الجنوب، و موقعها الجغرافي الذي يعتبر طريقا طبيعيا سهلا مكن القرطاجين من نقل السلع من واحة ليبيا و مدنها الى الشمال الافريقي حيث شكلت القوافل سكان بسكرة و الزبيان في ذلك الوقت، و حسب كتابات تنسب الى يوبا، كان سكان بسكرة يسمون "الفتول" نسبة للشعر الطويل الذي كانوا يتميزون و كذلك " الجبليين " و يقصد به البربر ذوو أصل عربي جاؤو من اليمن.

و حسب ابن خلدون فان سكان بسكرة ينتسبون الى قبيلة زناتة المنحدرة من الأوراس و بالضبط من برانيس.

(2)– المرحلة الرومانية :

تمتد هذه الفترة على الاحتلال الروماني، حيث موقع المدينة هو الضفة اليسرى لوادي بسكرة جنوب شرقي المدينة الحالية .

والدليل على ذلك الاثار الرومانية و يرجع اختيار المكان بالذات لكونه موقعا دفاعيا ، فهو قريب من مجرى الوادي ، كما ان للماء دور كبير في استقرار السكان هناك ، و يذكر أحد الباحثين في كتابه (وصف لإفريقيا) أن بسكرة مدينة عريقة القدم أسست أيام كان الرومان يحكمون بلاد البربر وخرجت بعد ذلك و أعيد بناؤها مع دخول الجيوش الاسلامية.

وقد كانت المدينة في هذه الفترة ملتقى للطرق الرئيسية التي تؤدي الى كل من تازولت و طبنة (بريكة حاليا)، وكانت تحمي المراكز الاستراتيجية المحصنة المجاورة لوادي الجدي. فكانت مركزا حربيا وقاعدة للتوغل الاستعماري الروماني في منطقة الزاب.

كما تشير بعض الكتابات الى أن " فيسرا" خلال القرنين الرابع و الخامس الملاديين كانت تضم بين أسوارها أسقفين واحدة كاثوليكية دوناستية.

(3) – المرحلة الإسلامية :

و بعد الفتوحات الإسلامية و تعاقب الدويلات و الخلافات عليها بدا الطابع الإسلامي واضحا في شتى المجالات و منها العمراني، حيث أن الفاتحين ابقوا على المدن الموجودة واندمجوا داخل المجتمع بمبادئهم الاجتماعية و المعمارية، و خلال 20 سنة من الفتح الإسلامي

للمنطقة أخذ الزاب حدوده و أنشأ له نمطا معماريا معينا، بحسب أصول القبائل المكونة لسكان هذه المنطقة، أما فيما يخص طابع البناء فهو من المواد المحلية نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، ويذكر P.BAROCK أن هذه المدينة لم تعرف تعميرا حقيقيا إلا مع بداية الفتح الاسلامي، و انتشار الدعوة عام 680 للميلاد و يظهر التأثير العربي الاسلامي من خلال ما كتبه الرحالة العرب ، من ذلك ما كتبه أبو عبد الله البكري في كتابه (المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب)، بسكرة كورة فيها مدن كثيرة و قاعدتها بسكرة ، وهي مدينة كثيرة النخيل و الزيتون وأصناف الثمار، فهي مدينة مسورة عليها خندق ولها جامع و مساجد كثيرة و حمامات وبضواحها بساتين كثيرة وهي غاية مقدار ستة أميال .... ثم يضيف ..... وببسكرة علم كثير وأهلها على مذهب أهل المدينة ، ولها من الأبواب باب المقبرة، و باب الحمام، و باب ثالث .... اصولها من قبائل البربر ستدراته و بني مغراوة ..... وداخل بسكرة كثيرة عذبة وهي من الزبيان الأول، وشرب بسكرة من نهر كبير يجري جوفها منحدر من جبل الأوراس .

4-المرحلة الممتدة من 681م إلى 1542م :

حيث تعاقب كل من الحماديين و الهلاليين و الحفصيين و المارنيين ، ويفيد بحث أن المدينة في عهد الحماديين (1021 م -1269) سور من الطين مطوق بخندق و أرباض خارجه ولها ثلاثة ابواب لا يعرف منها إلا اثنان ، كما تتوفر أيضا على جامع و عدة مساجد و حمامات وبها أبار كثيرة ، و منها بئر في الجامع لا تتوقف و بناؤه من الطوب ..

والملاحظ في هذه الفترة أن العمران لم يتطور ولم يزدهر بالمنطقة كثيرا حيث أقتصر على مجموعة من المساكن، هذه المساكن لم تكن امتدادا للمساكن التي شهدتها الفترة السابقة وإنما شيدت في الجهة الجنوبية الغربية منها ، والذي يفسر عدم التواصل على ما يبدو هو عدم الاندماج بين القبائل التي تداولت على المنطقة خلال الفترة .

واصبحت بذلك المدينة مركزا رئيسيا للجنوب الشرقي، وقبلة العرب و الرحل و لقد تمتعت بمكانة اقتصادية هامة ، حيث كانت تتوافد إليها القوافل لتتبادل منتجات الصحراء بمنتجات التل كما كانت المدينة آهلة بالسكان.

(5)المرحلة التركية :

وقعت مدينة بسكرة تحت الحماية التركية سنة 1542 م، اين قاموا بها حامية و بنوا حصنا و قلعة و رغم ندرة المراجع المفصلة عن وضعية المدينة في هذه الفترة إلا أن الاستقراء البسيط لخرائطها كما يصفه العقيد سيروكا يفيد بأنها كانت محمية حول القلعة التركية بالجهة الشمالية و محاطة بخندق خال من المياه أدى إلى صعوبة الظروف الصحية، و انتشار الوباء الذي اودى بحياة عدد كبير من السكان ، اضطرهم الأمر الى مغادرة الحصن الى الجهة الجنوبية اين تتواجد أراضيهم الفلاحية، حيث الظروف الاقتصادية و الصحية ملائمة، غير ان المؤرخ العياشي يشير الى ان المدينة كانت تعج بالسكان و في أوج عمارتها حيث قدر عددهم 10000 نسمة قبل أن يفتك بهم ذلك الداء الذي أودي بحياة 7000 نسمة.

و خلال هذه الفترة احتفظت المدينة بفضل ما كانت تتمتع به من موارد طبيعية و تجارية إضافة الى موقعها الاستراتيجي بنوع من الأهمية فقد كانت مركز استقطاب لمختلف التوجيهات و كذلك معبرا هاما للحجاج باحتضانها أطول منارة في افريقيا ،ضف إلى ذلك النشاط الصناعي والتجاري القويين آنذاك و الذين عملا على استقطاب شرائح كثيرة من التجار والصناع من مختلف اصقاع الأرض.

ومع نهاية التواجد التركي أصبحت المدينة تضم تجمعات سكانية (قداشة، رأس القرية لمسيد، سيدي بركات، باب الضرب) لتشكل التجمعات الأساسية.

ويبرز ذلك التجانس حيث نرى الحدود التي تفصل بين التجمعات ، وقد نمت هذه المراكز نموا خطيا تماشيا مع جريان السواقي أي شمال – جنوب.

وقد دامت هذه الوضعية حتى مجئ الاحتلال الفرنسي. و تشير الملاحظات الأولية لهذه الفترة أن الأتراك تمكنوا من إيجاد مناخ ملائم للإنسان باستعمال الماء و المحافظة على الغطاء النباتي كمورد اقتصادي ووظيفي بيولوجي لإضفاء مناخ محلي على التركيبة العمرانية و المعمارية المتراصة حتى بعد بروز التجمعات الأولى في قلب الواحة كأساس لنمو المدينة العتيقة في الجنوب.

ب مرحلة الاستعمار :

تشكل فترة الاحتلال الفرنسي مرحلة هامة نظرا لطابعه الاستيطاني و لما أحدثه من تغيرات على جميع الأصعدة. فقد وقعت المدينة تحت الاحتلال سنة 1844 بعد مقاومة عنيفة من الاهالي بقيادة محمد الحاج الصغير العقبي والقوات الاستعمارية بقيادة الدوق دومال DUMALE DUC.

ونظرا لأهميتها و موقعها اعتبرت منطقة عسكرية سنة 1878 الى بلدية ذات صلاحيات كاملة بحكم قرار وزاري.

ولعل أولى محاولات التعمير والاستطان كانت في السنة الثانية من الاحتلال ببناء معسكر الحامية العسكرية سان جرمان " Saint German حيث اختار المكان المعروف " برأس الماء" شمال المدينة (حديقة الشهيد العربي بن مهيدي حاليا) ولم يكن الاختيار بمحض الصدفة بل نتيجة :

- الظروف و المتطلبات العسكرية " التحصن في قلعة عسكرية على غرار النظرة الادارية للنظام التركي السابق .
- منابع المياه كعامل قوة و سيطرة و تحكم و اختيار هذا الموقع يندرج ضمن هذا التصور باعتبارها مياه شرب للآهالي و سقي أراضيهم.
- عدم اختلاط الجنود الفرنسيين بالأهالي كموقف عنصري.
- و بعد هذا الحصن الخطوة الأولى في بروز مظاهر العمران الجديدة التي تمثلت في أحياء المعمرين المتميزة و هي ذات نمط أوربي و خطها شطرنجية، تحيط بها أحياء شعبية أقميت للجزائرين، فكانت بذلك البداية الأولى لظاهرة الازدواجية ووجود شكلين من الأشكال العمرانية يختلف الواحد عن الآخر.

(1)– **النمط الأول** : المعمرون يسكنون مدينة عصرية صممت بأسلوب شطرنجي، يتميز بشوارع متقاطعة و متماثلة ، و محلات سكنية متوحدة حجما و شكلا و مساحة في غالبيتها ، و باستعمال مواد بناء لم تعرفها المنطقة كالبلاط و الاسمنت، و كل ما يحمله هذا النمط من تقنيات صحية و عمرانية لضمان حياة أفضل للعنصر الفرنسي كما تبينه الملاحظة الميدانية لمركز المدينة.

و المتفحص جيدا للمخططات المتوفرة حول المستوطنة الفرنسية في بداية موضعها لحد الآن يجد بصمات واضحة لمجال عمراني مديني لا يعتمده الفرنسيون في مدنهم بل يدل على وجود تجمع إنساني في هذا المكان قبل وصولهم ، وذلك ما تدل عليه ساحة السوق و المسجد الذي يقابلها ، حيث تبدو طفرة في الشبكة الهندسية لكل المخطط الشطرنجي الذي يشكل قاعدة المدينة الفرنسية من جهة ، ومن جهة أخرى يعتقد أن المعطيات التي تتوفر عليها القلعة التركية الجنوبية من حيث المساحة لا يرشحها أن تستوعب العدد الهائل من السكان الذي يذكره " العياشي " فضلا عن تقنيات البناء و التخطيط التي لا تسمح آنذاك بالامتداد الرأسي ،ضف إلى ذلك أن القلعة التركية الشمالية لم تكن رمزا للوظيفة و التسيير فقط ، و عليه فإن المدينة الفرنسية بنيت على أنقاض مدينة أخرى كان يحكمها و يسيرها نظام اجتماعي يخالف نظام المحتلين.

(2)النمط الثاني :

و هو نمط قديم يتمثل في المجمعات السبعة هو الماء المنحدر من السواقي من الجهة الشمالية نحو البساتين الممتدة آنذاك على المساحة واسعة من رقعة المدينة و أن تشكيلها و توسعها يتجه بمحاذاة هذه المجاري التي تحولت في وقت لاحق لشوارع رئيسية تخترقها لتتفرع منها أزقة ثانوية تضمن الاتصال بالمساكن بصورة مختلفة .

و يلاحظ خضوع محلاتها لآي نظام هندسي منظم بل يتحكم في شكلها نظام توزيع الأراضي ، بحيث يضمن لكل منها إمكانية التموين بالماء عن طريق الساقية ، ثم تأتي المساكن متراصة على طول المجرى المائي لتبقى البساتين الى الخلف و بارتفاعات متقاربة .

- **تطور المدينة و توسعها :**

أن أول ما بني في المدينة – كما اشير سابقا– هو برج سان جرمان مع دخول الاحتلال الفرنسي و بنفس السنة أقيمت ابواب الحراسة الأربعة في الأماكن المعروفة حاليا :

– مدرسة بن مالك لحسن (الطبانة سابقا)

- جبل الضلعة.
- خزان الماء قرب مقبرة النصارى.
- خزان ماء بحي العالية.

و قد توالت البناءات و التوسع وفق التسلسل التاريخي الموضح في الجدول :

الجدول رقم (11) يبين أهم انجازات العمرانية في المدينة في فترة الاستعمار

السنوات	أهم التطورات
- 1856	- انجاز اول مدرسة في المقر الحالي لمدرسة دبابش قرب مقبرة العزيلات .
- 1856	- تصميم مشروع المخطط العمراني التوجيهي العام للمنطقة مع اقتراح بناء جدار كحاجز لحماية المنطقة العسكرية على ما يعرف الآن بنهج الأمير عبد القادر .
	- بناء معسكر معمر ديفور.
	- عرفت المدينة أول عملية عمرانية مخططة من النوع الاستعماري و المتمثلة في المخطط الشطرنجي .
- 1858	- بناء مستشفى لا فيجري بالمكان الحالي و انجاز مدرسة C.E.B المعروفة الأن باكمالية يوسف العمودي .
- 1863	- انجاز محطة القطار حسب التصميم الحالي .
- 1880-1870	- بناء مقر البلدية بعد أن اصبحت بسكرة مقر البلدية لها الصلاحيات الكاملة و ذلك بمرسوم وزاري .
1882-	- بناء مقر للدرك و ما يزال مستغلا من طرف نفس الهيئة
- 1891	- أنجز الكونت لاندو إقامته الخاصة المكان المعروف حاليا بحديقة لندو و قد حافظت على تصاميمها الأولية و هي الآن حديقة عمومية .
- 1893	- بناءمجموعة سكنات بالقرب من محطة القطار و أخرى محاذية للمقر الحالي لمديرية الري .
- 1910	- توسعت المنطقة الاستعمارية نحو الشرق و الغرب حول محور المرور بسكرة باتنة .
- 1913	- امتداد معتبر من جهة الحكيم سعدان و هذا حسب مشروع قسنطينة و بناء العمارات و هو اول شارع بني

- 1932 - 1958 - 1958	في غابات النخيل . - بداية تشكل كل من حي العالية ، فلياش و الوادي الشمالي و الجنوبي ، كما يظهر في الشكل رقم 04

ج – مرحلة ما بعد الاستعمار :

وهي المرحلة التي عرفت سياسات و تطوارت متباينة يمكن أن نعرضها من خلال الفترات التالية :

الفترة الأولى : هي الفترة المباشرة للاستقلال أي الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية 1974 وهو تاريخ التقسيم الاداري الجديد طبقا للأمر رقم 69/74 جويلية 1974.

إداريا عرفت هذه الفترة تحولات عديدة حيث أنه من سنة 1963 انتقلت المدينة من نظام البلدية المختلطة بالغاء هذا النوع من التسيير و اعتماد القانون الواحد لتسيير البلديات.

وقد أخذ توسع المدينة في هذه الفترة طابعا عشوائيا كزنها مرحلة انتقالية ، وبالتالي غياب قوانين عمرانية تسيرعقلانيا الأراضي القابلة للتعمير ، ثم أصبح التوسع يسير بسرعة ، و مرد ذلك الى النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته المدينة التي تضاعف عدد سكانها قرابة الثلاث مرات و قد ظهر التوسع في الأحياء التي خصصها المستعمر للسكان الجزائريين إبان الاستعمار و لم يمس واحات النخيل لتمسك أصحابها بها، و هكذا امتد توسع المدينة بالجهة الشمالية رغم أن هناك بعض البنايات بدأت تظهر داخل غابات النخيل و لكن بنسبة ضئيلة مقارنة مع ما بني في الجهة الشمالية و النسبة المئوية بين ذلك حيث أن 85% من مجموع مساحة المحيط العمراني للمدينة تمثل واحات النخيل و 15% الباقية تمثل المباني، ثم شهدت المدينة توسعا المناطق بشكل فوضوي .

وفي هذه الفترة ظهرت أحياء منفردة و بعيدة عن مركز المدينة، و هي حي فلياش الذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة و يمتاز بطابعه العمراني الريفي، ثم حي العالية في المنطقة الشمالية الشرقية من المدينة و قد كان هذا الحي مخصصا للحراس و الخدم الذين كانوا يشتغلون عند بن قانة ، لذلك فهو حي غير منتظم و أزقته ضيقه و مبانيه من الطوب.

أما الحي الثالث فهو حي سيدي غزال الذي بدأ ظهوره سنة 1969 في شكل بناء فوضوي في الجهة الغربية للمدينة . و الملاحظ في هذه المرحلة أنها مرحلة اتزان المدينة مع البيئة الطبيعية.

المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة من بداية السبعينات و يطلق عليها مرحلة توسع المدينة على حساب النخيل حيث أن العديد من الملاك قاموا بالقلع الجزئي أو الكامل لممتلكاتهم من النخيل خوفا من أن يمسهم قانون الثورة الزراعية . مما تقدم حول أهم مراحل التطور العمراني للمدينة نستخلص انها عرفت مرحلتين مهمتين :

- **المرحلة الأولى :**

تمتد منذ نشأتها الأولى إلى غاية 1974 حيث عرفت توسعا من الشمال نحو الجنوب وبدأ هذا التشكل خاصة منذ الفترة التركية وتشكل التجمعات السبعة الأولى فمرحلة الاستعمار الفرنسي، وبناء المدينة الأوروبية، ثم توسعت لتلتحم هاتين النواتين و تزداد في التوسع بحيث ينحصر التوسع بين حدود طبيعية (الواد) و حدود صناعية (السكة الحديدية) .

- **المرحلة الثانية :**

و تمتد منذ 1975 إلى الوقت الحالي حيث توسعت المدينة من الشرق نحو الغرب و في الشمال أيضا "حدود الجبال" و ناحية الجنوب وقد اتخذ هذا التوسع اتجاهين راسي وعمودي و اصبحت ذات شكل مروحي بسبب موضع المدينة نظرا لميل الأرض بنسبة 1%.

وقد كان لعامل القوة دورا جوهريا في كل مرحلة بحيث فرضت كل الحضارات التي مرت بالمنطقة نمطا عمرانيا يتماشى و ثقافتها و طرق الحياة الاجتماعية بها ، لكن تبقى المرحلة الاستعمارية هي الفترة الأكثر تأثيرا ففيها بدأ عدم التجانس العمراني بين النوايات القديمة للمدينة والمدينة الاستعمارية الحديثة .

ولم يشمل التأثير المرحلة في حد ذاتها فقط ، بل تعداه الى مرحلة بداية الاستقلال لكونها فترة انتقالية ، مما ساعد على ظهور العديد من الأحياء العشوائية التي ساهمت في تفاقم المشكلات العمرانية البيئية بالمدينة و لازالت لحد الآن تمثل تحديا للقائمين على قطاع التعمير و البيئة.

فالارتقاء بالبيئة الحضرية و تطويرها إنما يتحقق انطلاقا من الارتقاء بالانسان باعتباره كلا متكاملا و لا يتم الاتزان بين حاجاته إلا بتحقيق معادلتين، معادلة بيولوجية متمثلة في الغذاء والسكن و الترفيه...

ومعادلة اجتماعية متمثلة في تحقيق خصوصية مجتمعه المتمثلة في الدين والعادات والتقاليد و إبراز الطابع المميز لكل منطقة بعد تطرقنا الى التطور العمراني للمدينة ، سنقف على المخططات الكبرى التي ساهمت في تنظيم المجال العمراني الحضري لمدينة بسكرة . فسياسة التطوير الحضري هدفها تنظيم المجال و تحسين الاطار المبني، لكن هذه السياسة لم تكن بشكل منظم و اطار واضح يستجيب لنمو المدينة و حاجيات سكانها. و يعود تاريخ التفكير في إعادة تنظيم مدينة بسكرة الى بداية القرن التاسع عشر، حيث استفادت خلال الفترة من (1902– 1903) بدراسة إعادة تنظيم و ترصيف الشوراع الرئيسية و في سنة 1934 تم اعداد دراسات لتوسيع و تجميل المدينة و التحكم في التعمير مع العلم ان هذه الدراسات لم تتجاوز احياء المعمرين و الشوارع الرئيسية و بعد أن حضيت بمخطط تصنيف المعالم المهيئة سنة 1953 ، فان بلدية بسكرة حضيت بمخطط عمراني (PUD) سنة 1961 .

و تواصلت العمليات في إطار مخطط التحديث العمراني (PUD) خلال النصف الثاني من السبعينات بواسطة الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية (CADAT) غير أن نتائج عملية التعداد العام للسكان و السكن سنة 1977 أظهرت ضرورة اعتماد مخطط عمراني عام للمدينة وقد تم إنجاز هذا المخطط سنة 1984.

لكن الدراسات التي استفادت منها مدينة بسكرة بعد الاستقلال أعيد النظر فيها نظرا لتغير المخططات التوجيهية، لذا أصبحت هذه الدراسات غير كافية بسبب الدراسات التطبيقية التي اعدها الصندوق الجزائري لتهيئة العمرانية (CADAT) في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية و الغربية إضافة الى إحداث المنطقة الصناعية و دراسة تحديث خمسة احياء قديمة و بعض الطرق الرئيسية، هذا ما أدى الى مراجعة المخطط التوجيهي لسنة 1973 لكن الدراسات لم تنطلق بسبب غياب التصاميم و عدم تمكن الحصول على الخرائط الضرورية للمراجعة ، هذا ما استلزم صورة جوية ساعدت على تحديث خريطة المدينة. وهذا ما نوضحه في حديثنا عن المخططات الكبرى في مدينة بسكرة .

4- المخططات الكبرى في مدينة بسكرة :

4-1مخطط (ECOTEC) لسنة 1976:

وجاء هـذا المخطط في إطـار قوانيـن جديدة خاصة بالاحتياطـات العقارية وهذا طبقا للأمـر 26-74 المؤرخ في فبراير 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية.

والأمر رقم 76-48 المؤرخ في 20ماي 1967 المتعلق بقواعد نزع الملكية من اجل المنفعة العامة.

و قد عالج هذا الاخير المجالات التالية :

- تخطط وتوزيع الاحتياطات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير وخاصة الاحتياجات الملحة من السنة الماضية لتحديد محيط عمراني مؤقت.
- وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجعة لتسيير توسيع المدينة.
- وضع تقديرات لتحديد احتياجات السكان من سكن ومرافق وتجهيزات في المدى القريب جدا..

واهم المحاور التي استهدفها المخطط هي :

- **النسيج العمراني** : وذلك بانجاز أحياء جديدة ذات السكن المنسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة، وذلك في المناطق التالية: (شمال، شمال وغرب المدينة). ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن، خاصة وان المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان. وهذا راجع للأهمية الكبيرة لتي احتلتها المدينة بع انتقالها الى مقر الولاية، حيث قفز عدد السكان من حوالي 60الف حسب الإحصاء العام لسنة 1966 إلى ما يفوق 100 ألف سنة 1976."
- **التجهيـزات** : شملت شبكة الطرق الرئيسية و الثانوية المعبدة و الغير معبدة، إضافة إلى اقتراح طريق موازي لشارع الحكيم سعدان، ينطلق من نهج الأمير عبد القادر الى بسكرة القديمة. وتمديد النهج المواجه للوادي نهج حكيم سعدان و نهج الزعاطشة الى المنطقة الشرقية وطريق المنطقة الغربية إلى طريق الجانبية.

وما يلاحظ أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط "دارفو" (DERVAUX) ولكن لم تعرف الانجاز، وبالنسبة لمياه الصالحة للشرب اقترح المخطط انه بإمكان تغطية الطلب المتزايد بجلب المياه من المنطقة الغربية، وذلك حسب التعداد السكاني.

4-2- المخطط التوجيهي لسنة 1979 (CADAT):

صمم هذا المخطط كمراجعة مخطط (ECOTEC) لسنة 1976اخذا بعين الاعتبار المعطيات الجديدة التي افرزها الواقع العمراني وقضايا التنمية المحلية في إطار حماية الأراضي الفلاحية والزراعية وانجاز وثيقة تمكن من توجيه القرارات الميدانية بغية تحقيق تسيير حضري لفضاء المدينة و تحديد برنامج مطابق لمبادئ التخطيط و تصميمات التنظيم الحضري وتوجهات التنمية المحلية.

* إلا أن واقع الحال كان مخالفا لهذه الأهداف وافرز عدة معطيات ونتائج سلبية تجلت في:

- بقاء مساحات شاسعة و شاغرة في الضفة الشرقية وغياب المرافق و التجهيزات والمقاييس القانونية في مجال البناء و التهيئة العمرانية.
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية، و شمل توسع سطر الملوك شرقا في اتجاه شارع الحكيم سعدان ، وجنوبا اتجاه المنطقة المعروفة بحوزة الباي. وهذا في ظل غياب السلطات المعنية ، رغم ما اكد عليه الامر26/74 المؤرخ في 1974/01/20 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية، ومراسيم سنة 1975(رقم 103/75 بتاريخ 1975/08/21)، وسنة 1976 التي تشرع لكل مواطن الحق في الحصول على سكن في إطار المحيط العمراني، بطرق نظامية و مشروعة، لكن الواقع عكس ما نصت عليه القوانين و التشريعات ، و نشأت أحياء فوضوية لكن وضعيتها القانونية سويت فيما بعد.

4-3 المخطط التوجيهي لسنة 1984:

وقد يعتبر هو أيضا مخطط مراجعة، و قد عالج مختلف الأنشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المنطقة و المتمثلة في :

- **الفلاحة:** و بشكل خاص التمور نظرا لطابعها الصحراوي، بحيث تعطي واحة النخيل للمدينة ثلاثة ادوار هي (اقتصاديا : وفرة التمور، سياحيا : الجمال الطبيعي، وطبيعيا : المناخ المتميز) لكن الشئ الملاحظ الآن هذه المنطقة صارت تفقد بريقها من فترة لأخرى.

- **الصناعة:** عرفت انطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينات ، حيث سجل العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها : مركب الكوابل مركب النسيج، قاعدة سوناطراك و مركب نفطال، هذا إضافة إلى وحدات التوزيع و الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة.
- **الخدمات:** إن المدينة تزخر منذ القديم بهذا النوع من النشاط، خاصة وكونها مقر ولاية فهي تشكل همزة وصل بين الشمال و الجنوب، كما تعتبر قطبا جهويا، حيث نجد قطاع الخدمات يمتص أكثر من نصف الطبقة الشغيلة للمدينة.
- **المنطقة الغربية للمدينة** (ZHUN OUEST) : عرفت توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني فقد أنجز بها أربعة تجمعات للسكن الجماعي: حي 726 مسكن، حي الأمل 1000 مسكن ثم حي 830 مسكن شمالا، بجانبه حي بلعياط" هذا بالإضافة إلى حي عمال مؤسسة الكوابل (ENICAB) الذي اعد مبدئيا إلى عمال المشروع، بالإضافة إلى المساحات المخصصة للسكن الفردي بالشمال الغربي و الجنوب الغربي للمنطقة. بجانب هذه المنشآت يظهر للوجود حي سيدي غزال بكثافة نسيجه العمراني الذي أنجز بطرق غير مشروعه في إطار البناء الفوضوي.

وهذا الحي لم يخضع لي دراسة مسبقة ، ولم يكن مقترح من طرف أي مخطط من المخططات التي تم ذكرها ، واستطاع هذا الحي أن يفرض نفسه كواقع ، وقد سويت وضعيته القانونية فيما بعد لكنه يفتقر الى العديد من الخدمات الضرورية للحياة الحضرية و يحتاج الى إعادة تطوير و تهيئة.

- **المنطقة الشمالية للمدينة:** لم تعرف توسعا كبيرا ما عدا بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة (مثل مؤسسة: مؤسسة الرياض للحبوب و العجائن، ومحطة نقل المسافرين وبعض الحظائراما بالنسبة للتعليم تم انجاز متقنة و مركز تكوين مهني و بالشمال الغربي، كمايلاحظ ان الحي الجديد "حي المجاهدين" بدا ياخذ حجما معتبرا بحيث شمل مساحة الهضبة المتواجدة بها وغرب هذا الحي تم انجاز المركب حمام الصالحين الذي حول من مكانه الاول ليصبح قطبا سياحيا.
- **وسط المدينة:** اضافة الى وسط المدينة الاصلي ، تضاف له الاحياء العمرانية المجاورة (سطر الملوك، كبلوتي، البخاري، السايحي) ومن الجهة الشرقية (حي الوادي، وكل الشريط المحاذي للوادي الى مشارف حي المصلى). أي ان وسط المدينة هو المنطقة المتواجدة

ضمن الحيز الذي تشكله البنايات التالية:السكة الحديدية غربا، الطريق الجديد الذي يشق حوزة الباي و امتداده الذي يمر بالقرب من حي شاطوني لتصل بشارع 8 مارس ثم يمتد في الاتجاه الشرقي لهذا الشارع عن الطريق الموازي للضفة الغربية من الوادي، يغلق الحيز بالطريق الذي يحيط بالثكنة ليصل الى محطة القطار شمالا.و النسيج العمراني بهذه المنطقة يعد عموما معقولا من حيث التصميم والتخطيط. فما يخص التجهيزات، تتزخر هذه المنطقة بالعدد الكافي من المرافق الضرورية إدارية ثقافية، اجتماعية ،اقتصادية و صحية، كما تشمل هذه المنطقة فيما يخص المساحات الخضراء على اكبر حديقة بالمدينة (الحديقة العمومية) وحديقة لاندو.

المنطقة الجنوبية : وشملت التجمعات السكنية التي كانت تشكل نواة لكل منطقة من الواحة (باب الضرب – سيدي بركات،قداشة، مجنيش) و التي كانت بناياتها هشة منجزة بوسائل تقليدية (طوب طين وجذع النخيل) لتشهد توسعا عمرانيا وتطورا في استعمال الوسائل العصرية الحديثة.

فيما يخص التجهيزات و المرافق الضرورية للحياة، تبقى هذه الاخيرة في حاجة ملحة لهذه التجهيزات بالنظر لمحدوديتها و نقصها بعد الاهمية التي صارت تحظى مثل: مستشفى حكيم سعدان، بالنسبة للصحة و ثانوية مكي مني بالنسبة للتعليم. و عدد من مدارس الطور الأول والثاني و لم تكف العدد الهائل من التلاميذ نظرا لعدم برمجتها لأخذ هذه الأهمية.

وفي هذا الظرف القصير تبقى المنطقة في حاجة إلى العديد من المرافق الضرورية على اختلاف اختصاصاتها. كما اهتم هذا المخطط بانجاز شبكة الطرق الرئيسية منها والثانوية . بحيث صممت شبكة الطرق الخاصة بالمنطقة الصناعية في الجهة الغربية للمدينة و كذلك شبكة الطرق بشمال غرب المدينة مع التهيئة العمرانية الشاملة لهذه المنطقة.

وتعتبر المنطقة الجنوبية واحة نخيل تعطي للمدينة جمالا و مناخا مميزا جعلها قبلة للسياح و قد أولعت العلامة " ابن خلدون " و الكونت " لاندو" و صدر القانون رقم 82-02-1982 لحماية هذه الواحة ، و توالت فيما بعد صدور عدة قوانين و اوامر تضمنت حماية البيئة تمثلت في:

- **الأمر رقم 66-62** المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية.

- **الأمر 71–73** المؤرخ في 18–11–1971 المتضمن الثورة الزراعية.
- **الأمر 26–4** المؤرخ في 20–02–1974 تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.
- **القانون رقم 02–82:** المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة للأراضي المخصص للبناء (معدل ومتمم).
- **القانون 03–83:** بتاريخ 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.

4–4 مرحلة مخططات التقشف 1987–1997: عرفت نهاية عشرية الثمانينات ظاهرة كبح وتيرة التنمية الاقتصادية للبلاد جراء تراجع سعر البترول .و استدعت تطورات المرحلة إلى إعادة النظر في التوجه التنموي للبلاد و إعداد برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التنموية على الصعيدين الوطني و المحلي.

4–5 المخطط التوجيهي لسنة 1987 PUD حيث اخذ بعين الاعتبار التوجيهات الأساسية للسياسة المتبعة و اعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة اضافة الى بعض التجهيزات الجماعية و الاستثمارات الموجهة لتنمية المنطقة و الجدير بالذكر ان مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه عرفت مخطط توجيهي PUD سنة 1974لم تتم المصادقة عليه إلا في سنة 1990 في 28 نوفمبر 1990 وإثناء تصميمه شابته بعض العوائق الطبيعية كشساعة و مرفولوجية الأراضي الفلاحية الواقعة جنوب شرق و جنوب و سط المدينة اضافة إلى وجود المنطقة العسكرية و المطار، والمنطقة الصناعية تعيق توسع المدينة غربا. لذلك تم سن و تعديل قوانين تتماشى والسياسة المتبعة و من ضمن هذه القوانين :

- **القانون رقم 03/87** المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- **القانون رقم 01/88:** المؤرخ في12 جانفى 1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- **القانون رقم02/88** المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بالتخطيط العمراني.

واستهدف مخطط 87 اساسا تكثيف النسيج العمراني في اطار الحيز القانوني للمحيط العمراني ومخططات تطوير حضري مختلفة منها مخططات اعادة هيكلة الاحياء واستحداثها اصلا و كذلك برمج تمديد المنطقة السكنية (ZHUN)الشرقية، ولمعالجة مشكل شبكة الطرقات

(ضيقها، قدمها) تم استحداث و تجهيز المدينة بمخطط لحركة مرورية ياخذ بعين الاعتبار مستلزمات المدينة من مختلف انواع الطرقات.

إن المخططات السابقة لم تساير وتيرة التنمية و لم تكن ناجحة حسب ما قدر لها لأسباب كثيرة منها

- غياب سياسة برنامج تنموي محلي من طرف السلطات المحلية و عدم التدخل من طرفها على أساس أنها ملزمة بذلك من مكاتب المختصة أو الهيئات المعنية.
- عدم فعالية مختلف الهيئات المحلية في اعداد مخططات التنمية و ضعف التناسق بينها.
- غياب المخططات التفصلية (POS) تحدد توجيهات العمران وحقوق استخدام البناء والأمر هنا اصبح في غاية الصعوبة بالنسبة لأجهزة التخطيط و بالتالي الوصول إلى مخططات مبتورة لا يربطها رابطة ببقية مناطق المدينة مما يجعلها تنمو بشكل مشوه يصعب معالجته مستقلا.
- و هناك أيضا تسابق غير متكافىء بين الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية والتي تمتاز بديناميكية يصعب مجاورتها، و إمكانيات الأجهزة المناط بها التخطيط ويكون بها الأمر أسوء إذا تزامنه مع ذلك قلة الإمكانيات و الموارد المالية.
- فالمخططات السابقة لم تساير نمو المدينة الشئ يحتم خلق دراسات جديدة لا تفتقر بالتحليل الفعلي للمجتمع المدني وهذا من خلال تشخيص الحقائق و الاحتمالات وخلق البيئة السكنية المتوزانة و احتياجات الأحياء على المدى الزمني المقدر لها لتنفيذها بدرجة عالية من الكفاية.

- 4-6 المخطط التوجيهي للانشاء و التعمير (PDAU) سنة 1997:

من خلال قانون التهيئة و التعمير رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 الصادر من طرف وزير التهيئة و التعمير و الذي ينص و يرمي لانجاز مخطط توجيهي للانشاء و التعمير (PDAU) و الذي اعطيت به اشارة الانتقال الى مرحلة جديدة في عملية التسيير واحداث تغيير في صيرورة القرارات وانتقال مركزية السلطة.

نجد انه في بلدية بسكرة لم يتوقف العمل بالمخطط العمراني التوجيهي (الموجه) في سنة 1990، و استمر العمل به الى غاية 1998 تقريبا.

وتماشيا مع معطيات التوسع العمراني الذي عرفته المدينة فقد طرأت تعديلات جذرية في القوانين التي تنضم العقار و منها:

- القانون رقم 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجه العقاري.
- القانون رقم 90–03 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن أملاك الدولة.
- القانون رقم 91–11 المؤرخ في 27 افريل المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العامة، حيث طرا هذا التغيير فيما يخص التصريح بالمنفعة العمومية و كذا الطرق واساليب نزع الملكية و الشيء الجديد الذي جاء به هذا القانون هو تحديد الأملاك و الحقوق العقارية المطلوب نزع ملكيتها وهوية المالكين و اصحاب الحقوق المعنيين.

وعموما فمنذ تعيينها كولاية للمرسوم رقم 74–69 لـ20جويلية 1974 و انطلاق الوحدات الاقتصادية الرئيسية ذات الطابعة (ELATEX/ENICAB) وغيرها، سعت بسكرة الى تطبيق ادوات مثل (P.U.D) و وضع الطرق و الوسائل العلمية الكفيلة باستحداث مجموعات كبرى(ZHUN) وتهيئة مناطق صناعية".

وعلى كل حال يجب الاشارة الى ان عملية التمدين هذه كانت سببا في خلق وضعية غير عادية من العواقب الوخيمة و الثقيلة،وهذا على اكثر من مستوى، مما جعل القطاع العام عاجزا عن ايجاد حلول او استراتيجية تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات فقد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير.
- عدم تطابق او توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني.
- اكتساب المدينة لطابع القروية.
- التهديد المستمر للاراضي الفلاحية .
- مشكل تسيير الاحياء بصفة عامة و ظهور احياء فوضوية " سيدي غزال".
- مشكل نظافة المحيط.
- المشاكل الايكولوجية الاكثر حساسية.
- المشاكل الاجتماعية و التقنية للبنية التحتية.
- التشبع التدرجي للبنية التحتية اجتماعيا و اقتصاديا.
- مشكل المواصلات .

-الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية.

-نقص المساكن، المترجم بتجمع السكان في الاحياء المركزية او حول المركز.

-التوسع المعتبر للبناء غير الشرعي.

-نقص الخدمات و التجهيزات واخلال التوازن بينهما و بين الاحتياجات الحقيقية للسكان كالصحة والتعليم ....الخ.

-التشوه الحاصل بين مختلف وظائف النسيج العمراني.

-انهيار المبادئ الأخلاقية و الدينية، وقيم المجتمع التقليدي.

إذن يمكن استنتاج إن أسباب الأزمة الحالية للمدينة تتجاوز الأسباب السياسية أو الاقتصادية ولكنها تبقى داخل السياسة العمرانية نفسها و فروعها، ورأينا انه هذا الفشل يعود في معظمه إلى عدم تلاؤم الوسائل و التقنيات المستعملة إلى حد ألان في تنمية المدينة والأسلوب المتبع لتسييرها.

كذلك يمكن حصر النقائص و العوائق التي تحول دون تسيير فعال للبلدية في :

- ثقل كتلة الأجور في شطر النفقات التي تصل إلى 70% وذلك نظرا للعدد الهائل من العمال و الموظفين.
- ثقل المديونية على عاتق البلدية و المعتبرة و الملزمة للدفع اتجاه القطاعين العام والخاص.
- ثقل مساهمة البلدية في ميزانية بعض الصناديق .
- ضعف الإدارات بالنظر إلى كثرة الانشغالات.
- تذبذب مداخيل البلدية من غير الجبائي نتيجة عدم تسديد بعض مشتغلي ممتلكات البلدية لمسنحقاتهم، وهذا نتيجة غلق المؤسسات المستأجرة.
- تقلص المصدر الأساسي للميزانية والمتمثل في الجباية نتيجة النشاط التجاري الصناعي المتأثر بالركود الملاحظ في المحيط الاقتصادي العام.
- عدم إتمام إجراءات التعويض الخاصة بالأراضي المدمجة، و التي لم تتم في حينها مما أدى إلى تراكم الملفات و عدم قدرة البلدية على تسويتها.

وفي نفس المخطط **PDAU 1997** تجدر الإشارة انه قد سطرت عدة مواقع من اجل التهيئة والتعمير بمدينة بسكرة تاتي على الشكل التالي: من خلال ما هو مبين في الجدولين ادناه. فبعد تقديم هذه الاقتراحات لمديرية التعمير و الاسكان تقرر في اجتماع مؤرخ في 1997/02/24 ما يلي:

- اعداد موقع عمراني في الموقع (3)
- الموقع رقم (4) يحذف من محيط التعمير.
- انشاء حسب الحاجة محيط عمراني بالموقع (5) وهذا لتمكين من تعديل الهيكلة الحالية لهذه المنطقة.
- الجنوبية فتخصص للفلاحة.

وبموجب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المصادق عليه في عام 1998 ،و هو يحدد بالتدقيق و التفصيل كيفية استغلال الأراضي و بنائها و تطوير المشاريع الحضرية لاعطاء توجيهات دقيقة للاستغلال الأنجع للأراضي المقترحة لتشييد المشاريع أو إعادة تهيئتها وهذا بمراعاة مايلي :

- أهمية المحيط العمراني للمدينة .
- البعد الحضاري و الرمزي للمدينة .
- الخصوصية المعمارية و الحضرية للمدينة .
- الأخذ بعين الاعتبار الوسائل و المعدات الموجودة في المنطقة .
- الأخذ بعين الاعتبار التقنيات المستعملة و المتطورة .
- كيفية الاندماج و تفهم المحيط العمراني و الحضري الموجود و باحترام طابعه المعماري.
- احترام التقاليد و تفهم كيفية استغلال المساحات .
- يراعي الأهداف الخاصة من الناحية العملية و الشكلية للبنايات المكونة لنسيج المنطقة.
- مراعاة توجيهات مصالح الري بخصوص مشروع تهيئة وادي الزمر .
- يحدد القواعد للأشكال المقترحة التي تسمح بتوسيع المجال الحضري – المدينة .

و قد كانت النتيجة شكلا جديدا يتميز بالاستهلاك المخرب للمساحات ومحو قيمتها فاستغلال الفراغات التي لم يتم استغلالها في الاستعمالات المخصصة لها خلال نفس الفترة وإعادة تخطيط الأحياء القديمة التي لم تعد صالحة للسكن وغير منسجمة مع التطور العمراني الذي شهدته المدينة، كذلك إعادة تخطيط المناطق العشوائية الواقعة ضمن التصميم الأساسي والنظر في توزيع استعمالات الأرض الحضرية والعمل على رفع الاستعمالات غير المنسجمة مع ما يحيط بها من استعمالات مثل :

منطقة صناعية وسط المدينة، معسكر قديم وسط المدينة أو ضمن الأحياء السكنية استغلال بعض المساحات الزراعية خاصة غير المنتجة ، و تحويل صفتها من زراعية الى عمرانية.

و الحصيلة هي تجمعات عمرانية فوضوية، غير متكافئة، و مبعثرة تزيد في توسع الحدود العمرانية للمدينة ، و ينتقل هذا التوسع حتى على الأماكن ذات القيمة التاريخية والتعدي على البيئة المحلية مما يزيد في تدهورها . مما جعل القطاع العام أو أجهزة الدولة عاجزة عن ايجاد حلول استراتيجية توفيقية بين الانفجار العمراني و طرق التحكم فيه والسلوكات الخاطئة للسكان التي ساهمت بشكل كبير في تشوه البيئة الحضرية. واختلالات هذا التوازن ترجمتها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات قد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير .
- عدم تطابق أو توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني .
- غياب الوعاء العقاري داخل المدينة .
- اكتساب المدينة طابع القروية
- التعدي المستمر على الاراضي الفلاحية
- مشكل نظافة المحيط
- المشاكل الايكولوجية بالنظر الى تدهور بساتين النخيل .
- المشاكل الاجتماعية .
- مشكلة شبكة المواصلات.
- نقص المساكن اللائقة .
- نقص الخدمات و التجهيزات .

ومن خلال عرضنا جملة هذه المخططات التي عرفتها مدينة بسكرة و عمليات التطوير الحضري التي تدخل ضمن اطار التهئية العمرانية ، و في ظل سياسة تطوير تدخلت في اقصاء الاطارات و المراجع التقليدية و ذلك حسب نماذج تنمية مقلدة و غير مجربة ، و لم يبذل اي جهد من أجل تسجيل المشروع التنموي في اطار منسجم و متلاحم من التجارب التاريخية المتراكمة ولم يبذل كذلك أي جهد من اجل إذابة المجتمع في المشروع ، أو من أجل مشاركته و ادخاله فيه مما يحرم المشروع من أي إمكانية اكتساب ديناميكية للتقدم و النمو، أو انصهار ثقافي و اجتماعي.

فعلى القائمين على الجهاز التخطيطي للمدينة ، ضرورة التعاون و التنسيق و المشاركة في برامج ومشروعات مشتركة و التأكيد على الاستفادة من تجارب و ممارسات الشراكة مع القطاع الخاص و الاستثماري و كل الفاعلين الاجتماعين حتى نصل الى تنمية عمرانية مستدامة .

والحرص على تنفيذ مشروع القانون التوجيهي للمدينة و القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة بجميع أنواعها و لا سيما منها :

- قانون (01–20) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة.
- القانـون (02–08) المـؤرخ في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.
- قانون رقم (03–10) المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم (06–06) المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.
- قانون رقم (08–15) المؤرخ في 2008/07/20 المتعلق قواعد مطابقة البنايات و اتمام انجازها.
- قانون رقم (10–02) المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

و يمكن القول ان المدينة هي مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها و تسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي وانسجام الظروف الحياتية لسكانها ، ولذلك تنامت الصيحات عبر العديد من المؤتمرات و الندوات الدولية الى ضرورة ايجاد حلول لمشاكل المدن و ربط هذه الأخيرة بالتنمية المستدامة (LE développement durable).

* إضافة إلى ذلك فقد استحدثت مناطق حضرية جديدة ، تعد قطبا حضريا ،ومركز استقطاب يمكنه من التخفيف من حدة التزايد السكاني على المنطقة الغربية.

الجدول رقم (12): المواقع المبرمجة و المهياة لتعمير مدينة بسكرة.

الطبيعة	1	2	3	4	5
المكان	شمال/غرب (N/O)	شمال المدينة (N)	شرق المدينة (EST)	جنوب شرق المدينة(S/E)	جنوب المدينة (SUD)
المساحة(كم)	5	/	/	/	/
الطبيعة الثانوية	ملاك الدولة	ملاك الدولة و البلدية	خاصة	خاصة	خاصة
اخرى	ارض	شمال منطقة التوسع	شعبة غير صالحة	ارض فلاحية	ارض فلاحية

المصدر97/ PDAU. La commune De Biskra Phase B12

الجدول رقم (13): المناطق الحضرية الجديدة.

عدد المناطق الحضرية السكنية الجديدة	05
المساحة الإجمالية	7287
قدرة الاستيعاب من السكنات	22217
إجمالي السكنات المنجزة	8624
عدد المساكن المشغولة 1998	24519

المناطق المبعثرة	143
حضيرة السكنات تعداد 1997	17223
حضيرة السكنات تعداد 1998	24519
عدد السكنات المنجزة	710

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

شكل رقم(06) يبين توزيع الحضيرة السكنية للولاية

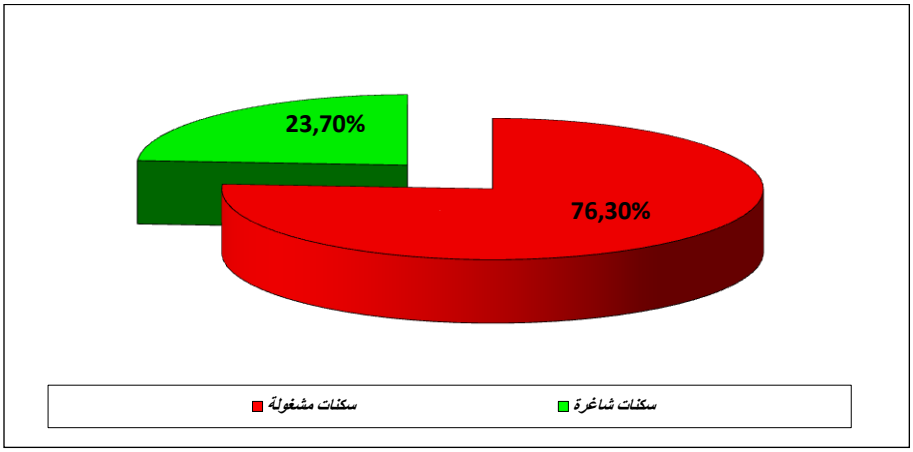

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق :

يتضح من الجدول و الشكل المبينان اعلاه يتضح توزيع الحضيرة السكنية لولاية بسكرة يشهد نوع من الخلل والاضطراب في عملية شغور السكنات ،حيث مثلت شغور السكنات نسب عالية جدا مقارنة بنسب السكنات المشغولة. ومنه يمكن القول على انه بالرغم من توفر المنطقة على اراضي شاسعة وصالحة للبناء، وقدرتها على استعاب كم هائل من السكنات، والسرعة في انجازها، الا ان شغل هذه السكنات يبقى بعيد كل البعد عن المعدل المطلوب من عملية الاشغال.

وهذا يعود طبعا الى صعوبة التكيف و التاقلم مع نمط بناء و مرفولوجية وطريقة تخطيط هذه السكنات.اضافة الى غياب تهيئة اغلب المرافق الضرورية التي تحتاجها هذه السكنات، ذات الابعاد الاجتماعية والعمرانية والترفيهية والبيئية، مثل المساحات الخضراء،الخدمات (قاعات العلاج–ملاعب..الخ)، المناطق المخصصة لرمي النفايات...الخ.

جدول رقم (14) – معدل شغل المساكن لبلديات الولاية

البلديــة	عدد السكان 2010 دون الرحل	عدد السكنات الإجمالية 2010	عدد السكنات المشغولة 2010	معدل شغل المسكن للسكنات الإجمالية	معدل شغل المسكن للسكنات المشغولة
بسكـرة	**218467**	**44738**	**34135**	**4,9**	**6,4**
القنطرة	12129	2944	2246	4,1	5,4
سيدي عقبة	35520	7274	5550	4,9	6,4
زريبة الوادي	22888	4347	3317	5,3	6,9
طولقة	59298	10794	8236	5,5	7,2
اولاد جلال	67192	13548	10337	5,0	6,5
سيدي خالد	46025	8377	6392	5,5	7,2

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق: يتضح خلال الجدول 14 يتضح ان بلدية بسكرة تعد مركز استقطاب للتجمعات السكانية،حيث انها تحظى بالاولوية باعتبارها مقر الولاية،كما تشهد بها اقبال على اقتناء السكنات وشغلها،وان معدل شغل السكنات بها مرتفع، ومن هذا يمكن القول ان فسيفساء الحضيرة السكنية للولاية موزعة على الشكل التالي وكما ياتي:

*** الحضيرة السكنية للولاية الى غاية 2010/12/31**

تقدر الحضيرة السكنية الإجمالية بالولاية الى غاية 2010/12/31 بما فيها الخيم بـ147358 مسكن ، وتتوزع الحظيرة المسكونة بين مقرات التجمعات الرئيسية للبلديات و باقي تراب البلدية حسب الشكل التالي:

- 116619 مسكنا في التجمعات الرئيسية أي بنسبة 79,14 %.
- 11524 مسكنا في التجمعات الثانوية أي بنسبة 7,82 %.
- 19245 مسكنا في المناطق المبعثرة أي بنسبة 13,06%.

أما بخصوص المناطق المقننة بالولاية فتقدر بـ 17 منطقة مقننة ، بمساحة إجمالية تقدر بـ 654.33هكتار موزعة كالتالي :

جدول رقم (15)–يوضح المناطق المقننة بالولاية

المناطق	العدد	المساحة(هكتار)
المنطقة الصناعية	01	77,163
منطقة التجهيزات	02	83,70
منطقة الحضائر	02	46,147
منطقة النشاطات	12	27,272
المجموع	**17**	**654.33**

جدول رقم (16)– الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج إلى غاية 2010/12/31

نوعية البرامج	عدد السكنات			
	المسجلة	المنتهية	في حيز الانجاز	الغير منطلقة
السكن الاجتماعي	26004	19915	3882	2207
السكن لاجتماعي التساهمي	7999	4918	3021	60
السكن التطوري	3100	3100	/	/
السكن الريفي	22130	16448	2122	3560
أخرى	4096	3450	9621	8577
المجمـوع	**63329**	**47831**	**9621**	**5877**

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

شكل رقم (07) يمثل الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج

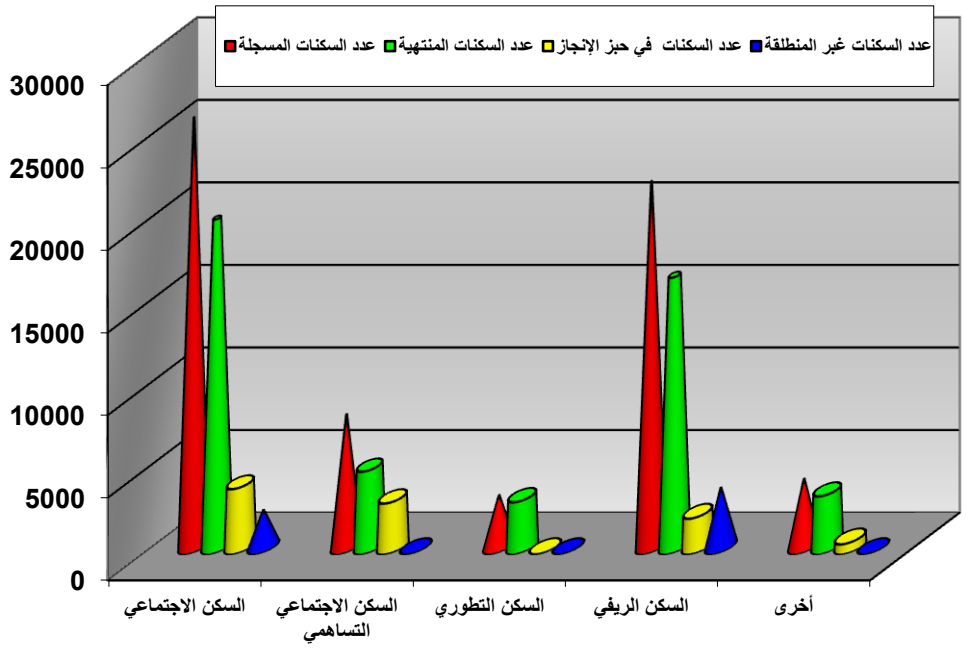

جدول رقم (17)– وضعية السكنات الاجتماعية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31

البلديـــة	عدد السكنـــات			
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز	الغير منطلقة
بسكـرة	**8852**	**7708**	**644**	**500**
القنطـرة	932	655	207	70
سيدي عقبة	2118	1821	297	0
زريبة الوادي	1040	776	168	96
طولقة	2067	1746	221	100
اولاد جلال	2175	1641	334	200
سيدي خالد	1110	844	216	50

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

جدول رقم(18) وضعية السكنات الاجتماعية التساهمية حسب البلدي إلى غاية 2010/12/31

البلديــة	عدد السكنـــات			
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز	الغير منطلقة
بسكـرة	**4497**	**2586**	**1851**	**60**
برانيس	0	0	0	0
القنطـرة	90	90	0	0
سيدي عقبة	512	354	158	0
زريبة الوادي	241	241	0	0
طولقـة	768	228	540	0
اولاد جلال	420	290	130	0
سيدي خالد	350	210	140	0

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

جدول رقم (19)– وضعية السكنات التطورية حسب البإلى غاية 2010/12/31

البلديــة	عدد السكنـــات			
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز	الغير منطلقة
بسكـرة	**420**	**420**	**0**	**0**
القنطـرة	180	180	0	0
سيدي عقبة	200	200	0	0
زريبة الوادي	160	160	0	0
طولقـة	160	160	0	0
اولاد جلال	110	110	0	0
سيدي خالد	210	210	0	0

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

التعليق: من خلال الجداول 15-16-17-18 و19 و الشكل10 نرى ان معدلات انجاز السكنات في تقدم ملوظ وديناميكية ومتسارعة،وتركز بشكل خاص على السكنات ذات الطابع الاجتماعي والريفي. اضافة الى السكنات الاخرى لكن بنسب متفاوتة،وطبعا كان لبلدية بسكرة النصيب الاكبر من هذا الطابع من السكنات.

والسؤال المطروح، هل هذه البرامج و العمليات تدخل ضمن مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ومخطط شغل الاراضي POS ؟

والجواب أن مدينة بسكرة اقترحت العديد من المشاريع تدخل ضمن عمليات التطوير الحضري (ضمن مخطط شغل الأراضي POS و تتمثل في شق الطرقات و توسعيها ، تهيئة الأحياء القديمة لتزويدها بشبكات مياه الصرف الصحي ، المرافق العامة ، إلا أن هذه العمليات تعتبر معالجات ظرفية فكثير من العمليات كإعادة الهيكلة مثلا تقوم على أساس الأولوية و مدى تضرر المنطقة فتقوم البلدية بعملية المعاينة بهدف تطوير المجال العمراني لتحقيق التوزان بين احتياجات السكان و الموارد المتاحة و التي تناقش في المجلس الولائي. (9)

و عموما نسجل اهم المشاريع المنجزة مع مستوى المدينة في مجال التطوير الحضري وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

المشاريع المقترحة للتسجيل ضمن برنامج المخططات البلدية للتنمية

(شريحة2014)

الرقم	الفصل	اسم العملية أو المشروع	تقدير التكلفة بالدينار	المحتوى المادي (م.ط)	الأثر الاجتماعي و الاقتصادي	عدد السكان	عدد مناصب العمل المتوقعة		مدة الانجاز (أشهر)	ضال ملاحظات
							خلال الانجاز	بعد الانجاز		
01	391	دراسة، متابعة وانجاز تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي العالية الشمالية	30.000.000.00	5000	/	30000	15	/	06	تجديد
02	392	تمديد وتجديد شبكة الصرف الصحي بحي الرمايش والمنشي	15.000.000.00	2000	/	2500	15	/	03	تجديد
03	391	دراسة، متابعة وانجاز تمديد وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الرمايش+المنشي	10.000.000.00	1500.00	/	1500	8	/	2	تمديد

04	392	دراسة، متابعة وانجاز وتجديد شبكة الصرف الصحي بحي باب الضرب.	7000.000.00	1000.00	/	1000	8	/	04	تجديد
05	391	دراسة، متابعة وانجاز تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي فلياش	14.000.000.00	1000	/	5000	6	/	03	تجديد
06	392	دراسة، متابعة وانجاز تجديد جزء من شبكة الصرف الصحي بالمنطقة الغربية(وراء متحف المجاهد)	10.000.000.00	1000.00	/	750	6	/	04	تجديد
07	391	دراسة متابعة وانجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي مجنيش (بجانب السوادرة)	6.000.000.00	1000.00	/	1500	7	/	1.5	إنجاز
08	391	دراسة، متابعة وانجاز تمديد شبكة الصرف الصحي بحي مجنيش الجديدة	10.000.000.00	1000	/	1000	15	/	04	تمديد

09	391	دراسة متابعة وانجاز تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي مجنيش الجديدة	5.000.000.00	1000	/	1000	1000	5	/	02	تمديد
10	391	دراسة، متابعة وانجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي برناوة الجديدة(تكملة)	5.000.000.00	2000.00	/	1000	1000	7	/	1.5	انجاز
11	793	تعبيد بالخرسانة الزفتية والاسمنتية بحي سيدي غزال	15.000.000.00	1200	/	6000	6000	15	/	2	إنجاز
12	391	دراسة، متابعة وانجاز تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي لبشاش	10.000.000.00	3000.00	/	2000	2000	10	/	3	تمديد و إنجاز
13	392	دراسة، متابعة وانجاز تجديد شبكة الصرف الصحي بحي 317 مسكن	10.000.000.00	1000	/	2000	2000	10	/	04	تجديد
14	392	تجديد المصب الرئيسي لحي الرمايش نحو	10.000.000.00	500	/	2000	2000	15	/	3	تجديد

		الزعاطشة								
15	391	دراسة، متابعة وانجاز تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي سيدي غزال	5.000.000.00	1500	/	2000	10	/	3	تجديد
16	793	تعبيد بالخرسانة الزفتية والاسمنتية 19 مارس بالعالية	20.000.000.00	1500	/	10000	10	/	3	إنجاز
17	793	تعبيد بالخرسانة الزفتية والاسمنتية بحي الزيزة(لمسيد)	20.000.000.00	1500	/	10000	20	/	3	إنجاز
18	793	انارة عمومية بطريق تقرت نحو المطار + محول الكهرباء	20.000.000.00	3.000.00	/	100	20	06	2	إنجاز
19	793	انارة عمومية بالشارع الرابط بين شارع 08 مارس إلى غاية محطة النقل الحضري المنطقة الشرقية	8.000.000.00	500.00	/	560	25	/	1.5	إنجاز
20	793	انارة عمومية شارع زروق عمار	10.000.000.00	650	/	400	9	/	1.5	إنجاز

21	891	دراسة وانجاز فرع بلدي بالعالية	15.000.000.00	/	/	8.000	9	08	10	إنجاز
22	891	دراسة وانجاز فرع بلدي بحي البخاري	15.000.000.00	/	/	6.000	12	08	10	إنجاز
23	891	دراسة وانجاز فرع بلدي بحي باب الضرب	15.000.000.00	/	/	6.000	12	08	10	إنجاز
24	891	دراسة وانجاز فرع بلدي بحي 1000 مسكن (60 الكوابل)	15.000.000.00			8.000	12	08	10	إنجاز
25		انجاز قاعة علاج بحي 1187 مسكن طريق سيدي عقبة بالمنطقة الشرقية مع 01 سكن وظيفي(دراسة وانجاز)	30.000.000 00.	/	/	7000	15	10	14	إنجاز
26		تهيئة وتشجير الطريق الرابط من مصحة الرازي إلى غاية مركز تدريب الأمن لوحدات الجمهورية والمساحة المقابلة لمركز راحة	10.000.000 00.	/	1400	9000	15	1	3	إنجاز

		المجاهدين الشطر								
27		تهيئة وتشجير الطريق الرابط بين مقر محطة المسافرين القديمة إلى غاية مركز تدريب الامن لوحدات الجمهورية	15.000.000.00	1400	/	9000	17	1	4	إنجاز
28		تهيئة حضرية بممرات المنشي	25.000.000.00	1000	/	4000	20	1	5	إنجاز
29		تهيئة حضرية بحي 520 مسكن بالمنطقة الغربية	15.000.000.00	1400	/	3000	17	1	4	إنجاز
المجموع دج :			395.000.000.00							

المصدر : بلدية بسكرة مكتب متابعة المشاريع

قدرت المشاريع المنجزة على مستوى بلدية بسكرة بقيمة مالية قدرها :

95.000.000.00 دج كل هذه الجهود لتحقيق احتياجات السكان و بالتالي يقابل ذلك استخدام الأرض للتوافق مع مثل هذه الاحتياجات و الشروط .

وذلك بفضل التجهيزات التي تتوفر في مدينة بسكرة ، وما تقدمه من خدمات ضرورية باعتبارها مقرا للولاية ، حيث استحوذ على أكثر من 40% من اجمالي سكان المراكز الرئيسية للبلديات ، فان تهيئة مجالها الحضري لا بد أن يخضع بالدرجة الأولى الى نمو السكان الذي يتزايد بسبب برامج التنمية التي ستعرفها المدينة إضافة الى الترقية العقارية و تجديد الأحياء القديمة (بفعل عمليات الترميم التي تدعمها الدولة عن طريق تمويلها) . [10]

واقترحت السلطات القائمة على مشاريع التطوير الحضري العديد من المشاريع لتهيئة أحيائها التي تعاني الكثير من المشاكل الصرف الصحي ، التلوث البيئي ...[11]

والذي بامكانه الوصول الى مستوى اعلى من الخدمات و تحسين نوعيتها و كذلك المنظر الجمالي للمدينة .

5–عمليات التطوير الحضري المستدام :

و فيما يلي نتعرض لعملية التطوير الحضري المقترحة من طرف مخطط شغل الأراضي POS بحي لمسيد العتيق بسكرة .

في اطار سياسة التطوير الحضري تم اقتراح هذه الدراسة في مرحلتها النهائية أي "الملف النهائي" لدراسة مخطط شغل الأرض "لمسيد".

تعتبر هذه المرحلة شاملة وكاملة لكل الدراسة كونها:

- تتضمن ملخص لكل من المرحلة السابقة، وجل موضوع المرحلة النهائية.
- أخذت فيها بعين الاعتبار وصححت فيها كل ما ورد من تحفظات خلال المرحلة السابقة.
- تعتمد على مجموعة من المخططات اللازمة والكافية لموضوع الدراسة.

وهذا من ناحية المضمون أما من ناحية الشكل فهذا التقرير يقسم إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: يتناول بعض العموميات تخص مجال الدراسة وتذكير بمعطيات التهيئة المقترحة

الفصل الثاني: يتناول أيضا متغيرة التهيئة المختارة.

الفصل الثالث: يخصص لتنظيم مجال الدراسة و تقنينه.

أولا – **تعريف مخطط شغل الأراضي**:

المادة 01: **تعريفه**:

يعرف مخطط شغل الأراضي (P.O.S) حسب القانون العمراني رقم: 90/29 المؤرخ في : 01 ديسمبر 1990 وطبقا للمرسوم المكمل له رقم: 91/178 المؤرخ في: 28 ماي 1991 كما يلي:

يعتبر مخطط شغل الأراضي (P.O.S) أداة ووثيقة عمرانية تخص كل بلدية (أو مجموعة من البلديات)، يحضر المشروع بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي (أو المجالس الشعبية البلدية) وتحت مسؤولية رؤوسائها مباشرة.

ويحدد بالتفصيل

في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق البناء واستغلال الأرض.

إن مخطط شغل الأراضي مشروع عمراني يقام أو يعد العلميات الخاصة بالنسيج الحضري الموجود مثل :[12]

- التجديد.
- إعادة الهيكلة.
- إعادة الأهلية.
- التهيئة... الخ.

كما يعد هذا المشروع لإقامة مناطق عمرانية جديدة مثل:

- مناطق سكنية.
- مناطق النشاطات.
- مناطق التوسع السياحي.

إن مخطط شغل الأراضي وثيقة أساسية للبناء والتجهيز ولحماية موقع التدخل كونه ملزم للغير (Opposable aux tiers).

بالنسبة لمخطط شغل الأراضي لبلدية بسكرة (لمسيد) وهو يتمثل في :

- المحافظة على الحي كمنطقة سكنية حيث يجب تحسين الإطار المبني والمعيشي فيه.
- فك العزلة بتوصيل كل الشبكات (الطرق، الماء الصالح للشرب والتصريف الصحي...).
- معالجة الواجهات وأنماط البناء الغير لائقة.
- حتى تستمر فيه الحياة بظروف أحسن ويسهل فيه تدعيم وتأهيل الاقتصاد بالمحيط.

المادة02: أهدافه:

تلخص هذه الأهداف فيما يلي:

1. يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعينة، الشكل الحضري التنظيم حقوق البناء واستعمال الأرض.
2. يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء وبالمتر المكعب للحجم المبني، أنماط البنايات المسموح واستعمالها.
3. يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي.
4. يحدد المساحات العمومية، المساحات الخضراء، المواضع المخصصة للمرافق العمومية والمنشآت ذات المنفعة العامة وكذا مسار ونمط مسالك الحركة.
5. يحدد الارتفاقات.
6. يحدد أيضا الأحياء، الشوارع، الآثار والنصب الواجب حمايتها، تجديدها أو ترميمها.
7. يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها والحفاظ عليها.
8. يضمن القيمة الحضرية والمعمارية للمدينة بإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة وذلك باعتبار واضح للبرامج المسطرة.
9. يحدد أيضا الأحياء، الشوارع، الآثار والنصب الواجب حمايتها، تجديدها أو ترميمها.
10. يضمن القيمة الحضرية والمعمارية للمدينة بإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة وذلك باعتبار واضح للبرامج المسطرة.

المادة03: مراحل إعداده:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 91/178، يمر مخطط شغل الأراضي بثلاث مراحل متكاملة ومتتالية تحتوي فيها كل مرحلة على تقرير كتابي وملف يحتوي على مخططات.

– **المرحلة الأولى والثانية:**

وتحتوي على التعريف بمجال الدراسة من جميع مجالاتها وبالتالي تحليل الوضعية الحالية. ففي هذه المرحلتين كما يتم اقتراح أولى برامج التهيئة،كما تتضمن هذه برنامج ومشروع التهيئة فيتم فيها تفصيل البرنامج المصادق عليه ويتم أيضا تقدير مختلف الاحتياجات حسب توجيهات المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير وبالتشاور مع المصالح التقنية المعنية،فيستنتج عنه اقتراح متغيرتين للتهيئة حتى تختار واحدة مع إثرائها يوم عرض (وتقسيم محتوى المرحلة).

– **المرحلة الثالثة:** القانون العمراني.

بعد اختيار إحدى المتغيرتين وإثرائها يأتي تقنينها.

هذه المرحلة عبارة عن قوانين وأحكام إجبارية على البنايات وملزمة على الأشخاص في كل مجال الدراسة.

المادة04: مجال تطبيقه:

إن هذا التنظيم العمراني المصادق عليه يطبق على كافة مجال الدراسة المحدد من طرف المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U) والخاص بالبلدية ومداولة المجلس الشعبي البلدي فهو إجباري على كافة الأشخاص.

المادة05: مدى فعاليته:

- إن أحكام هذا التنظيم و المخططات المرفقة له تعد وحدة كاملة غير قابلة للتقسيم
- هذا التنظيم يلغي و يعوض كل التنظيمات السابقة المتناقضة معه الخاصة بمجال الدراسة بعد المصادقة علية.
- يجب تغير دفتر الشروط و التنظيمات الخاصة السارية المفعول وفقا لهذا التنظيم في نفس الأشكال المنصوص عليها.
- يؤخذ هذا التنظيم بعين الاعتبار عند تحرير دفاتر الشروط، التنظيمات الخاصة، الدراسات التفصيلية، عمليات البناء الجديدة بتكملة وزيادة توضيحية دون أن تكون متناقضة معه.

- القواعد و العوائق المحددة من طرف هذا التنظيم لا يمكن أن تكون محل تغير باستثناء بعض التكيفات البسيطة التي تفرضها طبيعة الأرض و شكلها أو مضمون البنايات المجاورة.
- هذا التنظيم لا يلغي القوانين السارية المفعول في قطاعات الصحة والغابات والمياه و البيئة.
- وكذا القوانين ذات الأثر المباشر و غير المباشر على مجال العمراني.

المادة06: مـراجعتـه:

لا يمكن مراجعة مخطط شغل الأراضي إلا بالشروط التالية:

- إذا لم ينجز المشروع الحضري أو البنايات المتوافقة ثلث حجم البناء المسموح به في الآجال المقرر لإتمامه.
- إذا كان الإطار المبني الموجود قد تعرض لتدهوران طبيعية ناجمة عن ظواهر طبيعية.
- إذا كان الإطار المبني الموجود في حالة خراب آو في حالة من القدم تدعوا إلى تجديده
- إذا طلب أغلبية ملاك البنايات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء يحدها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول، وذالك بعد مرور خمسة سنوات.
- إذا تطلب ذلك حاجة ماسة لإنشاء مشروع ذو مصلحة و منفعة وطنية.

يصادق على مراجعة مخطط شغل الأراضي السار المفعول بنفس الظروف والأشكال المنصوص عليها لإعداده.

ثانيا – **الوثائـق البيانيـة:**

- مخطط الموقع
- مخطط الرفع الطبوغرافي.
- مخطط العوائق الجيوتقنية.
- مخطط للوضع الراهن مع الشبكات التقنية الموجودة.
- مخطط التهيئة.
- مخطط المناطق المتجانسة.
- مخطط الشبكات التقنية المختلفة.
- مخطط التركيب العمراني ومصحوبا بتفاصيل الحجم والأشكال المعمارية.
- المخططات التي يراها المتعاقد ضرورية نظرا لمميزات المنطقة.

1- **تذكير بموضوع مجال الدراسة:**

*** لمحة تاريخية:**

حظيت بسكرة بترتيبها ضمن المدن التاريخية التي تعاقبت عليها الحضارات منذ القدم كما ذكرها المؤرخون بالخصوص المؤرخ ابن خلدون حيث أكد نشأتها أكثر من 685 سنة أين كانت عاصمة للزاب بمعني الواحات و مجموعها الزيبان.

حيث جعلوا الإغريقيون منها قطب تجاري و هذا قبل انهزامهم من طرف الفينيقيين.

*** مجيء العرب:**

قبل سقوط نوميديا على يد ماسينيسا (230 قبل المسيح) كانت تضم مدينة بسكرة و الزيبان معا حتى مجيء الفتوحات الإسلامية 682 ميلادي بقيادة الفاتح عقبة ابن نافع الذي افتك الزيبان من يدي الرومان ودخلت هاته المنطقة في الدين الإسلامي الحنيف.

*** مجيء الأتراك :**

خلال فترة 1430 و1541 خضعت هذه المنطقة للحكم التركي تمت بقيادة السلطان عبد العزيز من تونس ولم تكن السيطرة مباشرة إلا في عام 1821 ثم ضغطوا على المواطنين وتفكيكهم حتى تسهل عليهم السيطرة وتم تقسيم المنطقة إلى سبعة مناطق هي: كرة. قداشة. باب الضرب. باب الفتح. رأس القرية. مجنيش ولمسيد، من هذه الأخيرة تكونت مدينة بسكرة.

*** مجيء الاحتلال الفرنسي:**

في 1838 بدأ الاستعمار الفرنسي في المنطقة تحت قيادة الجنرال –نقري– في 1844 بدأت دخول الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال دوق دومال (DUC D'AUMAL).

قامت العديد من الثورات الشعبية من بينها ثورة الزعاطشة في سنة 1949 تحت قيادة بوزيان عمت و شملت كل الزيبان.

كما ضل أهل المنطقة يقاومون بشراسة الأعداء كبقية الشعب الجزائري بشتا الوسائل حتى نالت الجزائر استقلالها و حريتها.

*** توسيع المدينة:**

في عهد الاحتلال الفرنسي 1844 إلى 1962 عرفت المدينة توسع عمراني في الأحياء منها الحي المعمرين (Quartier colonial)، حي الزمالة (حي الوصفان)، حي سطر الملوك أو

مصطفى بن رمضان، حي الضلعة الشمالية، حي شاطوني. وتوسيعات أخرى خلال سنة 1950 إلى مخطط قسنطينة 1958 إنشاء حي H.L.M، حي المصلة، حي المسيد الشمالي، حي الوادي الشمالي.

موقع الحي:

يقع الحي: من الشمال: حي السعادة (شاطوني).

من الجنوب: حي وبعصيد.

من الشرق: وادي سيدي زرزور.

من الغرب: شارع الحكيم سعدان.

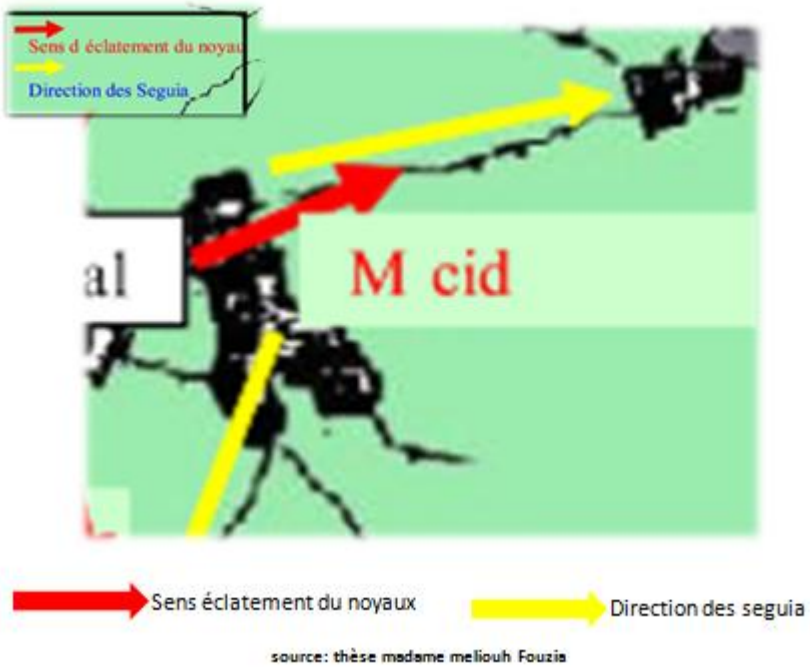

source: thèse madame meliouh Fouzia

وصف الحي:

حي لمسيد من أقدم نوايات أحياء بسكرة متكون من واحات النخيل وأراضي فلاحية وأشجار مثمرة مثل البرتقال، الزيتون والكروم.

مساحة الحي: 100 هكتار.

أغلب السكان كانوا يشيدون مساكنهم داخل واحات النخيل.

الناحية الاقتصادية:

شغل هذا الحي بالدرجة الأولى هي الفلاحة الموسمية، جني التمور بأنواعه، البرتقال الزيتون والكروم كذلك الخضر الموسمية.

الشغل:

من خلال البحث الذي أجريناه على مجموعة من سكان الحي أتضح لنا ما يلي: يتوزع العمال على قطاعات مختلفة هي:

أ– قطاع الفلاحة: نسبة معينة من مجموع العاملين في هذا القطاع لا تتعدى 06% من مجموع الطبقة النشطة من اليد العاملة (Population active) مع العلم أن الدعم الفلاحي وفر مناصب شغل جديدة إلا أن المساحة الفلاحية محدودة في حي لمسيد وعدد المستفيدين لا يتعدى 05 فلاحين. كما يوجد بعض الأشخاص يعملون في تربية المواشي.

ب– قطاع الصناعة، الأشغال العمومية، التجارة والخدمات والإدارة : تتراوح نسبة السكان العاملون في هذا الحي بـ 30 %.

ج– البطالة :تتراوح نسبة البطالة في مجال شغل الأراضي لحي لمسيد بـ 26,63 %.

د– التجارة: يحتوي هذا الحي على عدة محلات تجارية في ميدان المواد الغذائية، النجارة، حلاقة مخبزة ... الخ،مما ساعد في خلق نشاط لتلبية الحاجيات السكانية اليومية

هـ– المناصب الوظيفية(الإدارية): التعليم، الصحة، السياحة والإدارة تتوفر على نسبة ضعيفة بالمقارنة مع نسبة الفلاحية.

و– الصناعة: معدومة.

2– لمحة عن تحفظات الدراسة السابقة و التي تخص مجال الدراسة:

عند تقديم المرحلة الثانية وعرضها على الجنة اتفق الجميع على المتغيرة الثانية وتطويرها حسب التحفظات الملحقة و رفعها في المرحلة النهائية.

ممثل عن الصحة: ألح ممثل الصحة عن القطعة المستغلة كسوق أسبوعي المعروف بسوق الأربعاء والمقترح في المتغيرة من اجل انجاز مدرسة أساسية قاعدة 5 بان هذه القطعة هي ملك للقطاع الصحي ويقترح فيه D.S.P.

ممثل عن السياحة: عدم جدوى لوجود شارع بتلك المنطقة لأنه يمس معلما سياحي مصنف (حديثة لندو).

ممثل عن التربية الوطنية: يقترح بإنجاز مؤسسة مدرسية أخرى.

ممثل عن مديرية البناء والتعمير: اقتراح بنايات.

ممثل عن فرع مديرية البناء والتعمير بسكرة: جزء من مخطط شغل الأراضي لباب الضرب ولمسيد لم تدمج في الدراسة.

ممثل عن البلدية: اخذ بعين الاعتبار البنايات الفوضوية التي أنجزت بعد الرفع الطوبوغرافيا.

3- **الطبيعة العقارية + العوائق:**

يتميز مجال الدراسة بشمله من قطاع عمومي وخاص، أما العوائق تمثل في:

- الأعمدة الكهربائية في محاور الطريق والشوارع.
- عدم تراصف البنايات القديمة مع الجديدة.
- البناء الفوضوي.
- بعض السكنات القديمة المهددة بالانهيار.
- بعض الشوارع الضيقة المسلك.
- التهجم الو حشي على النخيل و غزو البنايات عليها.

4- **التجهيزات الموجودة:**

المؤسسات التربوية العمومية:

- مدرسة بوسة مختار
- مدرسة بن ومان مداني
- مدرسة سيدي عبدون
- اكمالية بركات
- الحضانة

المؤسسات التربوية المتخصصة:

- مدرسة الشبه الطبي.
- مدرسة طه حسين للمكفوفين.
- مدرسة الصم البكم.

المؤسسات الاستشفائية:

- مستشفي حكيم سعدان.
- قاعة العلاج لمسيد.
- صيدليتين.
- عيادات طبية عامون وأخصائيون.

السياحة والترفيه:

- فندق الزيبان.
- قاعة متعددة الرياضات سيدي عبدون.
- ملعب بلدي الشهيد مناني.

الإدارات:

- مديرية النشاط الاجتماعي.

التجهيزات الخاصة:

- دوش و حمام.
- أربع مخابز.
- ثلاثة أكشاك.
- السوق الأسبوعية.

المساجد، المصلاة والمقابر:

- أربع مساجد ومصليين.
- مقبرتين واحدة إسلامية والأخرى مسيحية.

رغم وجود التجهيزات والمرافق العامة إلا أنها لا تلبي حاجيات سكان هذا الحي من ساحات عمومية مهيأة، ساحات للعب الأطفال، وسوق وغيرها من التجهيزات.

برمج في المخطط التوجيهي للتهيئة العديد من المرافق والتجهيزات التي أدرجت بمجال الدراسة أهم هذه المرافق:

- مدرسة طور ثاني.
- محطة بنزين للدرجات النارية.
- ساحة عمومية.

- قاعة متعددة الخدمات.

5- **الشبكـات المختلفـة:**

5-1- الطرق: يحتوي حي لمسيد على ثلاثة شوارع رئيسية وهي الشارع المحاذي لوادي سيدي زرزور من الجهة الشرقية وشارع الحكيم سعدان من الجهة الغربية وشارع التحويطي الجنوبي الذي يقسم حي لمسيد إلى اثنين، وهو الذي يربط بشارع الحكيم سعدان وشارع وادي سيدي زرزور (سوق الأربعاء) ويهما المحور الأساسي لهذا القطاع من ناحية الاتصال.

5-2- شبكة المياه الصالحة للشرب: يتزود حي لمسيد بالمياه الصالحة للشرب بواسطة شبكة من القنوات الرئيسية والثانوية التي تتراوح قطرها ما بين (80 و150) آتية من ثلاثة مثاقب للمياه يضخان إلى الحيين لمصلة ولمسيد.

بالنسبة للمصلة فتزويدها يأتي من مثقب حي زواكة، وبالنسبة للمسيد فتزويدها يأتي من مثقب لمسيد– سيدي عبدون– ومثقب مدرسة المكفوفين طه حسين.

5-3- شبكة المياه القذرة: تتجمع المياه القذرة في قناة نهائية تصب فيها قنوات رئيسية وفرعية وهنا ما يساعد على مد هذه الشبكة مستقبلا، حيث يتراوح قطر هذه الشبكة من 300مم إلى 800 مم وتصب كلها في وادي سيدي زرزور.

5-4- شبكة الكهرباء والغاز: يتزود هذا الحي بالكهرباء بواسطة خطوط الضغط المتوسط، وهذا ما يسهل تزويده بالكهرباء مستقبلا وكذلك بالنسبة للتزويد بالغاز الطبيعي.

5-5- شبكة الهاتف: يتزود هذا الحي بخطوط هاتفية تحت الأرضي وعلى أعمدة خشبية و خيوط مثبتة على الجدران.

6- **الحالـة الديمغرافيـة:**

6-1- عدد السكان: يقدر سكان حي لمسيد والمصلة بـ: 9708 نسمة.

6-2- الكثافة السكانية: مقدرة بـ 9,7% نسمة/هكتار.

7 **ملخص عن حالة المباني و نتائج التحليل العمراني :**

7-1- وضعية السكنات:

جدول رقم 21 يمثل السكنات مصنفة كما يلي:

سكنات في وضعية جيدة	542 سكن لمسيد	826 سكن لمصلة
سكنات مزدوجة النشاط	26 سكن لمسيد	91 سكن لمصلة
سكنات منهارة	05 سكنات	//
سكنات قديمة	98 سكن	

ملاحظـة:

* حي الجيش الوطني الشعبي يحتوي على 25 مسكن فردي مصنع من Amiante de ciment يجب تبديل بنايات هذا الحي من هذه المادة التي منعت عالميا لأنها تؤدي بمرض السرطان.

* أما بالنسبة لهندسة حي لمسيد فهي من الطراز التقليدي القديم التي يتميز بها هذا الحي في تشييد السكنات الفردية من المواد المحلية كطوب الطين في البناء واستعمال جذع النخيل والجريد في التغطية.

* الواجهات متجانسة ومتشابه لبعضها البعض بوجود فتحات صغيرة للنوافذ و المداخل الرئيسية.

* يئت معظم المساكن من سقيفة ووسط الدار وتحيط بها الغرف الرئيسية مما يميز نمط المعيشة التقليدية لهذا الحي وتواجده داخل واحات النخيل.

* يمتاز حي لمسيد بضيق شوارعه وتبعثرها أما بعض الشوارع الرئيسية التي لم تكتمل بها اشغال التهيئة لكونها حديث النشأة، يوجد بعض الشوارع الغير نافذة (impasse).

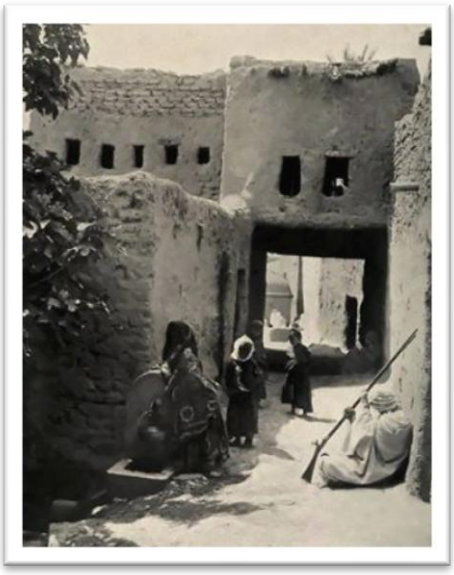

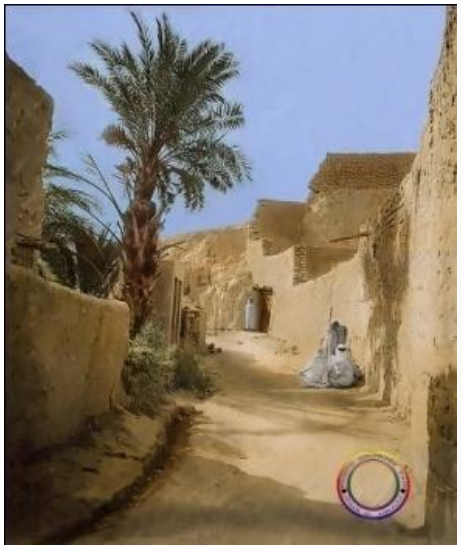

* أما النمط الموجود في مخطط شغل الأراضي لحي لمسيد فهو استحواذ البنات الفردية ذو هندسة معمارية حديثة و بسيطة.

* الهندسة المعمارية التي يتميز بها حي لمسيد وكما هو ملاحظ في إنشاء سكنات حديثة بسيطة من اللبنات المصنعة والخرسانة المسلحة، الطابع العمراني لهذا الحي عادي وهذا حسب العادات والتقاليد لسكان هذا الحي.

1- **إشكالية التدخل:**

بعد:

- الرفع الطبوغرافي لمحيط الدراسة.
- استغلال المداولة.

البحث الميداني والذي من خلاله تطرقنا إلى:

- حالة المباني.
- الوضعية الاجتماعية للسكان.

يتضح أن إشكالية التدخل تأسس على:

- تحسين مستوى التجهيز للحي.
- توفير الشبكات المختلفة وتوصيلها لكل القاطنين.
- تهيئة المحيط المبني.
- اقتراح سكنات جديدة تتلاءم ومعطيات الحي من جهة ومتطلبات الحياة الجديدة من جهة أخرى.
- تحسين وتجميل الواجهات عموما.

- المحافظة على الأراضي الفلاحية من غزو الإسمنت.
- فك العزلة عن بعض الأحياء.
- توفير الشبكات المختلفة.
- ترميم و تحسين الواجهات.
- تهيئة المحيط الجواري.
- تحسين المحيط المبني و السكن.

2- **التهيئة المقترحة:**

أ- **البرنامج المقترح:**

يتمحور هذا البرنامج على التجهيزات أو المرافق التالية:

- توسيع مسجد سيدي موسى الاخذري.
- إعادة بتاء مسجد سيدي عبدون مع ترصيفة من الجهتين.
- متوسطة قاعدة5.
- قابضة البريد الدرجة الثالثة.
- توسيع قاعة العلاج.
- سكنات مزدوجة.
- سكنات فردية.
- ساحات للعب.
- موقف للسيارات إمام الملعب البلدي.
- تهيئة سوق مغطاة.

ب- **مبادئ التهيئة:**

كما و إن سبق ذكره في المرحلة السابقة ،مبادئي التهيئة تتلخص فيما يلي:

- معالجة المحيط و تهيئة الأحياء (لمصلة ولمسيد)حتى يتحقق التناسق العمراني مع كل محيط الدراسة والمحيط المجاور.
- إنعاش الوظيفة الاقتصادية و الثقافية بين الحيين.
- إعادة هيكلة الأحياء حتى يتماشى ومتطلبات الحياة العصرية.

- إعادة مكانة الأحياء عبر النسيج العمراني لكل تجمع.
- تحسين مستوى التجهيزات بالحيين.
- تطوير النشاط الاقتصادي والسياحي والثقافي على مستوي الحيين.

1- **البرنامج المتفق عليه:**

بعد تقديم البرنامج الأول اثري عرض المرحلة الأولى ،سجلنا بعض الاثراءات وبعض الملاحظات عن البرنامج المقترح ،فكان الاتفاق على ما يلي :

- توسيع مسجد سيدي موسى الاخذري
- إعادة بتاء مسجد سيدي عبدون مع ترصيفة من الجهتين.
- متوسطة قاعدة 5
- مركز ثقافي.
- توسيع قاعة العلاج
- سكنات مختلطة مع ترصفها بالأقواس
- سكنات فردية
- ملعب ماتيكو –Matico–
- ساحات للعب
- موقف للسيارات إمام الملعب البلدي
- إنشاء محلات تجارية عامة.
- إنشاء محلات تجارية خاصة

2- **الأهداف المنشودة:**

إن الأهداف الأساسية المنشودة من خلال تدخلنا هذا في النواة القديمة لحي لمسيد و لمصلة تتمثل فيما يلي:

1. يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعينة، الشكل الحضري التنظيم، حقوق البناء واستعمال الأرض.

2. يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء وبالمتر المكعب للحجم المبني، أنماط البنايات المسموح واستعمالها.
3. يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي.
4. يحدد المساحات العمومية، المساحات الخضراء، المواضع المخصصة للمرافق العمومية والمنشآت ذات المنفعة العامة وكذا مسار ونمط مسالك الحركة.
5. يحدد الارتفاقات.
6. يحدد أيضا الأحياء، الشوارع، الآثار والنصب الواجب حمايتها، تجديدها أو ترميمها.
7. يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها والحفاظ عليها.
8. يضمن القيمة الحضرية والمعمارية للمدينة بإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة وذلك باعتبار واضح للبرامج المسطرة.
9. يحدد أيضا الأحياء، الشوارع، الآثار والنصب الواجب حمايتها، تجديدها أو ترميمها.
10. يضمن القيمة الحضرية والمعمارية للمدينة بإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة وذلك باعتبار واضح للبرامج المسطرة.

إن مخطط شغل الأراضي مشروع عمراني يقام أو يعد العلميات الخاصة بالنسيج الحضري الموجود مثل:

- التجديد.
- إعادة الهيكلة.
- إعادة الأهلية.
- التهيئة... الخ.
- كما يعد هذا المشروع لإقامة مناطق عمرانية جديدة مثل:
- مناطق سكنية.
- مناطق النشاطات.
- مناطق التوسع السياحي.

3– **وسائـل التهيئـة**:

لتحقيق الأهداف المنشودة من دراسة الحيين ،يلجئ المهيئ إلى استعمال عدة وسائل تتماشي و الوسط المعني للدراسة.

فنتطرق إلى جميع أو اغلب الوسائل المستعملة للوصول ،وذلك لكل من الأهداف السابق ذكرها.

أ– إعادة وضيفة السكن للحيين حسب متطلبات الحياة اليومية حاليا:

كون الحيين مجال دراستنا هي عبارة عن حلقة وسط ما بين محيط باب الضرب و لبشاش والجهة الشمالية لبلدية بسكرة تفتقر إلى سكنات ومحيط سكني خاص بها ويتلاءم مع معطياتها الاقتصادية والاجتماعية.

لكن تدهور حالة المباني وعدم قابليتها للمتلائم و النمط الحضري المتطلب اليوم، من حيث التوصيل بالشبكات المختلفة،و المرافق الملحقة ،ولذلك يجب إعادة وظيفة السكن بمعالجة أجزائه من حيث مشاكل و معاناة القاطنين فيه بعدة وسائل منها:

– فك العزلة عن بعض الأحياء شبه معزولة.

– توفير الشبكات المختلفة في كل حي.

– ترميم ،تحسين،و معالجة الواجهات للحي القديم و خاصة المنازل المهددة بالانهيار و التي يعاد بنائها.

– اقتراح سكنا فردية ببعض الجيوب العقارية المتبقية بالحي.

– التشجيع على البناء الذاتي بطريق نظامية و طرق تقنية

– التراصف حتى تكون الرؤية مباشرة في جل الطرق.

ب– إنعاش الحيين اقتصاديا:

لإنعاش الحيين و التطور العصري يجب خلق نشاط اقتصادي اجتماعي و خدماتي دون ننسي النشاط السياحي و الذي يمثل العمود الفقري و نقطة وصل بين الحيين و المحيط الخارجي لمجال الدراسة.

جـ– إعادة مكانة بعض الأحياء المهددة بانهيار و تجديدها:

لكي يتماشى والعصرنة يجب إعادة الاعتبار لبعض المباني المهددة و في طريق الانهيار بإعادة بنائها و تراصفها ،مع توسع الشوارع ،وتهيئة المظهر الخارجي للواجهات.

د- **تطوير السياحة**:

هذا الحي يعتبر من أقدم الأحياء لبلدية بسكرة،ويكسب ثروات طبيعية من نخيل وحدائق مصنفة وطنيا، والنسيج العمراني التقليدي مما يسمح له أن يتطور في مجال السياحة واستغلاله،بخلق أنشطة تتلاءم و متطلبات الحيين من صناعة تقليدية،و خلق أماكن للراحة وساحات للعب.

4- **المنشآت القاعدية**:

1- شبكة الطرقات:

تصنيف الطرق حسب خصائصها الطبيعية والنوعية الوظيفية وهذا طبقا للمرسوم رقم : 86/01 الصادر بتاريخ: 1986/01/07،هناك ثلاث أصناف وهي:

- الطرق الأولية.
- الطرق الثانوية.
- الطرق الثالثية.

– الطرق الأولية: فهي عبارة عن الشبكة الرئيسية وتمتاز بحركة كثيفة مثل الطريق شارع حكيم سعدان.

خصائصه هو:

العرض الإجمالي: 8.00م

الرصيف: 1.00م.

والمحور الجنوبي لوادي سيدي زرزور.

خصائصه هو:

العرض الإجمالي: 14.00م.

الرصيف: 1.00م.

القارعة : 3.50م.

الرصيف المركزي: 1.00م.

– الطرق الثانوية: أقل أهمية من الأولى من ناحية الكثافة لكن أنها حلقة وصل ما بين الأولى والطرق لتوصيل المباشر (الطرق الثلاثية). خصائصها هي:

العرض الإجمالي: 5.00م.

الرصيف: 1.00م.

هذه الطرق الثانوية نجدها في الفروع الأقل حركة من الطريق الرئيسي و باقي مجال الدراسة.

– الطرق الثالثية:هي جميع الطرق الصغرى التي تؤدي مباشرة إلى الوحدات السكنية داخل الأحياء والمحلات التجارية وغيرها ولها ثلاث أنواع في مجال دراستنا هذه.

مميزات كل نوع منها:

طريق ثلاثي نوع1: عرضه الإجمالي: 6م، الرصيف:1م

طريق ثلاثي نوع2: عرضه الإجمالي: 5، الرصيف: 0.80م

طريق ثلاثي نوع3: عرضه الإجمالي: 4م،بدون رصيف.

– قواعد عامة لجميع الطرق:

كلما توفرت مخططات تهيئة الطرق في الدراسات التنفيذية يجب أخذ بعين الاعتبار الوظيفة والأهمية المؤهلة لكل طرق.

يجب أن لا يتعدى طول الشوارع المحدودة 15 أو 20 مسكن فردي.

في نهاية الشوارع المحدودة، يجب أن توجد ساحة تسمح بدوران السيارات (شعاع 12م ابتداء من محور الطريق).

تصميم الطرق الثالثية يجب أن يسمح بمرور شاحنات جمع القمامات وشاحنات الحماية المدنية وسيارات الإسعاف.

– التوصيل بالشبكات:

أولا: :شبكة المياه الصالحة للشرب:

- يجب توصيل كل مبنى أو مسكن بالمياه الصالحة للشرب.
- تجديد القنوات القديمة والتي قطرها أقل من 80مم.

- يجب الاعتناء الكافي بالشبكة حتى نتفادى الضياع والانقطاع الملاحظين في كل البلديات.
- يجب أن تغيير الحنفيات والصهاريج والخزانات ومراكز النجدة وكل موقع يمكن استقاء الماء الغير صالح للشرب بعلامة دائمة "ماء مضر غير صالح للشرب" وتطلى كل هذه القنوات باللون الأحمر.
- يجب أن يتوفر الضغط الكافي حتى يتم توزيع الماء عبر كل الشبكة بسهولة وحتى يستفاد منه كل المواطنين.

ثانيا: شبكة الصرف الصحي ومياه الأمطار:

- إن مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار تمر عبر شبكة واحدة.
- يجب أن يكون كل مسكن مبني أو قطعة أرض مخصصة للبناء تكون موصلة بشبكة صرف المياه القذرة.
- قنوات الصرف الصحي يجب أن يكون أصغر قطر لها لا يقل على 300م.
- يجب حذف كلي لآبار الصرف الموجودة حتى تتفادى تلوث المياه الجوفية والضرر بالصحة العمومية والفلاحي.
- يجب إنجاز الشبكة المقترحة حسب الأقطار والأطوال المرفقة في الجدول الكمي لشبكة الصرف الصحي والتي تتراوح أقطارها من: 800 مم إلى 300 مم على طول إجمالي قدره 11.640,59 متر طولي.
- يجب صرف مياه كل الساحات العمومية والمساحات الخضراء وساحات اللعب ببلعات مخصصة للغرض في نفس القنوات.

ثالثا: شبكة الكهرباء:

- يجب أن تغطى كل كوابل خطوط الكهرباء ذات الضغط المتوسط.
- يستحسن أنها تكون تحت الأرض .وإن كانت فوقها يجب مراعاة الحماية اللازمة حسب القوانين السارية المفعول.

- كما يجب حماية المحولات الكهربائية بإقامة سياج حولها حسب القوانين الأمنية.
- يجب إيصال كل البنايات السكنية والغير سكنية بشبكة الكهرباء.
- عدد المحولات الكهربائية ثلاث (أنظر الشبكات المختلفة).

رابعا: الإنارة العمومية:

- يجب توفير الإنارة العمومية في جميع الأحياء.
- يستحسن تطبيق كيفية الإنارة حسب الجدول والأشكال المقترحة.

خامسا: الشبكات الأخرى:

لتمكين من حياة أفضل، يجب توصيل الشبكات الأخرى مثل الغاز الطبيعي والهاتف لما تبقي من البنايات. وهذا كلما توفر الفرصة

– المواقف:

- هناك مواقف داخل التجهيزات وأخرى خارجها.
- في الاستعمالات السكنية، معدل المواقف هو واحد (01) لكل (04) مساكن.
- مساحة كل موقف هي: 25م2 (مساحة الموقف + مساحة المناورة).
- يجب أن يكون مآخذ الموقف خارج مآخذ الطريق.
- يمنع أن يكون المرائب التي منافذه على طريق ذو حركة كثيفة.
- عدد المواقف هو: 70.

I– تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة:

ينقسم مخطط شغل الأراضي لحيي لمسيد و لمصلة إلى تسعة(09) مناطق متجانسة من حيث خصائصها الوظيفية و النوعية كما يلي:

1. منطقة التجهيزات الموجودة و المرموز لها بـ : (ت)
2. منطقة التجهيزات المقترحة و المرموز لها بـ : (ت. م)
3. منطقة السكن الفردي الموجود و المرموز لها بـ : (س.م)
4. منطقة السكن الفردي المقترح و المرموز لها بـ : (س.م.1)
5. منطقة السكن الفردي الموجود المختلط و المرموز لها بـ : (س.م.2)

6. منطقة السكن الفردي الموجود المختلط

مع اقتراح أقواس المرموز لها بـ : (س.م.3)

7. منطقة السكن الوظيفي و المرموز لها بـ : (س.و)

8. منطقة مساحات غابات النخيل و المرموز لها بـ : (خ)

9. منطقة الساحات الخضراء و اللعب و المرموز لها بـ : (خ.1)

II – <u>تعريفهـــا</u>:

1– <u>منطقة التجهيزات الموجودة و المرموز لها بـ(ت)</u>:

تشمل هذه المنطقة مجموعة التجهيزات الموجودة و المتمثلة في:

- مدرسة بوسة مختار
- مدرسة بن ومان مداني
- مدرسة سيدي عبدون
- إكمالية بركات
- الحضانة
- مدرسة الشبه الطبي
- مدرسة طه حسين للمكفوفين
- مدرسة الصم البكم
- مستشفي حكيم سعدان
- قاعة العلاج لمسيد
- صيدليتين
- عيادات طبية عامون و أخصائيون
- فندق الزيبان
- قاعة متعددة الرياضات سيدي عبدون
- ملعب بلدي الشهيد مناني
- مديرية النشاط الاجتماعي
- دوش و حمام

- أربع مخابز
- ثلاثة أكشاك
- السوق الاسبوعية
- ست مساجد
- مقبرتين

2- **منطقة التجهيزات الموجودة و المرموز لها بـ(ت.م):**

- توسيع مسجد سيدي موسى الاخذري
- متوسطة قاعدة 5
- مركز ثقافي.
- توسيع قاعة العلاج
- سكنات مختلطة مع ترصفها بالأقواس
- سكنات فردية
- ملعب ماتيكو –Matico–
- ساحات للعب
- موقف للسيارات إمام الملعب البلدي
- إنشاء محلات تجارية عامة.
- إنشاء محلات تجارية خاصة

3- **منطقة السكن الفردي الموجود و المرموز لها بـ(س.م):**

هي كل السكنات الموجودة عبر الأحياء أو في طريق الانجاز كما يشمل المباني المهدمة و الغير مسكونة (مهجورة).

4- **منطقة السكن الفردي المقترح و المرموز لها بـ(س.م.1) :**

وهي تشمل كل الجيوب الأرضية المتبقية و التي اقترحت كسكنات فردية من اجل تغطية بعض العجز من السكنات و هي عبارة حلية موحدة الأطوال بقياس 12.00م20.00xم

5- **منطقة السكن الفردي الموجود المختلط و المرموز لها بـ : (س.م.2):**

هي عبارة عن سكنات فردية مختلطة متمركزة أساسا حول محور شارع حكيم سعدان .

6- **منطقة السكن الفردي الموجود المختلط مع اقتراح أقواس و المرموز لها بـ(س.م.3):**

هي عبارة عن سكنات فردية،مكملة بتراصف من أقواس بعرض 3.00 امتار و محلات في الطابق الأرضي المخصصة للخدمات و التجارة المختلفة و هذا عبر الطرق المهمة نهج حكيم سعدان بالأقواس على الشارع الخلفي لمستشفي حكيم سعدان و الموئدي إلى السوق الأسبوعي المعروف باسم سوق الأربعاء.

7- **منطقة السكن الوظيفي و المرموز لها بـ(س.و):**

هو الحي الجيش الوطني المبنى حاليا بمواد ممنوعة في القانون العمراني و يتطلب إزالتها، وتغيرها بسكنات تتوافق و التركيبة العمرانية مع الحي.

8- **منطقة مساحات غابات النخيل و المرموز لها بـ(خ):**

هي كل مناطق الغابات المتبقية بعد الزحف العمراني على الغابات،ويجب الاحتفاظ بها و الصيانة، و إعادة الاعتبار للغابات بتجديد غرس النخيل ،و تعويض القديم منه بالجبار.

9- **منطقة الساحات الخضراء و اللعب و المرموز لها بـ(خ.1):**

هي المساحات الخضراء الموجودة داخل الوحدات السكانية الفردية الكبيرة و الموزعة عبر النسيج العمراني بطريقة فوضوية و بدون احترام المقاييس العامة للعمران.

أما عن المساحات الغير المهيأة ستدرج وفق الدراسة و يعاد تهيئتها من اجل توفير الرفاهية مع وضع الكراسي الإسمنتية،و تزويدها بالإنارة العمومية.

I- منطقة التجهيزات الموجودة و المرموز لها بـ(ت):

وهي كما سبق ذكره الأراضي المخصصة للتجهيزات الموجودة وهي :

كل هذه المرافق توجد في حالة جيدة و أنجزت في إطار قانوني وفق شروط تقنية تتوفر عليها دفاتر الشروط.

II- منطقة التجهيزات المقترحة و المرموز لها بـ(ت.م):

وهي مجموعة من الأراضي المقترحة لإنجاز التجهيزات المرافق اللازمة و الضرورية (و يمكن لبعضها أن تحتوي على سكنات وظيفية).

فتوزيعها عبر مجال الدراسة اخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها:

- إحياء اقتصاد الحي
- إعادة القيمة التاريخية و السياحية
- الطابع الجمالي و الوظيفي للحي.

أما تقنينها يخضع لما يلي:

-أ- **طبيعة شغل أو استعمال الأراضي:**

المادة01: الإغراض المسموحة:

- قائمة التجهيزات المقترحة.
- خدمات و تجارة مختلطة للتنمية (السياحة البيئية، الصناعة التقليدية، و سد الحاجيات اليومية للسكان، وكل نشاط غير مزعج و مضر.
- مساكن وظيفية في بعض التجهيزات إذا دعت الضرورة.

المادة02: الإغراض الممنوعة:

- كل البنايات السكنية ما عدي السكنات الوظيفية.
- المؤسسات الصناعية مهما كان حجمها و نوعها.
- المستودعات.
- مواقف الآلات الثقيلة المختلفة.
- كل نشاط لا يؤثر على حياة السكان سلبا.

I- منطقة السكن الفردي الموجود: خاص بالمسيد القديم (س.م):

وهي تمثل أغلبية الحيين، وضيفتها تنحصر أساسا في السكن عل شكل أحياء صغيرة تقطنها عائلات تربطها صلة الرحم، والأسر ما يدعوا بالأشراف.

حالة المباني متوسطة إلى رديئة ضمن نسيج تقليدي ،تتطلب لتهيئتها تجديد جزئي،وترميم كلى، بينما و الأحياء تهيئتها تكمن في إعادة هيكلتها،وينجم عن تلك العمليات تهديم يخص جزئيا أو كليا اثر:

- فتح الطرقات اللازمة و الضرورية.

- توسيع الشوارع و الأزقة حتى يمكن ربط بالشبكات المختلفة ومرور السيارات خاصة ذات الأولوية(الإسعاف و الحماية الوطنية).
- استقامة(Alignement) لبعض السكنات حتى يتم التراصف البنايات عبر الطرقات وبالتالي تتحسن الرؤية، والمظهر العام للحيين.

بعد تجسيد تهيئة الحي،للخصنا ضمن الجدول التالي كل التهديمات المنتظرة جزئيا أو كليا بالنسبة لكل مسكن.

II– منطقة السكن الفردي المقترح(س.م.1):

تتمثل في السكنات الفردية المقترحة في الجيوب العقارية الموجودة داخل النسيج العمراني وغير تابعة للفلاحة ولا للاستغلال الفلاحي.

–أ– طبيعة شغل واستعمال الأراضي:

المادة01: الأغراض المسموحة:

- المرافق والتجهيزات المقترحة في برنامج مخطط شغل الأراضي.
- المساكن الوظيفية المقترحة في الأماكن المخصصة لها ضمن المرافق.
- مؤسسات المكاتب التقنية المختلفة.

المادة02: الأغراض الممنوعة:

- البنايات الفوضوية.
- البنايات المستعملة كمخازن مهما كان نوعها.
- مؤسسات صناعية مهما كان نوعها وحجمها.
- المنشات موقف الآليات الثقيلة.
- كل نشاط يؤثر و يزعج حياة السكان و النظام العام.

–ب– قواعد استغلال الأراضي:

المادة03: كثافة البنايات:

الكثافة السكانية الصافية: 40 مسكن في الهكتار لكل أصناف السكن الفردي.

–ج– خصوصيات هذه المنطقة:

- بما أن الجيوب المتبقية في بعض الأحياء هي ملك للخواص فان استغلال المساحة لغرض البناء يتعين لكل عقار على حده.
- تبنى السكنات على أنماط حديثة بتناسق معماري للنسيج الموجود.
- تملا الجيوب حتى ينتج انسجام و تماسك البنايات بعضها البعض.

وهذه العملية تكمن ضمن إعادة هيكلة و إعادة أهلية الحي.

المادة04: الواجهات:

انظر المخطط المرفق لواجهات منطقة سكن فردي.

III– المنطقة المختلطة (س.م.2):

تمتاز عن منطقة السكن الفردي المختلط بوجود

- أقواس على عرض 3 أمتار.
- خلق نشاط يتلاءم و متطلبات الحي.
- التجارة تكون على الواجهة الأمامية و في الطابق الأرضي.
- استغلال للمحل التجاري بعمق 5امتار.

–أ– طبيعة شغل او استعمال الأراضي:

المادة05: الأغراض المسموحة:

- السكنات الفردية.
- محلات تجارية،خدماتي، لسد الحاجيات اليومية و التنمية المحلية.

المادة06: الأغراض الممنوعة:

- البنايات الفوضوية.
- مؤسسات صناعية مهما كان نوعها وحجمها.
- المنشات موقف الآليات الثقيلة.
- كل نشاط يؤثر و يزعج حياة السكان و النظام العام.

المادة07: كثافة البنايات:

الكثافة السكانية الصافية: 40 مسكن في الهكتار لكل أصناف السكن الفردي.

–ج– خصوصيات هذه المنطقة:

عبارة عن نسيج عمراني حديث يحتاج إلى عملية إعادة أهليته و إعادة هيكلته حتى يتم بعض تناسق في مباني الحي،مع خلق محلات تتكفل بالتجارة و الخدمات اللازمة و الضرورية للحي و للتنمية الاقتصادية.

-أ- <u>طبيعة شغل أو استعمال الأراضي</u>:

<u>المادة01</u>: <u>الأغراض المسموحة</u>:

- الساحات الخضراء.
- الساحات العمومية.
- مساحات للراحة
- مراحيض عمومية بالهياكل الخفيفة.
- نافورة.
- ملاعب جوارية.
- غابات النخيل
- غرس و إعادة التشجير.

<u>المادة02</u>: <u>الأغراض الممنوعة</u>:

- البنايات السكنية.
- البنايات الفوضوية.
- المحلات التجارية.
- مؤسسات صناعية مهما كان نوعها وحجمها.
- المنشات موقف الآليات الثقيلة.
- كل نشاط يؤثر و يزعج حياة السكان و النظام العام.
- الأسواق الأسبوعية.

<u>المادة 03</u> : <u>كثافة البنايات</u>:

- منعدمة تماما.
- ماعدا غابات النخيل في حالة ما تم البناء فيها يطبق عليه القانون الفلاحي الساير المفعول.

-ج- خصوصيات هذه المنطقة:

- قصد إعطاء المظهر الجمالي للحيين فان خلق مثل هذه المساحات يعد من الضروري من اجل التسلية و الترفيه.
- أما مناطق النخيل فهي تعاني من زحف الاسمنت عليها .
- مساحة هذه المنطقة تمثل نسبة 32% من المساحة الإجمالية لمحيط الدراسة.

I- الطرق والمنافذ:

تصنيف الطرق حسب خصائصها الطبيعية والنوعية الوظيفية وهذا طبقا للمرسوم رقم: 86/01 الصادر بتاريخ: 1986/01/07 .هناك ثلاث أصناف وهي:

- الطرق الأولية.
- الطرق الثانوية.
- الطرق الثالثية.

الطرق الأولية:

فهي عبارة عن الشبكة الرئيسية وتمتاز بحركة كثيفة مثل نهج حكيم سعدان و التحويط الجنوبي لوادي سيدي زرزور.

*خصائص التحويط الجنوبي هي :

العرض الإجمالي: بين15.00م

الرصيف المركزي:من 1.00 م

قارعة الطريق: 3.00 م

*خصائص نهج حكيم سعدان الجنوبي هي:

العرض الإجمالي: بين 9.00م

الرصيف:من 0.80 الى1.00 م

الطرق الثانوية:

أقل أهمية من الأولى من ناحية الكثافة لكن أنها حلقة وصل ما بين الأولى والطرق لتوصيل المباشر (الطرق الثلاثية).

خصائصها هي:

العرض الإجمالي: من 5.00 م الى 7.00 م.

الرصيف: بين 0.80 م إلي 1.00 م.

هذه الطرق الثانوية نجدها في الفروع الأقل حركة من الطريق الرئيسي و باقي مجال الدراسة.

الطرق الثالثية:

هي جميع الطرق الصغرى التي تؤدي مباشرة إلى الوحدات السكنية داخل الأحياء والمحلات التجارية.

خصائصها هي:

العرض الإجمالي: بين 3.00 إلي 5.00م.

الرصيف: يكاد يكون معدوم.

قواعد عامة لجميع الطرق:

كلما توفرت مخططات تهيئة الطرق في الدراسات التنفيذية يجب أخذ بعين الاعتبار الوظيفة والأهمية المؤهلة لكل طرق.

يجب أن لا يتعدى طول الشوارع المحدودة 15 أو 20 مسكن فردي.

في نهاية الشوارع المحدودة، يجب أن توجد ساحة تسمح بدوران السيارات (شعاع 12م ابتداء من محور الطريق).

تصميم الطرق الثالثية يجب أن يسمح بمرور شاحنات جمع القمامات وشاحنات الحماية المدنية وسيارات الإسعاف.

يمنع وجود أو بناء أي حاجز من أي نوع كان على بعد 40م من مفترق للطرق من نفس التقاء محاور الطرق.

II– التوصيل بالشبكات:

المادة01: شبكة المياه الصالحة للشرب:

- يجب توصيل كل مبنى أو مسكن بالمياه الصالحة للشرب.
- تجديد القنوات القديمة والتي قطرها أقل من 80م.

- اقتراح مقاطع ثانوية متصلة بالقنوات الرئيسية بالقطار تتراوح ما بين 80 و300 مم (حسب المخطط رقم 05) وبطول إجمالي: 18.537,10م كما يوضحه جدول الكمي المرفق).
- يجب الاعتناء الكافي بالشبكة حتى نتفادى الضياع والانقطاع الملاحظ في كل البلديات.
- يجب أن تغيير الحنفيات والصهاريج والخزانات ومراكز النجدة وكل موقع يمكن استقاء الماء الغير صالح للشرب بعلامة دائمة "ماء مضر غير صالح للشرب" وتطلى كل هذه القنوات باللون الأحمر.
- يجب أن يتوفر الضغط الكافي حتى يتم توزيع الماء عبر كل الشبكة بسهولة وحتى يستفاد منه كل المواطنين.

المادة02: شبكة الصرف الصحي ومياه الأمطار:

- إن مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار تمر عبر شبكة واحدة.
- يجب أن يكون كل مسكن مبني أو قطعة أرض مخصصة للبناء تكون موصلة بشبكة صرف المياه القذرة.
- قنوات الصرف الصحي يجب أن يكون أصغر قطر لها لا يقل على 300م.
- يجب حذف كلي لآبار الصرف الموجودة حتى تتفادى تلوث المياه الجوفية والضرر بالصحة العمومية والفلاحي.
- يجب إنجاز الشبكة المقترحة حسب الأقطار والأطوال المرفقة في الجدول الكمي لشبكة الصرف الصحي والتي تتراوح أقطارها من: 800 مم إلى 300 مم على طول إجمالي قدره 11.640,59 متر طولي.
- يجب صرف مياه كل الساحات العمومية والمساحات الخضراء وساحات اللعب ببلعات مخصصة للغرض في نفس القنوات.

المادة03: شبكة الكهرباء:

- يجب أن تغطى كل كوابل خطوط الكهرباء ذات الضغط المتوسط.

- يستحسن أنها تكون تحت الأرض .وإن كانت فوقها يجب مراعاة الحماية اللازمة حسب القوانين السارية المفعول.
- كما يجب حماية المحولات الكهربائية بإقامة سياج حولها حسب القوانين الأمنية.
- يجب إيصال كل البنايات السكنية والغير سكنية بشبكة الكهرباء.

المادة04: الإنارة العمومية:

- يجب توفير الإنارة العمومية في جميع الأحياء.
- يستحسن تطبيق كيفية الإنارة حسب الجدول والأشكال المقترحة فيما يلي:

المادة05: الشبكات الأخرى:

لتمكين من حياة أفضل، يجب توصيل الشبكات الأخرى مثل الغاز الطبيعي والهاتف لكل البنايات. وهذا كلما توفر الفرصة ووجدت تلك الشبكات على مستوى الحي أو مجال الدراسة.

المادة06: المواقف:

- هناك مواقف داخل التجهيزات وأخرى خارجها.
- في الاستعمالات السكنية، معدل المواقف هو واحد (01) لكل (04) مساكن.
- مساحة كل موقف هي: 25م2 (مساحة الموقف + مساحة المناورة).
- يجب أن يكون مآخذ الموقف خارج مآخذ الطريق.
- يمنع أن يكون المر آب التي منافذه على طريق ذو حركة كثيفة.
- يجب أن المواقف المقترحة، تخضع إلى الأشكال الموضحة في المخطط رقم03.
- عدد المواقف هو: 70.

المادة07: المظهر الخارجي:

1. الألوان: يجب أن تكون الألوان فاتحة و متناسقة
2. الإحجام: إن الحجم المرجعي لكل مجال الدراسة و المتبع على العموم هو المكعب،3.50مx3.5مx3.5م
3. الأشكال: يجب أن تكون من الأشكال الهندسية للمنطقة وتكون سهلة مستنبطة من الحي أو تمت عليها بعض التغيرات لغرض تناسق المظهر العام.

4. مواد البناء: توجد كل متطلبات البناء حاليا فيما يخص لإعادة التجديد فبإمكان إعادة البناء بنفس النمط لكي نحافظ علي النمط العمراني القديم ،

إما بالنسبة للبنايات الجديدة فاستعمال كل المواد المحلية و المستوردة داخليا أو خارج الوطن ممكن.

5. الكساء: نقترح نوع من الكساء على شكل هندسي يروق للمنظر،و يسهل عملية تصريف مياه الأمطار.

المادة12: السيـــاج:

- لا يمكن الرؤية المباشرة للجار من خلال السياج
- استعمال عناصر تجميلية.
- الأسوار و الجدران تكون بعلو لا يتعدي 2.40 م على امتداد طريق ،و الجزء المملوءة منه أن لا يقل علي ارتفاع 1.50 م من ناحية الرصيف.
- الشكل الهندسي للجدران و الأسوار لا يجب أن يكون متكرر لكي لا يعطي شكل رديئة و المملة.
- تواجد المكيفات الهوائية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في الشكل و النمط العمراني للواجهة.
- إرفاق مشروع السياج برخصة البناء.

المادة13: التشجيـــر:

- عند الغرس على الرصيف لا بد من أن يكون الواقي المخصص للأشجار في نفس المستوى الرصيف.
- استعمال شباك ارضي فولاذي حول قطر الأشجار على شكل دائري او مربع.
- إمكانية استعمال المزهريات من الاسمنت في مداخل التجهيزات، في الساحات العمومية، الشرفات، ساحات اللعب.

المادة14: نوع الأشجار:

بما أن أغلبية المنطقة هي غابات من النخيل فان إعادة التشجير بالنخيل حتمي وضروري، تبقي الكروم، الزيتون، الحمضيات، الأزهار، شجرات الزينة مثل Figus Et Caluptus حسب الرغبة والحاجة وتلائم المنطقة.

مراحل الإنجاز:

يمر إنجاز المخطط شغل الأراضي هذا بأربعة مراحل وهي :

المرحلة الأولى:

- تسوية الأرضية المعنية بالتهيئة.
- عملية الغرس والتشجير كون غالب الأشجار ذات الساق العالي بطيئة النمو.

المرحلة الثانية:

- تهيئة وإنجاز وتعبيد الطرق المقترحة خاصة الأولية والثانوية.
- إنجاز الشبكات المختلفة الأخرى (مياه صالحة الشرب، الصرف الصحي، كهرباء، هاتف...).

المرحلة الثالثة:

- إنجاز التجهيزات والمرافق المقترحة والمصادق عليها.
- إنجاز كل الأرصفة والإنارة العمومية في مناطق التجهيزات.

المرحلة الرابعة:

- إنجاز السكنات الفردية ونصف الفردية.
- إتمام عملية الأرصفة والإنارة العمومية وذلك في كل المناطق المخصصة للسكن.

الكشف الكمي والتقويمي:

جدول رقم 22 يمثل الاحتياجات للمياه الصالحة للشرب للمرافق الموجودة:

N°	**Désignation**	**Valeur**	Unité	Dot l/j/U	Besoin m^3/j
01	S.A.P	3694.41	m^2	5	18.472
02	Stade Menani	24573.00	m^2	2	49.146
03	Hôtel des Ziban	41657.97	m^2	5	208.290
04	D.A.S	2927.61	m^2	5	14.638
05	E.J.A	11855.65	m^2	5	59.278
06	Salle Omni-Sports	37856.25	m^2	5	189.281
07	Hospital Hakim Saâdane+ParaMedicale	74170.99	m^2	5	370.855
08	Locaux de commerce	28000.00	m^2	10	28000.00
09	Ecole Fondamentale	8132.50	m^2	10	81.325
10	Ecole Fondamentale	2102.57	m^2	10	21.026
11	C.E.M BARKAT	9431.44	m^2	10	94.314
12	Ecole des sourds-muets	9160.53	m^2	10	91.605
13	Crèche	602.57	m^2	15	9.039
14	Six Mosquées et mossalah	1050	Fidel	30	31.500
				Total des Besoins	1244.269

بالإضافة إلى التجهيزات الموجودة بعد دراسة مخطط شغل الأراضي اقترحتا فيما يلي:

* جدول رقم 23 يمثل التجهيزات المقترحة للتهيئة :

N°	**Désignation**	**Valeur**	**Unité**	**Dot l/j/U**	**Besoin m^3/j**
1	Centre culturel	2887.71	m^2	10	28.877
2	C.E.M	9000.00	m^2	5	45.000
3	Extension (Salle de	1149.7	m^2	5	5.748

	Soins)	9			
4	Extension Mosquée et mossalah	704.01	m^2	5	3.520
5	Air de Jeux	752.23	m^2	2	0.616
6	Parking devant le Stade	4225.00	m^2	2	0.855
7	Locaux de commerce	2882.00	m^2	10	28.820
Total des Besoins					164.500

إن متوسط الاستهلاك اليومي يكون بمعدل 130 م3/يوم كاحتياجات إضافية للتجهيزات المضافة أين يصبح الاحتياج الإجمالي هو 1371,269 م3/ يوم وعليه فإن.

* جدول رقم 24 يمثل الاستهلاك المتوسطي هو:

الاحتياجات السكانية	1890,000 م3/يوم
الاحتياجات للتجهيزات	1640,500 م3/يوم
الاحتياجات الإجمالية	3261,269 م3/يوم
نسبت ضياع المياه و تسربها	20,00 %
الاستهلاك المتوسطي	391323=1.2X326169 م3/يوم

* جدول رقم 25 يمثل المياه الصالحة للشرب والمياه القذرة:

قنوات المياه الصالحة للشرب				
بقطر 150 مم بكل ACقناة من اللوازم المرفق للتركيب.	1.250,00	م.ط	1.000,00	1.250.000,00
قنوات الصرف الصحي				
منجزة حديثا ولا يوجد بها تغيير.				
المجموع العام:				1.391.974.288,00

من خلال عرضنا لمختلف المشاريع المبرمجة للتهيئة بمدينة بسكرة و مخطط شغل الأراضي لحي لمسيد العتيق ، **و الذي يمثل احدى عمليات التطوير الحضري و بعد الدراسة التحليلية والتقييمية يمكن استخلاص مايلي :**

- الملاحظ أن عمليات التطوير الحضري و التي يتم تحديدها وفق مخطط شغل الأراضي POS عبارة عن عمليات تهيئة و إعادة هيكلة نظرا لأنهما أقل تكلفة من باقي العمليات و يستجيبان نسبيا لمتطلبات السكان الضرورية .

أما عن عملية التجديد فقد اقترحت بصفة محدودة نظرا لتكلفتها المرتفعة و عائداتها الغير مضمونة (العائد الاجتماعي و الاقتصادي) .[13]

- عند تنفيذ و تطبيق برامج التطوير الحضري الذي ذكرناها سابقا (تجديد ، تهيئة ، إعادة هيكلة) و كذا اقامة المساحات الخضراء و تحسين نوعية الحياة بالمدينة ... الخ فانه لا يتم اختيار افضل السياسات أو أنه يتم اختيارها لكن دون معرفة طريقة و مراحل تنفيذها و متابعتها. فمثلا عند تبني سياسة الازالة على الرغم من الامكانيات المادية القليلة ، فهذه السياسة مكلفة و تتطلب موارد مالية كبيرة . كذلك بالنسبة للأحياء المتدهورة عمرانيا و بيئيا تتطلب عدة نماذج متنوعة من سياسات التطوير، اي أن المنطقة المراد تطويرها تحتاج الى أكثر من سياسة (سياسة مختلطة) و هذا ما يلاحظ عدم تطبيقه ميدانيا في الكثير من المناطق المتطلبة لهذا التدخل .
- كما أن مختلف المناطق المتخلفة يتم تطويرها بصفة ظرفية ، دون أية دراسة كاملة ووافية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب العمرانية و الاجتماعية و البيئية (تصنيف السكنات) و مشاركة الفاعلين الاجتماعين في برامج التنمية للمدينة عامة و برامج التطوير خاصة .
- بالاضافة الى ذلك تحقيق الانسجام المتكامل و الوظيفي في المنطقة المراد تطويرها، خاصة إذا كانت بها أمكنة أثرية و التي تعتبر وعاءا تراثيا ، لا يكيف مع البناءات الجديدة و بالتالي لا يراعي الناحية الجمالية للمدينة ، فيصبح في النهاية غير صالح للاستغلال في مجال السياحة البيئية للمدينة [14]

6: نتائـــــــج الدراســـــة :

جاءت هذه الدراسة بهدف تشخيص واقع التطوير الحضري بمدينة بسكرة في ظل مبادئ التنمية المستدامة و بعد التأصيل النظري و اجراء الدراسة الميدانية يمكننا الاجابة على إشكالية الدراسة و المتمثلة في تساؤل رئيسي وهو :

- كيف تجسد سياسة التطوير الحضري مبادئ التنمية المستدامة في مدينة بسكرة ؟

و تندرج تحتها جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي :

أولا: ماهي الجهود و الميكانيزمات التي تعتمدها الهيئات المعنية (مديرية البناء و التعمير والجماعات المحلية ومديرية البيئة) في تجسيد عملية التطوير الحضري في ظل مبادئ التنمية المستدامة ؟

ثانيا : ماهي إسهامات الفاعلين الاجتماعين في مجال التطوير الحضري المستدام ؟

ثالثا : ما هي المعوقات التي تعترض سبيل هذه برامج و عمليات التطوير الحضري المستدام ؟

بعد عرض بيانات الدراسة الميدانية وإجراء مقابلات مع مختلف العاملين بالمديريات المعنية بسياسة التطوير الحضري ، وتفعيلها في إطار مسايرتها للتنمية المستدامة و هذا لمعرفة الآليات والميكانيزمات التي تعتمدها هذه الأخيرة و مدى مراعاتها لمعايير التنمية المستدامة بالاضافة إلى التعرف على عمليات التطوير الحضري المستدام على مستوى مدينة بسكرة . و تبيان مساهمة الفاعلين الاجتماعين المتمثلة في الجمعيات البيئية و الجهود المبذولة في عملية التطوير الحضري، وفق أسس ومتطلبات التنمية المستدامة التي تسعى لتحسين المجال الحضري و توفير جميع الخدمات و تهيئة المجال الحضري ، و ابراز اهم المعوقات التي تعترض سبيل هذه البرامج.

6-1– النتائج الخاصة بالتساؤل الأول :

تسعى الهيئات الرسمية و المتمثلة في مديرية البناء و التعمير والجماعات المحلية ومديرية البيئة على السهر على تنفيذ مختلف البرامج و العمليات الخاصة بالتطوير الحضري كل حسب اختصاصه و إستناد على جملة المهام و الأدوار المخولة لمديرية البناء و التعمير، وبالتنسيق مع مصالح الجماعات المحلية حسب القرار الوزاري المشترك و المؤرخ في1998/04/22 و المحدد لعدد المديريات الولائية المهتمة بالتعمير و البناء التابعة لوزارة السكن، ويضبط التنظيم الداخلي

للمصالح المكونة لها، فإن مديرية البناء و التعمير"duc " تنتهج مجموعة من الآليات و الإستراتيجيات في سياسة البناء و التعمير على المستوى المحلي لولاية بسكرة .

إنطلاقا من تحديد و تشخيص المتطلبات الاجتماعية و المناخية و الطبوغرافية و التهيئة العقارية ، أي السهر و الحرص على تنفيذ تدابير نظام التعمير واحترام الجودة الهندسية للبناء، ومن هذا تتجلى مهمة هذه المديرية في اعداد أدوات ومخططات التهيئة والتعمير المتمثلة في مخطط التهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي، حيث ان هذه العقود تتكون من ثلاث رخص وهي رخصة البناء و رخصة التجزئة و رخصة الهدم ، بينما الشهادات فتتمثل في شهادة التعمير وشهادة المطابقة وشهادة القسمة ،كما ان مكتب الدراسات المعمارية للمؤسسة هو الذي يشرف على نمط الانجاز مع مكاتب الهندسة المدنية و مكاتب الدراسات البيئية و المديريات الاخرى.

كما تقوم هذه المديرية بالاشراف على انجاز المشاريع . الا انه وفي السنوات الاخيرة تقلص دورها واقتصر على دور المراقبة للمشاريع فقط ، كما يوجد مكاتب في هذه المؤسسة تعمل مع مؤسسة ctc لمراقبة الاعمال. وتضم مكتب الدراسات و المقاييس ومكتب انماط البناء ،مكتب نوعية البناء ، اما المكتب الرابع يمكن اعتباره مكتبا متخصصا في الانجاز لقيامه ببعض المشاريع وهو مكتب التهيئة و التاطير، له نشاطات و انجازات يختص بها ممثلة في تحسين المجال الحضري للمدينة ، وتسوية الطرقات وتهيئتها ، تصليح قنوات صرف المياه وشبكات الإنارة والأرصفة .

وقد قدرت قيمة الانجازات و المشاريع في الفترة الممتدة من (1999–2013) في مكتب واحد ب(15الى14 مليار دينار) ، كما يعمل هذا المكتب على تهيئة الأراضي التي تباع بطريقة عشوائية واعادة تنظيمها وتزويدها بكل الشبكات الحيوية مثل قنوات المياه وشبكات الصرف الصحي و الكهرباء....الخ.

ومن هنا تسعى هذه المديريات او المصالح في تفعيل سياسة التطوير الحضري من خلال القيام بمجموعة من **النشاطات و الاليات** تمثلت:

- تنفيذ سياسة التعمير و البناء على المستوى المحلي.
- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على تطبيق اليات التعمير.
- الحرص في اطار القوانين و التنظيمات المعمول بها على تنفيذ تدابير نظام التعمير.

– احترام الجودة الهندسية بالبناء، مع المحافظة على المعالم التاريخية و الثقافية و الطبيعية المتميزة و هذا ما يسعى اليه التطوير الحضري .

– اتخاذ كل الاجراءات اللازمة ، قصد تحسين الإطار المبني المعيشي و تطوير السكن، طبقا للمتطلبات الاجتماعية والمناخية والتهيئة العقارية.

– متابعة تطوير محل المعطيات المتعلقة بالدراسات و الانجاز، وكذا عقلنة البناء.

– السهر على التحكم في التكنولوجيات، وفي تكلفة البناء التي لها علاقة مع الظرف الحالي.

*أما عن عملية **التنسق** بين مديرية البناء و التعمير مع الهيئات الرسمية الاخرى لتطبيق القوانيين و السهر على تطبيق اليات التعمير ومتابعة المخالفين فشملت:

مصالح الجماعات المحلية– المؤسسة التقنية لمراقبة البناء ctc – مكتب التهيئة و التاطير– مديرية الري – شرطة حماية البيئة والعمران – مؤسسات الاشغال العمومية – مديرية السكن–مؤسسة الري وصحة الموارد المائية و الطاقة و المناجم.– مديرية السياحة– مديرية البيئة.

وتتلخص أهم مجالات هذا التنسيق في :

– التبادل المعلومات حول الوضع البيئي و المعماري، وتجسيد مشروع عمل يهدف الى وضع آليات تضمن مشاركة ومساهمة فعالة لكل هذه الهيئات ، بغية الخروج باطار معيشي مستدام ، يوفر ويلبي جميع متطلبات الحياة الكريمة لافراد المجتمع ويحقق لهم تطوير لمجال عمراني مستدام.

– إعتماد إستراتيجية عمل متبادلة ومتكاملة من أجل المساهمة في حماية البيئة من جهة، وتفعيل ادوات ومخططات التهيئة العمرانية من جهة اخرى، وبالتالي ضمان سيرورة المجال الحضري وتجسيد بما يعرف " بمبادئ التنمية المستدامة".

– نقل التجارب والخبرات في مجال اعداد و انجاز المشاريع الخاصة بسياسة البناء و التعمير بشكل خاص ، وعملية التطوير و التهيئة العمرانية بشكل عام التي تراعي وتحترم معايير التنمية المستدامة.

– التنسيق الفعال مع الشريك الاساسي و المهتم بقضايا البيئة وهو مديرية البيئة لما لها من تاثير ولو نسبيا في نهج القرارات الخاصة بالتطوير الحضري حسب طبيعة المشروع ، وهذا من خلال المشاركة في اللجنة الولائية عند دراسة التأثير البيئي للمشروع. حيث أن لها الحق في الرفض أو

القبول ،لأن رفض عضو واحد في اللجنة يعتبر رفض للمشروع ككل،الا ان مجال هذا التنسيق يبقى منحصرا في عمليات الاستشارة في الملفات ذات البعد التقني ومن ناحية تطبيق ادوات وعقود التعمير،هذا على مستوى الهيئات الرسمية .اما على مستوى الهيئات الغير رسمية أي المجتمع المدني فهناك تنسيق، بيد ان هذا التنسيق يفتقد الى الفاعلية و الاستمرارية ، ينحصر فقط في ابداء الراي و التدخل في عملية التهيئة وكيفية اعداد وتطبيق أدوات التعمير.كما انها تمثل حلقة وصل وتلعب دور الوسيط بين هذه الهيئة و المجتمع.

*فيما يخص **الجماعات المحلية**(البلدية) فان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التطوير الحضري والتخطيط والتجهيز تتحدد في عدة مجالات اهمها:*

ا- إعداد المخططات العمرانية (التنموية):

لقد أعطيت للمجالس صلاحية إعداد المخططات التنموية والعمرانية على الصعيد المحلي وهذه المخططات هي :

***- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية pdau:**

***- مخطط شغل الأراضيpos:**

ب- الرقابة الدائمة لعمليات البناء .

إذ يختص المجلس في قطاع التهيئة والتخطيط والتجهيز العمراني بمراقبة عمليات البناء الجارية على مستوى البلدية، والتأكد لمدى مطابقتها للتشريعات العقارية، ومدى خضوعها للتراخيص المسبقة من المصالح التقنية.

ج- حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية.

إذ أن المشرع وضع على عاتق البلدية ممثلة في مجلسها مهمة حماية المواقع التي لها قيمة طبيعية تاريخية وأثرية أو جمالية. بالإضافة إلى تجانس المجموعات السكانية والطابع الجمالي للبلدية ، حيث تعد البلدية المخطط العام لتنظيم المدن وتدعيم البناء. ويمكن أن تقوم به بنفسها وتدير الأموال العقارية المهيئة للسكن والتي لا تعود لدوائر الدولية الخاصة بالسكن.

د- حماية البيئة.

حيث أقر صراحة للمجلس سلطة إصدار التراخيص فيما يتعلق بالمشاريع المنطوية على مخاطر ماسة بالبيئة. وذلك بالعمل على حماية الطابع الجمالي والمعماري ، وانتهاج أنماط سكنية

متجانسة، إضافة إلى وجوب مراعاة حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء، أثناء إقامة المشاريع المختلفة في إقليم البلدية.

– السهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير.

– إعداد الوثائق الخاصة بالتعمير والبناء.

– متابعة الاحتياطات العقاريـة .

– محاضر اختيار الأرضية .

– رخص البناء.

– رخص الهدم.

– رخص التقسيم.

– رخص التجزئة.

–إصدار الحيازات.

–إصدار بعض الشهادات الإدارية.

–متابعة السكن الهش .

–تحليل المخططين:POS مخطط شغل الاراضي .PDAU المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

– اعداد المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى والمصادقة عليه والسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية –الإنارة العمومية و شبكة التطهير و الغاز، وتشارك البلدية في الإجراءات المتعلقة بعمليات التطوير الحضري . وبهذه الصفة تعلن عن آرائها وقراراها وفقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

– يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

– تشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة.

* كما تتحمل البلدية في إطار حماية التراث العمراني مسؤولية ما يأتي:

– المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية

– حماية الطابع الجمالي والمعماري، وانتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية.

– على المجلس الشعبي البلدي أثناء إقامة المشاريع المختلفة عبر تراب البلدية مراعاة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

– القيام باعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكاتها، وبكل العمليات الخاصة بتسييرها وصيانتها.

– تنظيم التشاور الخاص بمجال السكن، وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتنشيطها.

*ولهذا الصدد تقوم بما يأتي:

–المشاركة بأسهم لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقارية طبقا للقانون.

– تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية في تراب البلدية.

– تشجيع كل جمعية للسكان، وتنظيمها من اجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء ، وصيانتها أو تجديدهاو التي تدخل ضمن عمليات التطوير الحضري .

– تسهيل ووضع تحت تصرف كل أصحاب المبادرة التعليمات والقواعد العمرانية ، وكل المعطيات الخاصة بالعملية المزعم القيام بها.

–المساعدة على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيها.

* اما من حيث عملية التنسيق، فيتم مع كل الهيئات العاملة في مجال التهيئة و التعمير. على غرار مؤسسات الاشغال العمومية – مديرية السكن–مؤسسة الري وصحة الموارد المائية و الطاقة و المناجم.– مديرية السياحة– مديرية البيئة–

*وكغيرها من الهيئات الاخري ، فانها تعاني من صعوبات ومشكلات سواء على المستوى التنظيمي خاصة مشكل التسير العقاري وتسوية مختلف الاراضي المتنازع عليها...الخ. او المستوى المادي كنقص الوسائل و الامكانيات المادية في عملية التطوير الحضري..الخ. او على مستوى ثقافة المواطن التي تقتضي سعي هذه الاخيرة في بث الوعي و الثقافة البيئية الحضرية في اوساط المجتمع....الخ.

*والجدير بالذكر ان البلدية تقوم بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها ومجالها الحضري وإصلاحه وتجميله والمحافظة على (الصحة والراحة والسلامة العامة).

وتسعى في سبيل ذلك الى اتخاذ التدابير اللازمة خاصة في النواحي المتعلقة بها.

1- تنظيم وتنسيق البلدية وفق مخطط تنظيمي مصادق أصولاً من الجهات المختصة.

2- الترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية وجميع التمديدات العامة والخاصة ومراقبتها.

3- المحافظة على مظهر ونظافة البلدية، وإنشاء الحدائق والساحات والمنتزهات وأماكن السباحة العامة وتنظيمها وإداراتها بطريق مباشر أو غير مباشر ومراقبتها.

4- وقاية الصحة العامة وردم البرك والمستنقعات، ودرء خطر السيول، وإنشاء حزام من الأشجار حول المنطقة لحمايتها من الرمال.

5- مراقبة المواد الغذائية والاستهلاكية والإشراف على تموين المواطنين بها ، ومراقبة أسعارها وأسعار الخدمات العامة ومراقبة الموازين ، والمكاييل ، والمقاييس بالاشتراك مع الجهات المختصة ووضع الإشارة (الدمغة) عليها سنوياً.

6- إنشاء المسالخ وتنظيمها.

7- إنشاء الأسواق وتحديد مراكز البيع.

8- الترخيص بمزاولة الحرف والمهن وفتح المحلات العامة ومراقبتها صحياً وفنياً.

9- المحافظة على السلامة والراحة وبصورة خاصة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية لدرء وقوع الحرائق وإطفائها ، وهدم الأبنية الآيلة للسقوط أو الأجزاء المتداعية منها وإنشاء الملاجئ العامة (التي تدخل ضمن عمليات التطوير) .

10- تحديد مواقف الباعة المتجولين ، والسيارات والعربات بالاتفاق مع الجهات المختصة.

18- إنشاء المقابر والمغاسل ، وتسويرها وتنظيفها ودفن الموتى.

19- التصدي أضرار الحيوانات السائبة والكاسرة والرفق بالحيوان.

20- منع وإزالة التعدي على أملاكها الخاصة والأملاك العامة الخاضعة لسلطتها.

21- المحافظة على الممتلكات هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية، التربوية، الثقافية المنشآت القاعدية كالطرقات و السدود و الجسور و الشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا و أموالا

في الصيانة والتجديد.

22- **التجهيز العام:** ونعني به كل المنشآت و المخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية و الجماعية الاجتماعية و الاقتصادية.

23- **المحيط و العمران:** القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ و تنظيف و تزيين الأحياء و محاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان، و محاربة التلوث و حماية البيئة ، و فرض احترام قواعد البناء ، و تطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التعمير و البناء.

*و هذه الصلاحيات و المهام لا تتم إلا في إطار نظرة جديدة للتسيير الجاد والبعيد كل البعد عن التسيير العشوائي للشؤون العامة، هذه النظرة او الرؤية من شانها تحقيق قفزة نوعية في طموحات و متطلبات التنمية المحلية للمواطن بمختلف أبعادها و تطوير المساهمة الديمقراطية المحلية له وخلق جو من التضامن الوطني بين مختلف شرائحه، وهذا لا يكون إلا بإدخال الأسلوب الصحي والرشيد في الجماعات المحلية، كنظام جديد و نمط علمي مبني على مشاركة المواطن الفاعلة في كل مراحل أطوار السياسة الحضرية لمنطقته.

*اما **مديرية البيئة** فانها تنتهج مجموعة من الآليات لمواجهة بعض المشاكل البيئية التي تكمن على المستوى المحلي لولاية بسكرة، حيث تبين جليا من خلال المقابلات التي اجريت أن رؤساء المصالح و جملة الوثائق البيئة و التقارير السنوية التي ترصد الحالة البيئية للولاية ، وأهم التدخلات في مجال حماية البيئة . كما أن مدينة بسكرة تعاني من عدة مشكلات بيئية تتجلى مظاهرها و تتركز في عدة مشاكل تتنوع حسب البيئة حضرية كانت أو صناعية، إذ تبرز مجموعة من المشاكل أهمها:

التصحر فحسب تقرير المركز الوطني للمراقبة (CNTS) ، الذي يشير الى الوضعية الخطيرة التي آلت اليها المدينة نتيجة توسع رقعة الظاهرة حيث تقدر المساحة المتصحرة بـ : 10.000 هكتار في حين تقدر مساحة المهددة بالتصحر ب 645.840 هكتار حيث نتجت عن هذه الوضعية عن عملية التوسع العمراني العشوائي للمدينة على حساب النخيل و التي بدأت من السبعينات بقانون الثورة الزراعية ، و أخذت منعرجا خطيرا مع بداية الثمانيات مع زيادة النمو

السكاني و تزايد الحاجة الى سكنات و مرافق عامة ، مازالت هذه الظاهرة متواصلة الى اليوم دون وجود آليات قانونية ردعية مناسبة ، رغم خطورتها على المدينة و ساكنيها .

و بالتالي فان الوضع البيئي للمدينة تدهور كثيرا نتيجة عوامل متعددة منها الطبيعية و الرمي العشوائي للقمامات و عودة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحشرات و الحيوانات الضالة ، و تسرب المياه مع افتقار الولاية ككل لمحطة تصفية المياه القذرة التي تصرف مباشرة في الأودية و الأراضي الفلاحية ، و غياب مخططات واضحة لجمع و حرق النفايات الحضرية هذا الوضع الذي يؤثر كثيرا على الصحة العامة للمواطنين في المدينة و علاقتهم بمحيطهم ، وجعل المدينة تشهد الكثير من مظاهر التريف و التلوث .

و تعمل مديرية البيئة لمعالجته تطبيق فحوى **إستراتيجية الحضائر** المنتهجة لزيادة توسيع الفضاءات الخضراء بالمدينة . وأخرى جهوية كمشروع تمديد الحزام الأخضر بالنسبة للجهة الجنوبية للولاية، لمكافحة التصحر و التقليل من اتساع الرقعة الصفراء ، وكذلك إنجراف التربة، ومشاكل أخرى كصعود المياه وترسب الأملاح التي نلاحظها بشكل لافت في الأسطح الترابية ببعض مناطق الولاية، والتلوث الذي يظهر بالبيئتين الحضرية والمتمثل في النفايات العمومية الحضرية ، و بالبيئة الصناعية والمتمثل بالنفايات والمخلفات الصناعية لبعض المنشأت الصناعية ،أو بعض المصالح كالمستشفيات بالقطاع الخاص بكافة أشكاله.

حيث تتجلى مظاهر التلوث في النفايات خاصة السائلة منها ، والناجمة عن قدم شبكات الصرف الصحي في المدينة وتدهورها ، مما يؤدي إلى تسرب المياه القذرة على السطح مكونة بركا من المياه الملوثة، إضافة إلى وضعية الطرق الهشة ، زادها انتشار القمامات بشكل رهيب في وسط الأحياء و الشوارع ، مما أدى إلى انتشار الأمراض و بالتالي تردي الأوضاع الصحية من جهة، وافتقادها إلى الطابع الجمالي من جهة أخرى و الذي كان نتيجة غياب المساحات الخضراء .

نتيجة لذلك تتكفل هذه الاخيرة بتطبيق فحوى القوانين و عمليات التفتيش و المراقبة في الميدان ، من خلال متابعة مدى فعالية القوانين البيئة ، وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات الأخرى كمديرية الري– مديرية العمران – مديرية الصحة – مديرية الحماية المدنية – شرطة حماية البيئة والعمران – المرصد الوطني للبيئة ، وكذلك وزارة التهيئة الإقليم والبيئة التي تستمد منها كل الأعمال

التنظيمية وجملة **القوانين والتشريعات** ، من أجل إضفاء المصداقية القانونية على الأعمال الهادفة لصون البيئة وحمايتها بولاية بسكرة.

وضمن استراتيجيات وطنية كإستراتيجية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و التقليل من حدة التلوث، تم بناء عليها برمجة مجموعة من المشاريع التنموية بالولاية ، الهدف منها ترقية الفضاءات المحلية البيئية ، كتهيئة ضفاف واد الحي بسكرة، وإعادة الإعتبار للمفرغة العمومية بمدخل الغربي للولاية ، والعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الإنطلاق في عمليات إعادة الإعتبار للحدائق العمومية بمدينة بسكرة.

وإلى جانب التحديث الذي عرفه مجال التنظيم الإداري لحماية البيئة، تم الاقتناع بضرورة إشراك كل الفاعلين في مجال حماية البيئة إلى جانب الإدارة، وبذلك فسح المجال لمساهمة الجمعيات في بلورة القرار البيئي بطريقة غير مباشرة من خلال المشاركة في إعداد التقارير والدراسات والإستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة، و ما زالت هذه الظاهرة متواصلة إلى اليوم . وهذا نظرا إلى هشاشة و عدم فعالية الآليات القانونية والردعية الصارمة و المناسبة من طرف الهيئات الرسمية الحكومية العاملة في مجال البيئة لوحدها ، بل الدعوة إلى تكثيف الجهود مع الهيئات الرسمية الأخرى و الغير رسمية لتفعيل العمل البيئي على جميع الأصعدة والمنابر، كما لاحظنا أن هذه التراكمات والثغرات والنقائص القانونية والمؤسساتية في مجال حماية البيئة الناتجة عن التأخير والتأجيل والمماطلة في إصدار القوانين، لا زالت تغذي جوا من عدم الثقة والمصداقية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير إرساء مبادئ التعاون المتبادل في مجال حماية البيئة.

*اما فيما يخص **النشاطات** التي تقوم بها مديرية البيئة من اجل نشر الوعي البيئي بين أوساط المجتمع , وعلى ضوء البيانات الميدانية المستقاة من التقارير السنوية التي أمدتنا بها مديرية البيئة الملاحظة الميدانية لمختلف مواقع المشاريع ، تم حصر أهم النشاطات الهادفة إلى نشر الوعي البيئي ، من خلال نشر مجموعة من القيم و المفاهيم كالتربية البيئية التي تستهدف بها فئة الطلاب بالمدارس، والقيام بحملات التحسسيس و التوعية من خلال العمل الإعلامي من خلال إذاعة بسكرة او بعض الصحف الوطنية، والإحتفال بالمناسبات البيئية الوطنية و العالمية في مختلف القطاعات المحلية بإشراك كل الفاعلين الإجتماعيين في مجال حماية البيئة، واتضح أنه رغم التحول المحتشم للنصوص التي تنظم الحق في الإعلام بصورة عامة والإعلام البيئي بصورة

خاصة،الا انه ينبغي من أجل تحقيق مشاركة مدنية حقيقية تغيير كل القوانين والتنظيمات التي لازالت تقدس وتكرس التعتيم الإداري وعدم الثقة في المواطنين للتعرف حتى على أبسط المعلومات التي تهم حياتهم وصحتهم والوسط الذي يعيشون فيه.

ومقابل هذا التحديث المنتظر لتحقيق مشاركة حقيقية لإفراد المجتمع ، فإنه يقع على عاتق أفراد امجتمع جمعيات وأفراد ومؤسسات مسؤولية التخاذل في المطالبة بالمعلومات والبيانات التي يضمن القانون والتنظيم الاطلاع عليها، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك إمكانية لممارسة الحق في الاطلاع والإعلام إلا بتنمية وبعث ثقافة مواطنة حقيقية.باعتبار أن مهمة حماية البيئة مسؤولية الجميع مؤسسة كانت أو فرد .

فحسب قول الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "يوثانت": إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سويا على ظهر كوكب مشترك، وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن و أطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة و أمنة" فالتوعية البيئية للمواطنين أهم هاجس يؤرق الواقع البيئي بالجزائر، للآن أهم سبيل لتحقيق حماية البيئة لا يكمن في الآليات القانونية و التشريعية الخاصة بالهيئات الحكومية المكلفة بحماية البيئة فقط ، بل يعتمد كذلك على توعية المواطن بضرورة الكف عن الأفعال المضرة بها ، حيث مكن هذا التفاعل بين مديرية البيئة وأفراد المجتمع في التعديل بعض السلوكيات وترسيخ بعض القيم البيئية للمواطنين ضمن المحيط الإجتماعي لهم ولاية بسكرة، فتحقيق تربية بيئية وثقافة بيئية كفيل لتحقيق وعي بيئي لدى المواطنين وهذا أكبر الأهداف المحققة لبيئة سليمة وصحية .

6-2- النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني :

فيما يخص إسهامات الفاعلين الاجتماعين في مجال التطوير الحضري المستدام فتعتمد هذه الأخيرة **آليات و مكانيزمات** فعلية (واقعية) (الجمعيات البيئية) في حماية البيئة ، فبالرغم من الدور المحدود الذي تقوم به هذه الجمعيات في حماية البيئة ، إلا أن هذه الأخيرة كانت لها مجموعة من الأنشطة والانجازات ، وذلك من خلال عملية تثقيفية تربوية توعوية ، تجلت في تعزيز و ترسيخ مصطلحات (الثقافة البيئية ،التربية البيئية ، والوعي البيئي) لدى أفراد المجتمع. حتى تمكنهم من تعزيز الأخلاق البيئية و تثبيت القيم التي تجعل تعامل الإنسان مع البيئة تعاملا ايجابيا .

وعند محاولتنا تتبع الإستراتيجيات التي تعتمدها هذه الجمعيات من بينها جمعية أحباب البيئة (تأسست سنة 1996) . حيث تهتم بتحسيس المجتمع بالمشاكل البيئة و الاخطار الناجمة عن التلوث البيئي ، توعية المواطن بضرورة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية و المساهمة في الحفاظ على التراث المعماري من منظور بيئي و الحفاظ على المساحات الخضراء و توسعيها . ولتنفيذ هذه الإستراتيجية من وضع برامج تمس مختلف المناسبات البيئة من حملات التشجير و حملات النظافة و تقديم الندوات و المعارض حول البيئة . و جمعية أمل الغد لثقافة البيئة (تأسست في 2000/06/04) تضع جملة من الأهداف و المتمثلة في تحفيز المواطنين على نظافة الأزقة و المحيط و رد الاعتبار للمساحات الخضراء للمدينة و تحسيس و تصوير صور فتوغرافية حول المخاطر التي تتعرض لها البيئة الحضرية . توعيـة الطفل باهمية البيئة من خلال اطلاق خرجات ميدانية للحقول و البساتين و اجراء مسابقات و عرض أشرطة فيديو و صـور تهتم بالعنايـة بالبيئة .

و جمعية "لمسيد" للبيئة و التنمية (تأسست في 2003/12/27) و من بين أهدافها تأطير و اشراك المجتمع المدني و تحقيق التنمية المستدامة في اطار تضامني و المساهمة في خلق ثقافة بيئية من خلال التحسيس باهمية نظافة الأحياء و محاربة التلوث و خلق مناطق خضراء .

وتعنى هذه الجمعيات في دورها على عمليات التنسيق فيما بينها، من حيث تبادل المعلومات حول الوضع البيئي ، ونقل الخبرات والتجارب ، والتنسيق بينها وبين الهيئات الرسمية المتمثلة في مديرية الغابات والجماعات المحلية ، والتنسيق مع قطاع الإعلام من خلال الحصص الإذاعية ، وتعتبر الاذاعة من اهم الوسائل التي لها تاثير بليغ في نشر الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع ، من خلال سهولة وسرعة الاتصال بهم . و إعداد البرامج في الصحف المكتوبة ، إلا أن هذا التنسيق يبقى غير كاف. وكذلك اعتمادها على مجموعة من الوسائل والآليات و التي تمثلت في إقامة المعارض والمسابقات الثقافية والمحاضرات.

لتبقى الحملات التطوعية المتمثلة أساسا في التشجير أكثر الأنشطة التي تعتمدها هذه الأخيرة. و قد شملت مختلف مناطق المدينة ، إلا أن هذه الأنشطة ترتبط في أغلب الأحيان حسب رؤساء هذه الجمعيات بالأيام والأعياد الوطنية مثل اليوم العالمي للبيئة عيد الشجرة ، اليوم العالمي للمياه اليوم العالمي للسياحة.....الخ ، ولا تمتد إلى باقي الأيام.وبالتالي فإن صداها متعلق بهذه المناسبات فقط.

وتتبع مجموعة من الإستراتيجيات تعتمده هذه الجمعيات من أجل التوعية البيئية كمجال اهتمامها. و ذلك من خلال توجيه الاهتمام إلى التوعية البيئية في الأوساط المدرسية ، من خلال التركيز على الحملات التطوعية ، إضافة إلى المسابقات الثقافية داخل الوسط المدرسي، وحث الأطفال بضرورة المحافظة على البيئة و حسن استثمارها. «وهذا طبعا من خلال الزيارات الميدانية لأغلب المدارس ، الا ان هذه الزيارات– التي تتحذ من المدرسة اشعاعا ومنبرا بغية حماية البيئة – تبقى محدودة و مقتصرة على بعض الجمعيات فقط » وقد اعتمدت هذه الجمعيات البيئية على وسائل تربوية و أخرى تثقيفية شكلت وسيلتي –الملصقات– والمجلات أهم الوسائل في نشر التربية والثقافة البيئيتين.

و تعترض هذه الجمعيات العديد من الصعوبات التي تعيق عملها في حماية البيئة و المحيط من التدهور البيئي .

مجال حماية البيئة، و تتجلى هذه العراقيل(المعوقات) فيما يلي:

– نقص الإمكانيات المادية الناجمة عن نقص التمويل الذي تستفيد منه هذه الجمعيات ، وغياب معايير واضحة لتقديم الدعم من قبل الهيئات المشرفة على ذلك.

– نقص التأطير البشري في هذه الجمعيات ، وهذا راجع في الأساس إلى غياب ثقافة التطوع في المجتمع ، وعدم اهتمام المواطنين بالعمل الجمعوي.

– نقص المعلومات والمعطيات في غياب بنوك المعطيات وآليات الاتصال بين الجمعيات و الإدارة المحلية.

– غياب التنسيق بين الجمعيات البيئية و الإدارة المحلية، وذلك بإعتبار أن السياسة الحضرية من الإطار التشريعي ، الذي تنطلق منه مختلف عمليات التدخل في المجال الحضري والعمراني للمدينة، سواء السلطات المحلية أو المجتمع المدني بكل منظماته .بالإضافة إلى أن هذه السياسات بحد ذاتها تراعي الجانب النظري دون الجانب الميداني . .

كما أن سلطة القرار المركزية لا تراعي الخصوصية المحلية لكل منطقة ، كونها لا تعتمد على مشاركة الجمعيات التي تنشط في هذا المجال، ولا تستفيد من أعمالها وخبراتها التطبيقية. لذلك كانت المشكلات البيئية بحسب – اجماع إجابات رؤساء الجمعيات البيئية – في المدينة ناتجة عن عدة عوامل متداخلة أهمها :

- سوء التخطيط ، الذي لا يراعي فيه خصوصيات المنطقة الجغرافية والاجتماعية ، وآليات التسيير والتنفيذ والمراقبة التي لا تراعي بدقة ما جاء في هذه المخططات.
- العوائق البيروقراطية و القانونية التي أدت إلى تهميش دور المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ و نشر الوعي البيئي لدى المواطنين. و يرجع كذلك ضعف وغياب التنسيق بين الجمعيات فيما بينها، وذلك بسبب سعي كل جمعية تحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة للمواطن.

– غياب روح التعاون، وضعف آليات التنسيق والتشاور بين الجمعيات فيما بينها من جهة، وبين المؤسسات الرسمية من جهة اخرى.

6-3 نتائج التساؤل الثالث :

أما في ما يخص المعوقات التي تعترض سبيل هذه برامج و عمليات التطوير الحضري و التي تحول دون تنفيذ هذه البرامج الجانب المادي و الذي يعتبر كأهم عائق نظرا لتذبذب مداخيل البلدية و ضعف الايرادات بالنظر الى كثرة الانشغالات .

- ✓ غياب ثقافة التعمير و الاعتبارات الشخصية و المنفعة الذاتية وعدم محاربة مخالفات التهيئة و التعمير بالاضافة الى تفشي ظاهرة الاتكال و عدم إشراك الفاعلين الاجتماعين في وضع المخططات أو عند اجراء أي اثراء لأي أداة عمرانية .
- ✓ هناك بعض القطاعات الولائية تفاجئ البلدية بطلب برمجة دراسة توجيهية قطاعية تخصصها لدى مديرية التعمير و البناء رغم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الأخير و المعد للتخطيط في المراحـل المخطط لها مستقبلا رغم أن تلك القطاعات استشيرت قبل ذلك .
- ✓ عملية المسح الأراضي و جردها لا توفي بالغرض الكافي من معرفة دقيقة لطبيعة الملكيات لإنشاء المشاريع المخططة و المسجلة و لم تساير تلك العملية القوانين الخاصة بقانون التوجيه العقاري و قانون أملاك الدولة و أخيرا قانون 29/90 .
- ✓ في اطار تنفيذ المشاريع التطوير الحضري و التدخلات الظرفية التي تقوم بها البلدية عبر أحياء المدينة من حين الى آخر استلزم الأمر ادماج و نزع مساحات شاسعة تعود ملكيتها للخواص و ملكيتهم لها بموجب عقود عرفية غير خاضعة للاجراءات الرسمية و غير واضحة الحدود و المساحة و هذا في الكثير من الملفات .

و بالتالي يتطلب اجراءات قانونية منها تعويض المواطن و التي تقع فيها الهيئات الرسمية في مأزق وهو التعويض حسب سعر المتداول في السوق .

- ✓ تحديد المساحات في مخططات الشغل الأراضي لم تدرس بأهمية و عقلانية للاستهلاك الأمثل للعقار و مسيارة نمو المدينة . و هذا ما يؤدي الى مراجعة العديد من المخططات المنجزة و ادراج العديد من المقترحات عليها ،كما تعدت الكثير من الأخطاء متمثلة في برمجة مرافق في مواقع غير مناسبة ، وهذا انما يمكن ارجاعه الى سوء التسيير من جهة و نقص الاتصال بين الجهات من جهة أخرى .
- ✓ بالاضافة الى انعدام مخطط حركة المرور للبلدية و عدم معالجة مواقف السيارات و التقاطعات و في مجال تخطيط الطرق ضمن مخططات شغل الأراضي (مجال التطوير الحضري) .

- ✓ عدم استعمال المساحات الخضراء اللازمة في الدراسة أو المعالجة (في التخطيط العام) في مشاريع التطوير الحضري و عدم تنسيق المواقع الترفيهية فالمساحات الخضراء لا بد من تصنيفها و اعتبارها كمرفق عمومي ضمن مخطط بيئي يكيف واقع المدينة شبه الصحراوي و الحفاظ على ثروة النخيل و متابعة البرامج بصفة مستمرة .
- ✓ الضعف المؤسساتي وحداثة التشريع في المجال البيئي بالجزائر ونقص الحس و الوعي البيئي لدى المواطنيين ، وبضرورة الكف عن السلوكات و الأعمال المضرة بالبيئة ، والتي تلخصت في ثقافة بيئية حضرية تشمل جميع شرائح المجتمع ، ما أدى إلي تهميش المواطن وضعف آليات الاتصال بينه و بين الإدارة البيئية من جهة ، و نقص قنوات الاتصال الفعال بين مديرية البيئة و الجمعيات المحلية ، وعدم إشراكها في وضع و تنفيذ التشريعات والقوانين من جهة أخرى ، وغياب التنسيق الفعال بين الجمعيات فيما بينها، وذلك بسبب سعي كل جمعية تحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة للمواطن .

– تواجه مديرية البيئة– في ظل الوضع البيئي المختل و المشوه – بتطبيق الآليات القانونية والتشريعية ذات الأبعاد المؤسساتية والإدارية ضمن إستراتيجيات وطنية لحماية البيئة ، تنفذ وتعد مسبقا بصورة فعلية في إطار خطط وبرامج ، بالتنسيق مع كل القطاعات وفي كل المناطق الريفية أو الحضرية حسب الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم و البيئة، و التي تمتد على مرحلتين (2001–2011/2011–2025)، تمس مختلف القطاعات البيئة لتتمكن من تجسيد هذه الإستراتيجيات، يتم خلالها تقييم الأعمال المنجزة وتقويم القرارات بإلغاء السيئ وتعويضه بالأحسن.

– تختلف أبعاد النشاطات في ميدان التحسسيس و التوعية البيئية، حيث يتجلى البعد الإجتماعي من خلال إشراك الفاعلين الإجتماعيين من مؤسسات تربوية و إعلامية و جمعيات المجتمع في القيام بعمليات التوعية و التحسسيس البيئي ، حسب المناسبات البيئية و الندوات التثقيفية لشرائح المجتمع ، حتى يتحقق التساند الوظيفي بين هيئات المجتمع الواحد في سبيل نشر القيم التعاون والتضامن بين أبناء الحي الواحد في المحافظة على نظافته و العمل على تفعيل هذا الدور، لأن مسؤولية البيئة مشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري حسب ما أوردته الباحثة خليفة تركية في مذكرتها الموسومة"دور مديرية البيئة في حماية البيئة وأكده الباحث قريد سمير في مذكرته المعنونة

(دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية) [15]، لأنه يعتبر أكبر تحدي للمشرع الجزائري نظرا لعدم جدوى التشريع البيئي في مجال حماية البيئة، بناء على جملة الصعوبات المذكورة سابقا، إذ يعتبر هاجس تصحيح وتقويم السلوك الفردي المخل بالبيئة ، أكثر الصعوبات التي تواجه عمل المديرية بشكل خاص و الوزارة الوصية عن البيئة بشكل عام ، هذا ما ينعكس إيجابا على فعالية دور مديرية البيئة في مجال حماية البيئة و في زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين وتعزيز روح المواطنة البيئية لديهم .

7– النتيجة العامة :

من خلال ما تقدم من إجابات على التساؤلات السابقة أمكننا الخروج بنتيجة عامة وهي :

إن سعي الدولة الجزائرية في مجال التطوير الحضري حثيث ومتواصل ، من خلال خلق استراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية، وتفعيل ادواتها لتواكب التحولات المتسارعة سواء على الصعيد المعماري او الاجتماعي و البيئي ، هذه الإستراتيجية تقوم على المواءمة بين البعد التخطيطي المعماري ، وبقية الابعاد الاخري الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية..الخ . وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تضطلع بادوار التطوير الحضري في مختلف المجالات، وداعمة لها مثل المؤسسة التقنية لمراقبة البناء ctc ، المرصد الوطني لحماية البيئة ، وغيرها من المصالح التي من شانها أن تفعل و تجسد مبادئ التنمية المستدامة في سياسة التطوير الحضري المستقبلية هذا من جهة ، والبعد الاجتماعي من خلال تشجيع المنظمات الأهلية، وتوفير الدعم خاصة المادي لتسهيل وتذليل الصعوبات لها ، حتى تمارس عملها التربوي و التثقيفي ، وبذلك تساعد على بث وزرع الوعي البيئي في أوساط المجتمع.

والمتتبع لاسترتيجية الدولة في تجسيد هذه المشاريع و الانجازات، يلمح ان هناك نجاحات ملموسة على المستوى الميداني مست تهيئة عدة مجالات و فضاءات غلى غرار:–

– تهيئة مختلف الحدائق العامة مثل (لندو–05جويلية–اول نوفمبر...الخ).

– تهيئة وتعبيد مختلف الطرق.

– تهيئة مختلف الأحياء وتزويدها بكل المرافق الجوارية من ملاعب ، قاعات علاج...الخ.

– انجاز محطة المسافرين الجديدة وتزويدها بكل المرافق الضرورية.

– تهيئة مختلف محطات النقل، ومراقبة وسائل النقل وتجديدها.

– اطلاق مشروع "الجزائر البيضاء" في اطار تطوير مدينة بسكرة بيئيا وعمرانيا.

– ترقية مختلف مداخل المدينة وتشجيرها وتزويدها بعوامل الانارة الحضرية ...الخ.

– محاولة القضاء على الاسواق الفوضوية واقامة اخرى تتوفر على التجهيزات والمرافق الضرورية التي تحفظ المجتمع من الناحية الصحية و البيئية...الخ.

– زرع وبث الوعي الاجتماعي و البيئي من خلال تفعيل المؤسسات العاملة في هذا المجال على غرار المسجد و المدرسة ، الإذاعة ...الخ.

– انشاء مجموعة من الهيئات و الوزارات المكلفة بادارة المجال البيئي بشكل خاص و الحضري بشكل عام ،على غرار المرصد الوطني لحماية البيئة – دار البيئة– وزارة السكن و العمران و البيئة...الخ وتفعيل نشاطاتها والياتها.

*ولهذا سنت الحكومة القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 و الذي يعبر عن السياسة الحالية و المستقبلية ،والتي تشكل حلولا للاختلالات و التحديات المستقبلية ،وتندرج ضمن المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة ،وحماية الفضاءات العامة،ولذلك بادرت السلطات الى انشاء الاقطاب العمرانية مثل "المنطقة الغربية"،وهي حلول مهمة لمشكل السكن من جهة ،وتمثل استغلال عقلاني للعقار اعتماد السكن العمودي من جهة اخرى، وهذا طبعا بغية التخفيف من الضغط السكاني،كون المدينة تشكل مركز استقطاب نمو حضري هائل.

الا ان الملاحظ والقارئ بعين السوسيولوجيا ، يرى ان هذه الانجازات و المشاريع الطموحة، مازالت تفتقذ لكثير من الرعاية و الاهتمام من لدن شرائح المجتمع ، وتقابل بكثير من الريب و الاستهجان ،جسدتها في ذلك كثير من الممارسات و السلوكيات التي عكست كما سماها علماء الاجتماع الحضري " بثقافة التريف " او افرازات الصدمة الحضرية الناتجة من عدم اكتساب القيم الحضرية الموجودة .و بالتالي تنامي الإختلالات البيئية الاجتماعية مما يزيد من تفشي المشكلات الاجتماعية كارتفاع معدل الجريمة و الانحراف . الا ان الوضع ينذر بتفاقم الأخطار البيئية مما يستلزم الالتفاف حول تطوير المجال العمراني البيئي ببذل كل الجهود و تطبيق التشريعات و القوانين بصرامة لأن الرغبة لتحقيق التنمية المستدامة لا تكفي لوحدها و انما تجسيدها على أرض الواقع هو ما تسعى اليه مؤسسات الدولة الجزائرية .

هوامش الفصـــــــل :

1 -فوزي مصمودي (مقال بسكرة ،عروس الزيبان) ، مجلة المعرفة الجديدة ، قسنطينة ، العدد 1999/12/17 ، ص 48 .

2 -محمد الصغير غانم مقالات حول تراث مدينة بسكرة ، باتنة ، منشورات جمعية التاريخ والتراث الأثري بمنطقة الأوراس ، مطبعة عمار قرطبي ، ص 23 .

3 -المرجع نفسه ، ص 24.

4 -PDAU de commune de Biskra ,1997,p63

5 -أفرون مليكة و آخرون ، ولاية بسكرة دراسة اقليمية ، مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الاقليمية ، معهد علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، أكتوبر ، 1997، ص 49

6 -PDAU.OP.CIT.P93

7 -مقابلة مع السيد : مدير فرع البناء والتعمير يوم 2016/04/09 على الساعة 11.00.

8 -الهادي لعروق ، مدينة بسكرة نموها و تهيئته مجالها الحضري ، حوليات جامعة قسنطينة ، وحدة البحث افريقيا ، العالم العربي ، المجلد 3 ، 1999 ، ص ص 7–19 .

9 -مقابلة مع السيدة : رئيسة مصلحة متابعة المشاريع ، بلدية بسكرة بتاريخ 20016/04/10 على الساعة : 10.30 صباحا .

10 –مقابلة مع السيد رئيس مصلحة العمران و البيئة لبلدية بسكرة بتاريخ : 2016/04/12 على الساعة 14.00 مساءا

11 –مديرية البيئة ، تقرير حول وضعية البيئة في ولاية بسكرة ، 2003

12 –مقابلة مع السيد مدير مكتب الدراسات المعمارية جدو الحاج ببسكرة بتاريخ 2016/04/05 على الساعة 9.30 صباحا .

13 –مقابلة مع المهندس المعماري طرشي محمد – مديرية العمران والبيئة– بلدية بسكرة 2016/04/08 الساعة 11صباحا.

14 –مقابلة مع السيد مدير مكتب الدراسات البيئية ببسكرة بتاريخ 2016/04/05 على الساعة 9.30 صباحا .

15 –قريد سمير :**دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة** البيئية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار عنابة(الجزائر) 2006 ص ص 54–55.–

خاتمة :

و نخلص في الأخير إلى أن عمليات التطوير الحضري كانت عبارة عن تدخلات ظرفية غير منسقة و هذا راجع إلى عدم تلائم الوسائل و التقنيات و سوء التسيير الذي لا يتناسب مع حركة العمران العصري و ذلك راجع إلا أن الحكومات الجزائرية متمسكة بالجانب السياسي فقط مما جعل المدن تسقط في الفوضي و التدهور العمراني البيئي و يصيبها الخلل في الأداء . فالسياسة العمرانية في الجزائر مازلت تفتقد إلى الخبرة و الفنية في معالجة قضايا التنمية الحضرية رغم بعض المحاولات للإصلاح .

و بناءا على ما سبق فان نجاح أي مشروع للتطوير الحضري عليه أن يأخذ بعين الاعتبار مايلي :

- ضرورة ادماج عملية التطوير الحضري في مشاريع عامة تشمل كل المدينة و عدم اقتصار هذه العمليات على مجرد ممارسات ظرفية ، كما يجب أن تدعم من طرف الدولة و الفاعلين الاجتماعين .
- ضرورة تبني سياسة التطوير الحضري كإستراتيجية للتناسب مع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية ، و تماشيا مع التطورات التي يعرفها العمران العصري اليوم و تقدير المساحي للسكان و الخدمات على مستوى المدينة .و اجراء دراسات واقعية لاحتياجات السكان .
- ضرورة هيكلة و تطوير المؤسسات القائمة على ادارة التخطيط العمراني لمجالس المدن لموافقة على المخططات التي تتلائم مع الطابع المعماري لكل منطقة حتى لا يحدث تنافر في الأشكال العمرانية و الاختلال على مستوى البنية الاجتماعية .
- ضرورة اعطاء صياغة جديدة تحترم و تهتم بالجانب الاجتماعي و الثقافي خاصة المناطق التاريخية و الأثرية .
- اعطاء الدعم الحقيقي للكوادر التخطيطية التي تستطيع اعداد الخطط المتوافقة بين الموارد البيئية و احتياجات السكان و لزيادة فعالية عملها يجب التنسيق و اشراك مختلف الباحثين في هذا مجال .

و نختم بالقول أن سياسة التطوير الحضري في ضل التنمية المستدامة تعتبر من أهم السياسات في معالجة قضايا التنمية الحضرية . و تحقيق متطلبات و احتياجات المدينة ، من تطوير و ترقية للمناطق المتدهورة عمرانيا و كذا المحافظة على الأبنية التاريخية والأثرية . لذلك يستوجب دعم كل الأجهزة المكلفة بتطبيق وحماية البيئة وإشراك كل الفاعليين الاجتماعيين من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام و غيرها و تعزيز المعرفة البيئية و نشر ثقافة تطوير المجال الحضري في اطر مستدامة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

القواميس :

1 -معجم مجاني الطلاب ، منشورات دار المجاني بيروت الطبعة الثالثة ، 1996.

الكتب بالعربية :

2 -احمد بوذراع:التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة في المدن دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري-المنشورات الجامعية جامعة باتنة 1997.

3 -اسماعيل قيرة ، علم الاجتماع الحضري و نظرياته ، منشورات جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2004.

4 -بشير التيجاني:التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 2000.

5 -بن السعدي اسماعيل ، التنمية المحلية ، دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي بمدينة باتنة ، رسالة ماجستير في علم اجتماع الريفي الحضري ، جامعة باتنة ، 1991/1990.

6 -بوقصاص عبد الحميد:النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري- ديوان المطبوعات الجامعية – (د-ت) قسنطينة (الجزائر)

7 -تيودور بيرلاند ، مكافحة الضوضاء – النظال في سبيل الهدوء – ترجمة لوقا – دار المعارف ، 1984 .

8 -تيودور كابلوف ، البحث السوسولوجي ، تعريب نجاة عياش ، تدقيق غسان سلمان ، بيروت ، دار الفكر الجديد ، 1979.

9 -جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية – دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ترجمة محمد الجوهري ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 .

10 –حسن احمد شحاتة ، تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 2000 .

11 –حسن الخولي ، الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982.

12 –حسين عبد الحميد رشوان ، البيئة و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2006.

13 –حسين عبد الحميد رشوان ، المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطية ، الاسكندرية ، 1998 .

14 –حميد خروف و آخرون ، الاشكالية النظرية و الواقع – مجتمع المدينة نموذجا منشورات منتوري – قسنطينة ،1999 .

15 خالد شوكات ، الجريمة البيئية ، دراسة حول مفهوم من منظور جنوبي ، منشورات جمعية أفاق التربية و التعليم ، روتردام ، هولندا ، 2001.

16 –خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007.

17 –دوغلاس موسشيت:مبادئ التنمية المستديمة–ترجمة بهاء شاهين–ط–الدولية للاستثمارات الثقافية –القاهرة (مصر)2000.

18 –راتب السعود ، الانسان و البيئة ، دراسة في التربية البيئية ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.

19 –راجح نايف عتريس: قواعد المدن الجديدة– دار الراتب الجامعية (د.ن).

20 –روبير اوزيل : فن تخطيط المدن– ترجمة بهيج شعبان–المكتبة العلمية عويدات–ط– (د–ن) .

21 –روبير اوزيل : فن تخطيط المدن– ترجمة بهيج شعبان–المكتبة العلمية عويدات–ط– (د–ن) .

22 –ساطع المحلي ، المدينة و القرية ، دار الشادي للنشر ، سوريا ، 1991.
23 –سامي ملحم: مناهج البحث في التربية و علم النفس، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000م.
24 –سعد طه علام ، التنمية و الدولة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2003.
25 –سعيد ناصف : محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها ، نماذج للدراسات والبحوث الميدانية ،مكتبة زهراء الشرق مصر ،1997.
26 –سليمة فهمي:الإدارة في المؤسسات الاجتماعية – دار المعرفة العلمية الاسكندرية (مصر)1996.
27 –سناء الخولي:أزمة السكن ومشاكل الشباب– دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر) 2002.
28 –السيد ابو بكر حسانين: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع– ط– مكتبة الانجلو مصرية .1974.
29 –السيد حنفي عوض : علم الاجتماع الحضري ، شركة الأمل للطباعة و النشر،1986.
30 –السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، 1984.
31 –شريف رحماني: الجزائر غدا– المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1995.
32 –شريف رحماني: الجزائر غدا– المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1995.
33 –طارق محمد ، البيئة و محاور تدهورها ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2008 .

34 –عبد الاله أبو عياش : أزمة المدينة العربية ، ط 1 ، وكالة المطبوعات الكويت، 1980 .

35 –عبد الحميد دليمي ، دراسة في العمران – السكن و الاسكان ، منشورات مخبر الانسان و المدينة ، قسنطينة ، 2007.

36 –عبد الرحمان ابن خلدون ، مقدمة ، الكتاب الأول ، الباب الرابع : البلدان و الأمصار و سائر العمران و ما يعرض في ذلك من الأحوال و فيه سوابق و لواحق .

37 –عبد الفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .

38 –عبد القادر رزيق المخادمي ، التلوث البيئي – مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2006 .

39 –عبدالهادي الجوهري:أصول علم الاجتماع–(د.ن)–القاهرة (مصر)1984.

40 –عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط: التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها –ط– دار صفا للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) .

41 –علي غربي اسماعيل قيرة:في سوسيولوجيا التنمية– ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون (الجزائر) .

42 –عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

43 –فادية عمر الجولاني ، – دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ترجمة محمد الجوهري ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989.

44 –فاروق حيدر عباس: تخطيط المدن و القرى– منشاة المعارف–الإسكندرية (مصر) 1994.

45 –فؤاد بسيوني متولي: مشكلة التخطيط– ط2– القاهرة (مصر)1998.

46 –محمد السيد أرناؤط ،الإنسان و تلوث البيئة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة 1998.

47 –محمد الجوهري و آخرون التنمية ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980 .

48 –محمد السيد أرناؤوط ، الانسان و تلوث البيئة ، ط 4 ، الدار المصرية اللبانية ، القاهرة ، 1999.

49 –محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي ، مطبعة دار المعرفة ، الاسكندرية ، 1967 .

50 –محمود الكردي: التحضر– دار المعارف القاهرة (مصر) 1986.

51 –نايف عتريس: قواعد تخطيط المدن– دار الراتب الجامعية–بيروت(لبنان)(د.ن).

52 –نبيل السمالوطي:علم الاجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث– ط3– الهيئة المصرية للكتاب القاهرة (مصر)1978.

53 –وحيد حلمي حبيب ، تخطيط المدن الجديدة ، دار و مكتبة المهندسين ، القاهرة ، 1991.

54 –وحيد حلمي وحيد: تخطيط المدن الجديدة – دار الكتب المصرية (مصر) 1991.

المجلات :

55 –ابراهيم توهامي: الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيواقتصادي الحضري– مجلة الباحث الاجتماعي– عدد 5 جانفي – قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة (الجزائر) 2004.

56 –أحمد بوذراع ، سياسة المحافظة على الأبنية الأثرية و المعالم التاريخية القديمة داخل المدينة ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 12، 1999، جامعة منتوري قسنطينة .

57 –بوعشية مبارك ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع ، جامعة الزيتونة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الادارية – المحور الرابع عشر ، اقتصاديات البيئة و التشريعات القانونية، الأردن 20–23–أفريل ، 2009.

58 –صالح لمعي مصطفى ، الترميم المعماري للتراث الحضري ، ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية بالمدن .

59 –عبد الباقي ابراهيم ، المدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية لمدينة – ندوة حول الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن ، جدة ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، 1986 ، – فوزي مصمودي (مقال بسكرة ،عروس الزيبان) ، مجلة المعرفة الجديدة ، قسنطينة ، العدد 1999/12/17.

60 –عنتر عبد العال اوقرين ، احلال و تجديد المناطق العمرانية المتدهورة ضرورية لحل مشكلة الاسكان في المدن المكتظة محددة الامتداد بالدول ، المؤتمر المعماري الثاني للخبرات العلمية التطبيقية للتنمية العمرانية ، جامعة اسيوط قسم العمارة ، 5–8 ديسمبر 1990 .

61 –فضيل دليو – مراحل البحث في العلوم الانسانية ، مجلة العلوم الانسانية ، منشورات جامعة قسنطينة ، عدد6 ، 1995 .

62 – محمد الصغير غانم مقالات حول تراث مدينة بسكرة ، باتنة ، منشورات جمعية التاريخ والتراث الأثري بمنطقة الأوراس ، مطبعة عمار قرطبي .

63 –محمد قرزيز :الهجرة وتغير القيم الحضرية في الجزائر– مجلة العلوم الاجتماعية– عدد8 جامعة فرحات عباس(سطيف)الجزائر 2009.

64 –محمد محمود السرياني ، مكة المكرمة ، دراسة في تطور نمو الحضري ، منشورات قسم علم الجغرافيا ،جامعة الكويت ، العدد 87 ،1982.

65 – مديرية البيئة ، تقرير حول وضعية البيئة في ولاية بسكرة ، 2003.

66 - الهادي لعروق ، مدينة بسكرة نموها و تهيئته مجالها الحضري ، حوليات جامعة قسنطينة ، وحدة البحث افريقيا ، العالم العربي ، المجلد 3 ، 1999.

الرسائل الجامعية:

67 -عبد العزيز بودن: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية جامعة قسنطينة نوفمبر 2004/2003

68 -نصيرة سالم ، الأثر الصحي للتلوث الصناعي على المواطن ، دراسة سوسولوجية بمنطقة عين التوتة ، مذكرة ماجستير – تخصص علم اجتماع البيئة – جامعة بسكرة- 2008-2009.

69 -صبرينة معاوية ، تصور المرأة للمخاطر البيئية ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم اجتماع البيئة ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2009-2010.

70 -كاكي محمد ، المساحات الخضراء و علاقتها بالثقافة البيئة في الوسط الحضري، مذكرة ماجستير ، تخصص علم اجتماع البيئة ، جامعة بسكرة ، 2011/2010.

71 -لبعل أمال: آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي علم الاجتماع التنمية- قسم الاجتماع- جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)2003-2004

72 -باية بوزغاية ، " توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا ". جامعة محمد خيضر بسكرة – اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص علم اجتماع الحضري ، سنة 2016.8/2015

73 -شايب ذراع مديني ، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا – " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية لسنة 2014/2013.

74 – قريد سمير :دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار عنابة(الجزائر) 2006.

75 – أفرون مليكة و آخرون ، ولاية بسكرة دراسة اقليمية ، مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الاقليمية ، معهد علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، أكتوبر ، 1997.

الجرائد الرسمية :

76 –الجريدة الرسمية للجمهورية ، العدد 52، 1990.

77 –الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: القانون رقم 05/85 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها الجريدة الرسمية عدد8، 17 /1985/02.

78 -PDAU de commune de Biskra ,1997

المراجع بالفرنسية :

79- (16)DAHMANI Krimo- MOUDJARI Messaoud,PRAXIS HABITAT SOCIAL REVERS ET COURONNEMENTS ,OFFICE DESPUBLICATIONS UNIVERSITAIRES ,1PLACE CENTRAL-BEN AKNOUN-ALGER-02-2013.

80- Bardo,J.Wand Hartman .J.J.V.raban,Socialogy,peacok pvblishers,Tennessee,1982.

81- boutefnouchent mostafa-la famille algerienne son uvaluationes caractirstique recent –ed sned –alger1980.

82- distribution and occupational stratification,American Journal of-sociology,n°60,1955.

83- Duncan.B :Residental. Firey W : land usa in central boston. Combrige Hanvard,University,Press,1947.

84- Loikini j :lemarxisme,l’état et la question urbaine ,PUF ,Paris,1977.

85- Lweis Mumford :The Culture of Cites,New York,Harcourt Brace and-World,1938 .pp285-289.

86- Miajallat ET :Tarikh du centre national des étude historiques ,actes du colloque international sur Ibn khaldoun , alger21-26 juin 1982,
87- Mohamed dahmani- planification et aménagement de territoire quelque éléments théorique pratique publication universitaires.1984.
88- Mostafa boutefnouchet –la societe algerienne ent transition-office des puplication universitaire ben aknoun alger.
89- Shevky.E.and BELL.W :Socialo reaanalysis ,Polo ,calif,Stanford University Press,1955.
90- The Harris .C.D.and E ULman :THE Nature of CitiesAnnals of the American Academy of polical and social Science.1951

مواقع الكترونية :

91 - (www . zone biomapegypt .org)

92 -التغير الاجتماعي. الأجيال و القيم في الجزائر- www crask .dz .org/article-1026htm

93 -منتدى التسيير و التقنيات الحضرية – من أدوات التهيئة العمرانية – .

94 -منتديات الهندسة المعمارية : www.Archnet.org

95 - موسوعة ويكبيديا الالكترونية .

ملاحق

الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــــة

جامعـــة محمد خيضـــر – بسكـــرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلـــوم الاجتمـاعيـــة

شعبـــة علـم الاجتمـــاع

دليل مقابلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة العلوم

تخصص علم اجتماع البيئـــة

العنـوان :

سياســة التطويـــر الحضـــري و التنميـــة المستدامـــة في المدن الصحراوية "مدينة بسكرة نموذجا"

إعـــداد الطالبـــة :
الدكتـــور ة
صبرينة معاوية

إشـــراف
مليكة عرعور

السنـــــة الجامعيـــة 2016/2015

أسئلة متعلقة حول عمليات التطوير في ضل التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا -

1 -كيف ترون وضعية المجال الحضري بمدينة بسكرة ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2 -ماهي اهم المنجزات و المشاريع التي قامت بها مديرتكم في مجال التطوير الحضري ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
...

3 -فيما تتمثل هذه المشاريع ؟ الترميم – التجديد-المحافظة .

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
..

4 -هل تراعي هذه المشاريع معايير التنمية المستدامة ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

5 - هل تراعي هذه المنجزات في عملية التطوير الحضري خصوصية المنطقة الجغرافية ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

هل ترى أن هذه المشاريع كافية ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

6 - هل هناك تنسيـــق بينكم و بين بقية المؤسسات الأخرى العاملة في نفس الميدان التطوير الحضري ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

7 - أين يكمن هذا التنسيق ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

8 - هل هناك تنسيق بينكم و بين الفاعلين الاجتماعين ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

9 - فيما يتمثل هذا التنسيق ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

10 - ماهي الصعوبات والعوائق التي تعترض عمليات التطوير الحضري المستدام ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

11 - ماهي الإستراتيجية المستقبلية في مجال التطوير الحضري المستدام ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة
ولاية بسكرة
مديرية البيئة
المرجع رقم ...../ / /2014 بسكرة في.....

محضر معاينة جريمة ضد التشريع
و التنظيم في مجال حماية لبيئة

في سنة.....و في اليوم.....من شهر.....على الساعة .....
نحن مدير البيئة للولاية بسكرة و الموقع أدناه.

طبيعة الجريمة : جنحة.

الموضوع :.....

- بمقتضى المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية.
- بمقتضى القانون قم 05/85 الموافق لـ 1985/02/16 و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها المعدل و المتمم.
- بمقتضى المادة 107 من القانون رقم 08/90 الموافق لـ 1990/04/07 و المتعلق بحفظ الصحة و النظافة من قانون البلدية.
- بمقتضى القانون رقم 09/90 الموافق لـ 1999/04/07 و المتعلق بقانون الولاية.
- بمقتضى المواد 111، 112 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مجال البحث و معاينة المخالفات.
- بمقتضى المواد 37-38-39-53-54-55-65 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
- بمقتضى المواد 50-51-57 من الأحكام الجزائية من نفس القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

- بناءا على محضر معاينة المخالفة في مجال حماية البيئة و في إطار تسيير النفايات الصلبة و المحرر من طرف بلدية.....تحت رقم:.....بتاريخ.....
- تمت معاينة الجنحة : من طرف فرقة حماية البيئة التابعة لبلدية.....

و تتمثل :.....
- مكان وقوع الجنحة.....
- ضد السيد .....
- العنوان الكامل.....

- وصف دقيق لحالة المكان و المعاينات التي أجريت.....
- ذكر الوسائل التقنية المستعملة في الكشف عن المخالفة و النتائج المتوصل إليها
.....
.....
- اختتام المحضر : تكييف الجريمة و المواد القانونية التي تنص و تعاقب عليها المواد :
.....
من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

الطلبات :
- نحن مديرية البيئة لولاية بسكرة **كطرف المدني** نطالب بتعويض مالي قدره:000. 80 دج يدفع لفائدة الصندوق الوطني لحماية البيئة و مكافحة التلوث
تحت رقم : 065-302.

توقيع مدير البيئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة
ولاية بسكرة
مديرية البيئة
المرجع رقم ...../ / /2010 بسكرة في.....

محضر معاينة جريمة في مجال حماية لبيئة
في إطار منع صنع و بيع و توزيع و استعمال الأكياس البلاستيكية السوداء
عبر إقليم ولاية بسكرة

- بمقتضى المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية.
- بمقتضى القانون رقم 89-02 الموافق لـ 1989/02/07 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك.
- بمقتضى القانون قم 05/85 المؤرخ في 1985/02/16 المعدل و المتمم لقانون رقم 07/06 الصادر بتاريخ 2006/07/17 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها.
- بمقتضى القانون رقم 06/90 الموافق لـ 1990/04/07 و المتعلق بالبلدية المعدل
و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 09/90 الموافق لـ 1999/04/07 و المتعلق بقانون الولاية.
- بمقتضى المواد 09-10 المتعلقة بالمغلفات و المواد 60 و65 المتضمنة الأحكام الجزائية من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
- بمقتضى المادة 111 و المتضمنة البحث و معاينة المخالفات و المادة 112 و المتعلقة بالأحكام الجزائية من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- بمقتضى القانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد للقواعد المطابقة على الممارسات التجارية.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 1990/01/30 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية أثناء عرض المواد الغذائية للاستهلاك.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-199 المؤرخ في 2004/05/19 الذي يحدد كيفيات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف و تنظيمه و سيره و تمويله.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-210 المؤرخ في 2004/07/28 الذي يحدد كيفيات ضبط المواصفات التقنية لمغلفات المخصصة و احتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

- بناءا على القرار الوزاري المؤرخ في 2004/11/09 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط المتعلق بمراقبة تطابق الأكياس البلاستيكية المعدة لكي تلامس الأغذية.
- بناءا على التعليمة الوزارية 194 المؤرخة في 2005/03/10 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة المتعلقة بتطبيق إجراءات مراقبة، مطابقة الأكياس البلاستيكية الموجهة لملامسة المواد الغذائية.
- بمقتضى التعليمة الوزارية 7398 المؤرخة في 2005/12/18 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة المتعلقة بتطبيق إجراءات مراقبة، مطابقة الأكياس البلاستيكية الموجهة لملامسة المواد الغذائية.
- بناءا على البرتوكول الاتفاق المبرم بتاريخ 2005/03/22 بين وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و مندوبي منتجي الأكياس البلاستيكية.
- بناءا على المراسلة رقم 148 المؤرخة في 2006/08/29 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة.
- بناءا على القرار رقم 1988 المؤرخ في 2006/09/13 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بمراقبة و متابعة و تطبيق إجراءات منع صنع، توزيع واستعمال الأكياس البلاستيكية السوداء على مستوى إقليم ولاية بسكرة.
- بناءا على القرار رقم 2021 المؤرخ في 2006/09/20 منع صنع، بيع، توزيع واستعمال الأكياس البلاستيكية السوداء على مستوى إقليم ولاية بسكرة.

تمت معاينة الجنحة أو مخالفة:.....
.....
.....
.....
- مكان وقوع الجنحة أو المخالفة :.....
.....

- المحضر : تكليف المخالفة و المواد التي تنص و تعاقب عليها.
- الغرامة المالية تقدر بـ000. 800 دج

<u>توقيع المخالف أ و الشخص الموجود</u>
<u>توقيع لجنة المعاينة</u>

*.....
.....

*.....

.....

*.....

.....

*.....

.....

*.....

.....

*.....

.....

المخلص:

يناقش هذا الموضوع مسألة التطوير الحضري في الجزائر ، هذا الأخير الذي يمثل رؤية واقعية لحاجات الحاضر و متطلبات المستقبل ، مع إبراز الآليات المعتمدة في مجال السياسة العمرانية الحضرية ، و كشف أهم المعوقات ، و تبيان مختلف الهياكل و الميكانيزمات الوطنية و المحلية التي استحدثتها الدولة الجزائرية بغية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

Résumé :

Ce sujet traite la question du développement urbain en Algérie. Ce dernier représente une vision réaliste des besoins présents et des exigences futures, il permet également de mettre en évidence les mécanismes adoptés pour promouvoir la politique urbaine, ainsi que les principales contraintes qui l'entravent. Enfin, le sujet fait le point sur les différents mécanismes et structures initiés par l'Etat algérien, en vue d'assurer un développement urbain durable.